



الأكاديمية

مجلة
أكاديمية المملكة المغربية

2

فبراير 1985

جمادى الأولى 1405

الانتماء الى

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

- «الأكاديمية»، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الافتتاحي فيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400، الموافق 21 أبريل 1980.
- «الأممات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، نوفمبر 1981.
- «الماء والتغذية وتزايد السكان، القسم الأول»، بحوث موضوع الأكاديمية، أبريل 1982.
- «الماء والتغذية وتزايد السكان، القسم الثاني»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، نوفمبر 1982.
- «الأكاديمية»، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الأول، فبراير 1984.
- «الذئب والتكلمة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة عضو الأكاديمية، الرباط 1984.
- «الإمكانيات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، أبريل 1983.
- «الالتزامات الحلقية والسياسية في غزو الفضاء»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، مارس 1984.

ثمن البيع : 20 درهماً



الأحياء الإسلامية

مجلة
أكاديمية المملكة المغربية

2

فبراير 1985

جمادى الأولى 1405

أكاديمية المملكة المغربية

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بريش

أمين السر المساعد : عز الدين العراقي

اللجنة الإدارية

عبد اللطيف بريش

عز الدين العراقي

عبد اللطيف ابن عبد الجليل

محمد الفاسي

عبد الكريم غلاب

لجنة الأعمال

عبد اللطيف بريش

عز الدين العراقي

مدير الجلسات

عبد الهادي بوطالب

محمد شفيق

عبد الهادي التازي

مدير التحرير : أحمد رمزي

ترسل المقالات إلى أمين السر الدائم

لأكاديمية المملكة المغربية، طريق زعير - الرباط

ص. ب : 1380

- المملكة المغربية -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمت خلاصات النصوص العربية إلى الفرنسية والإسبانية
والإنجليزية، وترجمت خلاصات النصوص غير العربية إلى اللغة
العربية وحدها.

رقم الإيداع القانوني بالخزانة العامة وحفظ الوثائق / 1982 (29)

تم الطبع بمطابع فضالة، المحمدية، المملكة المغربية

الفهرس

- 9 . علم الكلام فلسفة إسلامية مبتكرة محمد المكي الناصري
- 27 . القدس وفلسطين في التاريخ أحمد صدقي الدجاني
- 55 . محمد بن حذو سفير السلطان مولاي إسماعيل لدى الملك شارل الثاني عبد الهادي التازي
- 81 . خلفية ومقاصد الصراع الطويل بين العبيديين والأمويين عبد الرحمن الفاسي
- 101 . حول مؤرخ أندلسي مجهول محمد ابن شويقة
- 123 . ابن الخطيب السلماي وكتابه «الوصول لحفظ الصحة في الفصول» محمد العربي الخطابي
- 159 . نبذة من شعر إبراهيم بن سهل ليست في نسخ ديوانه المطبوعة عبد الله كنون
- 175 . الملخصات
- 183 . نشاط أكاديمية المملكة المغربية
- 199 . أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

علم الكلام فلسفة إسلامية مبتكرة

محمد الحكي الناصري

مقدمة :

مدارس المتكلمين في الإسلام مدارس ممتازة في جميع أطوارها بخلابة القول، وبلاغة الأداء، والقدرة على الحجاج والمناظرة، والاعتداد الشديد بكرامة العقل وسلطته الكبرى. يعترف لها بذلك أنصارها وخصومها على السواء. وربما كانت هي المدارس الوحيدة التي نظمت دعاية قوية إلى مبادئها، بأمتع الدروس والمحاضرات، وأبلغ التصانيف والرسائل، ثم بإرسال المبعوثين يطوفون في البلاد، ناشرين المبادئ الكلامية بين الناس (كما فعل وأصيل بن عطاء⁽¹⁾ عندما كانت رئاسة المعتزلة إليه، وأبو بكر الباقلاني⁽²⁾ عندما كانت رئاسة الأشاعرة إليه). وطائفة علمية لها هذه

(1) راجع كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لابن المرتضى.

(2) راجع مقدمة كتاب تبين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر.

الخصائص كلها، وفي رجالها من القوة والاعتداد بالنفس ما يكفل لها هذا النشاط الفكري العظيم، بحيث تقاوم أصحاب المقالات المخالفة على العموم، وتقاوم أتباع الفلاسفة القدماء بالخصوص، وتقاوم العلماء الواقفين مع ظاهر النصوص المنقولة بوجه أخص، ربما كان من البعيد جداً أن تخضع في بحث من أبحاثها إلى شيء غير العقل الخالص أو تقبل نتيجة سوى نتائج التفكير المجرد، وهي إذا تلقت نصاً من النصوص، فلا بد أن تحمله على النتائج الخاصة التي وصلت إليها عن طريق النظر العقلي دون سواه. وواضح أن علم الكلام الذي يتبنى «العقائد الإيمانية»، ويتولى تحليلها والدفاع عنها بأدلتها العقلية، هو محور أبحاث المتكلمين وموضوعهم الخاص الذي لم يبارهم فيه أحد، والذي عرّفوا به بين الباحثين، فمن الطبيعي أن يكون مرآة صادقة لاتجاهاتهم ومدى تفكيرهم، وأن ندرك منه إلى أي حد يعترف المتكلمون بسلطة العقل وهيبته على كل الموضوعات التي يعالجونها، وهذا ما جعلني أقصر في هذا البحث على شرح نقطتين اثنتين :

النقطة الأولى : علم الكلام فلسفة

علم الكلام في الإسلام يساوي «ما بعد الطبيعة» في الفلسفة القديمة، و«الفلسفة العامة» في الفلسفة الحديثة، وهو علم إسلامي، نشأ على أيدي المعتزلة في ظل الدولة الأموية، قبل أن توجد حركة النقل والتعريب للفلسفة القديمة في عهد بني العباس الأولين، وكان هذا العلم من أول العلوم الإسلامية نشوءاً، وأسبقها وجوداً وانتهاءً، إلا أنه منذ ابتدأ في التكوّن والنشوء وهو ماضٍ في اتجاه خاص، امتاز به عن كل العلوم الأخرى، ومع أنه كان دائراً حول موضوعات اشارت نصوص الدين إلى طائفة منها بالأسلوب السهل الذي يتفق مع طبيعة الدين نفسه، فقد جعل مبدأه الأول الذي قام عليه، واتخذ منه نقطة الانطلاق في كل موضوع من موضوعاته هو مبدأ سلطة

العقل، ولاعتراف بأنه المرجع المباشر، وبرهان المتصل بالنفس اتصالاً وثيقاً، ولمرشد الذي تطمئن إليه لاطمئنان انتماء، وكلام المعركة كله مؤسس على هذا ابتداءً، مما جعلهم يتجهون أحياناً إلى عدايات ونتائج لا يقبلها أحد من رحاب لادين المتخصصين غير أن هجوت لمدارس الأخرى على كثرتها وستمرارها لم تخفُض من شاطهم، ولم تحل بينهم وبين المصوّ في نتائجهم، وبين كانت قد قللت من قيمتهم بين الجماعات الإسلامية، واهتمتهم بالبرندقة في بعض لأحين.

أب مدرسة الأشعرة وهي أكر مدرسة جاءت بعد المعربة وأشهرها، فرعاً عم أعبته من الانفصال عن الاعتراف، لم تستطع التخص بلرة من تأثيرهم، بل طلت مُسديره لماههم وصرق استدلالهم، ورغماً عم تبناه مؤسسها الإمام أبو الحسن لأشعري في كتابه «الإبابة عن أصوب الديبابة» من أصار وأفكار مقبولة عند الجمهور، فقد حتمظت مدرسته عام الاحتفاظ في أهم مسائلها وأكثر موضوعاتها بلبحث النظري الخالص، ولاعتاد على العقل، وتأويل المصوص حسب أنظرها الخاصة، لتي انتهت إلبه من طريق الفكر البحث، ولم يخرج الأشعرة عن كونهم أتماعاً من سقمهم في باب الاعتراف على بعق وتأويل لقل، وهذا م جعل المدرس المتعمقة في تفهم نصوص الدين والدعوة⁽³⁾ الدينية من محدثين والعقهاء لا تقلل كلام الأشعرة، كما لم تقل من قبله كلام لمعترة، ومن مثل شا ذلك أبو عمر ابن عبد البر، وابن تيمية وابن القيم وابن خوزي في كثير من كتبهم لمعروفة المشهورة، وم شاع وذاع قوله لحافظ ابن عبد البر: «أجمع أهل العقه والأثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام لا يعدّون في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل العقه ولأثر».

(3) أنا أرى أن هذه المدارس أعرف بالدين، وأدحر من غيرها في تفهمه، وأرى أن انعقائد الدينية يجب أن يتلقها الجمهور على طريقه هذه المدارس، فطبيعه لجمهور لا تتناسب مع تكبير المتكلمين النظري المعقد.

ومن أطرف ما قرأته في هذا الموضوع كتاب⁽⁴⁾ ألفه الحفيد ابن رشد أنفيلسوف الفقيه، يستدل القارئ منه لأول ما يعرف عنوانه على تأييده للفكرة التي سقاها، فقد نشر هذا الكتاب أولاً في موبج، ثم في مضر باسم «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة وتعريف ما وقع فيها بحسب التأويل من الشبه المريبة والبدع المصلحة» وقد عرّض ابن رشد في هذا لكتاب آراء المتكلمين في أصول العقائد، وناقش حججهم مناقشة علمية دقيقة هادئة، أثبت بها أن الطريقة التي تقدم بها العقائد «في صيغتها الكلامية» لا تخرج عن كونها وحوهاً من النظر والتفكير الصرف، وأنها في كثير من الأحيان لا تتفق مع العقائد كما جاء بها الإسلام، ودعا إليها بأساليب الخاصة، وانتهى إلى أن مناهج المتكلمين في الاستدلال هي غير مناهج القرآن الكريم والدعوة السوية، وأكد أن طريقتهم في التأويل تحوّل النصوص الدينية عن مجراها الطبيعي لتتلاءم مع أفكارهم وأنظارتهم، في حين أن الواجب هو تفهّم كل نص في حدّ ذاته، والاستعانة على فهمه بمقارنته مع غيره من النصوص، والاحاطة بالمقاصد التي يرمي إليها لشارع من وراء اعتقاد تلك العقائد، حتى إذا فهم ذلك جيداً تكونت العقيدة تكويناً صحيحاً يتوافق مع الدين في داته

فعلم الكلام إذن ليس إلا عملاً نظرياً قوامه العقل، منه يبتدئ وإليه ينتهي، ومنها كان الرأي انساع أن «علم الكلام من الدين»، ومنها ادّعى بعض المتكلمين أن كلامهم «أصل الدين» و«رئيس العلوم الشرعية» و«العلم الأعلى» في الملة الإسلامية، فهذا لا يرفع الحقيقة الواقعة من أن علم الكلام فلسفة نظرية خالصة، لها كل ما للتفلسف من حصائص الاعتماد على العقل، والحرمة في الاستنتاج، دور مراعاة للوقوف عند النصوص، ولا حشية من تأويلها، والمتكلمون منذ كانوا لم يحشوا تأويل النصوص ولم

(4) هذا الكتاب ربما كان خير خدمة قدمها للإسلام فيلوسوا الفقيه ابن رشد، فقد انصح فيه شعوره لإسلامي تمام الوضوح، واقترح فيه طريقة جديدة لدرس العقائد الإسلامية من أحكم الطرق وأسماها

يقفوا عند حدودها، بل تحدهم يمشون مع مبادئهم إلى ههنا في غير خوف ولا وجل، حتى إذا صادفهم بصر من البصوص ينقص عليهم نتائجهم جاءوا إليه «هأولوه» أي سلوه ما كان كاملاً فيه من قوة المقاومة والصلال، ثم مصوا في طريقهم أميين مطمئنين، وهذا ما يفسر لنا تلك الكلمة القاسية التي اضطرت إلى التصريح بها رعيم أهل الحديث الإمام أحمد بن حنبل حيث قال : «علماء الكلام رنادقة».

وهنا نقطة يجب التنبيه إليها هي أن مدارس المتكلمين رعموا عن ثقافتهم بالعقل وتقديسها للنظر، وبعد أساليبها الجدلية من طبيعة العقيدة الإسلامية نفسها، لم تكن في يوم من الأيام مهاجمة بلدين، أو متحفة إلى النيل من قداسته، بل ما رباها على الدوم إلا مخصصة للدين غير حارحة عليه، رعموا عما كانت ترمى به أحياناً من الردقة والإلحاد، ورعوا أن أحسن ما كتب في «تثبيت النوبة» وتأيدته، وسط دلائلها هو ما كتبه المتكلمون، معتزلة وأشاعرة، فكتاب الجاحظ في نبوة كتاب معروف، قدره حتى أشد رحل الحديث حصوة لمتكلمين، الأمر الذي جعل الجاحظ الدهي يذكر الجاحظ في كتبه سير النلاء ويترحم عليه من أجهه، وقد قال عنه ابن الخطيب في كتابه⁽⁵⁾ الانتصار : «لا يعرف متكلمون أحداً منهم نصر الرسالة، واحتج للنسوة، بلغ في ذلك ما بلغه الجاحظ، ولا يعرف كتاب في الاحتجاج بنظم القرآن - وعجيب بليغ تأليفه، وأنه حجة لمحمد ﷺ على نبوته - غير كتاب الجاحظ» وكتاب القاضي عبد الجبار المعتزلي في «تدريه القرآن عن المطاعن» وكتابه الآخر في «تثبيت دلائل النبوة» كتابان مريدان في حسن الصياغة، وقوة الحجج،

(5) هذا الكتاب من أهم المصادر لمعرفة كلام المعتزلة، وقد قام بتحقيقه وشرحه الدكتور بيرج من المستشرقين، متخصصين في تدريج عقائد الديانة في الإسلام، وساعده على ذلك أستاذ الكبر المرحوم أحمد أمين، وهذا الدكتور أستاذ عمادة أسئلة من مكتبة السويدي، حضر إلى مصر حصيصاً لخدمة موضوعه الخاص فطبع هذا الكتاب في سنة 1925

ودفع الشكوك، وكتاب القاصي أبي بكر الاقلاني من الأشعرية في «بحار القرآن» كتاب حال بين الكتب المصرة للدين وصدئة تُعَي بالاستدلال لسوء، والرهبة عن إحراز القرآن، وتأخذ نفسها تثبت دعمة «الوحي» التي هي أعظم دعامة يقوم عليها لإسلام، لا يمكن أن يرى فيها إلا طائفة محصنة للدين، ولا يمكن أن تحمل تقتها بالعقل إلا على الحمل الحسن الذي يتفق مع هذا الإخلاص، فهي ترى أن العقل حجة الله على العباد، وأنه مسحة الهيبة م توضع في الإنسان عشاء، وأنه قوة يجب إخراجها إلى الفعل، باستخدامها فيما خلقت لأجله من التفكير والمظهر، وأن نصوص الدين بحكم كونها مؤلفة من معرّدت وجمل وتركيب لها مفاهيم خاصة - هي كسائر لنصوص من الوجهة المعطية لا يمكن أن يُست في فهمها غير العقل لإسافي، فإذا وصل العقل إلى نتيجة، بعد أعمال الجهد وبدل الطاقة، كان الإنسان مكلفاً أن يؤمن بما انتهى إليه عقله، بل مضطراً إلى هذا الإيمان، وطبيعياً أنه سيتفهم لنصوص حسب تلك النتيجة الخاصة.

وربما كان من أحسن الأمثلة لهذا الاتجاه ما درج عليه حاز الله لزمخشري في تفسير آيات القرآن المتعلقة بموضوع العقيدة، طبقاً للآراء الاعتزالية، ص كتابه «الكشاف عن حقائق التنزيل»، فجمع آراء المعتزلة في هذا الموضوع بالذات أصلاً متبعاً، وأول من أحياها النصوص، تبعاً لمبدأ لدي شرحاه، حتى صطر فريق من العلماء لتتبع ما في كتابه من تلك الآراء، وإثبات أنها لا تعبها نصوص القرآن، كما فعل قاصي الأسكندرية أحمد ابن اسير المتوفى سنة 683 هـ في كتابه «الانتصاف من الكشاف»، إلا أن هذا القاصي م يكن عدلاً في القضاء، فقد أثبت بدوره أن الآراء الأشعرية التي يؤمن بها هي ما تقتضيه النصوص، وأن انصوص لا يمكن أن تحمل إلا على تلك الآراء الخاصة، ومن أغرب ما قرأته منذ مدة طويلة في هذا الباب - باب تأويل القرآن حسب الأهواء الخاصة - كتاب صغير ألفه أحمد بن المظفر الرازي وسماه «صحح القرآن لجميع أهل الملل والأديان»، فعرض فيه من لايت ما يستدل به كثير من المذاهب المتناقضة، حتى ما جاء القرآن لهدمه وتقويضه، بناءً على آيات قرآنية مؤولة، ومن بين التأويلات التي عرضها تأويلات المتكلمين أنفسهم

وانعاية لتي تتحه إبيها ها هي أن فكرة الاخلاص لبدن وفكرة الاخلاص للعقل فكرتين لا تعارض بينهما عند المتكلمين. أما ما يدعى عليهم أحياناً في معرض الخصومة والجدل من خروج على الدين، أو ميل إلى الردقة فرعاً كان أمراً لا حقيقة له، وإن كما نلاحظ في التاريخ تلك الصلات امتية التي كانت بين فريق من المتكلمين الأول (المعتزلة) وبعض المتهمين بالردقة، (كالعلاقة التي كانت بين وأص بن عطاء وشار بن ترذ قبل خصومتها)⁶، غير أننا نحمل تلك الصلة على ما كان في متكلمين من شذو إلى المعرفة، وحب للاطلاع على مقالات المخالفين، وأحدها مباشرة عن أهلها للرد عليهم عند الحاجة، على حد قول القائل :

حذر عذوك مرة وحذر صديقك ألف مرة
فلربما تقلب الصديق فكل أعم بالمضرة

وكننت أظن أن هذه التهمة التي تُهم بها المتكلمون إما هي خصومة من رجال الحديث والفقه، ذكروها في معرض المهاجمة أو معرض الدفاع، لكن كم كان عجي شديداً عندما وجدت الحفيد ابن رشد الفيلسوف الفقيه، على هدوءه في الجدل، وسه في المناقشة، يعم المتكلمين الوصمة بفسادهم، ويصفهم بأهل زيع وتضليل، وأن في قلوبهم مرضاً، وفي نفوسهم ذعلاً، كما يذكر ذلك في كتابه «الكشف» : بل نفس العنوان الذي غنن به كتابه يعطي انقارئ هذه الفكرة، فما معنى «اشبه المريرة والسدع المصلحة»، إن لم يكن هذا الاتهام الصريح ؟

النقطة الثانية : فلسفة الكلام إسلامية

نلاحظ عندما ندرس تاريخ الحركة العممية في الإسلام أنه منذ تكوّنت مجالس المتكلمين، وانتشرت منها آراؤهم الكلامية كان ينظر إليها رجال الحديث وأتباع

6 عندما ثبت لوصل من عطاء ما نسب إلى شار بن ترذ، قطع علاقه معه، ودعى إلى الوقوف في وجهه ولصرب على يده

السلف كدع جديدة في الإسلام، وكبة للدين من هؤلاء المسلمين المتكلمين، الذين لبتهم سكتوا⁽⁷⁾ سكت الصحابة وتبعوهم بإحسان. ولم يكونوا ينظرون إليها كما كانوا ينظرون إلى دعوى المانوية أو لثوية أو الدهرية (الماديين) أو مذهب اليهود وأنصارى. وإنما كانوا يعتبرونها عدواً داخل كبد متين، وشراً مستطير ونلاحظ من جهة أخرى أنه عندما تبلغ حركة النقل والترجمة أشدها في عهد الدمو، ثم تشأ طبقة المتفلسفين في الإسلام، من عشاق «الفلسفة القديمة»، لا ينظرون إلى المتكلمين كما ينظرون إلى فرقة تتناسب معهم في الثقافة، وتوافقهم في اتجاه الفكر ووحدة الرأي، وإنما ينظرون إليهم كطائفة عربية في مناهجها ودعاويها، بل بلغ بها الغرور وحبس الفكر إلى أن تسير وحدها في اتجاه خاص، معتمدة على مجرد انطباعاتها، ومعترية باصطلاحاتها، ثم مهاجمة «الفلسفة القديمة» تدعي عليها انتفاص والبطالان وأخيراً يتجرأ رجاءها على نقض كتب «الميسوف» التي لا معقب لها في رأي أساع «المعلم لأول»، ويحكي لـ لورير جمال الدين القفطي المصري قصة تنص عوصوعاً تمام الاتصال، فقد ذكر في كتابه «أخبار الحكماء» أنه سمع «أن نخي بن عدي (اليقوي) حضر مجلس بعض الورياء سعد في يوم هاء، واجتمع في المجلس جماعة من أهل الكلام، فقال لهم الوريير: «تكلّموا مع الشيخ نخي فإنه رأس متكلمي الفرقة الفلسفية. فاستمعوا نخي، فسأله عن السب، فقال يحيى: «هم لا يفهمون قواعد عبارتي، وأنا لا أفهم اصطلاحهم، وأحذ أن يجري لي معهم ما جرى للحشائي (أبي هاشم المعتزلي) في كتاب «التصفح» (اندي أله لنقض كتاب السماء والعالم)، فإنه نقض كلام أرسطوطاليس، وردّ عليه بمقدار ما تخيل له من فهمه، ولم يكن عالم بالقواعد المطبقة، ففسد ردّه عليه، وهو يظن أنه قد أتى بشيء، ولو علمها (أي

(7) هذه العبارة وأمثالها توحى إليّ كيف سألقب «المتكلمين» واسم «علم الكلام»، إذ كان السلف مجمعين على «السكوت» في هذه المسائل، حتى ظهرت هذه الطائفة فحرروا رجاءها الاجماع القديم، وقبل فيهم «تكلّموا وبتهم سكتوا»

قواعد المطلق) لم يتعرض لذلك الرد. قال القفطي : «فأعفاه الورر لما سمع كلامه، واعتد فيه الانصاف».

وابفادة التي يريد هـا من إيراد هذه القصة هي انتبيه إلى أن «المتفلسفين» في الإسلام لم تكن صلتهم وثيقة «بالتكلمين»، ولم يكن بينهم تفاهم في الأوضاع والاصطلاحات، فصلا عن المعاني، ثم التبيه إلى أن المتكلمين في كلامهم كانوا على الأقل مستقيين عن افسفة القديسة، إن لم يكونوا خصوصاً لها ومهاجرين، لا سيما إذا لاحظ أن يحيى بن عدي⁽⁸⁾ قائل هذا النقد، كان حرّاً عما لأبي نصر لغاراني ومتأثراً بروحه، ثم كان رعا عن بخلته اليعقوبية ـ عارفاً بكتب المتكلمين مطلعاً عليها، محترفاً بنسخها، حتى نسخ منها ما لا يحصى، كما حكى ذلك عن نفسه فيما نقله إليـب ابن النديم في فهرسته، والقفطي نفسه في ترجمته، وعبرهم من المؤرخين، وقد توفي يحيى بن عدي سنة 364 هـ

هذا إلى أن تاريخ علم الكلام نفسه وتطور مسائله يدلّ دلالة واضحة على أنه كان نتيجة مباشرة للبيئة الإسلامية الخاصة، وكان وليد وحي الجماعات المسلمة في ذلك العصر، فلم يشتمل المتكلمون الأول في مسألة من مسائل الكلام إلا بدافع⁽⁹⁾ من الجماعة والبيئة، خفي أو ظاهر، يدفعهم إلى معالحتها، وإيجاد حل لها من طريق العقل والتفكير، حفاظاً على «العقائد الإيمانية» التي جاء بها الإسلام، من هجمات بنية الملل والنحل

8 ذكر ابن النديم والقفطي أنه كان نصرانياً ملارماً نسخ، ويبدو كتب الكثير من كل هـ، ومن لطائف ما ذكره ابن عدي عن نفسه : أنه نسخ بخطه سحتين من التفسير الكبير للإمام الطبري وجمها إلى ملوك لأطراف.

9 لا ننكر أن جماعات إسلامية إداك كانت مريجةاً من أحاس مختلف وثقافات متنوعة ووراثات متباينة، وأنها كانت تعد يش عدة أقليت من مختلف الملل والنحل وأن مجموع هذا ريب كان من أهم الأسباب في إارة الكلام والجدل حول الدين وعقائده، ولكن مع ذلك لا نرى أن علم الكلام وبدو الثقافة القديسة، حتى يُعدّ نتاج طبيعياً لها، أو ديوها

أما ما يفرسه بعض الناس من تأثير المسعة القديمة في إيجاد علم الكلام وتعديته فهو عرض غير مقبول، وإذا راجعنا تاريخ حركات النفل والترجمة في الإسلام محد على رأسها في البداية خالد بن يزيد بن معاوية، المعروف «بحكيم آل مروان» المتوفى سنة 85 هجرية، غير أن الكتب التي نقلت إليه كانت خاصة بالكيمياء والطب والملك، ثم نجد أبا جعفر المنصور عبد الله بن محمد ثاني الخلفاء العباسيين، المتوفى سنة 158 هجرية، ولكن الكتب التي ترجمها له طبيبه الخاص تكاد تكون خاصة بالطب، كما يدلنا عليه التاريخ، وعلم الكلام في ذلك العهد كان قد أخذ صيغته العلمية المثيرة، وكوّن له مذهبها الخاصة ومبادئ محدودة، والمتكلمون المعتزلة - إداك - رجال معروفون محترمون، فواصل بن غطاء يؤلف الكتب، ويرسل الدعوة⁽¹⁰⁾ إلى البلاد، وعمر بن عبّيد، صهر واصل، وأحد أصحابه المشاهير، يعقد مجالس المناظرات، ويماظر خصوم الإسلام وخصوم الكلام، ويفور دون سائر علماء عصره بانتقاة الكبرى التي ينالها من الخليفة أبي جعفر المنصور، حتى إنه ليمدحه في حياته، ويرثيه عند وفاته سنة 144 هجرية، ويقول لعاصريه . «كلّم يحيى زويّد، كلّم طالب ضيّد، غير عمرو بن عبّيد».

بل إننا نجد علم الكلام يأخذ مكانه بين المذاهب الفكرية الأولى، ويصبح مذهباً يتقلّده الخلفاء، ويحترم رجاله والدعاة إليه من قبل هذا العهد بعدة سنوات، فروان بن محمد، آخر خلفاء بني أمية المتوفى سنة 132 هجرية، كان معتقاً مذهب الكلاميين الأوّل (المعتزلة)، وقد درس هذا المذهب على مؤدّبه الجفد بن درهم شيخ المعتزلة الكبير، وأحد زعمائهم المشاهير، وعدت رتبته عند الخليفة الأموي حتى رضى بالانتساب إليه، واشتهر به، ف قيل فيه . «مروان الجفدي» وكان يقول بالقدر وحلق

(10) حدث من أصحابه عبد الله بن الحارث إلى المغرب، وحص بن سالم إلى حراسان، والقاسم بن السعدي إلى اليمن، وأحسن بن دكوان إلى الكوفة، وعثمان الطويل إلى أرمينية، وعبرهم إلى أقطار أخرى

القرآن قبل أن يوحد للمأمون وأتباعه من حلفاء بني العباس، فهذا دليل واضح على أن علم الكلام بنت نسأته الأولى وأخذ صغته الخاصة قبل أن تنشأ الحركة الكبرى للنقل لعلمي والتعريب الفلسفي. تلك الحركة التي قدمت على يد المأمون وسراة عداد، وكل ما هانك أن هذا العلم لم يصح له وجود رسمي معترف به في الحكومة، بحيث يحمل عليه الشعب، إلا في عهد المأمون وأتباعه من الخلفاء، أما فيما قبل ذلك، فكان فقهاء المجاهير، ومن يسميهم المعتزلة «عُتَّاء» و«حشوية» و«متابعة» و«عامة» يحاربونه على أنه بدعة فكرية يجب القضاء عليها، وكان الخلفاء الذين عرفوا مبادئه محشون من ثورة الجمهور، إذا هم نشرها وحملوا أساس عليها، ولعل هذا هو السبب الذي منع «مروار الحمدي» من حمل أساس على مذهب الكلامي كما فعل بعده المأمون، لا سيما وقد كان عهده عهد فتن واضطربت.

نعم، لا أكر أن المتكلمين الذين عاصرو هذه الحركة «المأمونية» أو جاءوا بعدهم قد اطلعوا على طائفة من الكتب الفلسفية التي نُقلت عن القدماء، ولكي أجد الروح الشائعة بين المتكلمين عندما أدرس طبقاتهم، أو أدرس كلام المتفلسفين عنهم، هي روح غالباً ما تهرأ بالفلسفة وازاء لفلسفة، حتى إنهم لتسحر من تلامذتهم «الإسلاميين» سخرية لا حد لها، وإذا كان المتكلمون رغم إيمانهم «بالوحي» واعترافهم بصدقه لا يطمئنون إلا بعد تأويله طبقاً لأنظارتهم العقيدة الخاصة، فكيف ينتقدون إلى أقول (كالمسفة القديمة) ليس لها من القداسة نصيب، فالمتكلمون على العموم يرون أن نتائج تفكيرهم خير من نتائج تفكير القدماء، وهم يشيدون بأنفسهم إشادة لا تجدها عند طائفة من الطوائف العمية في الإسلام، وهم إذا قرأوا تلك الفلسفة أو اطلعوا عليها فليس ذلك ليقللوا مبادئها أو يأخذوها عن أهلها أحد تقليد وتسيم، وإنما ذلك ليهاجموها ويعرصوا أنظر الفلاسفة في معرض الأنظار العاحرة انصعية، التي لا تقوى أمام أنظرتهم، ولعل أشد الناس خصومة للفلسفة وعناداً للفلاسفة هم المتكلمون، فبن المرتضى يحكي لنا في باب ذكر صفات المعتزلة من كتاب «لمية

والأمل في نرج الملل والنحل) أن ابراهيم المطام كتب كتاباً يتقص به فلسفة أرسطو، والقفطي يحكي لك في كتابه «أخبار الحكماء» أن أبا هاشم الجبائي كتب كتاباً من هذا النوع (كما سبق)، وهكذا يحتفظ المتكلمون بروح التحدي لفلسفة القديمة وتحقير نتائجها، إلى أن يظهر لنا حجة الإسلام العربي بكتابه الشهير «تهافت الفلاسفة»، وقد ستعد «روحه الكلامية» لي شأ عليها، والتي اطبع بها عقله وفكره لأول ما دخل ميدان انعم والتفكير، فهاجم فيه الفلاسفة على أنه «متكلم» له آراء خاصة، ومناهج يستند بها من علم الكلام، للدفاع عن هذه الآراء والبرهنة عليها، والحاجة التي كان يرمي إليها - فيما أرى - هي إقامة الدليل الواضح على أن كلام الفلاسفة عاجز وضعيف أمام كلام المتكلمين، وكما نجد هذه الروح العدائية في المتكلمين ضد المتعسفين الإسلاميين بعدها أص في لمتفلسفين ضد المتكلمين، فقد كانوا بدورهم يهروون بعماء الكلام، ويرموهم بحمل وجوه انصر وطرق الاستدلال، ويُعد أفكارهم عن معرفة دقائق المعاني، وكانوا يصنعون لأنفسهم شارات ومميزات، ويدعون لهم «فوارق» كثيرة يمتدرون بها عن المتكلمين، وحسبك أن تقرأ ما حكاه أبو حيان التوحيدي في كتابه «المقاسات» صفحة 223 عن أبي سليمان (محمد بن طاهر) السخستني لمطقي في «المرق بين طريقة المتكلمين وطريقة الفلاسفة» لتستدل منه على ما ادعاه أحسن استدلال، كما يحدثنا «إحسان الصفا» في كثير من رسائلهم أحاديث مملوءة بالعداوة لأهل الكلام، والعيظ من دعاويهم، وتحديهم في الأنظار العقلية، التي يرون أنهم أجهل الناس بها وبوجوهها، وأشد الناس تباغضا فيها، وإن رُشد يرمي في كتابه «لكشف» إلى نتائج عديدة، من أهمها اثبات أن أنظار المتكلمين ليست أنظراً متفقة مع الفلسفة القديمة ولا أنصار متفقة مع الدين، وإن كانت لهجة ابن رشد تمتاز عن غيرها في هذا الموضوع بأنها «عدل البهجات»، وأقرب إلى العقل والمنطق، وأبعد عن العاطفة والتعصب.

وكل هذا يدل على أن المتكلمين يكوّنون طائفة خاصة، وعلماء خاصا مستقلا عن باقي العلوم، إسلامية وغير إسلامية، كما يدل على أن هذا العلم لم يكن وليد «الفلسفة

القديمة» في شيء، بل تم تكويده قبل أن تُعرف تلك الفلسفة في المجتمع الإسلامي، فهو إسلامي الشأه، إسلامي المنهج، إسلامي الموضوع

أما الكتب التي أُلها في الكلام رجال درسو الفلسفة لقديمة إلى جانب دراساتهم الكلامية، وعالجوا فيها الرد على انفلاسة في معرض الرد على المخالفين، مثل حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد العراقي المتوفى سنة 505 هجرية، ووجر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة 606 هجرية، وبي الحاج يوسف بن محمد المكلاتي المتوفى سنة 626 هجرية، وسيف الدين علي بن محمد الامدي المتوفى سنة 631 هجرية. فأبحاث المتكلمين فيها مفعصة تمام الانفصال عن الفلسفة القديمة، ويكفي أن تقرأ لفرج الدين الرازي (أو ابن الخطيب - أي خطيب الرِّي كما يسميه ابن خلدون) كتابه «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكام والسكانيين» فتجده يعرض آراء المتكلمين على حدة، وآراء غيرهم على حدة، مما يوضح لك مجلاء تم تدير وجهة نظر إسلامي ووجهة النظر القديمة، وقد لخص ابن خلدون هذا الكتاب وسماه «كتاب لمحصل في أصول الدين»، وفي مقدمه تلخيصه قبل عنه إنه «أحتوى على مذهب كل فريق، وأخذ في تحقيقه كل مسلك وطريق»، ومن حسنت «معهد مؤلاني الحس» تطوأت بشره لهذا الملخص خلدوني

على أننا نجد طائفة من المتأخرين بعد هؤلاء يحدثنا عنها ابن خلدون في مقدمته حديث ارجل الخبير، فيذكر «أنها توعلت في مخالطة لكتب الفلسفة، والتست عليها مسائل الفلسفة مسائل الكلام، حتى حسنت موضوع العلمين وحدا، ولم تيز أحد الفئتين عن الآخر، ومثل لذلك ي فعه عبد الله بن عمر البضاوي المتوفى سنة 685 هجرية في كتابه «طوالع الأنوار»، ومن جاء بعده من علماء العجم في جميع تاليفهم»، ويذكر ابن خلدون «أن صالب علم الكلام لا يحصر عليه من كتب هؤلاء، لأن فيها من الاحتلاط في المسائل والاتناس في الموضوع ما لا يوجد في غيرهم»

ولكن ابؤلفة عى هذ؁ لبط؁ إذ كتمى القريى بـلاطلاع عليها؁ وأراد أن بأحد منها صورة عن علم الكلام الإسلامى لا تتمش هذه الصورة فى نفسه؁ لا فى شكله . أب علم الكلام حلط من الفلسفة القدية وعبرها من الأنظار العقلية؁ وأن علم الكلام ليست له طبيعة خاصة؁ ولا صطلاحات عامة مضوطة؁ ولا ماسج يسير عليها ككل علم مستقل؁ فيما انواقع بحالف هذه لصورة كما هو واضح.

والى جانب لذين حطو فى كنهم مسائل الفلسفة مسائل الكلام وُحد من بين متكلمي المعتزلة فى القرن الخامس الهجرى من أشرب قلبه حب الفلسفة؁ لكن م يستطع الجهر بها؁ والتظاهر بالانتماء إليها؁ لم شاع وقتئذ من التحفظ إراءها؁ فصغ معوماته الفلسفية فى صورة علم لكلام؁ تستراً بالفلسفة من جهة؁ وبشراً لها من جهة أخرى. وذلب على ذلك ما حكاه لب الوزير انقضى فى كتابه «أخبار الحكاء» عند ترجمته لأبى الحسين النضرى من متكلمي المعتزلة فى المائة الخامسة؁ فقد قل عنه : «إنه كان إماماً عاد مع كلام الأوئل (الاهيات الفلسفة القدية) قد أحكم قواعده؁ وقيد أوابده؁ وكان يتقى أهل زمانه فى لنظاهر به؁ فأخرج ما عنده فى صورة متكلمي الملة الإسلامية؁ وأحكم ما أتى به من ذلك؁ ومن وقف على تصيفه تحقق ما اشترت به من أمره»؁ فهذه انقصة تدلنا على أنه وُجد من بين المتكلمين من كان رأيه فى الفلسفة القدية مثل رأي عشاقها الإسلاميين؁ وأنه كان يعرض تلك الفلسفة فى صورة الكلام الإسلامى؁ تقيبه من الجبهين؁ وهذا من غير شك نادر فى تاريخ المتكلمين. كما أنما استدل من الملاحظة انى أبدها القضى نفسه؁ على أن للكلام إسلامى فى نظره صبغة متميزة يعرفها بالتحصص؁ حتى لا تحمى عليهم مهب حافيه؁ وهذا ما جعله يتبين أن طريقه أبى الحسين النضرى يست من علم الكلام فى شىء

وبهذه المناسبة أستطيع أن أسجل م لمتكلمين من فصل على الفلسفة القدية وإن كانوا من أشد حصومها؁ فقد حدموا الشفاعة العامة خدمة كبرى؁ وشروا كثيراً من

لأراء الفلسفية بين الفقهاء والمحدثين وجاهير السامعين، في معرض مهاجتها، وتبيين نواحي الصعف فيها، وربما كان «ملتكمون» بهذا المعنى قد حدموا الفلسفة أكثر مما حدمها عشاقها الإسلاميون وأنصارها المخلصون، وهذا من أهم ما أخذ به المتكلمين فريق من رجال الحديث، و«إخوان الصفا» في رسائلهم بوجه خاص

وأرى أنه بعد هذا العرض الواضح والاستدلال البين لا يجد عبدنا مانعاً، ولا يكون مسرعين في الاستنتاج، إذا صرحنا بأن علم الكلام علم إسلامي، مستقل عن الفلسفة النقدية لمقولة، في موضوعه ومهجه وشأته الأولى بالاطلاق.

خاتمة

علم الكلام فلسفة إسلامية مبتكرة

انتهيما إلى أن علم الكلام فلسفة لها كل ما للفلسفة من خصائص التفكير النظري، وأن الفلسفة وليدة الجماعة الإسلامية لا يشاركها في إنتاجها عامل أساسي آخر، ومعنى هذا أن فلسفة الكلام الإسلامي «مبتكرة»، ولها مراجع خاص لم يعرفه الناس من قبل، وبكر، كثيراً ما يفهم الناس من «الابتكار» أنه معجزة خارقة للعادة يجب أن تغير نظام التفكير من أساسه، حتى إذا نظروا إلى «علم الكلام» بهذا المقياس ربما رأوا أنه لم يرتفع إلى المستوى الذي وصل إليه غيره، ولو سلمنا هذه الدعوى على فرص صحتها ورجعنا إلى تاريخ التيارات الفكرية الممتدة من أقدم العصور حتى الآن، لما وجدنا فيها شيئاً مبتكراً بهذا المعنى إلا في أقل القليل، ولاستطعننا - بهذا المقياس - أن تتناسق في جملة ما نتناساه كثيراً من آراء المكربين والملاسفة، الذين لم يستطيعوا أن يقدموا لنا نظاماً فلسفياً كاملاً، مماراً بالدقة والتعمق والظن الشامل، والوحدة

الفكرية الجامعة المانعة، لكننا ندرع من ذلك سمي هذه الكثرة كلها فلسفة، وبرى المتقنين يدرسون آراء رجاله بشعب واهتمام، فإذا بحثنا «المتكلمين» عن مكان بين هؤلاء ألا يمكن أن نجد لهم من يسهم مكاناً عالياً؟

أليس علم الكلام الإسلامي وجهة طريقة ومتميزة من التفكير الإسلامي أثرت في سير التاريخ، فأصبح من الواجب دراستها كموصوع تاريخي له قيمته، بحسب زمانه ومكانه، وكبحث تكميلي للاطلاع على تصور العقل الشرقي، بل كنقطة انطلاق نحو انتكار فلسفة إسلامية جديدة تواجه تحديات هذا العصر؟، وهل من المعقول أن تكون تلك الجهود التي بذلتها في سبيل المعرفة أجيال وأجيال، والتي معاورت عليها عقليات مسووعة، وصقلتها عقريات متعددة، ليس فيها فكرة ترضي العقل، ولا لذة تمتع نفس، ولا سق إلى اكتشاف نظريات مبتكرة تستحق الاعجاب والتقدير؟

حق أقول أن مدارس المتكلمين حديرة بالعباية والاهتمام، وجميع من ينتمي إلى حظيرة الفلسفة والفكر مطالب بتقدير هذه المدارس وإعطائها مكاناً فسيحاً في تاريخ الإنسانية والتفكير يتلاءم مع وجودها ونتاجها وعقريتها رجالها، ويبدو لي أن من أهم الأسباب التي حالت دون الاعتناء التام بهذه المدارس في الجهود الأخيرة ذلك انعزال الجافة الضعيف المعكك، اندي أصبحت تعرض به آراؤهم على غير ألفة ولا تناسب، كما يوحد في كتب المتأخرين المعقدة التي كان كثير من المفكرين من أشد حصومها وعدائها وأرى أن من وجب الطلاب والباحثين في تاريخ الفكر الإسلامي المتخصصين أن يُعَبَّوا بدراسة تطور مسائل الكلام وشأها شيئاً فشيئاً ويواصلوا البحث عن أهم زعمائه المبتكرين فيه، كواصل بن عطاء وأبي عثمان الخياط من المعتزلة، والإمام أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر الباقلاني من الأشاعرة، ويدرستوا كتب رعماء الكلام الأولين دراسة مباشرة، ثم يعرضوا على مذهب كل واحد منهم عرضاً قوياً محكماً، واضح المبادئ، مسلسل المقدمات، يبين النتائج كما يعرض علينا أي فيسوف آخر من لقدهاء أو المحدثين وأد واثق أن «فلسفة الكلام»

إذا عُرِضَتْ هذه الطريقة أو أحسن منها ستأخذ مكانها اللائق بها في أنظار المفكرين، ووثق أهم سيجدون فيها كثيراً من الآراء الطريفة التي يظنّون بها اليوم يعجب في الفلسفة الحديثه، وإهم سيفقدون رجالها كامل التقدير، حتى نسمع عن قريب بإحياء ذكرياتهم، وعقد الاجتماعات والندوات لدراسة آثارهم وأرائهم.

على أن علم الكلام ليست له ميرة علم النظري المكتوب في الصحف والأوراق فقط، ولكنه علم كتبت له الحياة في العفويات الإسلامية، وعاش فيها قروياً طويلاً إلى الآن، ولا سيما علم الكلام على طريقة المدرسة الأشعرية، وري كان البحث فيه بحثاً تاريخياً بالنظر إلى العصر الذي نشأ فيه، والدوافع التي دفعت إليه، وبحثاً فلسفياً بالنظر إلى المبادئ التي أسسها، والنظريات التي انتهى إليها، وبحثاً اجتماعياً بالنظر إلى المجتمع الإسلامي الذي صعبته تلك المبادئ والنظريات بطابعها الخاص، وتركت بصمها عليه منذ عدة أجيال، فابحث فيه لهذه الاعتبارات كلها مفيد للباحثين في تاريخ الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً، وعند البحث تظهر الحقبة ما لها وما عليها، والله الموفق

القدس وفلسطين في التاريخ

أحمد حيدقي الدجاني

إن دراسة تاريخ القدس، وتاريخ فلسطين بصورة عامة، تقدم لنا الأجوبة الصحيحة
الواقعية على تساؤلات مطروحة، بفعل المقولات الصهيونية عن القدس وفلسطين.
ويمكننا أن نحصل هذه التساؤلات في ثلاثة عدوين، نحاول تسليط الضوء عليها

أولاً : ما هي الحقائق الخاصة بشعب فلسطين العربي ؟
ما هي أصوله ؟ وكيف تحققت ملامحه ؟ وما هو عطوؤه الحصار ؟
وما مكان اليهود الفلسطينيين منه ؟ وما مكان التراث اليهودي في فلسطين
من تراثه ؟

ثانياً : ما هي الحقائق الخاصة بالقدس وتاريخها عبر العصور ؟

ثالثاً : كيف وفّر شعب فلسطين في ظل الحكم الإسلامي حرية العبادة لجميع
المؤمنين في القدس، وخدم الأماكن المقدسة وحماها ؟

إن تاريخ انقذس وفلسطين موعل في القلم هو لا نفق في مده عى بده عصر الكتفة في فلسطين، أوائل الألف الثالث فل لملا، بن يتجاوره إلى عصور ما قبل التاريخ التي شهدت ظهور الإنسان العاقل في فلسطين. وهذا التاريخ هو ثمرة تفاعل الإنسان في فلسطين مع بعد الزمن وبعد المكان

إذ، تعرفنا على بعد لمكان المتمثل في رقعة لأرض المشاركة ابي تحمل اسم فلسطين نجد أن هذه الرقعة تقع في العرب من قارة اسيية، بين خطي عرض 30 - 29 و 15 - 33 شمالاً، وبين حصي طول 15 - 34 و 40 - 35 شرقي جريتش. وهي القم الجنوبي من بلاد الشام، وفي موقع القلب من اوطى لعربي وتبلغ مساحتها 27.009 كلم² أو 10.431 ميلاً مربعاً وهي تشمل منطقة ساحلية بطر على البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة جبلية، ومنطقة صحراوية وقد تفاعلت في هذه الرقعة عوامل عدة.

أولاً : الموقع الاستراتيجي الذي تحتله فلسطين بين القارات الثلاث آسية وأفريقية وأوربة، والذي يحمر منها حلقة اتصال ومركزاً لتفاعل الثقافات

ثانياً : الوضع الجغرافي لفلسطين ولبلاذ أشام عامة، حيث يتقصد سطح الأرض فتصيق ليئة ولا تتسع اتساعاً كافياً لشوء سلطة قوية، وحيث تتناوب الأراضي المنخفضة والأرضي المرتفعة وتحددي بعضها بعضاً من الشار إلى الجوب، ويتحاور السهل مع الجبل ومع الصحراء، وتتولى الفصول الأربعة كما هو الحال في حوص البحر الأبيض المتوسط عموماً

ثالثاً : احتواء فلسطين على نمطي البداوة واحصارة، مم جعلها مسرح تفاعل متواصل بين البدو الرحل فيه التعود وفيه التدافع، الأمر الذي ربط تاريخها بتاريخ موجات تحول اسدو إلى الررعة

رابعها : محاصرة فلسطين لأقدم مركزين حصاريين عرفهما الإنسان، وهما الحصار السومرية البابلية في بلاد الرافدين شرقاً، والحصار المصرية في وادي النيل في الجنوب الغربي. وهكذا دخلت فلسطين ضمن المجال الحصارى لحصارات المنطقة، وتعرضت في الوقت نفسه لتأثيرات من جهة البحر حيث كريت واليونان وإيطاليا، ومن جهة البر حيث فارس والهند شرقاً. وقد أصبحت بفعل ذلك جزءاً من طريق دولي قديم، مداه في دلتا النيل وهايته شط العرب. وبه عدة تعرضات تنتهي على البحر المتوسط⁽¹⁾.

ولقد قامت مدينة القدس في موقع مميز من أرض فلسطين، جعل منها سرة الوطن المقدس وملتقى أقطاره⁽²⁾ الأمر الذي حدا ببعض العلماء الأقدمين إلى اعتبارها «مركز النوكب الذي يعيش على سطحه» وقد بنيت للقدس على مرتفعات أربعة تحيط بها مجموعة وديان ويدور في فلك القدس عدد من المدن وأقربى. وبوقوعها هذا أهمية استراتيجية وأهمية دينية

ونظراً في تعدد الرمان فسجد أن تاريخ القدس وفلسطين هو تاريخ متصل على مدى العصور، حاول بأحداث كثيرة. ويمكننا أن نقسم هذا التاريخ إلى قسمين رئيسيين، تصل بينهما الانطلاقة العربية بالإسلام في القرن الهجري الأول - لقرن السابع لميلادي - وذلك لما كان لهذا الحدث من تأثير على القدس وفلسطين والمنطقة العربية عموماً، بحيث يمكن أن نميز بين ما قبله وبين ما بعده وقد مرّ تاريخ القدس وشعب فلسطين في كل من هذين بعدة أدوار، وكان بصفة عامة تاريخاً متنوعاً محافظاً على وحدته

¹ يرجع بشأن جغرافية فلسطين فيليب حتي تاريخ سوريا وفلسطين ولبان، ج 1 دار الثقافة.

بيروت، 1958 مصطفى مراد الدباغ بلادنا فلسطين، ج 2 دار الطليعة، بيروت 975

(2) إسحاق موسى الحسيني، عروبة بيت المقدس، مركز الأبحاث، بيروت.

أولاً : الحقائق الخاصة بشعب فلسطين

(١) أصوله وملاحه .

بدأت ملامح شعب فلسطين في عصور ما قبل التاريخ مع ظهور الإنسان العاقل على أرض فلسطين. وقد اكتشفت آثار هذا الإنسان العاقل في عدة مواقع. واتضحت هذه الملامح مع تدرجه في سلم الحضارة مروراً بالعصر الحجري القديم وبالعصر الحجري الوسيط الذي استمر نحو ستة آلاف عام اعتباراً من الألف الثاني قبل الميلاد. وشهد نشوء حضارة النطوف، وبالعصر الحجري الحديث الذي دام ألفي سنة وشهد تقدماً ملموساً في الزراعة وتربية الحيوان وصناعة الخزف، وبالعصر الحجري النحاسي بعد اكتشاف المعدن الذي شهد حضارتي لفوسل وحازر، وشهد ازدهار مدينة أريحا أقدم مدن العالم⁽³⁾.

واتضحت ملامح شعب فلسطين أكثر فأكثر، بعد المحرقات الرئيسية التي حادت إلى فلسطين والمنطقة، من قلب الجزيرة العربية ومن أطرافها، وحملت معها العموريين والكنعانيين، ثم العبرانيين والآراميين. وكانت فلسطين والهلل الحبيب عموم منطقة جذب سكاني مرتبطة بجزيرة العرب التي هي مركز طرد سكاني. وتعرف هذه المحرقات بالمحرقات «السامية» أو «العربية» وقد كان للهجرة الكنعانية أثر كبير في طبع البلاد بطابعها الذي حافظت عليه منذ الألف الرابعة قبل الميلاد وعرفت فلسطين باسم «أرض كنعان»، مع أجزاء من سورية ولبنان. وكان هذا هو أول اسم لفلسطين. وبقي الكنعانيون في فلسطين منذ دحوهم إليها، واندجحت فيهم موجات الهجرة التالية. وعززت فلسطين بمقدريتها على امتصاص القادمين الرحل، أو نصف

(3) محمد أديب العامري، القس العربي، دار الطباعة والنشر عمان، 1971

الرجل بتشجيعهم على أن يصحوا مستقرين. ويصر المورخ فيليب حتي مثلاً على ذلك بأنعرايين⁴.

«فقد أتى الشعب الذي عُرف بهذا الاسم بشكل متحولين ومعامرين ومرزقة وجنود، لا ارتباط لهم، ثم استقر بالتدريج بين السكان الذين كانوا أرقى منه، فتعلم منهم حث الأرض ومساء المنازل وممارسة فنون السلم، وأهم من ذلك القراءة والكتابة. واتخذ الكنعانية لغة لهم وأصبح وارثاً المظاهر الأساسية للحضارة الكنعانية»⁽⁴⁾.

وانصهرت في بوتقة شعب فلسطين جماعات من شعوب أخرى مرت بالبلاد أو اقترنت منها مثل الحثيين والخوريين، أو استقرت بها مثل الفلسطينيين الذين أعطوا أرض كنعان اسمهم وجميع هذه الجماعات هندية - أوربية في الأصل، حسب رأي بعض المؤرخين. كما انصهرت في بوتقة شعب فلسطين جماعات من الشعوب التي حكمت البلاد من قُرس ويوان، ورومان عربيين وروم شرقيين، أثرت لقاء في فلسطين واتخاذها وطناً.

استكل شعب فلسطين صورته، وتحددت هويته، وتبلورت شخصيته في أعقاب الفتح العربي الإسلامي لفلسطين في القرن الهجري الأول - السابع الميلادي .. ودخلت فلسطين والمنطقة العربية عموماً مرحلة جديدة من تاريخها، لم تكن مقطوعة عن المراحل التي سقتها، ولكنها تغيرت بمشهدته من تطور بلغت فيه درجة النصح والتلور. وعاشت فلسطين كجزء من المنطقة تحولاً عظيماً حدث فيها خلال ذلك القرن. وحل الفتح العربي الإسلامي معه إليها موجة جديدة من عرب الجزيرة العربية، وعدت اللغة العربية لغة شعب فلسطين، وحدث التحول من اللغة

(4) فيليب حتي، مصدر سبق ذكره، الفصل الخامس عشر

الآرامية إليها بسهولة، لأنّ المعتين تنحدرون من أرومة لغة واحدة، وعتق عدد كبير من الشعب الذين الإسلامى في المدن أولاً ثم في الريف وكان اسم «العرب» قد تردد في تاريخ فلسطين عبر مراحلها المتتالية مع الهجرات التي جاءت من الجزيرة العربية. واستمرت فلسطين عربية طيلة حقبة التاريخ لتالية مع تعرضها أكثر من مرة للعرو التوطيبي⁽⁵⁾.

ب) عطاؤه الحصري :

على مدى هذه لرحلة عبر لعصور، بنى شعب فلسطين حصارته التي هي جزء من حصاره المنطقة. وأسهم في إعلاء التراث الإنساني، وتدرج في سلم الحضارة، وحاض عمية التفاعل الحضاري مع حصارته أخرى.

لقد أقام شعب فلسطين - كما سبق أن أشرنا، حصاره النطوف والعسول وحازر، في عصور ما قبل التاريخ وبنى مدينة أريحا ومدناً أخرى. ثم شيد شعب فلسطين الكنعاني مدن أقدم العصور البريحية على فلسطين أرض كنعان، حصاره متقدمة اردهرت فيها الزراعة حتى عُرفت بلادهم بحيراتا وثمراتها واشتهرت بأنها «تفيض لبناً وعسلاً» وقامت فيها الصناعة على نطاق واسع وتنعشت انتحارة وظهرت أقدم أبحدية. وشيدت فيها المعابد وانتشرت انديانة الكنعانية وقامت بين شعب فلسطين وبين الشعوب المجاورة في وادي النيل وبقية سورية وبلاد الرافدين، علاقات وثيقة حفظتها لب الآثار البقية. وحين جاء الفلسطينيين، أسهموا في هذه الحصاره بساء مدهم الخمسة في الساحل، وبتعليم صهر الحديد، وتشجيع الترحال في أسفار بعيدة، ولم يلبثوا أن اندمجوا في شعب فلسطين الكنعاني، وتسوا حصارته، وقد حدث الأمر

5) أحمد صدقي الدجاني، تاريخ فلسطين عبر العصور، مجلة شؤون فلسطين، مجلد 1977.

نفسه حين جاء العبرانيون الذين اتبعوا في مراحل حياتهم الأولى نمودج الحصار الذي كان يمثل الكنعانيون، وأخذوا من كنعان لغتهم وأبجديتهم، فتركوا لهم السامية القديمة، واتحدوا لهجة شعب فلسطين وتعلموا منه الزراعة وانتقلوا من البداوة والرعي إلى الزراعة والاستقرار. واقتبسوا طغوس الكنعانيين وفهم. وتزوجوا معهم فأخذوا من عاداتهم. وأسهموا في هذه الحضارة في مجال هامة هو المجال الروحي وتحلى هذا الإسهام في العهد القديم الذي حفظ تاريخ المعدين العبرانيين وأبياء بني إسرائيل. وهكذا تكرر مع العبرانيين ما حدث للشعوب والجماعات الأخرى التي استوطنت فلسطين وانصهرت في بوتقة شعبها

تابع شعب فلسطين العيش في ظل حصاره إبان الحكم الفارسي لبلاده الذي دام أكثر من قرنين (586 - 332 ق.م). وحاض تجربة التفحص الحصري مع لاصرة الفارسية. ويمكن القول إنه حافظ على حصارته ونقبت اللغة الآرامية لغة التجارة والمعاملات والمحاطة إلى جنب اللغة الفارسية اللغة الرسمية. وظلت الحصار تتألف من عناصر سامية عربية، تشكل الآرامية والكنعانية عناصرها السائد مع ظهور بعض التأثيرات الفارسية عليها. عاش شعب فلسطين في بداية الحكم اليوناني لفلسطين (332 - 64 ق.م) تحربة الأسكدر في تحقيق التفاعل الحصري بين الحصار الإغريقية والحصارات الشرقية، من خلال امتزاج الأفكار والمؤسسات اليونانية والشرقية. وعمل الحكم اليوناني في فلسطين - بطلمياً كان أو سلوقياً - على انتشار «هليسية». وبسط الحكم اليونانيون خلال هذا العصر الهليني في تأسيس المدن لتكون مراكز للثقافة ليونانية. وكان سكانها من الجنود اليونانيين بالدرجة الأولى وقد تزوجوا مع أهل البلاد، وانصم إليهم مع الزمن سكان مولدون وأصليون اقتبسوا المظاهر الخارجية للهليسية وتفاوت انتشار الهليسية من منطقة إلى أخرى، وبرر مثقفون من أهل البلاد أسهموا في إعلاء هذه الثقافة مثل بطيوحس العسقلاني، والشاعر ملاجر. ومع ذلك نقبت اللغة الآرامية هي لغة الشعب الدارسة. واستمر الشعب محافظاً على

كسعيه في طرق معيشته. واحتفظ لريف على الخصوص بلغته وعاداته وطريقة حياته. ومحت الحصارا لكنعانية خلال عملية الماعل الحصري مع الحضارة الأفريقية. في المحافظة على مكانتها فأعطت وأحدث وقد خص ثريستد حصية التأثير اليوناني على البلاد بقوله «إن هذا التأثير لم يسر على السواء في جميع أنحاء البلاد، بل كاد ينحصر في المدن فقط ولم يتأثر به كثيراً سكان القرى ولندسكير اندين أثروا النقاء على عاداتهم السامية القديمة، والتكلم بلغات آبائهم والاحتفاظ بتقاليدهم وأفكارهم»⁽⁶⁾.

بقي الوضع على حاله إبان الحكم الروماني لفلسطين (64 ق.م - 640 م)، الذي تبنى لثقافة الهيلينية. وعاش شعب فلسطين لحداث الكبر، وقد تمثل في ظهور السيد المسيح عليه السلام الذي دعا إلى صحبة الله وعبة الإنسان. ودخلت فلسطين وسورية بصورة عامة في القرن الرابع الميلادي في مرحلة حضارية جديدة، هي المرحلة البيزنطية التي اتخذت فيها المسيحية مع الهيلينية الوثنية وقد تحول معظم اليهود من شعب فلسطين إلى المسيحية، واعتنق الدين الجديد من كان وثناً ولم يعرف عن شعب فلسطين والسوريين عامة «أهم - كما يقول فيليب جتي» فقدوا طابعهم القومي أو أصابعوا لغتهم أو أهملوا أديانهم، أو سلكوا مخلصين المذهب اليوناني ولمهج الروماني في الحياة. فالحضارة الهيلينية لم تكن يوماً أكثر من طلاء خارجي ولم تؤثر في غير النخبة من أهل المدن. أما سواد السكان، فقد كانوا يعتبرون احكام عرساء عنهم واستفحل هذا الخفاء بين الحكام والمحكوم بداعي سوء الحكم وفساحة الضرائب وعالب الظن أن السوريين من أبناء القرن السابع اعتبروا انعرب المسلمين أقرب إليهم عنصراً ولغة وربما ديداً أيضاً من أسيدهم البيزنطيين للمقوتين»⁽⁷⁾.

(6) بريسيد، العصور القديمة، ترجمة داود فزبي، بيروت، 1936، ص 315

(7) فيليب جتي، مصدر سبق ذكره، ج 2 ص 14

شارك شعب فلسطين بعد الفتح العربي الإسلامي في بناء الحضارة العربية الإسلامية التي أصبحت حضارة راهرة على مدى القرون لتالية. وكانت اللغة العربية هي أداة التعبير في هذه الحضارة. وقد حكم الإسلام نظرتها إلى الحياة وحفظت القدس واحداً من أجمل الأوابد التي سبت في ظل الحضارة الإسلامية، وأروع رمورها، وهو المسجد الأقصى الذي قام في بقعة مقدسة منذ أقدم العصور، الأمر الذي حدا بالبعض أن يعتبره من الين أقدس الأماكن على وجه الأرض، وقد تمثلت الحضارة العربية الإسلامية ما احترته الحصارات التي سبقتها في المنطقة، وازدهر فيها الشعر والعلوم الدينية والفلسفة، ولعن المعاري والزراعة والصناعة، والتجارة والعلوم، من طب وهندسة وفلك ورياضيات وموسيقى. وأسهم شعب فلسطين بصيب في هذا الازدهار. وأقبل على الدحول في الإسلام خلال العصر العباسي، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة

نقبت فلسطين جزءاً من الدولة العربية التي انتقلت عاصمتها إلى بغداد في العصر العباسي. وأصبحت جزءاً من دولة أحمد بن طولون في مصر، حين نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي ثم حكها الأحشيديون الذين حلفوا الطولويين وتلاههم لفاطميون واعتري فلسطين الصعف الذي أصاب الدولة العربية الإسلامية في القرن احادي عشر لميلادي بفعل عوامل محددة، منها فقدان الحكومة المركزية، واحطاط مرحلة الحكم، والخلل في العلاقات الاقتصادية، والإصراف وعة التقليد. وأصاب الحضارة العربية الإسلامية بفعل هذا الصعف ما يصيب الحصارات من احطاط وأفول وفي تلك الفترة جاء العرو العربي للمنطقة، مركزاً على فلسطين في هاية القرن الحادي عشر الميلادي، بعد أن أعلن البابا «أربر لثي» عام 1095 م دعوته لشن الحروب التي عرفت في العرب باسم الحروب الصليبية. وكان الدافع الرئيسي لقبام هذا العرو اعتبارات مادية يتعلق بعضها بأوصاع أوربا آنذاك، واتحد الدين وسيله لتهيئة النفوس له. وقد استمرت حروب الفرجة هذه قرابة القرنين.

وسجل التاريخ على الغزاة عنهم وقتكهم بسكر البلاد واستصاع صلاح الدين الأيوبي أن يحرر القدس بعد أن انتصر في موقعة حطين الفاصلة (583 هـ = 1187 م). وقدم مثلاً رائعاً في ابصوبة والشم والقيم الخلقية وطرد سلطان تيرس والسلطان قلاوون وأنه الأشرف نقابا العريضة من فلسطين. وشهدت البلاد على مدى القربى تحربة في الاحتكاك الحضاري⁽⁸⁾ وسحر عن هؤلاء لفرحة «نهم كانوا مدعاة لحيمة الأمل في مآلي العكر ومآثر الحصار» وكانوا من حيث فاعليتهم احصارية أبعد تأثيراً في العرب منهم في الشرق وقد تأثروا بالحضارة العربية الإسلامية، وتعرفوا على جوانبها المختلفة. وترك لنا أسامة بن مقيد في كتابه «الاعتبر» صورة لما شاهده من صلات قامت بينهم وبين أهالي البلاد وتعرضت فلسطين من انغزو الفرنجيين، إلى الغزو لمعولي الذي أوقفه انتصار قطز وبيبرس في معركة عين جالوت الفاصلة سنة 1260 م. واستمرت بعد هاتين العزوتين، جزءاً من الدولة العربية الإسلامية التي حكمها المماليك، ثم جزءاً من الدولة لعثمانية منذ عام 1516 م وقد هاجها مائليون بواترت بعد أن احتل مصر وارتد عند أسوار عكا آخر لقرن الثامن عشر الميلادي، ونقيت تحت حكم لعثماني الإسلامي حتى احتلها البريطانيون عام 1917 م. إبان الحرب انعالمية الأولى وشاركت البلاد في القرن التاسع عشر بليقطة العربية الحديثة، وبدأت تتصدى لأخطار الغزو الصهيوني الذي بدأ أواخر ذلك القرن.

يمكسا أن نصل من التعرف على بعد الزمان في فلسطين ودراسة تاريخ شعب فلسطين إلى إجابة محددة للسؤال المطروح حول ملامح شعب فلسطين وانبائه

لقد كان تاريخ شعب فلسطين متصلاً منذ أقدم العصور، وهو جزء من تاريخ سورية والطقة بصورة عامة وظهرت ملامح شعب فلسطين بوصوح في العصور

(8) فيليب حتي، مصدر سبق ذكره جـ 2 ص 250

التاريخية شعباً كنعانيّ الطابع، عربيّ الأصل، يعيش في أرض فلسطين التي عرفت باسم أرض كنعان. وقد تكلم هذا الشعب في غالبيته اللغة الكنعانية واللغة الآرامية، واللغة العبرانية واللغة العربية، وكلها لغات «سامية» تعود، كما يقول بروكلمان، إلى لغة أمّ أقرب ما تكون إلى اللغة العربية العصرية. واندجحت في هذا الشعب جماعات من شعوب مرت بفلسطين، فصبت بصفتها وثقلت حضارته وأسهمت فيهم. وكان بين شعب فلسطين منذ أقدم العصور، قبائل عربية وثيقة الصلة بحريّة العرب، فضلاً عن الكنعانيين والعموريين والآراميين الذين جاءوا من هناك، والعبريين الذين جاءوا من جنوب العراق ووصح أن فلسطين مثلت مركز جذب بالنسبة لجزيرة العرب. واكتملت عروبة فلسطين منذ القرن المحرري الأول، كاستمرار لكنعانيّتها في القم الأول من تاريخ فلسطين. وانتهى لهذه العروبة شعب فلسطين عسليه ومسيحييه ويهوده. وسام شعب فلسطين بكافة طوائفه في الحصار العربية الإسلامية

(ج) مكان اليهود من شعب فلسطين :

كذلك نصل إلى إجابة محددة حول التساؤل عن مكان العبرانيين وبني إسرائيل واليهود الذين عاشوا على أرض فلسطين من شعب فلسطين فالعبرانيون هم أولاد إبراهيم عليه السلام، وكان هذا الاسم يُطلق في نحو الألف الثانية قبل الميلاد، وهو يتضمّن مدلول لندوة ويشير قبائل عربية مختلطة منها قبيلة إبراهيم وإسرائيليين هم أولاد يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الذي لقب بإسرائيل، وهم قبائل أقامت في أرض كنعان وأسست مملكتين : إسرائيل في الشمال، ويهودا في الجنوب. ودُمّرت المملكتان، ثم أعيد تأسيس يهودا لفترة محدودة وإليها يسبب اليهود وقد حمل اسم يهودي كلّ فرد من شعب يهودا رجوع من السّبي، وحمله الذين تهودوا واعتنعوا الديانة اليهودية من أقوام آخرين، وهو في الأصل سم أحد أولاد يعقوب. وقد جاءت هذه الأقوام إلى فلسطين في ثلاث هجرات، واندجحت في شعب فلسطين. كانت الهجرة الأولى في

بحو الألف الثانية قبل الميلاد، وفيها جاء إبراهيم الخليل وهجرة الثانية ترتبط بـ يعقوب وأولاده. والهجرة الثالثة هي هجرة موسى في أواخر القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وهي عند عدد من العلماء بداية تاريخ بني إسرائيل الحقيقي.

نقد أسس هؤلاء العبريون مملكة على أجزاء من فلسطين، بعد أن اقتبسوا فكرة الملكية من الكنعانيين وانقسمت المملكة إلى مملكتين لم تُعمّرا طويلاً وأحد عبرانيين حصارة الكنعانيين، فتعموا لعتهم واقتسوا طبقوسهم وعاداتهم وأساليب حياتهم واسهموا في هذه الحصارة في الحال الروحي من خلال كتابة «العهد القديم». وتعرض بعضهم لسنّبي على يد «يهوذا نصر» الذي دمر القدس عام 586 ق.م. وعاد بعض يهود السبي السبي مع بداية الحكم الفارسي لفلسطين وانتشر اندية اليهودي في فلسطين إبان الحكم اليوناني لها، حين أكره اليهود الكنايون بعد انتصارهم في ثورهم، سكار جنوب فلسطين من الأدوميين على تهوود والاحتتن حوالي سنة 126 ق.م في عهد يوحنا هيركانوس الأول. كما أكرهوا سكار الجليل الأعلى من الايطوريين انعرب على التهوود والاحتتن. وحين ظهرت المسيحية في فلسطين وانتشرت تدريجياً، بدأت اليهودية بالانحسار، وذلك إبان الحكم الروماني لفلسطين. وأصبحت الجماعة اليهودية في فلسطين أقلية بعد العدد الكبير الذي فقدته خلال ثورتي عام 66 م. وعم 132 م، وبفعل تحوّل بعض اليهود إلى الدين المسيحي. حتى إذا جاء الحكم البيزنطي الذي تبني المسيحية، تقلصت الجماعة اليهودية إلى حد أدنى، وأصبحت فلسطين مسيحية الطابع بعد أن كان معظم سكانها بالدين المسيحي، وتحوّل غالبية اليهود من شعب فلسطين إلى المسيحية، وحين دخلت فلسطين في الدولة العربية الإسلامية، استكملت في القرن الثاني الهجري مقومات عرونتها، وأصبح الإسلام دين غالبية شعبها ونقيت جماعات من هذا الشعب تدين بالمسيحية أو اليهودية. وهكذا يتضح لنا كيف أن المسلمين من شعب فلسطين جاءوا من نسل أجدادهم الذين كانت

عاليتهم بالمسيحية، وقبل ذلك باليهودية⁽⁹⁾ وقد عاش هؤلاء لأحاديث على أرض فلسطين، وجاء بعضهم إليها من جزيرة العرب.

إن يهود فلسطين هم جزء من شعب فلسطين، وتاريخهم يقع في دائرة تاريخ شعب فلسطين وهم غير اليهود الأوروبيين لديهم ظهرت الحركة الصهيونية في أوساطهم، ولذين هم من أصل حزري في عاليتهن⁽¹⁰⁾ ويعكس أن نقرر باطمئنان أن التراث اليهودي في فلسطين، من ثم، هو جزء من تراث شعب فلسطين تماماً. كالتراث المسيحي والتراث الإسلامي فيها، وأيضاً كالتراث الكنعاني قبل ذلك. وإن ادّعى الصهيونية امتلاك التراث اليهودي في فلسطين لا يجب أن يدفع بعضاً إلى التكرار له ويُلغى انتظار أن المؤرخين المسلمين لديهم كتبوا عن تاريخ العرب والإسرائيليين واليهود في فلسطين نظروا إلى هذا التراث اليهودي هذه النظرة الصحيحة. كما يلفت النظر أيضاً أن شعب فلسطين تبنى تراثه وحفظ عليه ونسك به.

ثانياً : الحقائق الخاصة بالقدس وبتاريخها عبر العصور :

ارتبطت القدس شعب فلسطين منذ أقدم العصور. فقد سكن الإنسان في منطقتها منذ عصر ما قبل التاريخ، وهناك آثار اكتشفت له فيها تعود إلى العصر البليستوسيني، وثار من العهد الباليوليثي. وقد استقر المبح فيها وأصبح كما هو اليوم في العهد الميسوليثي، وهناك مواقع في المدينة يرتبط وجودها بتلك الفترة وشار إلى ستة عشر موقعاً تعود إلى العهد النيوليثي الذي شهد حدوث الثورة الزراعية⁽¹¹⁾

(9) أحمد صديقي الدحاني، ملاحظات على تطور حياة يهود فلسطين حتى الفتح العربي الإسلامي، بحث مقدم لمؤتمر بلاد الشام بعث، 1980

James Park A History of Palestine From 35 to Modern Times, London 949

(10) آرثر كوسلر، القبيلة الثالثة عشرة، دمشق

(11) Avi – Yonah Jerusalem, Prehistoric Period (11

ظهرت القدس كدينة في بدايات لعصر ابروثيري، حين بناها لكتعانيون مع مجموعة مدن أقاموها على طريق المياه بين الشمال والجنوب واحتاروا لها موقعاً متميزاً على مرتفع الصهور اندي توجد على مقربة منه عين الماء جيمون. وكان بنؤها حوالي الألف الرابعة ق.م. وخدم غرضاً دفاعياً وآخر دينياً. وقد بنوا فيها هيكلًا لمعبودهم الأعلى «سالم». وكان ملك القدس هو كاهن الإله الأعلى. ومن هنا اكتست لمدينة قدسيتها التي استمرت بعد ذلك لأسباب أخرى⁽¹²⁾.

عُرفت القدس أول ما عُرفت باسم «سام» الجد المؤسس أو الإله الأعلى. وقد كونت «مملكة مدينة» كغيرها من المدن الكنعانية. وعُرف من أسماء ملوكها «قدوم سالم» و «ملكي صادق» و «أدوني صادق» و «أدوني بارق» وأول ذكر لها ورد في نصوص الحصار المصرية في القرنين التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد، بصورة «يورشليم» ومعه إلى الأرحح «مدينة سالم».

وورد ذكر القدس في رسائل تَرَّ لعَمَربة في القرن الرابع عشر ق.م. باسم «يورشالم» وفي النقوش الآشورية باسم «أوروسليم». وأقنم اسم لها في «العهد القديم» هو «شالم». وقد ورد في سفر التكوين مناسبة قدوم أبرام لعمدني إلى أرض الكنعانيين، شعراً على أعدائه. إذ حرج الملوك لاستقباله ومهم ملكي صادق ملك شالم، كما ورد ذكرها في سفر يشوع باسم «أورشليم»، وكان ملكها آذاك هو أدوني صادق، وفي سفر انقصة حين حارب بنو إسرائيل الكنعانيين. وجاء ذكره في سفر القصة مرة أخرى باسم «يموس» نسبة إلى اليبوسيين العرب الذين كانوا يعيشون فيه، وورد في «العهد القديم» أيضاً اسم «صهيون» الذي دل بدايةً على جزء من المدينة اليبوسية كان يقوم فيها الحصن الذي استولى عليه داوود حين انتزع المدينة

(12) حول تاريخ القدس القديم، يُرجع الحسي، عروبة بيت المقدس والعاصري، القدس العربية

من اليوسيين ولم يلبث أن سمي ذلك الحرف باسم «مدينة داوود» وأصبح يطلق على المدينة ككل مع مُصي الزمن. وسميت المدينة أيضاً «أريئيل» في سفر أشعيا، وعُرف التلّ الصخري الذي بنى عليه سليمان الهيكل باسم «موريا»، وحاء ذكره في أخبار الأيام الثاني. ومع تعدد الأسماء فإن اسم أورشليم هو الذي كان شائعاً منذ فتح داوود المدينة إلى منتصف القرن الثاني لميلاد، حيث أطلق عليها الامبراطور الروماني إيلياؤس هادريان قوس اسمه الأول بعد أن أعاد بناءها وعرّفت بإيديا. وهو الذي هدم مدينة أورشليم عام 70م، بعد أن هدمها يتيوس قبل ذلك عام 70م. وقد ظل اسم إيليا سائداً نحو قرين إلى أن جاء الامبراطور قسطنطين فأعاد إليها اسم أورشليم. وبقي اسم إيليا مستعملاً حتى كان الفتح العربي الإسلامي

اشتهرت المدينة بعد الفتح باسم بيت المقدس ووردت لهذا الاسم صور مختلفة منها البيت المقدس، وبيت القدس، واقدس الشريف والمدينة المقدسة. ولقّبت المدينة بألقاب منها دار السلام ومدينة السلام وقرية السلام⁽¹³⁾.

واضح أن تعدد أسماء القدس مرتبط بتاريخها الطويل الحافل، وبأهميتها المتميزة ولقد كانت كل هذه الأسماء - عدا اسم «إيليا» - أسماء كنعانية عربية تحمل مدلولاً واحداً في معظمها. فما «أورسالم» إلا «أورشليم» إلا «القدس» وحق اسم «إيليا» الروماني جرى تعريبه حين تدوله شعب فلسطين، مثلاً عَرَبُوا اسم «بابلس» وعبره. وقد حذت هذه الأسماء في أذهان الناس دلالة على قدسية المدينة وكونها بيتاً مقدساً

على مدى القرون التي مضت على بناء «أورسالم». مرت المدينة المقدسة - وهي قلب فلسطين - بجميع المراحل التي مرت بها فلسطين وبمكسائها وبحسب نستحضر تاريخها،

(13) الحسبي - مصدر سبق ذكره

أن نقف عند أهم الحقائق البارزة فيه، فذكرها بإيجاز، ونظم منها عقداً يُبرز وحدة هذا التدرّج

- وضع بداية أن شعب فلسطين الكنعاني العربي هو الذي أسس المدينة في زمان بعيد في الماضي، وهو الذي أطلق عليها اسمها. وقد أقام فيها بيتاً للعبادة يذكر فيه اسم الله فأصبحت قبة ومحجاً. واستمرت هذه صفة للمدينة مع تتالي الرسالات السماوية وانتقال شعب فلسطين والمنطقة من الديانة الكنعانية إلى اعتناق اليهودية فالنصرانية والإسلام

- نزل إبراهيم عليه السلام في منطقته القدس فرحب به «بنوحث» أصحاب الأرض واختار أبو الأنبياء فلسطين وصفاً به، فأصبح هو وأله حراً من شعب فلسطين وبهما هنا أن تلاحظ نظرة انطلسيين عبر العصور، وخصوصاً في انعصر الإسلامي، إلى هذه الحقيقة فقد سَمَّوْا بها وأبرروها. ونصرب مثلاً على ذلك ما أورده الحنلي في «الأسس الجليل». فبعد أن يقصّ هجرة إبراهيم «من وطنه في ذات الله حفظاً لإيمانه»، «أوحى الله إليه أن ازل حدى. . . فزل بها. . . ولم يزل حتى دخل معارة حبرون، فوذي يا إبراهيم سلّم على عظام أبيك آدم وحين ولدت له هاجر انأ سمّاه إسماعيل أي «مطيع الله»، وأقام إبراهيم صلة وثيقة بين فلسطين والحجاز والقدس ومكة. «وارسل الله إسماعيل، إلى قبائل اليمن وإلى الحاليق. وروّج إسماعيل ابنته من بن أحيه العيص بن إسحق (عسو بلغة ترجمة التوراة). ولما ماتت سارة بعد وفاة هاجر، تزوج إبراهيم الخليل عليه السلام امرأة من كنعانيين وولدت منه ستة، وهم يقشار ورمزان ومدان ومديان ويشق وشرخ ثم تزوج امرأة أخرى فولدت له خمسة بنين، فكان جميع أولاد إبراهيم ثلاثة عشر ولداً مع إسماعيل وإسحاق فكان إسماعيل أكبر ولاده، فآثر إسماعيل أرض الحجاز، وإسحاق أرض

الشام، وتمرق سائر ولده في البلاد والله أعلم»⁽¹⁴⁾ وعند هذه النظرة عند المسعودي وغيره، وعند أباء شعب فلسطين الذين نظروا إلى إبراهيم كواحد من أجدادهم ونؤكد على هذه النظرة في معرض التنبيه على ما أورده بعض الكتاب المحدثين، وهم يناقشون المقولات الصهيونية عن وعد الله لإبراهيم أن يُعطي أرض فلسطين لسلته، فتحدثوا عن غربة إبراهيم، ونظروا إلى العبرانيين وكأنهم لم يصبحوا جزءاً من شعب فلسطين، وتعاملوا مع التراث اليهودي وكأنه ليس جزءاً من تراث شعب فلسطين

- ازدهرت الحضارة الكنعانية في فلسطين، وكانت القدس أهم مراكزها. وقد بلغت المساحة التي تشغلها المدينة خلال الألف الثاني قبل الميلاد حوالي أربعين دونماً. وأحاط اليوسيون مدينتهم بسور. وحين مرَّ إبراهيم بها حوالي سنة 1900 ق م كانت مدينة متكاملة ذات قاعدة ملكية وهياكل دينية ومركز مقدس. وقد تأثر العبرانيون بحضارة الكنعانيين واثقلوها

- كانت يَبُوس مدينة مردهرة حين دخل نو إسرائيل فلسطين بقيادة يشوع حوالي 1150 ق.م. وتشير التوراة إلى المدينة حين تتحدث عن رجل إسرائيل وامراته وعلامة، كانوا على سفر فأدركهم الليل، «وفيا هم عند يَبُوس قال الغلام لسيده - «تعال نيل إلى مدينة البوسيين هذه وببيت فيها، فقال له سيده، لا تمل إلى مدينة عربية لا أحد منها من بني إسرائيل»

- احتل داوود المدينة التي كانت تعرف آنذاك باسم يَبُوس في القرن الحادي عشر ق.م. وقد وُفق في اختياره لها عاصمة لذلك لأنها حصينة ويسهل اندفاع عنها كما أنها تقع خارج المراكز القليلة الأصلية وتتحكم في طريق رئيسي وشتهر داوود المحارب

(14) محير الدين العلمي الحنبلي، الأس جليل في تاريخ القدس والخليل، ص 41، مكتبة الختسب، عمّس،

بإعجازات أخرى منها القصر الذي شيده في القدس، وبناء معماريون من «صُور» أرسلهم صديقه الملك الفينيقي حيرام، ولداوود سببت «المزاميز»، وورث أبه سليمان الملك من بعده وحكم ثلاثين سنة. وبني هيكلًا وتحصينات وثكنات وكانت مملكته تدين بالولاء لمصر وقد احتلّطت بتاريخه الأساطير. وانقسمت المملكة في عهد حلفه إلى مملكتي إسرائيل ويهوذا. وبقيت المدينة - وأصبحت تعرف بأورشليم - عاصمة مملكة يهوذا ولم تعمّر المملكتان طويلاً، فانهت مملكة إسرائيل على يد سرجون الثاني ملك آشور عام 722 ق.م. وانتهت مملكة يهوذا على يد بؤخذ نصر ملك بابل الكلداني عام 586 ق.م. وحرب انقضى وسي عظماء البلاد ونقلوا إلى بابل وتحدّر لملاحظة هـ أن الطابع السياسي لفلسطين بقي على حاله أثناء وجود المملكتين وبعد رواهما، من حيث تعدد الحكام والتفاعل مع مصر جنوباً وسورية شمالاً. وقد ظل العرب اليوسيون يعيشون في مدينتهم المقدسة - ويسمى العهد القديم أحياناً «الإسماعيليين» وتفاعلوها مع الهجرات العبرية وامتصوها

- شهدت القدس وفلسطين منذ القرن العاشر قبل الميلاد، وحتى الفتح العربي الإسلامي تتابع حكم دول وإمبراطوريات تداولت الأيام بينها فيها. فقد حكمها المصريون في عهد شيشق لفترة قصيرة ثم حكمها الآشوريون، فالكلدانيون، فالفرس والإغريق - بطالسة وسلوقيين - فارومين، فالروم البيزنطيين وحفلت هذه العهود بأحداث وأحداث، تجت من خلالها قدرة شعب فلسطين على التكيف وعلى الجمع بين الأصالة والتجديد بالحفاظ على هويته، وبالتفاعل مع التحارب الحضارية الأخرى، وتبادل التأثير معها

وقد شهدت القدس إثنان حكم الفرس رجوع بعض يهود السبي من بابل إليها. وفي عهد داريوس أعيد بناء الهيكل على نفقة الدولة سنة 515 ق.م. بعد صعوبات كثيرة. وفي عهد ارتخششا (465 - 424 ق م) عاد فريقان احرا من اليهود المسبيين برئاسة محميا وعاررا اللذين قالاً بوحوب طلاق الروحجات غير اليهوديات واعتسار آبائهن غير شرعيين

عاشت القدس في العهد اليوباني انبطلمي حواً من التسامح وفي عهد بطليموس فيلادلفيوس بحب العلم ترجمت التوراة إلى اليونانية على يد سبعين عالماً يهودياً دعاهم إلى مصر للقيام بهذه المهمة. وحاول الحكام البطالسة نشر المذنية اليونانية في القدس وفلسطين. وكانت حماسة السلوقيين لهذه المهمة أشد اسجماً مع سياستهم التقليدية التي اعتبرت الهلينية القاسم المشترك الذي ينتقي عليه جميع رعايا دولتهم. وقد ذهب انطيوخس في محاولته أبعد من المعتاد، فقرص عبادة رفس أوليسوس على السكان. فعمد السكان إلى قرعه بشخصية إلههم بعل، وألسوه ثياباً نصف عربية وأسعوا عليه من صفاتهم وأقاموه في معابد تشبه معابدهم. ثم تفجرت معارضة بعضهم من يدين باليهودية ثورة في عام 168 ق.م. فاستباح أنطيوخس مدينة القدس وأمر بإلغاء الدين اليهودي، الأمر الذي أدى إلى انتشار ثورة المكابيين التي بدأت دينية وتطورت إلى ثورة سياسية، وتوجهت في وقت واحد ضد القوات الحكومية وصد أنصار الثقافة الهلينية من اليهود، وقد انتصرت في الحماير فسيطر التعصب على اليهود لمكابيين، وأكره الأدميين سكان جنوب فلسطين والإيطوريين سكان الجليل على اليهود، وخيروهم بين ذلك أو الإبادة. وترامت هذه الثورة مع ثورات انقائل العربية على الدولة السوقية التي اشتد ضعفها⁽¹⁵⁾

أصبحت القدس منذ عام 64 ق.م. تحت حكم الرومان. وكانت مركز مقاطعة «اليهودية». وتولت الأسرة الأدمية حكم اليهودية سنة 37 ق.م. باسم الرومان. وقد شهد حكمهم حدثاً كبيراً هو مولد عيسى عليه السلام وظهور الدين المسيحي وشهدت القدس رسول السلام وهو يدعو إلى محبة الله ومحبة الإنسان، ويؤكد بتعاليمه على وحدة الإنسانية وخدمة الإنسان عوضاً عن المبالغة في انطقوس الخارجية وقد انتشر الدين الجديد بين عدد من فلاحين فلسطين الذين كانوا يديسون

(15) لدجاني ملاحظت على حياة اليهود عبر العصور

اليهودية، ثم شق طريقه بين كافة سكان فلسطين تدريجياً، واسطلق من القدس إلى شق أنحاء الإمبراطورية الرومانية.

شهدت القدس خلال تلك الفترة أيضاً ثورة اليهود «المريسيين» ضد الرومان عام 66 م. تعبيراً عن رفضهم محاولات الحكم فرض الهيمنة عليهم وقد استمرت هذه الثورة أربع سنوات وكانت لها أسسها الدينية وأساليبها الاحتجاجية وأصبحت القدس حالية من اليهود إثر قمع القائد تيتوس للثورة. وتركز بقية اليهود في ساحل فلسطين واحط شأن اليهودية كدين خصوصاً مع انتشار المسيحية. وثار يهود فلسطين مرة أخرى في عهد الإمبراطور هدریان (117 - 138 م) بقيادة باركوحب سنة 132 م (وكان بعضهم قد عاد لسكن القدس) فقصى هدریان على الثورة عام 135 م، وهدم القدس وأعاد بناءها وأطلق عليها اسم إيليا كاييتوليا وسمى البلاد فلسطين السورية⁽¹⁶⁾.

ازدهرت القدس في العهد البيزنطي الذي بدأ ساعنتق الإمبراطور قسطنطين المسيحية عام 312 م وبنيائه عاصمة للملكة في موقع بيزنطة القديم عام 330 م وقد قامت أمه هيلانة بزيارة القدس وتلا ذلك بناء كنيسة القيامة فيها وكنيسة المهد في بيت لحم. وما أسرع ما انتشر بناء الكنائس والأديرة في فلسطين وبلاد الشام ومصر عموماً وانتشرت المسيحية بعد أن كانت قد تعرضت للاضطهاد في عهود بعض الأباطرة الرومانيين. وقد ظهرت الرهبنة في القرن الرابع الميلادي، وأصبحت الكنيسة أعظم مؤسسات العصر. وشهدت القدس الانشقاقات الدينية بين المذاهب المسيحية كما شهدت محاولات الساسانيين الفرس احتلال البلاد في مطلع القرن السابع الميلادي وقد طردهم هرقل من القدس وأعاد إليه الصليب الذي أخذه منها⁽¹⁷⁾. وتحدث المصادر اليهودية عن مساعدة اليهود للفرس عند قدومهم، وعما تسميه خيانة

(16) يراجع فيليب حتي

(17) أسد رستم الروم وصلاتهم بالعرب، ج 1، دار الكشوف، بيروت 1955

القدس لليهود. كما تتحدث عن انتقام هرقل من اليهود والعقاب الذي أنزله بهم، ودحول عدد منهم في الدين المسيحي. وهذا يفسر لنا ما جاء في العهد العمري بشأن طلب الكنيسة ألا يسكن أحد من اليهود القدس.

فتح لعرب المسلمون القدس سنة 638 م. واشترط سكانها أن يكون تسليم المدينة للحليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحاضها عمر وتسلم مفاتيحها من صهر وبيوس بطريك القدس وأعلى عهده المشهور لأهل «إلي» القدس سنة 15 هـ. «أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلواتهم، وسقيها وبرئثها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خبزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيديا أحد من ليهود...»⁽⁸⁾ وقد شهد على هذا العهد من كبار الصحابة خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان. ويلاحظ المؤرخون أن الفتح العربي الإسلامي للقدس وفلسطين وبلاد الشام عموماً تحقق يسراً حتى إن «البلد أدرى سماء» «الفتح اليسير» وقد علل فيليب حتى ذلك بقوله الذي سبق أن أوردناه «وعذب الطغاة السوريين من أساء القرن السابع قد اعتبروا العرب المسلمين أقرب إليهم عنصراً ولغة، ورعاً ديناً من أسياهم الميربطين»⁽⁹⁾

بدأت القدس بالفتح العربي الإسلامي لها، مرحلة جديدة من تاريخها، بقيت خلالها فلسطينية عربية كما كانت، واستمرت مركزاً روحياً في صلب الحكم الإسلامي لها. واتصل تاريخها على مدى القرون الثلاثة عشرة التالية، وإن تعرضت خلال قرن واحد منها للحكم العرصة

وأصبحت القدس مركزاً من مراكز الحصار العربية الإسلامية، وقد أقام عمر بن الخطاب مسجداً فيها. ومنع من احتفائه بالصخرة المشرفة أن أرال ما تراكم عليها من

(18) ورد العهد العمري في الطبري وكتب أخرى

9 حتى مصدر سي ذكره

تراث. وأقام عليها مصلى. وسكن القدس بعد الفتح العثماني جماعة من صحابة رسول الله ﷺ، ونزلها آخرون للعبادة والتبرك وزيارة مقدساتها. وفي العهد الأموي بنى عبد الملك بن مروان مسجد الصخرة، ورصد لبائنه خراج مصر لسبع سنين. ثم توالى الخلفاء والأمراء فحددوا وزخرفوا حتى أضحت المسجد من أجمل الأبنية الموجودة فوق هذه البسيطة. وبرز في القدس علماء أجلاء، نسب بعضهم إليهم من أمثال المقدسي صاحب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم». وأصبح المسجد لأقصى جامعة يؤمها طلاب العلم ويعلم فيها علماء أجلاء.

عدت القدس معاناة شديدة إبان العرو لفرحي لها عام 1099 م. وسالت في المسجد والمدينة دماء عشرات الألوف من أنائها وحين حررها صلاح الدين أعطى الرحمة عودجاً رائعاً في الرحمة والتسامح وقد سجل ستانلي لين بول في تاريخه لصلاح الدين . «إذا كان أحد القدس هو الحقيقة الوحيدة التي نعرفها عن صلاح الدين، فإن ذلك كاف لإثبات أن صلاح الدين هو أكثر المنتصرين فروسية، وأعظمهم قلباً في زمانه، ولعله في كل زمان»⁽²⁰⁾.

أمر صلاح الدين بإعادة أبنية القدس إلى حالها القديم، وظهر المسجد والصخرة من الأقدار، وصلى فيها، ونصب منبراً في المسجد كان قد أمر بصنعه نور لدين محمود. وعمل صلاح الدين على توسيع المسجد الأقصى. وتديق نقوشه، وزوده بمصاحف وكتب، فعد إلى المسجد رونقه وبهاؤه وحلاله

اردهرت القدس من جديد في ظل الحكم الإسلامي. وبرر فيها عدد من العلماء الأجلاء. واستطاع لمالك أن يجمعها من عارات المعول الدين اجتاحتها العراق

(20) ستانلي لين بول - صلاح الدين، ترجمة دار القدس - الحسبي : جامعة المسجد الأقصى

وسورية وقد كان لاتتصور الظاهر يُتَبرَس على المَعول في معركة عين جالوت لفصل في حمية القدس وباقي فلسطين ومصر من الدمار.

اهتم الظاهر يُتَبرَس ومن تلاه من حكام المماليك بعمارة القدس فجدد يُتَبرَس ما تداعي من قبة الصخرة، وقبة السلسلة ورحرفهما. وبني خلصاؤه عددا من الآثار البديعة في المدينة. وازدهر التصوف فيها خلال ذلك العهد. وقد زارها عدد من الرحالة المسلمين ووصفوا حياة سكانها من ابن بطوطة إلى ناصر خسرو وعبد العي البابلي. كما مر بها بياضين الصليطي اليهودي في القرن الثاني عشر الميلادي. وكتب مجير الدين الحسي كتابه «الأسس الجليل في تاريخ القدس والخليل».

أصبحت القدس سُحقاً من ولاية دمشق إبان الحكم العثماني، وتحولت في الفترة الأخيرة إلى متصرفيته تتع السب العالي مباشرة. واهتم السلطان سليمان القانوني (1520 - 1560) بعمارة القدس فحدد أسوار ورمم القبة وعمر بركة السلطان وقبة الصخرة وجدران الحرم وأبوابه وبني مقام النبي داوود. واهتم عدد من خلفائه بإقامة منشآت في القدس.

ولم تلبث المدينة أن عانت خلال القرنين التاليين من التحلف الذي أصاب الدولة العثمانية.

وأصبحت القدس في القرن الماضي مركزاً من مراكز اليقطة العربية الحديثة. وظهر فيها عدد من الرجال الذين ساهموا في النهضة العربية الفكرية والسياسية. واشتدت عليها الاطماع الاستعمارية منذ الحملة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر وانتليت باستهداف العروة الصهيونية والاستعمارية لها. ولم تلبث أن احتلها اللُبي أواخر عام 1917 وأصبحت تحت الانتداب البريطاني الذي مكن للعروة لصهيونية

أن تقيم «إسرائيل» وتحتضن جزءاً كبيراً من المدينة عام 1948. وفي عام 1967 احتلت إسرائيل القدس الشرقية وبدأت المدينة عهداً من المعاناة وعهداً من المقاومة للاحتلال

إن هذه الملحمة لتاريخ القدس عبر العصور تؤكد حقيقة ارتباط شعب فلسطين بالقدس وفلسطين. وتبرز بوضوح أن القدس هي قلب فلسطين وهي وطن شعبها الذي تواصل تاريخه فيها منذ أقدم الأزمان، وإن القدس كانت قلعة للمؤمنين ومحجاً لهم تمام كما كانت مطمناً للعبادة

ثالثاً : حرية العبادة في ظل الحكم الإسلامي :

يجمع المؤرخون على أن شعب فلسطين استنصب في ظل الحكم الإسلامي أن يوفر للمؤمنين في القدس جواً من التسامح لرُبع، وأن يضمن لهم حرية العبادة في أماكنهم المقدسة، وأن يقوم بحمايتهم ويستضافتهم.

لقد رأينا كيف أرسى عهد عمر أساس هذا التسامح انطلاقاً من روح التسامح التي شرعها الدين الإسلامي ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾. ويلاحظ المؤرخون أن شعب فلسطين وسكان القدس رحبوا بالحكم العربي الإسلامي. وكانت غالبيتهم تدين بالبصرانية وقلّة منهم تدين باليهودية. وقد تعاون السامريون اليهود مع العرب المسلمين عند الفتح. وكتب يهودي عراقي عن العصر الإسلامي الأول فجعل ملاكاً يقول لكاهن : «لا تحف يا بن يهود، فالخالق تبارك اسمه لم يقم مملكة إسماعيل إلا ليخلصكم من هذا الشر (أي بربطة)»⁽²¹⁾ ورحب النصاري بالحكم

(21) برنارد ليويس العرب في التاريخ ص 78

العربي الإسلامي. وتجاوبوا مع سياسة معاوية السمحة، وكتب مؤرخ مسيحي سر ياني بيسان حالهم «ولهذا فقد حلّصا الإله انتقم من قبضة الروم على يد العرب. وليس النعم الذي جبيناه من خلاصنا من قسوة الروم وحقدهم بالقيل»⁽²²⁾.

حرص الحكم الإسلامي على تنظيم أمور الملل والنحل، فأصبح للجماعتين اليهودية والمصرية تنظيمها. وكان المسلم ينظر إلى القدس نظرة روحية يعبر عنها قول عطاء الخرطاني «بيت المقدس بته الأنبياء وعمرته الأنبياء، والله ما فيه شبر إلا وقد سجد فيه نبي»⁽²³⁾. وقد احترّم شعب فلسطين المسلم الديانتين السماويتين الآخرين انطلاقاً من إيمانه بكتب الله ورسوله

بقي عدد اليهود صئلاً جداً في فلسطين بالنسبة إلى مجموع السكان. ويلاحظ باركس «أن الحكام المسلمين لم يرفضوا في أية فترة السماح لليهود من بلاد أجنبية أن يدخلوا فلسطين ويقيموا فيها» والحق إن شعب فلسطين رحب دوماً بالحجاج من المؤمنين وفتح دراعيه للمضطهدين المساكين، وفرق بين هؤلاء وبين لعنة الطامعين.

لقد سمح الحكم الإسلامي لليهود بزيارة القدس ثم بالعمل فيها وسكنائها. وخدم بعضهم في المسجد الأقصى كصاع يعملون «القنديل والاقداح والثريات وغير ذلك، لا يؤخذ منهم حرية.. جارياً عليهم وعلى أولادهم أبداً». وتعرض يهود القدس لمعاناة شديدة إبان الغزو المرنخي حيث دبح الفرقة عدداً كبيراً منهم حين احتلوا القدس، مع من دحوا من أهاليها المسلمين. ويسجل المؤرخون «أن صلاح الدين كان رحيماً بهم حين استعاد القدس». وكان يهود القدس وفلسطين قد ساهموا إبان ازدهار

(22) بربارد ليويس العرب في التاريخ ص 79

(23) الحسبي عروة بيت المقدس

الحصارة العربية الإسلامية بإعناء التراث اليهودي. ويقول حرانزل في كتابه تاريخ اليهود، «إننا مدينون لليهود فلسطين في الفترة بين القرن السادس والقرن العاشر. فإذا كنا نقرأ التوراة بسهولة هذه الأيام ونصب في قلوب أجمل الصلوات حين الفصل لهم. وقد أعطاهم مجيء «المحمديين» دفعة جديدة من الحياة»⁽²⁴⁾. وتناقص عدد اليهود في القدس بعد عزوة الفرنجة حتى لم يبق منهم فيها إلا اثنا عشر عام 1267 م.

وبعد ستين عاماً توطنت فيها طائفة صغيرة، وتراوح عدد اليهود في القدس خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر بين 250 و1500. وذلك بعد أن لحقَ إليها بعض يهود إسبانيا عام 1492 بعد أن حُلت بهم والمسلمين نكسة الأندلس. وحين زار القدس الربّي الإيطالي «أوباديه دامبير تيموسد» عام 1488 وتعرف على أحوال الجماعة اليهودية فيها سجل شهادته قائلاً: «لا يضطهد العرب اليهود في هذه البلاد لقد سافرت فيها طويلاً وعرضاً ولم أجد من يعترض طريقي من سكانها إهم كرماء ولطفاء مع الغرباء وخاصة مع أولئك الذين لا يعرفون لغتهم. ولا يرعجهم أن يروا مجموعة يهود متجمعين معاً»⁽²⁵⁾. وقد تولت أسرة مقدسية مسلمة خدمة مقام النبي داوود منذ أوائل العهد العثماني⁽²⁶⁾. ويلمت النظر أن يهود القدس وفلسطين بدأوا يشكون من المصايقة حين قوى انهود الأوروبي في القدس خلال القرن التاسع عشر، وجاء إليها عدد من المبشرين المسيحيين الأوروبيين الذين جعلوا همهم تصير اليهود. وقد انشغلت جمعية لندن للتبشير بهذا الموضوع وأرسلت عام 1820 مرسلاً سويسرياً فكان أن حابه يهود القدس بمعارضة شديدة⁽²⁷⁾ بينما تكشف الوثائق العثمانية كيف وقرّ الحكم الإسلامي لليهود فلسطين حرية العبادة فاردهرت مدارسهم في صهيونية

(24) Solomon Grayzel: A history of the Jews, P. 243 Amentor Book 1968

(25) مصدر سبق ذكره، Park, P. 148

(26) هي أسرة الدأودي الدجاني، وقد أصدر السلطان سليمان القانوني فرماناً للشيخ أحمد الدجاني بهذا الشأن

(27) Uriel Heyed, Ottoman Documents on Palestine, Oxford 1960

وضدّ وسمح لعدد من المضطهدين الذين فروا من الأندلس أن يقيموا في الدولة العثمانية ومنها فلسطين، فأقاموا فيها واندمجوا في شعبها

لا نودّ أن نسترجع في الحديث عن هذا التسامح الديني الذي ساد في فلسطين منذ الفتح العربي الإسلامي وفي ظل الحكم الإسلامي فنعرض لحياة النصارى من شعب فلسطين في ظله. ذلك أن أمره معروف تتضمنه كل صفحة من صفحات تاريخ فلسطين. وبكتفي بالقول إن شعب فلسطين مسلميه ومسيحييه ويهوده يمشي جيداً روح التسامح هذه، فحكمت سلوكه نحو إخوانه من الطوائف الأخرى، ونحو الطوائف من المؤمنين الذين جاءوا إلى القدس. وبلغت الضرر أن شعب فلسطين تعاليتته المسامة ومسيحييه ويهوده تصدى للعداء الأجانب الذين طمعوا في وطنه، مفرقاً بينهم وبين الحجاج الذين يأتيونه مسالمين. وقد حفظ لنا التاريخ صوراً رائعة عن مقاومة فلسطين لغزوة الفرنجة التي لست ثوب الصليب، تماماً كما شهد اليوم هذه الصورة الرائعة من مقاومته للغزوة الصهيونية التي ستعلت الدين اليهودي، وشوّهت قيمه. ولم يحجم شعب فلسطين حين هدد بلاده جيش تيمورلنك الذي كان يدين بالإسلام عن أن يقاتل الباغي وافق يومها ابن تيمية المسلمين جميعاً بالقتال، وحثهم عليه حين لمس تساؤل البعض منهم كيف يقاتل المسلم المسلم، فأجاب على هذا لتساؤل بالآية الكرعة : ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبْغِي...﴾ مفرقاً بين مسلم المؤمن والمسلم الباطني⁽²⁸⁾. ويمكننا أن نلاحظ ونحن نقلب صفحات تاريخ القدس وفلسطين كيف استطاع شعب فلسطين أن ينتصر في النهاية ويطردهم العزة من وطنه كما بلغت النظر أن أرض فلسطين كانت تشهد المعارك العاصلة التي تؤدس بارسداد العراء وهريتهم، والتي كانت تحدث بعد أن تسترد المنطقة قوتها وتبعث قواها الروحية من جديد وقد حفظ لنا التاريخ أسماء حطين التي أدت بداية اندحار الفرنجة عام 1187، وعين جالوت التي صدت الغزو المغولي عام 1260، وعكا التي على أسوارها ارتدت بونابرت وتراجع بالحملة الفرنسية عام 1799

(28) أبو رهرة، ابن تيمية

محمد بن حدو

سفير السلطان مولاي إسماعيل لدى الملك شارل الثاني
وأول مغربي ينتسب للجمعية الملكية الإنكليزية
1093 هـ - 1682م

عبد الهادي التاري

ظهرت الدولة العلوية عام 1050 هـ = 1640م والمغرب على حال من التمدد، تحسنى في أنه لم يعد مغرباً واحداً، ولكنه عدد من الممارب 1 وإلى جانب نقاب لدولة السعدية التي كانت ما تزال تتشبه ببعض الأطراف في البلاد، نجد إمارة الدلائيين تهيمن على فاس وبواحيها، بينما نجد الحاج كروم يشيء له حكومة مراكش وجهتها. وكان أبو حسون يتولى إمارته في إيلبع، وكان الحصير عيلان يتزعم بلاد الهنط (تطوان ولفصركبير..)، وكان أغرس يستأثر بحكم الرّيف في حين يساب فيه النفود التركي في بعض مواحي بني يرأس.

يضاف إلى كل هذه الرعامات الإقليمية، الوجود الإسباني والبرتغالي والأندلسي في طائفة من الثغور المغربية في المغرب ولشمال وجنوب وقد كان في صدر تلك شعور طنجة التي آلت إلى الأخير بسبب أن ملك البرتغال حور السادس، ما صهر عام 1072 هـ = 1661 م ملك إمبراطورية، جهرها في جملة ما جهرها به عماتيج طنجة التي كانت تحت هيمنة

ولما كان المبدأ الذي قامت عليه دولة العلويين هو تحرير البلاد وتوحيد كلمتها، فقد رأيناها تقوم أحياناً بتدخلات عسكرية وأحياناً أخرى تقوم بمحاولات دبلوماسية من أجل إشعار المحتلين بضرورة الرحيل عن البلاد.

ومن هنا انطلقت سلسلة من لعارات المغربية على طنجة، تمحنت عن عدد من لقتلى ولجرحى والأسرى، الأمر الذي دعا لنذر إلى لقيام بمحاولة لعقد اتفاقية سلام مع السلطان مولاي إسماعيل، حيث توصل هذا الأخير برسالة سعتة فيها لعاهل البريطاني بأعظم العنوت ويستأذنه في إرسال سفير لتموص

وبهذه المناسبة جمع السلطان أعيان البلاد وعلى رأسهم قاضي القضاة، ولقائد عمرو بن حذو قائد مدسة القصر لكبير من أجل استقراح الرأي

ولم يبيت السفير الإنجليزي السير جيس بيسلي (J.Leslie) أن وصل إلى طنجة لهذا لعرض، حيث تم في الأخير التهاقه يوم 9 مارس 1681 بمدينة مكناس العاصمة صحبة الكولونيل كيرك (Kirke) من رجال حامية طنجة، وفي خفاة انقائد عمرو بن حذو والقائد علي بن عبد الله.

وقد جرت مراسيم الاستقبال الذي أعقبته سلسلة من المحادثات، انتهت إلى اتفاق على هدنة لفترة أربع سوت، وعلى تحرير جملة من الأسرى من الحابيين⁽¹⁾.

بيد أن تطبيق الاتفاقية اصطدم بعدد من المشاكل، فقد ظهر جلياً أن الحماية الإنجليزية كانت تهدف لربح الوقت من أجل تحصين مواقعها، كما أن فداء الأسرى بدوره ظل محل نقاش.

ومن هنا تجدد التفكير في إرسال سفارة مغربية إلى إنجلترا لمناقشة الملك شارل الثاني في قضية طححة، حيث اختار السلطان مولاي إسماعيل لرئاسة هذه البعثة القائد محمد بن جدو الذي وصل إلى طححة معزراً بوفد هام، استقبل استقبالاً حافلاً على ما تذكره المصادر والتقارير الإخبارية.

وعلى العادة في مثل هذا الحال، رأيا الكولونيل كيرك يرفع تقريراً إلى بلاده يحمل تاريخ 8 دحسر 1681 يتضمن سدة من السفير ابن جدو.

فمن هو يا ترى هذا الدبلوماسي الذي اختاره العاهل المغربي لهذه المهمة الدقيقة ؟

لم يكن لابن جدو حظ مع المصادر المغربية، وهكذا فإن السقيب المؤرخ مولاي عبد الرحمن ابن زيدان الذي خصص مخطوطته النفيسة «المسرع اللطيف في السامح لماخر مولاي إسماعيل ابن الشريف»، أقرد الباب الثامن منها لعلائق مولاي إسماعيل السياسية، والثاني عشر لورائه، والرابع عشر لذكر عماله، والخمس عشر لسفرائه

إلى الدول الأوروبية وغيرها⁽²⁾.... وبكر كل تلك الأبواب كانت لا تحتوي على اسم محمد بن خدو

وقد استوقفت شخصية معربية مؤرخ تطوان الشيخ محمد داود عندما قرأ عنها في مدكرات جوهن ويندس (J Windus)⁽³⁾ فتساءل قائلاً : «من هو أحمد بن خدو العطار، هذا السفير المغربي ؟ ومن أين أصله ؟ ومتى كانت سفارته ؟ وفيما ذا كانت ؟ ومن ذكر ذلك من مؤرخي المغرب ؟ انله أعلم بكل ذلك⁽⁴⁾ ؟

أما المصادر الأوروبية فقد اهتمت باب خدو على العموم، وبأنها طبت مصطرة في كتابة سمه، وفي لقبه كذلك، وهكذا وجدنا أن جوهن ويندس السانف اندكر، الذي ورد على المغرب في شتبر 1720، صحة السفير الإبحيري شتوارت، يذكره في مدكراته «رحلة إلى مكنس» في شتبر عام 1720، على أنه أحمد بن خدو العطار، وهو الاسم الذي أعطاه كذلك ويلفريد بلونت (W Bunt) في كتابه «الشروق لأسود»⁽⁵⁾، هذا ييب نحد روث (Routh) يذكره في كتابه حول طبخة باسم محمد وخدو (أو : ابن خدو)⁽⁶⁾ على نحو مفعله روجرز (Rogers) في كتابه «تاريخ لعلاقات الدبلوماسية الإنجليزية المغربية إلى عام 1900»⁽⁷⁾.

(2) ابن زيدان المبرع اللطيف، خطوط بالخرانه العامه بالرباط رقم ج 525

(3) J Windus Journey to mequinez: the Residence of prefen Amperor of FEZ and Morocco, London, MDCCXXV P 35

(4) داود تاريخ تطوان، 2، ص 83

(5) Wilfred Bunt, Black Sunrise. 195 P 07-190

(6) E M G. Routh Targier 19.2 P 22 NOTE 1

(7) P.G. Rogers A History of Anglo Moroccan Relations to 900. London Foreign and commons Weatth P 56

أما المصادر الفرنسية فإنها، إذا ما استُشِيَا بيلُو (Pellou) في روايته أنني تتحدث عن أحمد (Hamet) بن حُدُو لعطبر،⁽⁸⁾ فإن «مصدر لم تُشَر لتاريخ المغرب» (S.I.H.M) التي شترك في تأليفها دو كاستري ودوسينييل ودوكوسي نريساك ولقي أحالت عليه أكثر من مائة مرة، كل هؤلاء ركزوا على أن الاسم هو أحمد بن حُدُو العصر، ولو أنهم قالوا إنه يسمى أيضاً في بعض الأحيان بمحمد حُدُو⁽⁹⁾.

وقد كان لازماً أن نرحل إلى الوثائق الوطنية في لندن (Public Record Office). وكذا إلى رُشيف جمعية الملكية (الأكاديمية) التي انتسب إليها ابن حُدُو لنعرف عن حقيقة الاسم ثم نتتبع نشاطه الدبلوماسي المغربي هناك⁽¹⁰⁾.

وهكذا عثرا على بعض الرسائل الموجهة من السطان مولاي إسماعيل إلى الملك شارل الثاني، وفيها ما كان يحمل تاريخ سادس ربيع لأول من عام 1095 = 12 يراير 1984، وهي تتحدث عن قدوم محمد بن حُدُو إلى إنجلترا إرضاءً لطلب ناهل الإبحري.

وإلى جانب هذه لرسالة من سيد أبلاد محمد أسفير بن حسنو يثبت اسمه في سجل الجمعية الملكية الإنجليزية بتوقيع محمد بن محمد بن حُدُو

(8) La relation de Thomas Pellou, une lecture du Maroc du 8^e Siecle. Magar Morsy 1983

(9) Les Sources inédites de l'Histoire du Maroc. 2^e Serie. T.I 587 N° 4 603 N° 3 T 2, 232, N° 1, 260 261 et N° 2 263 264 et N° 3 280 et T 1 87, N° 2 155, 160 et N° 2 231 245 N° 2 269 et N° 1 295 et N° 4, N° 1 4. 43 et N° 1 47 54 etc V 60 62 et N° 2 63 89-90 et n° 3 255 257-258 etc

(10) نُسب ابن حُدُو أحياناً بالزيمبي وأحياناً خيمي أو التُسببي أو لبطوئي؟

دوكاستري، صفحة 2، محمد 2 ص 344

يضاف إلى هذا خطاب موخّه من السلطان مولاي إسماعيل إلى هوندا من مكّاس بتاريخ 24 شتبر 1691 حول المناوشات البحرية التي كانت تدور بين المغرب وهولندا، بسبب عدم وفاء القنصل الهولندي بالوعود التي قطعها على نفسه، وهذا الخطاب يذكر ابن حدّو على أنه محمد وليس أحمد.

هذا إلى رسالتين اثنتين مرسلتين من باريس إلى المغرب بتاريخ 24 يراير 1699، من السفير عبد الله ابن عائشة إلى أخيه عبد الرحمن يعهد إليه برفع تقرير إلى محمد بن حدّو العطار⁽¹¹⁾.

وهكذا نجد أن كل المصادر المغربية المتصلة مباشرة بـ ابن حدّو تتحدث عنه على أنه محمد وليس أحمد

وقد كان مما أربك الكونط دوكاستري، وفيه كثيراً من الناس، وجود شخصية أخرى في هذه الأثناء تحمل اسم ابن حدّو، وتتولى بدورها منصباً سامياً في الدولة، ويتعقّب الأمر بالقائد الجديد للجيش المغربي أحمد بن حدّو أحيى القائد عمرو الذي عصف به الوباء، في أعقاب فتح مدينة المغمورة عام 1092 هـ = 1681 م، فعندما توفي القائد عمرو، تولّى أخوه أحمد رئاسة الجيش مستعيناً في ذلك بقريه⁽¹²⁾ باشا تطوان علي بن عبد الله، وكانت هذه هي المناسبة أيضاً التي عوّض فيها أحمد أحماء القائد في قيادة مدينة القصر الكبير قبل أن يُسمي حاكماً أيضاً على الغرائش، وأن أحمد هذ هو الذي توجه بخطاب بتاريخ 5 رمضان 1097 = 26 يوييه 1686 إلى القنصل الفرنسي بيريلي (Perillie) وهكذا فقد التمس عندهم القائد أحمد باورير محمد. وربما كان دوكاستري يستبعد أن يحاطب قائد «القصر» قنصل فرنسا مباشرة،

(11) دوكاستري ص 2، ج 5، ص 103/101/62/60

(12) يلاحظ أن القائد أحمد كان يعت القائد علي بن عبد الله بالأخ، على سبيل النجيب.

مع أنه، أي دوكاستري، أثبت محاضرات لقائد تطوان علي بن عبد الله إلى القصر المذكور، بل وإلى لويس لربيع عشر، فلم لا يسوع لقائد القصر ما ساع لقائد تطوان⁽¹³⁾ ؟

على أن زاد في أمر الارتباك، أن دوكاستري توفاه الله قبل أن يدرس الوثائق المتعلقة بالعلويين مع إحتراء بالرغم من أنه كان يحيل عليها كما كان يحيل على الوثائق المتعلقة بالعلويين مع هولندا⁽¹⁴⁾.

وحتى نتأكد مما قلناه، ينبغي أن نقارن بين التوقيعين، توقيع محمد بن محمد بن حذو، الذي لم يقم عليه دوكاستري في أرشيف جمعية الملكية، وبين توقيع أحمد بن حذو⁽¹⁵⁾ الذي أنشئه في مجموعته.

وكتبه خديم المفلام
محمد بن حذو

رسمه غلام مركنا نمر (الشيخ حذو مفتي)

(13) دوكاستري، ص 2، مجلد 1 حرب - المغرب ص 594

دود - تاريخ تطوان، ص 254

(14) دوكاستري، ص 2، مجلد 2 حرب - المغرب ص 282

(15) يلاحظ أن السطر ابن حذو رُخ وثيقته بالتعبير العربي ولو أنه جمع بين الشهر الشمسي والسنة القمرية، بين نجد القائد أحمد يعطي التاريخ بـ يسى الفلم الماسي

من هو محمد بن حدّو المنعوت بانعطار ؟ لقد اصحّت بعد البحث الطويل أميل إلى الاعتقاد بأنه من بيت الشرفاء أولاد أعطار، وهم من السّوس الأقصى، تدرجوا في الخطط السامية في الدولتين السعدية والعلوية. وقد كان واسطة عقدهم أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الذي فوّض إليه السلطان أحمد المصور السعدي (992 = 1584) أمر السّوس الأقصى حربياً وخراجياً، والقائد أبو عثمان سعيد بن محمد بن حدّو أعطار المتوفى قبل سنة 1131 = 1718 - 1719 عهد السلطان مولاي إسماعيل والقائد الحاج علي بن عبد الله أعطار الأسقي الذي كان من المحظوظين لدى السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل، على ما تشهد به بعض أنظباط التي تحمل تاريخ 1159 = 1746⁽¹⁶⁾.



وقع اختيار السلطان مولاي إسماعيل على محمد بن حدّو لرأس لبعثة الدبلوماسية التي كانت تضمّ أيضاً مساعده الكاتب الحاج محمد الوقّاش اسدي يعتبر من الشخصيات البارزة في العهد الإسماعيلي، كما تضمّ مساعده محمد الحافظ، إضافة إلى ترجمان من أصل إنجليزي كان قد اعتنق الإسلام⁽¹⁷⁾.

ولقد عادت السفارة المغربية طحة يوم تاسع دجبر 1681 حيث وصلت إلى لندن، ولم يلبث أن عين الملك شارل الثاني يوم 11 يناير 1682 موعداً لمقابلة في قصر وايت هول (White Hall) الذي عرف من ذي قبل استقبال سفيرنا القائد جودر بن

(16) يوجد بعض لأحط، التي يعتقد أنها مطبعية وحده ما يرجع لاريخ أيام الملك محمد الثالث. محمد بن أحمد العيني الكاوي «اسمي وف إليه قدي وحديثاً» 1353 هـ مطبعة مصطفى محمد، صاحب

المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ص 117 - 118، ببين لأشراف للبعثي، ص 57

(17) حول الوقّاش، انظر دوكاسري، سنة 2 مجلد 4، ص 4، تعليق 1

عبد الله من لندن شارل الأول... ومن الصدفة أن نجد في لقصر إحدى الشخصيات لشهيرة المعروفة في إنجلترا بتسجيلها للمذكرات واهتمامها باليوميات. ويتعلق الأمر بالسفير جوهن إيفلين (John Evelyn).

فإذا قال إيفلين عن سفيرنا «

«لقد شهدت استقبال السفير المغربي⁽¹⁸⁾ الذي لم يكن عدد مرافقيه كثيراً، ولقد استقبل من لندن صاحب الخلالة في صالة لولائم، وحضر إلى كرسي لعرش دون أن يقوم بأية إشارة من إشارات الإجلال والخصوع، فلم يَطأ طرأسه ولم يركع أمام الملك وقد كان يتكلم بواسطة الترجمان الإنجليزي لذي رافقه، وقد كان جميعهم يرتدي ملابس على الريّ لمعربي - ففطير ملوّن وأقشعة حريرية ذات أزرار وقرى. وقد ارتدو فوق كل ذلك «حايكا» أبيض صفاصاً بما فيه الكفاية، بحيث يعطي الرأس والجسم... وقد جعل السفير عو رأسه عمامة خفيفة. كانت أذرعهم وسوقهم بادية، وكانوا يستعملون أحذية على محور ما يفعل الأتراك...»

وقد امتارت عمامة السفير بأن أطرافها كانت موشة بسلسلة من حبات اللؤلؤ... وكنت أتحيل أن ملابس الرومان القدماء تشابه كثيراً العباءة التي يرتديها هؤلاء البعاربة... لقد كان السفير شخصية أليفة ودا ملامح ودية، حسن المظهر، مرفه الحس، وعليه سمات التمدن والتحضر كانت هدايا السفارة المغربية عبارة عن أسدين وثلاثين بقامة وغير هذا من التحف المغربية، أما معاوصاتهم فكانت تتركز على إرساء قواعد السلام. إن احتشاد الناس وجلبتهم (من أجل رؤية البعثة الدبلوماسية) كانت لا تصاق، حيث فشل صباط المراسم في المحافظة على النظام. وقد دهش الروار

(18) ذكرت حاشية هذه طعة 1871 دم (Hamet)

Memoirs illustrative of the life and writings of John Evelyn, Esq. F.R.S. London 1871 P. 431

المغاربة في بادئ الأمر لأنهم لم يتعمدوا رؤية مثل هذه الحشود⁽¹⁹⁾ في مثل هذه المناسبات العامة بلادهم، من وحتى في أغلب الماطون التي توجد تحت لسيطرة تركية...»

وفي مدكراته ليوم 24 يناير 1682 يقول إيفلين: «قد كنت في هذه لمساء ضعبة السفير اعربي في القاعة المحرة في بورتسموث (Portsmouth) حيث أقيمت مأدبة على شرفه من لدر لحيلة المرسية لشارل نثني، قدّمت فيها الحلويات وعزفت الموسيقى...»⁽²⁰⁾

وقد كان سلوك السمر وحاشيته في أعلى درجات الاعتدال والانضباط. وقد اقتضى نظام التشر يفات أن يُرتب اجلوس أمام المائدة الطويلة على شكل بحيث تحلس سيدة بين كل اثنين من أعضاء البعثة. وقد كان من بين الحصرين في هذه المأدبة أنباء الملك غير الشرعيين، واقصد هب - يقول إيفلين - لئدي ليشفيد (Lady Lichfield) وساسيكس (Sussex) ودوقة بورتسموث نلي (Neily)، وغير هؤلاء من الحظيات... وكن جميعاً يتألّقن بما يتزّين به من جواهر وبما يمتّرن به من روعة مطهرهن... بيد أن لمعاربة لم يد عليهن أهم تأثروا بأي شيء من رآوا، كما أنهم لم يعيروا انتباهاً للأثت وما به

[19] لم نخل هذه التظاهرة من تسجيل بعض الحوادث الصغيرة، وهكذا وجدنا أن بعض الزّجاج يشتم السمر، الأمر الذي اعتذر عنه أحد الشعراء الإنجليز في يمكن أن يترجم هكذا:

إن الإنسان الخبيث بمثابة قنينة الزجاج حسها قال أريسطو، إن يكشف ع فيه وان الدين واجهوم بالسوء يسوا بالنسبة إليك إلا عملة الهباء أمام النس هذا فالرجاء منكم أن لا تعيروا بالأهؤلاء. ولا تسجلوا ما رأيتموه

[20] تذكر بعض المصادر الإنجليزية أن ابن حدّو ربما شاهد عرض أوبرا Dido and Aeneas التي لخب هنري پوريس H. Purcell.

وقد انصرفوا بتذوق ما على المائدة، ولكن في أدب واحتشام، وتناولوا قليلاً من الحليب والماء، ولكنهم لم يتناولوا قطرة من السيد، واكتموا تناول العصير والشكلاط. كانوا يعصرون أنصارهم فلا يحدقون في سيدت نعيوبهم، ولكنهم يتحدثون بلطف وقد اقتصروا على الإحادة عن الأسئلة التي توخه إليهم بكل سياسة وكياسة

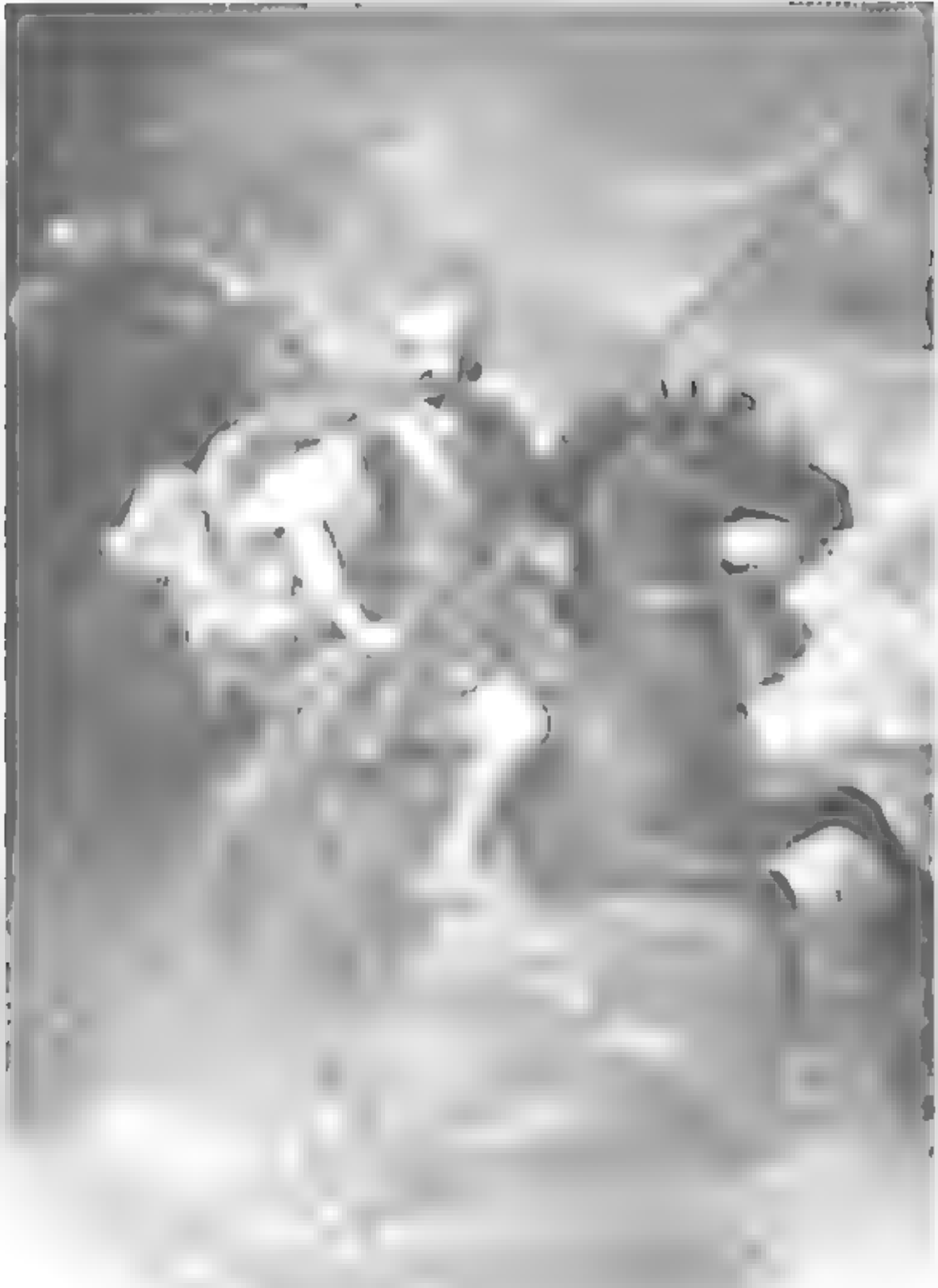
وعندم حان وقت الانصراف قاموا مرّدين شكرهم لمدوّقة، ومعرّين عن تحيتهم :
بارك الله دوقة بُورشموث وابنها الأمير دوق ريشموند (Richmond).

ولما كان السفير بهمّ بالانصراف جاء الملك شارل لثاني وتحدث قليلاً إلى السفير، ولقد اعتد لسفير لمغربي أن يقصد في معظم الأوقات حديقة هايدنارك على صهوة الجواد الذي حصص له، حيث كان يقوم صحبة أفراد البعثة ببعض ألعاب العروسية، نقد كانوا يشنون بواسطة حيولهم على الخو حز، وكانت الخيول تجري بهم بأقصى درجة، وكانوا أحياناً يفعون على ظهور هذه الخيول وهي تجري بكامل السرعة، وهم أثناء هذ يلعبون برماحهم في رشقة وحقّة تفوق الوصف..

لقد حلفت أعمال العروسية الحرّية التي كان يقوم بها السفير في هايدنارك تأثراً على رسّام القصر الملكي السير كودفري كيلر (Godfrey Kneller) الذي أخذ للسفير رسماً وهو يتنصي صهوة جواده يسك بالرمح، فيما يرفع لفرس قوائمه لأولى.

وقد قام السفير - يقول إيفلين - بزيارة المسرح لإبحيزية حيث شاهد بعض المسرحيات الهزلية، إلا أن الملاحظ عليه أنه لم يرفع الصوت بضحكه عند المشاهد الساخرة، بل إنه كان يحاول الحفاظ على حيائه ورياسته فيحفي مثل تلك الحركات

وقد قام السفير بزيارة أمكنة أخرى مثل كمبردج، والملاحظ أن هذه الزيارات لم تكن تمر دور شاهد، فهي خلال ريارته لهذه الجامعة حضر مأدبة أقمها على شرفه نائب رئيس الجامعة وعمداء الكليات.



اسمیر احمد بن خدو، الادی بالشر من مراقب مکبہ صاحبہ جلالۃ انرطانیہ، و
 2 PT 30 1186 4 PM 25 بریں 1984

وفي معرض مقارنة السفير المغربي بالسفير الروسي الذي كان يوجد آنذاك صدفة في مهمة بلقيصر لدى ملك بكتريا، قال إيفلين، «وباختصار، فإن سلوك السفير الروسي لدى البلاط كان سلوكاً قسراً وحشياً، إذا ما قورن بهد السفير المتمدن»

☆ ☆ ☆

وبعد الاتفاق على مشروع الاتفاقية المغربية الإنجليزية للسلام والتجارة يوم 23 مارس - 2 أبريل 1682، سجلت زيارة السفير ابن خذو للسند حدثاً من أبرز الأحداث التي لا يمكن للإنسان أن يمر عليها مروراً خافضاً. ويتعلق الأمر بدعوة السفير لزيارة الجمعية الملكية، حيث حضر في صدر القوم رئيس الأكاديمية كرسْتوفر ورن (Ch.Wren).

وبالرغم من أن هذا الحدث قد غُطي من لدن الدبر كانوا يتتبعون تاريخ الجمع الاحليري ممن كانت لهم حوليات أو يوميات أو ممن كتبوا عن تاريخ الجمعية الملكية التي انشئت عام 1660، أو حتى من رجال الصحافة (London Gazette) التي كانت تنشر أخبارها عن زيارة السفير ابن خذو⁽²¹⁾. بالرغم من كل ذلك، فقد لاحظنا أن هناك اضطراباً حول تاريخ زيارة السفير المغربي للجمعية الملكية، فبينما يجدها عند معظم المتتبعين بتاريخ 26 أبريل، وجدها عند إيفلين يوم 31 مايو، وهكذا كان نزاعاً على أن أروور شخصياً مقر الجمعية الملكية⁽²²⁾، حيث وجدت تاريخ الزيارة مُسجلاً بخط يد الدبلوماسي المغربي على هذا النحو

21، Routh Yangier P 223 - 224 - 226

W Ifrid Blunt Black Sunrise P 93

PG. Rogers A History... P 58

22 أرجو أن أعظم هذه الفرصة لأداء شكري لميللي الأستاذ المهدي بن عبد الحيل سفير المملكة المغربية لدى المملكة المتحدة، كما أشكر لسعادة التي تقبها سوء في لأرشيف الوطني أو الجمعية الملكية أو الخزانة

«الحمد لله وحده، وكتب هذا الحرف خديم المقام العالي بالله محمد بن محمد بن خدو العطار، وفي ستة وعشرين من يّريل عام ثلاثة وتسعين وألف»⁽²³⁾.

الحمد لله وحده
وكتب خدو العطار
خديم المقام العالي بالله
محمد بن محمد بن خدو العطار
وفي ستة وعشرين من يّريل
عام ثلاثة وتسعين وألف

فهل تكررت ريادة السفير للجمعية الملكية مرتين ؟ مرة أولى للانتساب ومرة ثانية كانت للتوديع ؟

مهما يكن فإن الحضور المغربي في الأكاديمية الناشئة لم يكن حضوراً رمزياً بل به فترى مخاطب استقبال من لدر حوّل إقبلين الذي احتير حصيصاً لهذه المهمة، كما أنه اقترن بعملية انتخاب ابن خدو عسواً شرفياً للجمعية، وكتابه اسمه في سجل الأكاديمية بالحروف العربية على نحو ما قدمنا. وقد قام أثناء هذا تتصفح المخطوطات

(23) يلاحظ أن الأكاديمية البريطانية أصبحت منذ الآن مرارة للدبلوماسيين الأجانب، ولهذا وجبنا أن نرى ريادة محمد بن علي البعولي بتاريخ 27 رجب 1138، سفير مولاي إسماعيل حر عمره، كما وجدنا توقيعا وكيل وجاه طرابلس العرب محمد اسم قام عا بتاريخ 18 جمادى لآخر عام 1141، جواب مركز دراسة جهاد الليبيين، دجبر 1984

التي توحد بالحزنة وخاصة منها المؤلفات العربية التي كان يوبيه اهتماماً كبيراً. وقد قدم هذا العنصر الحديد في الجمعية الملكية عرساً علمياً ما يربل إلى الآن مشعلة الدين يعرفون عن ابن خَدَّو من أمثال الرميل الأستاذ تُوْطِيْكُوْرْفُو (G Pontecorvo) كان البحث يروج حول ظاهرة عربية : «بعض الناس كان دائماً أحرس باستثناء وقت الظهر»⁴⁴ (A certain person who was always dumb except at noon)

وقد استُدعي «الأستاذ» ابن خَدَّو في أعقاب ذلك التكريم من لدن الأكاديمية إلى مرور أحد الأعضاء أليس انْمُول اندي قدم لابن خَدَّو هدية مناسبة باسم الأكاديمية. كانت عبارة عن نظاره رفعة للقراءة.

ويتحدث إيفلين²⁵ في مذكراته ليوم 19 يوبيه عن مادة عذاء دعي إليها السعراء الذين كانوا يتواحدون في لعاصمة على ذلك العهد. ويقارن مرة أخرى بين الدبلوماسي المغربي وبين الآخرين

«لقد دعي سفراء الهند الشرقية، حيث إنه كان لدينا في لندن في ذلك الوقت السفير الروسي والسفير المغربي والهندي..، دعوا جميع للعداء عند سدي التورد خُوْرَج بيزْكلِي (G Bereke.ey)

لقد ذهبتُ - يقول إيفلين - إلى حفل انصيفة لتقديم الاحترام للصيوف الواردين، كانوا ذوي طبع متميز وملامح خاصة، لقد تناوبوا العداء على مائتين كانت تضم السعراء والمترجمين، كانت جلاليتهم من الحرير الفاخر المطرّر بالذهب، كانوا يحملون على كتافهم حشور ذات أعمدة منقوشة بأشكال ثعابين، أو رؤوس شياطين، مقاصدها كأنها من صنع دمشق، ولم تكن معهم سيوف» وقد أراد إيفلين أن يفسر معنى وجود

Thos Burch History of the Royal Society. iv 144 - 756 Routh Tangier, P 226 (24)

The Diary of John Evelyn edited by E S. De Beer, London 1959 P 726 - 727 (25)

شخصية ثانية سمية إلى جانب السفير المغربي، فذكر أن ذلك كان نحسباً لما قد يصرأ لأحدهما في تلك الرحلة الطويلة .. وكانت ماسة يقول عن الدبلوماسي المغربي الثاني إنه كان حخاً أي إنه قام بربرة مكّة، وإنه كان يعمل على رأسه طربوشاً أقرب إلى الطربوش التركي أو بالحرى إلى الشاشية العربية، هذا إلى «شال» من الصوف يصف عقه، لقد كان لونه يصر إلى لسمرة، وكان بدوره عاري الساقين والمذمبين، ولكن عليه سمة الرجل الأتقياء .. كانوا جميعاً يجلسون القرفصاء كحلوس الأتراك. وأحياناً كان حلوسهم على هيئة الرهبان والسالك .. وتعبيراً عن الشخصية التي يفتحها الدبلوماسيون المعاربة، يلاحظ إيفلين أن أصابعهم كانت جدّ بضيعة، كذلك أسنانهم التي كانت تبدو جميلة إذ كانت تلمع تحت تأثير الاستعما اندائم لمصع نبات منتشر بالمغرب يحفظ الأسار من استؤس.

لقد كانوا يتناولون أكلهم بأصبعهم اليمنى في إقتسان دون أن تقع منهم ولو حنة من الأزر أو قطرة من الطعام .

ويظهر أن إيفلين كوّن له صداقة متينة مع السفير محمد بن خندو حيث وحداه يسجن في يومياته بتاريخ 11 يولييه أنه قصد إقامة السفير المغربي للسلام عليه مرة أخرى، بيد أنه وجده قد ذهب مدعواً من لندن ذوق ألبمارل (Albemarle) إلى نيوهول (26) ..



وبعد هذا المقام الحاضر في المجتر وحدث السفير يستعد للعودة إلى بلاده لقد أمسى مثلاً بالهدايا على ما تقول المصادر البريطانية، فعلاً لقد كان في جملة ما يصحبه من

هدايا عربة فاحرة أهدها الملك شارل الثاني مع الخياد التي تحرها، هدا إلى الهدايا
العسكرية من عربة بارود وسادق⁽²⁷⁾

وبمناسبة تأهب السفير بن خندو للعودة إلى بلاده، قُدمت إليه قصيدة من شاعر
وصفته المصادر البريطانية «بأنه شخصية بارزة»، بالرغم من تعليق تلك المصدر على
القصيدة بأنها من نوع العادي لعد كانت تحتوي على عواصف طيبة نحو السفير، إذ
كانت تنمى به سراً سعيداً وعوداً حميداً إلى وطنه :

«من أجل ذلك نتنى لمعانكم الصحة الطيبة
والسلام والسرور والمريد من العنى ،
والسمر الطيب والرياح المساعدة لسفيتكم،
وليحفظ الله موكبكم من حيوانات اسبحر المائكة
وليجنبكم الله سائر الأخطار التي يحا منها أولس !
إن شأنك سجل أمام ذوي المجد من السس،
وعندما ستصل إلى بلادك،
فإن لغير والموسيقى وحق الطول
سترحب بكم في أرضكم السعيدة
وسياخذك الملك نفسه بيدك
مخاصاً بياك، بأعز الأوصاف : مرحب بك !
لقد شعرت بالوحشة وأنت تعيب عني
وأن عودتك أدخلت اسرور عليّ
وهكذا فبعد كرب الشتاء تشرق الشمس»⁽²⁸⁾

27 دو كاستري س 2، مجلد 2 ص 264

W. Ind Blunt Black Sunnse, London 1951 P 194, 195 (28)

إن المهم في هذه القصيدة ليس أسلوبها ومحتواها ولكن الأهم فيها أن عبد السفير ابن خندو يحيب تلك «الشخصية البارزة» عنها بقطعة أخرى وباللغة الإنجليزية أبصاً، هل فيها السفير المعربي .

«لقد جئت وأقررت السلام مع ملك إنجلترا

حيث كما معاً مسرورين بكل شيء !»

(I m come, I've made a peace with England's King
in which, we both were pleased in every thing)

☆ ☆ ☆

لقد عاد السفير ابن خندو إلى طنجة ما بين الثلاثين عشت وتاسع شتبر 1682 حسب رسالة لسانت أمانس (Saint Amans) إلى سيلي (Seignelay) من مغير ختل طارق بتاريخ 24 شتبر 1682. ومن طنجة سافر بن خندو إلى مكاس حيث قدم تقريره إلى السلطان مولاي إسماعيل.

☆ ☆ ☆

لقد أمنت المصادر الأوروبية في تنبع أحبار ابن خندو بعد عودته إلى بلاده، وخاصة مد أوائل نوبر 1682، ودهست بها الافتراضات إلى ترويح أحبار مفادها أن ابن خندو يعيش ظروف امتحان نتيجة لوشايات ودسائس حيكت للسفير من لندن القائدين : أحمد بن خندو وعلي بن عبد الله السلفي الذكر، وهو الأمر الذي تؤكد رسالة من ابن خندو أعطى إلى لندن بتاريخ 26 شوال 1093 = 28 أكتوبر 1682..

وهكذا، وعلاوة على رسالة سانت أمانس بتاريخ 8 نوبر 1682 حول هذا الموضوع بالذات، وحدها الكولونيل كيزك إلسالف الذكر يقول : «إن الخصوم السياسيين للسفير ابن خندو كانوا قد أرسلوا يهودياً للتجسس عليه في إنجلترا، تسلم لهذه العاية رشوة باهضة نثم، وقد عد اليهودي بتقرير صد ابن خندو وضد لوقش وثقية

أعضاء السفارة، حيث كان ذلك سبباً في تعير السلطان مولاي إسماعيل على لبعثة كلها. « وعتدأ على رساله لاحقة من السلطان مولاي إسماعيل إلى شارل بتاريخ 6 ربيع الأول 1095 = 22 يناير 1684 أي بعد تحرير طححة، يظهر أن سبب المؤاخذه يرجع لكون السفير ربما كان طمّحاً يطمح إلى نقائنها في طححة²⁹ تقول هذه الرسالة «وقدوم حديج محمد بن خذو كان رزاً عليه⁽²⁹⁾. وحيث طمّتم من وصول و حد من خداما إليكم وجهاء لكم، وممد وصمكم وفرحتكم به وتلقيتوه على مليح كان يقول لكم «نقضي لكم عند سيدي طلبكم ويعم عليكم». فحيث وصلنا وذكر لنا ذلك، ه أنت سمعت ما وقع به وم صار له، فكل من قاولكم شيء قبل هذا أو ذكره لكم فقد كذب عليكم .»

مهما يكن فقد تدخل الشرفاء والعلماء لدى انسلطان مولاي إسماعيل لصالح السفير الذي لا تحل علاقته لشخصية بولي العهد الأمير مولاي زيدان بن لسلطان مولاي إسماعيل، وهكذا أصبح ابن خذو من الرجال المحظوظين في البلاط

والأمر بعد أن رفقوا السفير ابن خذو في دهبه إلى لندن وحين عودته إلى المغرب، فإدا عن نية أيامه إلى جانب اسلطان مولاي إسماعيل بعد هذا الحادث ؟

إن كل له لائن تشير إلى أن لرجل صل حدياً للسلطان على لأقل له بعد سنة 1722، أي إلى ما قبل وفاة سلطان مولاي إسماعيل بقليل

وهكذا وجدناه بعد ذلك الحادث مبشرة بكلف أواخر سنة 1093 = حريف 1682 مهمة لا تقل حرجاً ودقه عن المهمة الأولى فقد عهد إليه مهمة معاوضة المبعوث

29) أي بالرغم منه

الفرنسي سانت أمانس (S. Amans) الذي أرسل من طرف لويس الرابع عشر لمراجعة الاتفاقية اني كان أبرمها بباريس الحاج محمد عيم بتاريخ 29 يناير 1682

لقد كان على السعير الفرنسي أن يذهب إلى الأطلس الكبير قريباً من إيمي أنشأوت، جنوب آيت أورير حيث كان يفهم السلطان مولاي إسماعيل

وقد مرت المفاوضات بعدت صعة. فإن اختلاف وجهات النظر المغربية والفرنسية كان حجر عثرة في طريق تنويع المفاوضات بالحاج المطلوب، الأمر الذي يفسر أهداف خطاب السلطان مولاي إسماعيل للملك فرنسا لويس الرابع عشر بتاريخ 9 شعبان 1095 = 22 يولييه 1684 .

نقد وحب العاهل المغربي يشيد بترحيب الانخير⁽³⁰⁾ بوصول حدمه لديهم ومعامتهم له بكل ضروب الاحترام والتكريم والتشريف، وقد عاد من إنجلترا «بألف سدية وألف وستائة قنطار من البارود ومائة وسبعة من الأسرى المسلمين اعتباراً لمقامه» على حدّ تعبير الخطاب الإسماعيلي، لقد وقوا نكمتهم وعدوا تعهداتهم.



وفي سنة 1691 سمعنا عن استقال الورير ابن حدّو للقتل انفرنسي جان إيسْتِيل (Estell) بقصد الحديث إليه حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وقد طلب إليه باسم السلطان أن يحصر له من فرنسا خمس عرلان واثنين من أنثى اليعمور.

(30) كان هذا الخطاب في أعقاب تحرير طنجة الذي تم في مهل ربيع الأول 1095 = يبرابر 1684 حيث احتفل الشعب بعيدين عيد المولد وعيد الخلاه

لكننا قرأنا - وبالوسط في مذكرات السفير المذكور لكتوبة بسلا بتاريخ 24 يولييه 1691 - أصداء عن امتحان جديد لمُحمَّد بن حذو، وتعويمه بالقائد عبد الله بن حذون الروسي.

ومن المهم أن نجد الفصل إستهيل في مذكرته يعرج بتعيين القائد الروسي مؤكداً أنه كان يشجع على التفاوض في الوقت الذي كان القنصل يشكو فيه من الصخرة اشائكة التي كانت تقف في طريق المفاوضات المغربية، أنه ابن حذو الحاكم بأمره الذي كان يعتقد أنه قادر على كل شيء .

وهذه المناسبة أخذ إستهيل يعدد مثالب ابن حذو ويأنه كان يقرص المال من المسلمين والنصارى واليهود ولكنه لا يرجع درهما لأحد، وأن المغاربة صاقوا به درعاً فاحتجوا وتوجهوا لشكاية لدى السلطان، وكان الكل يتبارى أمام العاهل لعصم ما كان يحل به، وأضافوا إليه في شكايتهم أحده «عليل ؟» الذي كان ينوب عنه في قيادة مدينة سلا⁽³¹⁾.

لقد كان هذا الأح على مهج أحيه في ابتزاز الناس وفي معاملتهم بعف وقسوة وخاصة منهم التجار المسيحيين... وتنقل المذكرة أن السلطان مولاي إسماعيل غضب غضباً شديداً، ولكنه سلك كعادته المسلك الذي سبق له أن اتخذه عندما بلعه عن ابن حذو ما بلعه في أعقاب عودته من إنجلترا.

(31) دوكانري : ص 2، مجلد 4، ص 268، 312، 386

وهكذا أحصر وريره السابق لیتقی بنفسه الاهیة الموجهة إلیه. وبعد الاستماع إلی الكل، عزل السلطان ابن خدو وأعطى «قصایا انبحر» لنقائد الروسي الذي كان حاکماً علی مدينة فاس ..

وعملي المذكرة الدبلوماسية فی حداثها عن هذا الامتحان الحدید لاین خدو. ولكن فرحة حصوم ابن خدو لم تدم طویلاً، فقد كانت — کسانقتها — قصيرة العمر، وهكذا، فلم تقص ثلاثة شهور فقط حتی عاد ابن خدو إلی مرکزها، واستعد بقوذه إلی جانب السلطان مولاي إسماعیل، واستمرت صلاته بولي العهد الأمير مولاي ریدان⁽³²⁾.

وقد عثر علی رسالة موجهة إلی ابن خدو من القسّ الإساني مائویل دي فيزلوگو (M. de Vairalugo) الذي كان یرعى مصالح إسانيا بالمغرب، وكانت بتاريخ 12 شتنبر 1691 جواباً علی رسالة لوریر ابن خدو بتاريخ 7 شتنبر حول الأسرى المعاربة الדיين ورد بهم السفير المغربي محمد بن عبد الوهاب العسائي الذي وجهه السصار مولاي إسماعیل إلی اعهل الإساني كائلس الثاني صم 1102 = 1690 - 1691⁽³³⁾.

ومن جهة أخرى وجدنا ثار رسالة من لسلطان مولاي إسماعیل محررة من مكماس بتاريخ یوافق 24 شتنبر 1691 موجهة إلی ابولایات لعامة بالبلاد المنخفضة حول ما تساهی إلیه من حديده ابن خدو عن انعش المرتكب فی البضاعة الموجهة من هولندا إلی المغرب⁽³⁴⁾.

32، دوکاستري مجلد 3، ص 384

33) دوکاستري سنده 2، مجلد 2، ص 395

34) حرف اسم محمد ابن خدو عند الترجمة إلی أحمد (Hamel) دوکاستري مجلد 2، سلسلة نانية، ص 401

ولقد وجدنا الورير ابن خدو سنة 1693 بكلف من طرف السلطان مولاي إسماعيل بمفاوضة السفير الفرنسي الشهير سانت أولون (Saint Olon) الذي أرسل من طرف لويس الرابع عشر باقتراح من السلطان مولاي إسماعيل الذي كان يعتبر أن الفصل الفرنسي بالربط إيسْتِيل (Estell) أقل مستوى من أن يفوض الحرن. وبعد هذا الانطباع عن إيسْتِيل كان صداراً عن تقرير من الورير ابن خدو عن شخص يستين.

وقد استقبل السفير الفرنسي مكس محضر القائد ابن خدو العطار «مخطوط كبير» لشريف⁽³⁵⁾ الذي عهد لوزيره المذكور أن يناقش بهود الاتفاقية الفرنسية المغربية مع السفير الفرنسي حسب إعادة سانت أولون نفسه.

ومن الطريف أن نسمع هنا أن السفير الفرنسي ألقى أمام السلطان مولاي إسماعيل خطاباً باللغة الفرنسية، عرب فيما بعد إلى اللغة العربية، وأن السلطان عندما أحاب السفير أولون بوه عوقف ملك فرنسا إراء سلطان تركي، ووعد بأنه سيكون على استعداد لمساعدة فرنسا بالعتاد والرجال ما دامت في صف المسلمين.

بيد أن الرجلين لم يصلا إلى حل فيما يتعلق بشروط اقتداء الأسرى وتبادلهم كذلك، وقد قرأنا في مذكرة لإيسْتِيل من تطوان بتاريخ 11 عشت 1693 أن اليهودي ميمُوران (Maimouran) نصح يستين بشراء القائد ابن خدو بالمدل⁽³⁶⁾؛ لكن المحوثة ناءت بالفش. فقد أي الورير كل لمساومة، ثم تبصل نهائياً من متاعة المفاوضات مع المبعوث الفرنسي، كما قرأنا عند وصول سانت أولون إلى تطوان في طريق عودته إلى فرنسا أنه أخبر القائد علي بن عبد الله بفشل المفاوضات نتيجة لتصلب ابن خدو.

(35) يروي شاهد عيان أن السلطان مولاي إسماعيل عندما استمع السفير الفرنسي سانت أولون كان دبت محصور بعض القوت إلى جانب الورير بن خدو العطار.

36 دوكليري مجلد 5، ص 471.

الأمر الذي جعل القائد علي بن عبد الله يُقسم ليستقمن من ابن حدّو لقد كان الحانب ايفرسي يعتقد أنه راح صحبة تنافس من حدّو مع علي بن عبد الله. (رسالة 30 يولييه 1693 من إيستيل إلى بونشارطران⁽³⁷⁾ Pontchartran).

لقد قرأنا عن حملة سانت أولون على ابن حدّو في جزر مدكراته، فهو اسدي يقول بلاخيلير عندما يجتمع بهم، إن أمه انجليزية، ولذلك فهو صديق هم، ويقول ليفرسيين عندما يحتلي بهم إن أمه فرسية ولذلك فهو صديق لهم، والواقع يشهد أنه صديق فقط للمال ! ولا يرتاح إلا إذا ألحق ضرراً بالآخرين. «إن نظراته الحادة والسامدة - بقول أولون - كانت تعكس طريقته في معامنته للناس، إنه خبيث وماكر وفضولي يتدخل في الكيرة والصغيرة، الأمر الذي يجعل المعاربة يحشون غائلته ويتقون شره، من ويشتمونه في مجالسهم الخاصة»

وبعد أن تعرض ابن حدّو لامتحان حطير ثالث عام 1694 كاد بسببه أن يمتهني⁽³⁸⁾ إلى الأبد، تشفع فيه قواده وعاد إلى أقوى ثم كان عليه

وحسب مدكرات إيسيل بتاريخ 30 مايو 24 عشت 1696، فإن محمد بن حدّو قام بحملة وطنية جريئة حيث وخدماء بجهاز على بعض القراصنة العثمانيين الذين وردوا من الجزائر على المعمورة للتجنس. فقد استطاع ابن حدّو بوسائله أن يقتحم عليهم المركب ويدرع قلعوه ويعطل حركته⁽³⁹⁾ قبل أن يلتحق عكناس لإطلاع

(37) جون التنافس ستر بين محمد بن حدّو وبين علي بن عبد الله، أنظر دوكاستري جلد 4، ص 127
131

(38) يعلم أن ابن حدّو استهدف ثلاث مرات لوشايات حصومه، أولا عام 1682 ثم 1691 وكانت الثالثة في جريف 1694 دوكاستري جلد 4، ص 291 - 298 - 299

(39) دوكاستري، جلد 4، ص 415 - 419

السلطان مولاي إسماعيل على الحركة وقد لاحظت التقارير الدبلوماسية زحفه إلى سوس في صيف 1697 لقمع حركة تروشت هناك، وكان يجر مع الجيش بعض المدافع لإسكات تلك الحركة⁽⁴⁰⁾.

وقد تحدثت تلك الوثائق أيضاً عن تكليف السلطان مولاي إسماعيل لابن خذو وابن عائشة في شتنبر 1699 بقصد المركب العرسي لادوقين (La Dauphine) لتفاوض سراً مع البعثة العرسية⁽⁴¹⁾.

وليس بعيد عدي أن يكون ابن خذو «رافق» ولي العهد الأمير مولاي زيدان عندما قصد عام 1114 = 1702 بأمر من والده السلطان مولاي إسماعيل، الجنوب المغربي للقضاء على ترو وولده محمد العالم الذي كان اقنم مدينة مراكش عنوة

كما وليس بعيداً عندي كذلك أن يكون لابن خذو ذكر بمناسبة وفاة الأمير زيدان لدي نقلت حثته من تارودانت إلى مكناس عام 1119 = 1707

وقد سحبت لسفارة الانجليزية برئاسة ستيوارت في مكناس عام 1722 أن محمد بن خذو العطار كان في استقبال السفارة المذكورة وقد كانت تعرفت عليه أثناء مقومه في لندن، بل نحن على يقين أنه، أي ابن خذو، كان على رأس المفاوضات في أثناء وجود هذه السفارة في مكناس⁽⁴²⁾



(40) دوكاسري سلسلة 2، مجلد 4، ص 407، 410

(41) دوكاسري سلسلة 2، مجلد 5، ص 398

(42) د التري مراسيم تقديم أوراق الاعتراف على عهد مولاي إسماعيل، دعوة الحق مارس 1969

ومند الحديث عن ابن خَدَو من لدر السفارة الانجليزية حتفى ذكر هذه المعلمة
انشاحة التي كان لها - على ما قلنا - دور أي دور. في التاريخ الدولي لبلادنا .

لقد توفى السلطان مولاي إسماعيل بعد خمس سنوات من هذا التاريخ، ولم ندر هل
امتد العمر بأبن خَدَو العطار فيما بعد ؟

هناك حدث برر وقع أيام السلطان مولاي عبد الله الذي حلف والده السلطان
مولاي إسماعيل، ويتعلق الأمر بالزلزال الذي يحمل في التاريخ اسم زلزال ليشونة
(26 محرم 1169 = 1 نونبر 1755)، والذي ربما كان من أسباب احتفاء الوثائق
المعربة عن هذه الشخصية.

خلفية ومقاصد الصّراع الطويل بين العبيدين والأمويين،

(القسم الأول)

عيد لرحمن المصبي

هناك حقيقة تاريخية لها خلفية وأبعاد أصمت عليها جهارة وبصاعة، حق إنها
اختصرت في عبارة حميمة، فحاء على لسان المؤرخين الأجانب من غير لتوء «أن
ليبرطيين فشلوا حيث محج المسمون في ربط شام أفريقيا بالدورة الاقتصادية
العالمية»

وهذه الحقيقة تقوم على خلفية لاردهار لاقتصادي والعمرائي، والمكري السي حرج
مد القرن الثاني الهجري بأرض الإسلام المشرقية من طور المساوة إلى طور الحصار،
وامتدّ رواقه في مناطق لفتوح على مركز احصارات الأولى ديباً ولعة، وضراز فن،
وعصء فكر، ثم تنهي مدار ذلك الاشعع في ازهاراته لأولى على دنيا الشمل
الأفريقي اردهاراً بمس ذلك لعصاء، فخرج بها محطوات سريعة من مجتمعات

الخصاص وخيام الشجر والأوبار إلى مجتمعات المدائن والقصور، ويهيج الرياض، وخر العلالى والسور، وهي حقيقة ماثلة ولو أنَّ بعض تلك الأرجاء ظلت بعض قسماً مصطنعة بطبع ابداوة في المشرق والمغرب على السواء، كما سجل ابن خلدون في زمانه عن حصار البداوة وحصار العمران. ولا يحتاج المعام إلى تفصيل القول في مسنات تاريخية تقول إن المشرق قد كانت فيه مع إشراقة الإسلام بعض معالم حضارات القديمة ماثلة كما في المنطقة الساسانية لقديمة، وعلى منطقة ما بين النهرين وإيران، والمنطقة البيزنطية القديمة الشاملة لمصر وسوريا⁽¹⁾ بوجه خاص، ولا سيما ما يرجع من تلك المعالم إلى ما بين العترة البيزنطية الساسانية والحقة الإسلامية، فقد كان لعرب أمام هذه الآثار الساقية بين محافظين مرممين محددين، وبين مشئين مؤسسين، وتبرج صيغهم اندفاعاً عمرانياً ولا سيما في مصر، واستثقت عن ذلك المدرس أنفية، تبعاً لظاهرة التأثير والتأثير الماثلة في بعض الآثار المعمارية، وفي بعض الصور الصناعية التي تُثرت عم الآثار بالنظريات والمقاربات وحققت فرعاً جديلاً في عم المعار. أما في المغرب فقد استقل الاندفاع العمراني العربي بسماته القوية الخاصة وترتيبات في مرافق مدنه ومبارله، مما ميّزه عن المعار المشرقية محالية طابعه الخاص، مع ما هو معروف من تشابهها في بعض ترتيبات لمرفق الدينية لمشاركة، ومرد ذلك لاستقلال انفي إلى أنَّ العرب انفخين لم يصادفوا من عمارة حصارته الأولى غير أسماء، وثار، ونقايا أطلال وأنقاض، كـ«لبددة» و«صبرانة» المبقيتين⁽²⁾، و«قوليليس»، و«قادس» و«طبجة»، و«سنتة»، وحتى «قرطاج» التي تحصنت بها قلول بربطة، فقد تداعت معالمها عند سقوطها في يد الفاتحين العرب، حتى لم يكن أن يقال إن جميع الهياكل الحصارية عابت عن العيان، وذلك لإلحاح التدهور العام الذي صرب أطلاله في هذه الأرجاء منذ عهد الوندال. فلا يصح القول بأن هناك ما

(1) معروف أنَّ معالم البورية منها قد حربت بها لحروب الصببية ولم يحدد بعضها إلا عن عهد الدولة لأناككة

(2) عرفت عند القرطاجيين باسم «سكي»، ثم حرمها البونابيون غير ما مرة إلى أن صارت «بنس ماينا» وعزب العرب باسم «بنة»

يُطلق عليه تأثير وتأثير، وخصوصاً في المغرب الأقصى، فإن وجدت بعض مشابهة، وليس من الضروري أن تُعتبر تقليداً لفترة سابقة⁽³⁾، إذ الواقع أن البداوة استعلطت على الحصار وزحفت الصحراء على المدينة، وساد مختلف الميادين تدهور عام، أخفق أمامه غزو «جُستينيان» حيث انهارت حملاته البيزنطية بين الصحاري والجبال، ووقف توسعه عند المناطق الساحلية، وفي بعض الأرياف، وذهب أيضاً في حبر كان ما قيل

(3) يرى أندري جُوليان أن الأعالية قد استوحوا من بعض الحصون البيزنطية وخاصة في «برمة» و«نابغة» بعض العادج لبناء الرباطات على بعض السواحل مثل «سوسة» و«المستير»، وإقامة أسوار مبيعة كما في «صفاقس»، والواقع أنه لم ينظر إلى أبعد، ولم يحسب أن عادج رباطات بني لأعاب قد تكون متأثرة بقسمات بعض المباني العرسية التي احدها العرب في مبانهم بعباد، ويرجح هذا أن الدولة الأعربية حينما كانت تامة في بدايتها بعباسيين في بغداد، كانت تقتدي بكل ما هو عباسي، ويظهر ذلك بوضوح في نظامهم الحكومي الذي رتب طبق الترتيب العباسي، والأوضح من هذا أن من بين الدراسات الشهيرة عن الرباطات الإسلامية من سوريا إلى رباط الفتح، دراسة عن الرباطين «سوسة» و«المستير» بالنداء، وكلاهما بُني في عهد والثن عباسيين بالقصور، وعسب دراسة الآثار بتحديد مميزاتهما، والمقارنة بينهما وبين حصون البيزنطية، باعتبار أن الرباطات الإسلامية كلها على نمط واحد، وسبق متحدث، بالنظر لمهمتها المردوجة، حيث أقيمت خلوات للعبادة، وحصوناً للدفاع والاندفاع، وأسفرت المقارنة عن أنه إذا كانت هناك دروج وشرفات مراقبة واستطلاع بحري في هذه وتلك، فإن الإسلامية عتار بتعدد الدروج أحياناً، كما تثار بالتجهيزات الإسلامية الخاصة بها، وذلك ما يرجح الافتراض بأن ما للمباسبين والدولة لأعالية يحكم تأثيرهم لهم يتم مرده إلى المثلث الأبرسة، ورباطات آسيا الصغرى دية الشرق العربي قائمة عند أهل هذا الشأن، فلا وجه لقصر الوجهة على بربطة

ولأستاذ خوليان قوله في الرحفة حيث رآها مسيحية، وذلك لما لاحظ من نقل الصور على شكل مروع وورود، مع أن المعروف أن العرب قبل الإسلام محتوا وشكلوا غالباً في نطاق عميدتهم الوثنية، وحينما جاء الإسلام بالتوحيد تبد ما محالهم، وأصغى على ما لا يرتبط بالعبادة وليس على صورة ذي نفس، فقد معاصى عنه المسلمون، كالتار والبيانات، كما شاعبه حالياً في العراق وإيران ويتعين الالتفات إلى أن علماء الآثار اعتمدوا الفن الإسلامي هنا بحرفياً من أساسه، وميروه بده الصفة، ملتفتين إلى آيات كرجة «يأبى آدم حذو ريتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين»، قل من حرم رينة، لسه التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي لبيدين امنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك بعض الآيات لقوم يعملون في سورة الأعراف، 32 وكل هذا يوحى بتوقع أهل هذا الشأن في نعت الفن الإسلامي بالرحفة، ومن هنا نجد الزحرفة الإسلامية غنية بالأشكال الباتية، واستحدث عبد المرحرفين ابتكارات زحرفية باتية وحيوانية أيضاً كالطيور لاستبعاد معنى العبادة في ذلك. وجاء عالسف استعمال الريش والأواني المرحرفة

عن هيمنة الكنيسة، فقد تقصّ ظنّها تقصّ نفوذ «بيزنطة» لخصوماتها، واختلاف فرقها الدينية، وهذا مع الزمن أنّ بعض القسائل البربرية ظلّت متمسكة بالوثنية، وبعضها استيقظت فيها بعد هودها. ويضاف إلى ذلك انتشار الفوضى والفساد الإداري في الحكومة البيزنطية، وتمشّي الأوثنة لفتاكة التي عرفها النصف الثاني من القرن السادس للميلاد، وكل هذه الأمراض الاجتماعية قد عملت عليها في تقصّ عدد السكان، لا سيما وحروب «حُثيب» ذهبت لكثير من الملايين، وعلى هذه أوصعة وفي هذه الحال كانت لدى دخول الفتحين العرب، فليس من العريب أن يكون دخول المادئ الإسلامية إلى هاته أساحة الخراب فاتحة نشور وحية للعمرا والاقصاد، فيعرض عليها التاريخ صورة مشرقة لهاته الساحة في عهد الإسلام الذي تغيّر معه وجه هذه الدنيا لمعربية⁽⁴⁾ وانتقلت وجهتها من حال إلى حال، فقد كان توجه الفتوح العربية في اتجاه المغرب البربري أو كما يقال أفريقيا البيزنطية بإثر فتح مصر واستسلام لأسكسرية عام 22 هـ الموافق 643 بعد حولة استطلاعية قادها عقبة بن نافع في منطقة «برقه»⁽⁵⁾ وشيوع الأحبار عن انتشار العرب حبرج جريتهم، وما أبدوه من شجاعة وما قيل عن دينهم من عدالة وساحة المعاملة

والصور ومن الرخرة الإسلامية الرخرة بالأشكال الهندسية كالثلثات والربعات المراكبة، والدوائر المنكسة والهلالية، ولم فيها ابتكارات باهرة معروفة، وتويع في أشكال الرسوم الهندسية، وأصبح من مبراه تمت انتزح الي غنل أشكالاً مجمية متعددة لأصلا ع وعلى كل حال فالرخروف إسلاميه بسب وحداد مفصلة مكررة كما هو الشأن عند عربهم وهذا كله فالس الرخرفي الراجع إلى الأعابية إنما هو من إسلامي سطر إلى العباسي لعس ما قلده عن الرباطات من أنهم قلندو فيها لعبسيين لأهم كانوا محتوبهم في كل شيء

4. للمغرب عدة إطلاقات في المصادر التراثية :

فيقصد بالمغرب ما يقصده الجغرافيون والمؤرخون القدامى حيث يطلقون كلمة المغرب على البلدان التي تبدأ عرب مصر، ويمثل ذلك عدم حتى الأندلس، والمعروف أن ابن خلدون يظن كلمة «مغرب» على المنطقة الموجودة بين عابطة وطنجة، ويعتقد كلمة أفريقيا على المنطقة الموجودة بين قسطنطينية وطرابلس، وهو إطلاق شائع أم المصادر التي تحدثت عن أفريقيا فكانت تعني بكلمة أفريقيا المنطقة التي تبدأ بعد قراب إلى طنجة، ومقصودنا هه بالساحة المغربية من سندي برقه حتى لحريرة الأندلسية وأعي تبعاً لمسيرة الفتح العربي

(5) البيان المغرب ج 1 ص 8 و9 و«المؤنس» ص 22

وحترام لأهل أكتاب ومعبدهم وأعراسهم. وكل هذه المزايا الإسلامية، والمنقومات العربية، يتمسك اعتبارها عند استعراض أحوال حولات أحناد المسلمين الأولى في «نركة»، و«طرابلس»⁽⁶⁾ حتى حل «نقوسة» فقد انتصرت عمدت افتتح أعري فيها بالرغم من أنها كانت مجرد حولات دعوة، وإن اقتضى الحال مجرد سرايا كُر، وفر، في لمناطق المذكورة التي اكتسحها المد الإسلامي من جنوبها وجهات في غربها، فلاق انترحيب والاستسلام من بربرها دون مقاومة. وكان ذلك على عهد والي مصر، عمرو بن العاص ومير المؤمنين عمر بن الخطاب على قيد الحياة، وابتداء من «برقة»⁽⁷⁾ التي سار إليها لوالي بن العاص، فاعتنق أهلها الإسلام طوعاً، ومنها إلى «رويلة»⁽⁸⁾ التي وجه إليها عقبة بن نافع المهري، فصح مايسها وبين «نركة» إلى الإسلام عن طواعة ورض. وتابع ابن العاص طريقه إلى «طرابلس» معزحاً على «سرت» (وهي غير «سرن» الحالية)، فمر بها مر الكرام لتسليمها وإسلامها، ثم عطف منها على «لندة»⁽⁹⁾ شرق طرابلس، فوحدها خزاناً يناماً بعد سابق عزه وعظمتها، فلم يكن لها عند قصد غير شراحم من البربر والروم قابعة في الخرائب التي حوالها، فتجاوزها موصلاً سيره نحو طرابلس، ومنها وجه عمرو ابن العاص بسر بن أرطاة إلى «وڈال»

6، هيمية، ويمالها قرطجية، وكانت رمز الفتح تابعة بيزنطة، وكان يطبق عليها «تريبوبيتانوس» أي إقليم المدن الثلاث، وهي لندة، وطرابلس، وصبراتة، ثم احتُصرت إلى «تريبولي» وبعد الفتح الإسلامي أطلق العرب عليها اسم «أطرابلس» كما جاء في حواشي عمرو بن العاص بسبب عمر ابن الخطاب حين استأذنه في الدخول إلى أفريقيا وبكثرة الاستعمال تركب المصرة فميل طرابلس

7 برقة كانت تعرف «بأنطابلس»، وهي كلمة رومية معناها خسي مُدر، وبرقة واحدة منها

8 كانت شهيرة بتجارة الرقيق، وهي عاصمة برقة، وكان يقال لها رويلة سودان فرق بين رويلة التي بها عبدة الله مهدي، ورويلة السودان المذكورة صارت مجرد صاحبه في العهد الفاطمي

9 شرق طرابلس، وقد توارث عليها عدة أحاس من أسسها الفينيقيون، ثم أصبحت تابعة لبومبيديين، وكانت تباع فيها بدفع حرية فقط، ثم خاضت مع روم لتتخلص منهم، وبسبب في قبضتها صارت من أفريقي، ثم حتلها الوثئال، وبعدم احبها البيزنطيون سنة 533 وهم الذين رجزوها، ونحوها عاصمه لسطمة طرابلس، وبذلك تصحمت بأشكال وأحلاط من السكان بأمر عرها

«صبراته»⁽¹⁰⁾ التي قاد السير إليها عند الدخول إليها، ثم منها إلى «شروس» وهي من عواصم البربر القديمة في جبل نفوسة الذي كان أحرا مطاف في هذه الحولات الأولى لي كانت كلها مكاسب إسلامية حلية لم يسع المستشرقين إلا الاعتراف بأنها تعبر عن اتحاد الإسلام مع أفريقيا الشمالية وأنها كانت⁽¹¹⁾ قفزة في المجهول، جعل «الثورتين» الفرنسية والروسية بالنسبة إليها مواضعين جذاً

نعم كانت «طرابلس» التي تولّى السير إليها عمرو بن العاص بنفسه، «وضرّاته» هاتين المثلثات امتنعت عن التسليم في بدئ الأمر نظراً لأهميتها المعبرية والتجارية، وقد أعتت طرابلس لأكثريتها الرومية سرية عمرو بن العاص بمشقة حصارها محوياً من شهر، ومتناعها وراء الأسوار المحكمة التي أحاطها لروم بها عند احتلال الشمال الأفريقي، ولكن رجال عمرو تمكنوا من اقتحامها برأ ومجاد⁽¹²⁾

وأما «شروس» الأمانة المذكور التي أشير إلى السير نحوها إثر «صبراته» فقد كان كل أهلها نصارى، ولا تشير الرواية التاريخية إلى استسلامها بصلح أو عسوة، ومنها استأذن الوالي ابن العاص لماروق عمر بن الخطاب في السير نحو أفريقيا⁽¹³⁾.

(10) مبقه، وكانت تقع قرب مدينة طرابلس وأعظم مها عمرا ومدينة

(11) شارل أندري جوليان في تاريخ أفريقيا الشمالية ج 2 القرحة ص 13 بحسب صوار الفتح العربي

(12) انظر فتوح مصر والمغرب، لابن عبد الحكم ص 231 ويظهر أن عملية البحر هذه لم تكن بحركة الخططة نظراً لأن لاسطول الإسلامي يومئذ لم يكن بمستوى الذي يدفع به لمواجهة البحرية

البيزنطية بهم إلا إذا كان من المقصود به عيب لأسطول البيزنطي عن ذلك لمصطفه باندات

(13) من الواضح أن ابن العاص رأى من التدبير الحربي ألا يتعمق سيراً نحو العرب لأنه سيلاقى مدناً كثيرة، وتجمعات للروم والبربر، واستعدادات بيزنطية من ناحية البحر، وقد صرح بما يسبق عن هذا في كتابه بشارة مفتوح» لمي وجهه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حيث جاء فيه أن ليس أمامه إلا بلاد أفريقيا، وملوكها كثير وأهلها في عدد عظيم»، وذلك ما دس عليه الأحداث حين متاعه الجيش الإسلامي حركة الفتح فيما بعد

وهكذا اقتضت المرحلة الأولى وهي مرحلة إيلاف وإيساس، أن يقتصر العرب في هذه الأحوال على عقود صلحية أي من غير تمسك بالأرض، فُرضت الجزية على لروم الدين ثم يستحبوا للدعوة، وأما البربر الذين سارع معظمهم إلى الإسلام، فقد فُرضت عليهم زكوات، وما هو حق للسائل والمحروم في أموال الأعياء

ومن هنا القيل أن القيادة الإسلامية رأت ألا تعرض في عقود الصبح على من أسلم من صغائهم غير ما يطبق⁽¹⁴⁾، فكتفي من بعضهم بالاستسلام وانترحيب كأهل مدينة «سرت»، لأن ستسلامها كان من غير تكليف المسلمين أي عاء، فلم يحج معهم لعقد وإبرام

وقد كانت منارل السواد الأكبر من هؤلاء البربر بصحراء⁽¹⁵⁾ مقاطعة طرابلس وهي : «لواتة»، و«نقوسة»، وبعض من «زنانة»، و«نقرة»، و«رواعة»، وكلها تترية، ويسمى فصيلة من «هوارقة» البرانصية

(14) وقد يلاحظ ما جاء في بعض الروايات أن عقبة صالح أهل برقة عي 300 رأس من لعبيد، ويقول البكري (المغرب ص 47) «إنها ليست بجزيرة ولا حراج». وقد محتاج تأويل البكري إلى توضيح من حيث إن لواتة «أهل برقة» قد أسم أكثرهم، ولا تفرض الجزية على مسلم، ولكن ما جاء في بعض الروايات من أن أهلها كان هم نوع استقلال باتفاق مع بربطة على أداء مبلغ سوي، فقد أصبح من الواضح أن عقبة أقر اتفاقه معهم على نفس الوصية التي كانت لهم مع بربطة. ويلاحظ في المقام أيضاً أن العبيد المصالح بهم كانوا من أسيانهم، وهذا يساق مع عادة العرب الذين لم يعرف عنهم بهم بأحد من الأولاد عوضاً عن جريه، وقد قيل في توضيح هذا إن أهل برقة لم يظف منهم دفع أولادهم بل هم الذين طلبوا ذلك والزموا به من ذات أنفسهم عوضاً عن المال السوي، وسحبوا ذلك عن أنفسهم في وثيقة الصلح، وإنا أطلق اسم الجزية على ما فرض عليهم من مال أو عبيد، مع أنه لم يكن جريه لأنه كان عوض - كما أشير - عن وصية الاستقلال التي أعطيت لهم كما كانت لهم مع بربطة، وهذا تخريج قول البكري إن المعروف عنهم لم يكن بجزيرة ولا حراج

15، والمعروف أن قسماً من هؤلاء كانت مساكنهم في المناطق الساحلية من طرابلس

أنظر فيها يتعق هذا التوزيع ابن عبد الحكم ص 170، 219، 224

وابن خلدون ج 6 ص 104، 204، 230، 235، 264، 284، 290، 308، و ج 7 ص 104 - وأنظر

البكري ص 5، 7، 8، 9، 17

وتعتبر، ونحن في مجال اتوطئة للحديث عما اضطلع به لفتح العربي من ربط شمال أفريقيا بالدورة الاقتصادية العالمية أن نسجل في المقام ما لفت نظر ان عرب في اتصالاتهم هؤلاء البربر من الاستعدادات الاقتصادية التي كانت متأصلة فيهم، وحنق الاستعمار البيزنطي قابليتها وعطاءها، ومرد هذا الالتفات اندي يشاركهم فيه حق المطلع على أخبارهم أن هذه الاستعدادات تعتبر مقومات لإسهامهم ومشاركتهم - كما تقتضيه ساحة الإسلام - في عملية الإنعاش والإحياء. وهكذا يشير إلى أن بربر هذه المناطق كانوا يروجون التجارة الصحراوية بين مناطقهم الداخلية ولساحل «عرويلة» مثلاً كانت محطة تقاطع طرق العواصم القادمة من الأماكن المجاورة، كما يفيد ابكري، والإدريسي، وبقوت، وقد أشير في هامش سابق أنها كانت تتاجر في الرقيق. ولبربر «كوار» في هذه الصحراء الجوية تجارة في محصول معدن - الشب - الذي كان في منطقتهم، ووصلت تجارتهم في ذلك إلى «ورحلا»، و«مصر»، و«المغرب الأقصى»⁽¹⁶⁾. وكانت الموانئ و«بدة» بسات مفض على المتوسط لهذه التجارة الصحراوية.

وعلى كل حال فقد غادرت أجناد المسلمين هذه المنطقة بمقاطعاتها اثلاث من غير أن يتركوا وراءهم حامية عندما جاءهم أمر الفاروق - رضي الله عنه - بالتوقف، كما أنهم لم يفكروا في اختطاط معسكر أو تشييد أي قاعدة لهم هناك، وأعني على غير ما عرف عنهم من مبادرات الإعمار، أيما حلت حيوشهم في القلاع التي استكانت لهم، وسلاحظ مثلاً من ذلك في إقامة معسكر انقيزوان، وعادة ما فعلوا عند وصول أمر الفاروق أنهم دبّروا هذه الأرجاء إقامة غنبة بن نافع والياً في مدينة نرقفة، وقياً على لمكاسب الإسلاميه، وعلى بصيرة من موقف من رغب بأسراي انعربية، واعتشق الإسلام من أهالي انبلاد، وعلى رأسهم الكثير من قبائل «لواتة»، و«نقوسة»، و«نقراوة»،

(16) انظر صوره الأرض لابن حوقل ص 39 - 40، ومعجم البلدان لياقوت ج 4 ص 486

وعبرها ممن استجاب للدعوة الإسلامية، والمؤكد أنه كل من اتهامات استطلاع هذه الحركة لتجارية مع الصحراء بصفة خاصة.

وهكذا كانت المعاداة ويتقاف العمليات عند فتح الحرة الشرقي من طرابلس في منطقة جبل نفوسة، بالرغم من أن انسياحهم لم يلاق أي مقاومة جديدة، ولكن يظهر من نص ردّ الخليفة الفاروق - رضي الله عنه - على إخبار ابن العاص بما أفاء الله عليه، أنه تلمّح في هجة إخباره بشوة القائد الطموح للانسيح والامتداد، وكان الفاروق - رضي الله عنه - تطير من كلمة أفريقيا التي فحاته بمعنى لتمرق والانتشار، فهل كان - رضي الله عنه - محدثاً عما سيقع وهو صاحب الصيحة المشهورة - «ياسارية الجبل» وأحسب يراء التحريج لذي أبداه المؤرخون أنه يؤول إلى أن المحاولة سارغ من مكاسها لم تقع فيها مع الروم بعد أي مواجهة، وهم ولا ريب بسيل أحد العدة، وسيلحأون إلى استقرار من سم واستسم من البربر، وإي حثهم على الترد ولردة، وسيستصون للمواجهة والدفاع، والاعتماد على بحريتهم، وقلاعهم المطلّة على السواحل المتوسطية.

وقد صادف وصول ابن العاص إلى مصر أن ذهبي المسلمون بحادث اعتيل الفاروق. وكانت الأحوال سواء في ساحة الفتوح، أو في المدينة المورة أثلة بطبيعتها إلى الانبهر والتمهن، وعندما تولّى الأمر دو انورين عثمان بن عفان عام 24 هـ ولّى عبد الله بن أبي سرح على مصر متنكباً بذلك أمر سلفه الفاروق الذي يوحى بتحديد ابن العاص من متابعة انرحف على أفريقيا. ويُفهم مما أقدم عليه الخليفة سيدا عثمان أنه اعتمد على رؤيته الخاصة لطروف ما بعد اعتيال المبروف على لوجه المعروف وإراء التحفظ الذي لا فحيد عنه بالسسة لنظرية الفاروق، عمد إلى اسشارة جماعة من الصحابة⁽¹⁷⁾، فتحمس الكثير إلى السير في ركاب الواي الجديد عبد الله بن أبي سرح قائد المسيرة نحو أفريقيا

(17) انظر بن عبد الحكم في فتوح مصر ص 362، وابن الأثير في معوج نبلد ص 226

وهنا ابتدأت مرحلة ثانية في الفتوح الإسلامية بـ «سبيلطة»¹⁸ المشهورة عام 27 هـ، وكان ما قدّره الفاروق، حيث لاقت حاكم الروم «كُريْكُوريُوس» - جرجير، وقد اتخذ من «سبيلطة» قاعدة، أو عاصمة له كما عثر كثير، وذلك في وقت جبح فيه كما يقال إلى الاستعداد على إمبراطور بربطة، وجمع قواته البحرية في قاعدة قرطاجنة،⁽¹⁹⁾ والتحم انفر يقال في عدة جولات كتب فيها لظفر المسلمين، والانتصار انساحق الذي هلك فيه جرجير، ودمرت قواته التي كانت جيشاً حزراً في مواجهة قلّة إسلامية تحدّثت عنها الروايات العربية. ومع هذا النصر المميز اكتفى ابن أبي سرح بإجراء صلح على حرية مع وجهاء مدينة سبيلطة، ثم قفل راجعاً إلى المشرق فقول سلمه ابن العاص من غير أن يحلف والياً أو حاميه

وبأنرم عن تعليق القدامى والمحدثين²⁰، على هذه العودة المفاجئة التي لم تحقق - كما قالوا - أي مكسب في ولاية أفريقية، فالواقع أن نتيجة معركته حققت سيادة على (امتداد طويل من «سبيلطة» إلى «سوسة» شمالاً، ومن «سبيلطة» إلى «قصة» شرقاً، فضلاً عن شريط ساحلي من بلاد «فسس» وشطّ لجريد حيوياً، والأهم من ذلك أن

(18) تقع في غرب سفاقس، وحبوب القيروان، وهي قاعدة حاكم الروم في المنطقة الذي قبل إبه في هذا الخين كان قد سبيلطة وأصبح متبعاً من سبيلطة حتى طاحه

(19) انظر ابن خلدون في تعبير، ج 2 ص 129 جميع القاهرة، وابن الأثير في الكامل ج 3 ص 43

(20) انطلق لسان المؤرخين لأجانب بأسطوريته ظهور القلة على الكثرة في معرك سبيلطة وعلى كل حال بعد ظفر القلة بجرجير والتي يربطه أو إمبراطور سبيلطة كما ورد به النعير، فالذي هم هو أن كل تعاليق الدراسات الحديثة تشير إلى غير ما معركة باسم «سبيلطة» وتسبح أن ابن أبي سرح صالح في الأولى «جرجير» نفسه، وفي الثانية ظفر به عبد الله ابن الربيع الذي أروده، فجدد ابن أبي سرح الصبح مع وجهاء بعاصمة، وقص رجاء إلى شرق قموّل سمعه عمرو بن العاص، ويدور أن يحلف ورواه - كما أشير - والي أو حامية بالروم عما تجتم من شهداء في معارك طاحه على مدى سنة كاملة حتى يبيّن وكأنه نص على جهود سب سنوات صرفها العرب كزاً وقراً بهذه الأرجاء في مقابل عاتم لا يصح أن يوضع في ميزان يوم واحد من معركة سبيلطة الكبرى، ولكنهم التمسوا له عدداً رأوه وأصبح في أن من

هذه المعركة فتحت الصائر على أمانة التعمير وهذت الأنصار إلى مقومات إشاعه الاردهار في هذه الديار، وكانت - كما سنرى - خلفية الصراع الطويل المتسطين بين أمويي الأندلس وبين العبيديين. ولا تنسى بعد هذا أن بعثة عبد الله بن أبي سرح كانت لها ظروفها الخاصة مسد أظمت الدبى على ذي الوزئ رحي الله عنه، فما كانت لتكون - كيفاً سئيت - أكثر من حولة استطلاعية كالحولات قبلها على عهد سلمه ابن العاص، وحدث أن راد الجؤ على ذي السورين إظلاماً في أثناء المعركة، وكل هذا - إذا لم تكن المعركة قد استنفدت عرصها - يمكن أن يقال إنه عرقل قضية البصر الحاسم الذي يتيح الاسياع في المنطقة الأفرنقة، ثم ساد بعد ذلك فتور أشمه باجمود، عقبى لاندلاع الفتنة الكبرى التي ابتدأت عقتل دي النورين عام 35 هـ، وأسند أمر الخلافة بعده إلى الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وساعدت ظروف الخلاف المعروف بينه وبين معاوية بن أبي سفيان على ظهر ابن العاص مرة أخرى بالولاية على مصر، ولكن استفحال الخلاف بين الإمام، وبين مافسه معاوية، ثم اندلاع ثورة الخوارج، وم كان من عتبال الإمام عام 40 هـ على ذلك الوجه المريع، وكلها أحداث فواجع، لم تسمح بطولها ولا بمداحة وقعها على جميع النفوس، أن يقوم عمرو بن العاص بأي شيء مهم في حبة أفريقيا، وإما هي حولات أسندها ابن انعاص إلى عقبة ابن رافع فانطلق من ساحية العرب لردع بعض انقائل التي

بقي معه من المجاهدين كانوا قلّة، لن تقوى على مناعة معركة، امام جحافل الروم والبربر انديين فد يستمرهم الروم للردة، وينقص ما تعهدوا عليه والتموه به، وبهذه الأعداد لم يبق موضوع لتعيق أندريه جوليئس (مصدر السابق)، الذي جاء بهذا العذر ليعفد منه إلى البصر بحكمة (عش) ابن أبي سرح حشة من هجوم بيريطي مباحث تأتيه من القلاع الشمالية المطلّة على البحر). وهكذا يتبين أن اوبياء الأمور في المدينة المنورة تصرعوا على وفق الحشية التي تسالغ بها قنم اسد به جوليئس، كما أنه لم يعمق نظره في النصوص المريية وهي للصادر الوحيدة في الموضوع باعتراعه في مقدمة كانه يعلم - كما سوضح بعد - أن حركة ابن أبي سرح قد استنفدت أعراضها، وأن ملاحقة البيريطيين في قواعدهم تتطلب استعداداً برماً وبحرياً لم يتوفر بعد، لأن الانتصر السحق سيق كل حباله حتى عند أصحاب الكثرة من البيريطيين وخلافهم البرابرة

نقضت ولاءها، كما عرّج في لجوب - وهذا سيهمب النظر إليه بعد - على بعض الجهات في شمال السودان نحو مدى تحارة هذه القبائل في الذهب والرقيق كما تشي بذلك التفتاته - وهو في هذه الوجهة العربية واجنوية - إلى «عدامس» وهي من الواحات الغنية نحيبها في الجوب العربي من طرابلس، وعرف أهلها برحلاتهم التجارية السودانية، حتى إن بعض المؤرخين المحدثين أشاروا إلى من كان من متأجري أهل «عدامس» على معرفة بلغة أهل السودان

وكان منتظراً من هذه الأحداث أن تؤول الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان عام 41 هـ/661 م، وإن في الاستعدادات المظرية له - المذك في صورة حليفة، وبرعته الأموية ما يشير إلى أننا بصدد اتجاه آخر، ووسائل أخرى، وأسباب لرفع الجود عن جهة الامتداد في أفريقيا، ويمكن تلخيص هذا بأنه صاحب سياسة عدرة أكثر مم هو صاحب مادي دائمة.

وهكذا نلاحظ أنه فضل ولاية المنطقة العربية عن ولاية مصر، إثر وفاة عمرو بن العاص الذي كان موالياً له في خلافه مع الإمام علي كرم الله وجهه، وأصبحت الولاية في المغرب تسير بتعليماته مباشرة. ثم إن أول ما طالعنا به في نطاق التجربة السياسية في اساحة امعربة أنه استعل رقمة أحد أتباع ملك الروم «أوليبيوس» الذي دفعته تقمته على ملكه إلى التآمر عليه، فانسجم هذا مع برعة في الأمويين سلائل عند شمس في الأخذ والعطاء، منذ عهد رحلات تحارة أيام الجاهلية في الصيف والشتاء، فسير عام 45 هـ⁽²¹⁾ فرقة من ستة عشر ألف مقاتل بقيادة قائده معاوية

(21) تاريخ الأمم والملوك ج 1 ص 146 طبع بيروت - الكامل لابن الأثير ج 3، ص 35 - الاستعصا في تاريخ العرب الأقصى ج 1 ص 36 المطبعة الهبة بمصر، الطبعة الأولى

بن حديج الكندي²² ووصولها لسهر تونس جنوب «قرطاج» رجع عليها الإمبراطور بجيش وأسطول بقيادة «نقفور» المعروف بنفس الاسم في الرواية العربية، ولكنه ما كاد ينزل عند «سوسة» حتى ولّى لأدار مهراً، وسُمّت «سوسة» و«بررت» و«قاس» دون قتال، كما استولى ابن حديج على حصن «حلولا» وهو من أهم الحصون البيزنطية

وعند الخليفة معاوية إلى تنويح هذا الرجف بحركة بحرية، فسير قائده ابن حديج الكندي مائتي مركب إلى جزيرة صقلية بقيادة عبد الله بن قيس²³ فعرف على مدى شهر قضاها فيها، ثم عاد إلى أفريقيا بينما استمر قائده ابن حديج في مسيرته غرباً إلى أن فتح «بررت»، وحريرة «جربة»²⁴.

وحق هذا الامتداد المتزايد في أفريقيا المعزّز بالرجف البحري قد استنبره قائده ابن حديج، وعاد إلى مصر عودة القادة قبله، فساله ما زال ابن أبي سرج من التحريج بالعلط للجنة التدبير الذي يقتضيه الانتصار

وعلى كل حال، فقد أفادت هذه الحركة أن هناك عروماً على متبعة المسيرة أيضاً حين يحين الأوان، والواقع أن الجانب البيزنطي كان يعرف ما وراء هذه الحركة البحرية

22 ونقول الرواية إنه أسدها بالعبدة الأربع الذين من بينهم عبد الله بن الربيع صاحب السبحة في السري الإسلامية الأولى ومن بينهم أيضاً عبد الله بن مروان وغير هؤلاء المصادقة من الأشراف، وكأنه اتقى أيضاً بالخليفة دي المورير ليعطي لبعثته صبعة النمل الديني الذي تحرص عليه الأسرة لأموية ماسقة في الاتجاه الديني الصرف الذي يتسك به بو هاشم أصحاب سقاية الحج في الخهبة

(23) مهية الأرب للمورير ج 22 ص 10 - الاستقصا ج 1 ص 36، الطبعة البهية بمصر، الطبعة الأولى.

24، المغرب للبكري ص 58 - الاستقصا ج 1 ص 36 المطبعة البهية بمصر، الطبعة الأولى

من استعدادات مبيّنة للأيام المقبلة، ولذلك نلاحظ أن «قسطنطين» قُسطنطين الثاني خليفة هرقل المعروف بالكبير ترك عاصمته عام 42 هـ الموافق 662، أي في مستهل ولاية معاوية بن أبي سفيان، وجعل إقامته في «روما» و«صقلية»، ليكون مشرفاً على عمليات المعارك المنتظرة مع المسلمين التي يتعيّن خصوصاً حماهاً على أملاكهم لأفريقية، وذلك في الوقت الذي كانوا يصدّون فيه الحملات الإسلامية على الإمبراطورية البيزنطية من ناحية الشام وآسيا الصغرى، فهم الآن يتوقعون أن الخطة الإسلامية أصبحت تتحفر لفتح جزيرة صقلية، وحنوب إيطاليا، وسواحل البحر الأدرياتيكي، فالقصد مبيّن على إدارة الدائرة على القسطنطينية شرقاً وغرباً.

وبدلّ واقع الحال المروي في الصحائف الذهبية لتاريخ الفتح الإسلامية على أن تعمل العربي في أفريقيا قد حرج منذ ولاية معاوية، وقيام دولة الأمويين من عهد إخراجات الاستصلاعية، والامتداد المتخصص، إلى الاندفاع الحاد، منذ تصرف معاوية انصرافاً لتشييد الأسطول الإسلامي الذي يعتبر السلاح المحدي للدفاع والمهجوم في مصالوة دولة لها في البحر المتوسط قواعد مشرفة على أمواجه، وقوة حربية صارمة في شرقه وغربه، ونقد ذهبي متداول معتد به عالمياً في المعاملات التجارية وخصوصاً في عالم البحر الأبيض المتوسط، بل إنه فرض سيادته حتى على دولة فارس التي حصعت لواقع سيولته، وحتى أصبح التحرك التجاري في التوريد والتصدير معقود بالديار البيزنطية الذي عطى رئيسه على هدير أمواج ذلك البحر اندي عرف بالرومي من صدق وتقدير في ذلك حين.

والمعروف أن العرب وإن كانوا قد استولوا على مصر وانشام، فقد طلت لتجارة قذنة بينهم وبين البيزنطيين حسبما جاء في نص البلاذري في «فتوح البلدان»⁽²⁵⁾ «إن

(25) فتوح البلدان للبلاذري ص 167

القرايس كانت تدخل بلاد الروم من أرض العرب وتأتي من قبلهم الدنانير» وهناك تفاصيل حول هذا في كتاب «الأموال» لأبي عبيد عند كلامه على تجارة أهل الحرب، فقد جاء فيه أن من مذهب عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ من التجار المسمين من كل مائتين خمسة دراهم، ومن أهل الدمة نصف العشر، ويفرض العشر على تجارة أهل الحرب، وزاد - وهذا هو موضع الحجة في كلامه - أن عمر إنما فرض عليهم لعشر لأهم كانوا يقصرون من التجار المسمين العشر أيضاً حين يقدمون إلى بلادهم. ويقصد بأهل الحرب روم الدين كانوا يتواردون في التجارة، وقد ظلت الشام ومصر مفتوحتين للتجار النصارى من سكان الأسكندرية والسواحل الشامية، وظلت اللغة اليونانية لغة دواوين الخرج، واستمرت دور ضرب العملة البيزنطية في المنطقة العربية تسك العملة الذهبية، وراحت قطع النقد البيزنطي والديار الذهبي صفة خاصة سكة مقبولة متداولة على عهد الأمويين، وعندما حاولوا ضرب السكة الإسلامية سرّوا في ذلك عن مراحل، كما ستجيب الإشارة إلى هذا في سياق قريب⁽²⁶⁾

وواضح أن مخطط الحركة لشدة دعوة الإسلام، ومحاربة من صد البرابر عنه قد أوحى بهذا الإعداد الحربي، كما استمدى معاوية بن أبي سفيان إلى تعيين عقبة بن نافع قائداً حديداً لخبرته بالمنطقة، لأنه شارك في حملات المسلمين مع ابن العاص، ومع عبد الله بن أبي سرح، وفاد عملية الاستطلاع في جمع الحملات، وظنّ مقيماً في تلك المناطق على الدعوة للجهاد، وهو الذي ينتصب كمؤاً لتسيير العمسات الجديدة، وحين مساعد على تنفيذ المخطط الجديد للامتداد في عرب الشمال الأفريقي

وإذا كانت من هنا بداية المتح الحقيقي، والسير به قدماً إلى الأمام لنشر دين الله، بحاجة من ضرورات الاسحات المتوائمة التي سمّاها بعض المؤرخين الأجانب ارتداداً

(26) انظر الكثير من هذه التفاصيل في كتاب لأموال لأبي عبيد - سطر مجلة دراسات تاريخية التي تصدرها جامعة دمشق العدد 15 و6

على الأعقاب، وحشية من هرائم حتمية كما عثر «اسدريه جوليان» وهو يتحدث عن معركة «سيطه» كما عرف في أحد المواقف منذ لحظت، فقد واكبتها بداية ثنية للعمل الإسلامي عضدت إحداها الأخرى، وأعني بها تلك الخلفية التي شطت خطوات الفاتحين، وقوت من العمل الإعماري بتوفير أسباب الازدهار، حتى جعلت منه انفجاراً مدينيًا واقتصاديًا في أرض لا يعرضها الخيال إلا في صورة قوافل التجارة التي تسير وثيدة في كشان الرمال، وتسيل بها البطاح والوهاد

وقد هدانا بص فريد لابن عذارى صاحب «البيان المغرب» إلى الخلفية الأساسية التي اشتق منها إشعاع المدينة الإسلامية على الوبير البربري ومخلفات المدر البيزنطي في هذه الأرجاء المغربية، وذلك حين يقول⁽²⁷⁾ : «كانت توضع بين يدي عبد الله ابن أبي سرح⁽²⁸⁾ أكوام الذهب والفضة، فقال للأفارقة⁽²⁹⁾ من أين لكم هذا ؟ فحمل

(27) البيان المغرب ج 1 ص 12

(28) ولعل هذه الغصة ترجع إلى أهم عروب ابن أبي سرح التي التزم فيها مع جيش جرجير (كر يكور يوس، العرمم الذي كان يتألف من قبائل بربرية مختلفة وكثرة بربرية، وقد كان ذلك في سهل يسمى بعموبة - انظر الكامل لابن الأثير ج 3 ص 34 - والعبر لابن حلدون ج 6 ص 07 - وقد ثبت أن ابن أبي سرح قد تمتدت عرواقه، ولذلك احتلص الروايات في عديد بعض التواريخ كما أشير إليه سابقاً
(29) وردت كلمة «الأفارقة» عند أكثر مؤرخي الفصح العربية الأولى في المغرب، وأكثر ما يرد في سياق يعيد أنهم عبر البربر والزوم، كما نجد عند ابن خرداذبة وابن عبد الحكم، ومثله عند ابن حلدون (العبر 94/6 حيث يذكر - امتصاصاً عن البكري - ما يعيد صراحة أن الأفريج والأفارقة قواموا البربر

ويسمى بعد هذا، السؤال عن هويتهم، فوجد ابن ديسار في «المؤنس» (ص 18)، يذكر ما في تواريخ البصري عن ملك أفريقي صاحب قرطاجة، فيهم منه أنه يعتبرهم قرطاجيين وعلى كل حال فهم مذكورون على أنهم أجناب عن البربر، وجرى البكري على أن تطبق على الأجانب ثلاث كلمات : «المولدة» و«العجمي» و«الأفارقة». والمعروف أن المولد عند الأكثر هو الذي لا يحضر من أصل عربي، ويحدث فيه من خلط أصله بنزيرية واندرومية. وعلى كل حال، فالأفارقة كانوا من المصادر التي تكون منها البنية السكانية عند الفتح العربي، فمنهم من أسلم ومنهم من بقي على ما كان عليه

الرجل منهم يلتصق شيئاً في الأرض حتى حياء بؤاة زيتون وقال : من هذه أصبنا الأموال، فإن أهل الحزر والبحر ليس لهم زيت»

ويقول ابن عداري⁽²⁹⁾ في موضوع هذا العي : «إن ستم الفارس بعد معركة سبيلة ثلاثة ألف دينار عيناً، وسهم الرجل ألف دينار». ومن المعروف أن رصيد الروم من الذهب كان في سبيلة التي كانت عاصمة حرجير يومئذ، كما يرد في كلام ابن عداري عن القائد رهير بن قيس اللوي - الذي التحم مع كسيلة - أنه رأى بأفريقيا ملكاً عظيماً، وأعي أن العمل العربي قد انسجم مع استعدادات أهلها التحارية بلصرب في لأرض حيث معادن الذهب وانقصة، ومع نشاطهم في تنمية مقدرات وإمكانيات بلادهم الزراعية التي ترمز إليها بؤاة الزيتون في نص ابن عداري.

وإذا أمكن للساح⁽³⁰⁾ أن يسجل أن كلا من لقبيلتين الكبيرتين «ربانة» التي كانت تنتشر أكثر بطونها في المغرب الأوسط وبعضها في المغرب الأقصى، وكذا «صنهاجة» التي انتشر الكثير من قبائلها في أكثر ربوع المغرب الأقصى⁽³¹⁾، وأن لكل من

(29) البيان المغرب ج 1 ص 12

(30) انظر مثلاً الاضطحري في المسالك ص 44 - والبكري في المغرب، ط الجزائر ص 76 وما بعده - ونزه مشاق ص 88 و 121، وابن خلدون ج 6 ص 203، ج 7 ص 3، 4، 114، 156 - ومماخر البربر مطبوعه في الرباط ص 46 - وأعمال الأعلام لابن الخطيب : القسم الثالث - والاستقصا بناصر طبع المغرب ج 1 ص 76

(31) هذا التوزيع في المدن كان على عهد الفتح العربية، ولا يمكن لأي مؤرخ أن يسجل مسدول بعضها لقبيلة بربرية أو عشيرة منها ما لم يحدد تاريخ العهد الذي يحدث عنه، لأن القبائل البربرية كانت تتغير مسدول في فيها القبائل الكبيرة العية، والصغيرة تخضع لعوامل انطقس، وتنح سماعي، وانتجاع الجهاد التي تتوفر على مسادح العيز، والكبيرة تتحكم في هجرها من موقع إلى موقع الحروب القائمة فيما بينها، أو مقاصد الفاتحين وبصرب مثلاً لذلك بالقبيديين الذين اقتضت مصالحهم أن يمتحنوا المجال لصنهاجة التي بصرت دعونهم، وذلك ليسدوها على حصص ربانة التي كانت معها في صراع دائم

القبيلتين فروع من الرّحل، وفروع من المستقرين الذين شدتهم الرّاعة إلى أرضها، ولبعض هؤلاء هؤلاء مدرك تمتد إلى المناطق الجنوبية في الصحراء وما بعدها إلى تخوم ممالك السودان، فلا مندوحة إزاء هذا من القول بأن المستقرين من القبيلتين المشترتين هم الذين يهيمون على تجارة الذهب، وكذا الرقيق بملقايصة، وأما الرّحل منهم كقبيلتي «المطّة» وحرولة، فإنما كانوا يقومون بعروات معاجئة لمهاجرة القوافل لتي تجتاز واحدهم حسبما يفهم من لسكرى⁽³²⁾ وابن خلدون⁽³³⁾ وياقوت⁽³⁴⁾

وكما ترخّح أن المنيمة الصّهاحية والرباطية على الذهب بحكم استقرارهما في مناطق قريبة من الصحراء، يترخّح أن «كتمة» الصّهاحية كانت تسيطر على مباحم لحاس والحديد في المنطقة الجبلية التي تزل بها قرب الساحل⁽³⁵⁾ وكيفما كانت الوسيلة، فإن أكوام الذهب الواردة في نص ابن عذارى من بصائع القوافل انصراوية، لم يعي أكثر من أن لبربر، سواء كانوا متحررين أو معبرين، إنما كانوا يمتنون ما تصل إليه أيديهم من مناجم ذهب الصحراء الأفريقية⁽³⁶⁾، ولن يكون المقصود منه غير الثّر الطبيعي المصهور على شكل حيوط مطفورة، ثم تسها بعد به انتقنه. لأنهم ما كانوا ليصلوا إليه إلا بعد قطع مزارات، ومهامه صحرورية نصت ابرها، وتاه الدبل فيها، ومع ذلك فقد كان البيزطيون، وهم الطاعنون الكاسون بين هؤلاء البربر، يأخذون صفايا العنائم، ومردود التجارة، وبهذا الذهب اندي لا يذ

(32) ص 157 - 161

(33) المعرج 6 - ص 240

(34) معجم البلدان.

(35) البكري، طبع لجرائز، ص 83

(36) وكما كان البربر يستعملون مباحم الذهب في السودان، فقد كانوا يستثرون مباحم العصاة في حال لأطس المصرية، وتحدث التاريخ عن نشاط حركة تصدير قام به فيقيو «الكسوس» وقد بقي حياطي هذه مباحم يأتي أكله حق القرن العاشر الهجري

لهم في الوصول إليه، استعانوا على مواجهة ظروف لمصح العربي عسكرة من صائفة الحرب في ولاياتهم بالشمال الأفريقي، فظلّ اقتصادهم مزدهراً خلال لقرن السابع حسماً هو واضح من قصة الذهب المتراكم التي مرت بنا نقلاً عن ابن عذاري في «البيان المغرب»⁽³⁷⁾. فظهروا عند الفتح الإسلامي مطهر البشر، وتعزّز ديارهم في تجارة الأبيص المتوسط مشرقاً ومغرباً

ما بعد الفتح العربي حين أصبحت مساحم الذهب تحت هيمنة لمسيين، فم يعد اندهب يعني مجرّد خيوط خام مضمورة، وإنما سُخّرت لصهره تقسيمهم المشرقية التي عرّفت حدودها وعائسها في استخراج المعادن من «مجانة»⁽³⁸⁾ شمال شرق «تسنة»، وهي الوسائل والأسباب التقنية الشرفية المتطورة التي كان لها الفصل في تبديد حرق انصحراء، ونكت أبارها التي سهّلت عبورها، وأصبحت مسالكها مشرعة لتجارة لذهب والرقيق، واستخدمت هذه التقنية بوسائلها وموادها الجديدة في مختلف أنواع الصاعات، وفي حقن الرراعة الذي كان تؤمّ تجارة الذهب والرقيق العامل في خلق الاردهار، والخروج من عهد الوبر إلى عهد المدر.

وتتبع الإشارة إلى أن الرومان كانوا غير هؤلاء الروم البيروطين أمام هذه اكنوز الذهبية، فقد استغلوا المساجم الصحراوية في القرن الرابع الميلادي، ولكن تجارتهم

(37) وحتى أندري جُوليّن لم يفتّه قصر عمل ابن أبي سرح على مجرّد معائن التي دعت العرب إلى القيسم بالعرو ووصف المعائن بالعظمة وبالكفور ولكن فانه أُر يعرف أن العرب قد استطاعوا بهذه الكور أن يقبضوا حصارة مردهرة، وأنهم احدثوا بها رجحاً وتغييراً في الدورة لاقتصادية العالمية، وذلك ما عجزت عنه بيزنطة التي اذخرته بصاحبها. وم يوفق بوفق العرب الذين كانوا على عهدهم أصحاب تقنيه وعبريه

(38) كانت تعرف بمدينة المعادن لكثرتها هناك، ومنها معجم للمصنة كان تحت تصرف بعض برابرة «بوانة» الكوري ص 145 - وابن حلدون يجعل بوانة في عبادا نبتة من البربر، في حين أن ابن حرم يعدّ بوانة من لأفياط

صارت إلى تقلص فاختفاء، وظلّت مخفية حتى بعد الفتح البيروني لشمال أفريقيا 533 - 535⁽³⁹⁾. فلم تستثمر مباحم الذهب في السودان جنوب الصحراء على الوجه الأكمل إلا في العهد الإسلامي الذي كان فتحاً بمعنى الإنداع والإحياء

(يتبع)

⁽³⁹⁾ مرّة ذلك إلى أن الامبراطورية لم تكن تنوهر على الذهب إلى حدّ كاد يوقعها في أزمة مدية لم تنص على يوادرها إلا باحتياطات الذهب في المناطق الشرقية، وأعي سوريا ومصر أم في الشمال الأفريقي فقد شدّ عليها طرق أفريقيا شمب من شمال إثيوبيا كان يحس جنوب مصر

حوّل مؤرّخ أندلسي مجهول

محمد ابن شريفة

ظهر منذ شهور السّفر الثامن من كتاب «الدّيل والتكّلة» لابن عبد الملك المراكشي، ونظهوره تم طبع ما هو موحود الآن من هذا الكتاب الذي يُعتبر أكبر معجم قديم في أعلام الأندلس والداخلين إليها حتّى آخر القرن السّابع الهجري. وهو يثّل أحد الجهود المعريّة الصّحمة القديمة في احتضان التراث الأندلسي وخدمته، هذه الجهود التي ما تزال منبذلة وموصولة إلى يومنا هذا.

ويس من موضوعي الحديث عن قيمة كتب ابن عبد الملك ودوره في إعاءة تاريخ الأندلس هنا، ويمكن الرجوع في هذا إلى المقدّمة التي وصّتها بين يدي السّفر الثامن^(١)، ولكي سأحدّثُ عن مؤرّخ أندلسي مجهول يرجع لفصل إلى ابن عبد الملك

(١) نظر مقدمة السّفر الثامن من «الدّيل والتكّلة»، تحقيق الدكتور محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة لمعريّة، الرّباط، 1984

في حفظ ذكره، ونقاء اسمه وأثره، وأعني لمؤرخ أبا محمد عبد الله بن عبيد الله الحكيم، وأرجو أن يكون في هذا المقال ما يبقى ولو بصيصاً من نور على هذه الشخصية التاريخية المجهولة، وأنا أعترف أن المادة التي أمكن الحصول عليها في الموضوع مادة متواضعة بل بها هريضة.

من هو هذا المؤرخ المجهول المدعو بالحكيم ؟

لقد ترجم الرئيدي في طبقات النخوين واللمويين لهذا الرجل فقال : «الحكيم الأزدي . هو عبد الله بن عبد الله، كان ذا حظ من علم «لغة وحفظ للأخبار والأنساب، وكان يقرص الشعر الحسن، وكان ذا تعصب شديد للقحطية.

وتوفي منتصف شهر رمضان سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة(2)»

وكان ينبغي أن يترجم له ابن المرصي فهو على شرط كتابه، وقد رحم لعدد من طبقته نقلاً عن الرئيدي مع زيادات من عنده أحياناً. لكن ابن المرصي لم يفعل، ولا يعرف السبب في إغراضه عن ذكره وعدم نقله عنه ولا أعفله ابن شكوان كذلك، فقد استدركه عيبها ابن الأثير وترجم به في التكملة، نكبه ترجمة مطبقة لترجمة «لطبقات» المذكورة، ولا شك في أن ابن الأثير نقلها عن الرئيدي وإن لم يذكر ذلك، والإضافة الوحيدة التي أتى بها ابن الأثير هي صفة شهرة الرجل هكذا . «يقال له الحكيم بضم الحاء وتشديد الياء»(3)

وعلى أي حال، فالترجمة في المصدرين المذكورين ترجمة موجزة لا تحدد بلداً ولا تواريخ ولادة ولا تعدد شيوخاً ولا تلاميذ ولا تذكر تأليف ولا تسرد مخادع من «الشعر

(2) طبقات الحويين واللمويين للرئيدي، ص 327، تحقيق الأستاذ أبو العصل إبراهيم، القاهرة، 1954

(3) التكملة لابن الأثير، ص 783، مشرعت العطار القاهرة، 1956

الحسن الذي كان يقرصه الرجل، وهي تكتفي بالإشارة إلى معارفه في اللغة والتاريخ والأدب، وتنقته بالتعصب الشديد للقحطانية، ولا عجب في هذا فهو ينتسب إلى الأرد التي حفر بها حستان بن ثابت فقال :

يا سب آل مُعَادٍ ابني رجلٍ من معشر لهم في الحسد بُيُوتُ
إِنَّمَا سَأَلْتُ فَرَبَّ مَعَشَرٍ نَجَتْ الأَرْدُ سَسْتُكُ والمَاءُ عُسُوتُ

وقال :

من يك عَتَّ معشر الأرد سائلاً فمحن بنو العوث بن ريد بن مالك
وريد بن كهلاً ائدي دالَ عَرَّة قديماً دراري السحوم الشوابك
إذا القوم عَمُوا عَجَسَهُمْ وَفَعَالَهُمْ وأيامهم عند التقاء اماسك
وجدنا لب فصلاً يقر لنا بسه إذا ما فخرنا - كلُّ باقٍ وهالك

وقال أيضا :

أَلَمْ تَرَبَا أَبَاءَ عَمْرُو بْنِ عَامِرٍ لَسَا شَرَفٌ يُزَيِّي عَلَى كُلِّ مَرْتَقٍ
رَسِي فِي قَوَارِ الْأَرْضِ ثُمَّ سَمَتْ لَهُ فَرُوعٌ تُسَامِي كُلَّ نَحْرٍ مُحَلَّقٍ
مُلُوكٌ وَأَبَاءُ الْمُلُوكِ كُلِّهِمْ سَوْرَى مَحُومٍ تَالِيَاتٍ وَيَقُومُ
كَحَمِيَّةٍ وَالْقَمَقَامِ عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ وَأَبَاءُ مَاءِ الْمُرْنِ وَنَسِي مُحَرَّقٍ
وَحَارِثَةُ الْعَطْرِيفِ أَوْ كَانَ مُنْدِرٍ وَمِثْلُ أَبِي قَابُوسَ رَبِّ الْخَوَزَنْقِ⁽⁴⁾

(4) الإنباء، على قبائل الرواه لابن عبد البر، ص 107، نشر مكتبة القسي، 1350

ولقد كانت العصبيات القبلية ولصراعات الدموية التي عرفت بها جريرة العرب والسندار المفتوحة - ومنها الأندلس - ما تزال عقابيلها موجودة في عهد الحكيم، وكانت أثارها تعكس على أشعر، فقد ذكر الرُّبَيْدِي في الطبقات أن حُرْشَ بن أبي حُرْشٍ «كان شديد النعصب للقحطانية، ودارت بينه وبين أحمد بن نعيم السلمي في ذلك أهاج»⁽⁵⁾

وقد حتم ابن حزم في المجهرة كلامه عن قبائل العرب بفصل عوانه «الكلام في مفحرة قحطان وغدران» بدأه بفصل القحطانية ولكنه حتمه بتقديم العدنانية، ثم قال: «وأما في الحقيقة فلا محر إلا ما تنقوى وما عدا ذلك فخطأ» **﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾**⁽⁶⁾.

ونقل المقرئ في الفتح ما يلي: «والقحطانية هم المعروفون باليمانية، وكثيراً ما يقع بينهم وبين المصرية وسائر العدنانية لحروب بالأندلس كما كان يقع بالشرق وهم الأكثر بالأندلس والمُلْك فيهم أرسح».

ومها يكر من أمر، مرتباً كان تنعصب الحكيم للقحطانية أثر فيما وقع من نعيم على شخصه وكتابه.

ومن الغريب أن الرُّبَيْدِي الذي عاصر الرجل، وكان في طبقة تلاميذه لم يذكر له تأليفاً، واقتصر على تقرير حمظه للأخبار والأنساب

ومن الغريب كذلك غُذِمَ ورود أي إشارة إلى الحكيم أو تأليفه في الأقسام الموجودة المشورة من «المقتبس»، ومن الممكن أن يكون ذكره في وفيات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وهي في سفر من الأسفار المفقودة.

5. الطبقات 287

(6) المجهرة 487 - 490، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، 1962.

كما ستغرب عدم إشارة ابن الأثير إلى تأليف الحكيم وعدم نقله عنه في مؤلفاته التاريخية كالتكلمة والخلة السيرة وغيرهما، وقد يفسر هذا بأنه لم يقف على تأليفه اندي مستكلم عليه.

ولولا أن المؤرخ العربي ابن عبد الملك المراكشي أطلع على كتاب «الحكيم» ونقل منه وذكر اسمه ما عرفنا شيئاً يذكر عن هذا الكتاب، ولا أن صاحبه يُعدُّ من المؤرخين النسابين في الأندلس، فقد أورد مؤلف «الدليل والتكلمة» في السمر الأول الذي حققته منذ سنوات كلمة عن هذا الكتاب، وذلك أثناء ترجمة الفقيه القاضي الحنوي ابن مصّاء القرطبي وخلال الكلام على سببه، قال: «فقد ذكر الحكيم عبد الله بن عبيد الله - توفي منتصف رمضان أحد وأربعين - في كتابه الذي ذكر فيه الخلفاء، ومن تناسل منهم بالأندلس، ومن سائر قریش، ومواليهم وأهل الخدمة والتصرف لهم، ومشاهير العرب الدحدين إلى الأندلس من المشرق من غير قریش، ومواليهم، ومشاهير قبائل البربر الذين احتلوا الأندلس، ورفعوا لناصر أبي المطرف عبد الرحمن بن محمد سنة ثلاثين وثلاثمائة»⁽⁷⁾

إنني أعتبر أن هذه الفقرة الاعتراضية كشف تاريخي قيم، فقد جعلتنا نقف على محتوى أصل من أصول تاريخ الأندلس ومدونة من مدوناته الأولى، كما جعلتنا نردّد معرفة برائد من رواد هذا التاريخ ووجد من رجاله المكرّين، أعف ذكر كتابه القدماء، ولم يلع خبره المؤرخين المحدثين الذين كتبوا في علم التاريخ والمؤرخين الأندلسيين.

يبدو من محتوى كتاب الحكيم أنه مثل كتاب أحمد الرازي في أساب مشاهير أهل الأندلس الذي مدحه ابن خرم وذكر أنه يقع «في خمسة أسفار»⁽⁸⁾

(7) السمر الأول من «الدليل والتكلمة»، ص 213، تحقيق الدكتور محمد بشريفة، دار الثقافة، بيروت، 1959

(8) رسائل ابن خرم 2 184، وفتح الطيب 3 174، تحقيق الدكتور إحسان عباس

ولسا نعرف لماذا لم يذكر ابن خرم كتاب الحكيم مثلما ذكر كتاب الرازي مع أن الكتابين في موضوع واحد والمؤلفين من عصر واحد وطبقة واحدة في السن والعلم، إذ توفي الرازي في رجب سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وتوفي الحكيم قبله ثلاث سنوات كما رأيت، وأما من حيث المستوى العلمي فإننا نلاحظ أن الحكيم كان بصير الرازي، وثلة تائل بين أدوتها في ترجمتيها لتجاوزتين في طبقات الريندي - وهي مصدر جميع انديين ترجوا للرخدين فيما بعد - بل إن نريندي الذي أدركها وصف أحد الرري يحفظ الأحبار بينما وصف عبد الله الحكيم يحفظ الأحبار ولأنساب، وكيف كنت الشهرة لما ألف الرازي في الأسباب وسحب ذيل الخمول على مؤلف الحكيم

هل كان ذلك لتعصبه الشديد للقحطانية كما وصفه الريندي اندي هو مذحجي قحطاي؟ أم أن كتاب الرري كان أكثر تقبلاً وتوثيقاً فعقده الناس واستعملوا به عن كتب الحكيم؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون أمر حفظ - وحطوط الكتب كحطوط انبش متعانة - من المؤلفات ما يرق القبول والاستحسان، ومنها ما يكون نصيبه الإهمال والنسيان

ومنها نكر الأسباب فقد ظن كتاب الحكيم في الأسباب منسياً طوال ما يقرب من أربعة قرون إلى أن وجدنا خبره لأول مرة عند ابن عبد الملك الذي كان واسع لاطلاع على دوائر مكتبة الأسلية، كثير لوقوف على نوادره وشواردها حتى لقد تيسر له في هذا ما لم يتيسر لغيره. وذلك بمصل بحثه الطويل وتنقيبه الكثير عن المخطوطات وقربه من خزانة ابوحنيد الكبرى في مركش التي انتهى إليها كثير من خزائن الأندلس والمغرب.

لقد استعمل ابن عبد الملك كتاب الحكيم وانتفع به في تحقيق أسباب بعض من ترجم لهم، وبلغت إشاراته إليه في لأسفار الموجودة ست مرات، وقد يكون أشار إليه مرات أخرى في لأسفار مفقودة.

في الإشارة الأولى من هذه الإشارات ذكر مؤلف «الذيل والتكملة» كما رأينا اسم الحَكِيمَ وسم أبيه وشهرته وتاريخ تقديمه كتابه إلى الخليفة اناصر وتاريخ وفاته ومحتوى كتبه

وفي إشارة ثانية عرفنا بكنيته فقال «وقد ذكر أبو محمد بن عبيد الله الحَكِيمَ⁽⁹⁾، بينما اكتفى في الإشارات الأخرى إليه بشهرة الحَكِيمَ

وعن بقدر أن ابن عبد الملك عقد هذا المؤلف ترجمة في «الذيل والتكملة» وذلك باعتباره ممن يستدرك على ابن الفرصي وابن بشكوال، كما فعل ابن الأثير، ونرجح أن تكون ترجمة الحَكِيمَ عند ابن عبد الملك أوسع من الترجمة التي وردت في «التكملة» والتي رأينا أنها مأخوذة من طبقات الزبيدي، وعن معرف بالموارنة بين تراجم «التكملة» وفضائرها في «الدير» أن هذه تشمل في الأغلب الأعم على مريد من المعلومات والتفصيلات.

ونضرب أن ابن عبد الملك وحده في كتاب أنساب الحَكِيمَ الذي كان بين يديه ما يتوسع به في ترجمة الرجل. ومع الأسف لشديد، فإن هذه الترجمة لم تصل إلينا، ذلك أن السحرة الوحيدة من السفر الرابع من «الذيل والتكملة» المحفوظة في «الإسكوريال» هي نسخة ناقصة وممتورة، ولمفترض أن ترجمة عبد الله الحَكِيمَ هي من بين تراجم العبادلة التي ذهب بها البتر في النسخة المذكورة، ومن سوء الحظ أن السِّيَوطي الذي ينقل أحياناً - ولو نتصرف - تراجم بعض اللعويين عن ابن عبد الملك في نغية ابوعاة لم ترد عنه ترجمة الحَكِيمَ

وفي انتظار ظهور الترجمة المشار إليها عند ابن عبد الملك أو ظهور غيرها، تبقى المعلومات التي ذكرناها حول الحَكِيمَ هي كل ما لدينا الآن.

(9) الذيل والتكملة 6 208، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1973

هذا وعندنا من معاصري الحكيم النسابة شخص اسمه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل القرطبي يعرف بالحكيم أو الحكيم، وهو نحوي أدب الحكم المستنصر وتوفي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة عن ثمانين سنة⁽¹⁰⁾، ولا نعرف هل له صلة قرابة بنسابة أم لا، وقد ترجم له الريندي وغنّون ترجمته كما عنون ترجمة عبد الله بشهرة الحكيم، ولم يصطه في الحالتين، وترجم له ابن العرشي كذلك بدون صط للفظ الشهرة، ولكنها وردت مشكولة بالحركات في نسخة السّعر السادس من «الذيل والتكملة» الموجودة في المكتبة الوطنية بباريس⁽¹¹⁾، حيث شكلت كلمة الحكيم شكلاً وضحاً بضم الحاء وفتح الكاف وكسر اياء المشددة مع صورة ح تحت حرف الحاء ووضع كلمة صح فوق الكلمة، وهذا من منهي الصط والتحقيق في هذه النسخة المزوية عن المؤلف بسد تعينه الصابط التحبي صاحب البرنامج والرحلة المعروفين.

يظهر إذن من اشتراك هذين الرّحّين المتعاصرين في هذه الشهرة أنها من أسرة واحدة، وأن يسمها قرابة، ولكسا لا تتس وُجْهها ولا درجتها لأن نسب كل واحد منها يقف عند والده

وقد كانت أسرة الحكيم القرطبية مُقَرَّبة من عبد الرحمن الباصر وولده الحكم المستنصر، فعبد الله الحكيم النسابة المؤرخ موضوع مقالتنا رفع كتابه إلى الباصر حسب كلام ابن عبد الملك السّالف الذكر، وقريه - فيما نقدر - الحكيم النحوي له شعر في مدح الباصر، ورد في المقتبس⁽¹²⁾، وكان مؤدّباً لولده الحكم، ومن أجل هذا

(10) توجد ترجمته في طبقات الريندي 300 - 301 وابن العرشي 2 54 وصبغات صاعد 75 والرواق بالوفيات 2 210 ومعجم الأدباء 18 30 وإسناد الرواة 3 65 - 66 والبيعة للبرور أبادي 210 وبيعة الوعاة 1 55 وله شعر، وذكر في المقتبس لابن حبان 5 35، 58 والتشبيهات لابن الكسابي 39

(11) مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم 3156 ورقة 49

(12) المقتبس 5 35

وداك أثنائه بتقديم ولده على حراسة المال كما قال الزبيدي، بيد أن هذا الولد - الذي لا يعرف اسمه - غير مذكور في المدونات التاريخية الموجودة.

وإذا ثبت أن بين عبد الله الحكيم ومحمد بن إسماعيل الحكيم قرابة، فقد تكون «النحوي» التي عرف بها الأخير سببة لا إلى النحوي الذي كان يؤدب به، ولكن إلى نحو بن شمس، نظير من الأزد، أي أن النحوي نسه إلى القليل الأردني، وليس إلى لصعة والخزفة.

وقد ذكر ابن العرصي - وهو أزد قُرطبي - عدداً من الأزدية القرطبيين، ولكننا لم نر بينهم من له علاقة بهذين الرجلين⁽¹³⁾.

هذا ولم يفسر الزبيدي ولا غيره سبب شهرة الحكيم التي عرف بها كل منهما، ومن المعروف أنها صيغة تصغير للحكيم، وهذه تطبق على من يتعاطى علوم الحكمة، ومن صممها المنطوق والحساب. فأب الحكيم محمد بن إسماعيل ففد «كان رعاية في علم العربية والحساب والمنطق، وكان دقيق النظر لطيف الاستخراج صحيح الخاطر، ولم يكن أحد من أهل زمانه يتقدمه في علمه ونظره»، كما يقول الزبيدي⁽¹⁴⁾، ولعله من أحل هذا دُعي بالحكيم، بل إن القاضي ضاعداً عدّه في الطبقة الأولى من حكماء الأندلس فقال «ومنهم محمد بن إسماعيل المعروف بالحكيم، كان عالماً بالحساب والمنطق دقيق لدّه، لطيف الخاطر، وكان مع ذلك نحوياً لغوياً»⁽¹⁵⁾.

(13) ابن العرصي 1 56 264

(14) طبقات النحويين واللغويين 300

(15) طبقات الأمم 75

وأما الحكيم عبد الله موضوع هذه المقالة فلم يذكره الزيندي وابن الأثير إلا بمعرفة ألقاه والأخبار والأسباب وقرص الشعر، ولكن القفطي يقول في ترجمة من اسمه عبد الله بن عبد الله (أو عبيد الله) الأندلسي ما نصه :

«كان عالماً بالسخو واللغة، إماماً فيهما، عالماً بالعدد والهندسة. . يُنسب إليه علم صناعة الكيمياء، وكان الحكم المستنصر يعظمه ويوقره⁽¹⁶⁾». ويقف في وجه اعتبار هذه لترجمة منصفة على صاحبها وموصحة لشهرته أن اسم هذا المترجم عبد القفطي ورد في طبقات صاعد هكذا : «عبد الله بن محمد⁽¹⁷⁾» .. وعن الطبقات نقل القفطي

ويبقى مع هذا أن نتساءل هل شهرة الحكيم شهرة شخصية أم شهرة عائلية ؟

وإذا كانت شهرة شخصية فإسماً لا يستعد أيضاً أن تكون شهرة محمد بن إسماعيل بالتكثير ما دامت شهره عبيد لله بالتصغير كما نص على ذلك ابن الأثير، وذلك للترقة بين الرخلين أو للمير بين مقدارهما في الحكمة.

نعود بعد هذا إلى كتاب الحكيم لسبحث في عنوانه ومحتواه وموضوعه وطبيعته من خلال القول القليلة الباقية منه

فأما العنود فيستعد من ورد في «الذيل والتكملة» أنه كالآتي «كتاب في أساب المتأخرين إلى الأندلس من العرب وغيرهم»⁽¹⁸⁾

¹⁶ إسنه الروه 2 121 وفيها عبد الله بن عبد الله الأندلسي المعروف بالبرقي (؟)

¹⁷ طبقات الأمم 77 وفيها عبد الله بن محمد المعروف بالبرقي (؟) وربما كانت هذه السببه والتي فيها معرفة عن السرى سبه إلى ابن مسرة، ويقارن هذا الاسم والذي فيه باسم عتال بن محمد لأردى القرى (؟)، وهو منجّم، ومؤلف كتاب في فقهاء الأندلس. (ابن العرشي 1 - 349 - 350 والقرى في هذا الاسم تبدو معرفة كما في الأشهر السابقين)

[18] الذيل والتكملة 6 208

وهذا العنوان وقع النقل عنه في السفر السادس من انكتاب المذكور، وهو - كما أشرنا من قبل - شبيه بعنوان كتاب معاصره أحمد الرازي في الموضوع - «كتاب في أسباب مشاهير أهل الأندلس»، كما سماه ابن خزم⁽¹⁹⁾، وهو المسمى أيضا بالاستيعاب لدي جمعه لماصر أيضاً وهذا الاسم المختصر نقل عنه ابن الأتار وابن عبد الملك وغيرهم، وبه أيضا ذكر عند خاتمي حليفة وغيره⁽²⁰⁾.

ولسنا نعرف متى فرغ الرازي الأوسط من تأليف كتابه. أما الحكيم فقد فرغ من مؤلفه ورفعها إلى ماصر سنة ثلاثين وثلاثمائة، وقد نفهم من هذا أنه ألقه بأمر من الخليفة الناصر، وهو على أي حال يدخل في إطار حركة التدوين الكبرى التي برزت في أعقاب نهاية المترين وبداية الخلافة. وكان التاريخ على اختلاف فروعه محور هذه الحركة فوضعت مدونات إحصائية بما عممة تشمل الأندلس كلها أو إقليمية تقتصر على مدينة بخيئها، وألفت كتب طبقات متنوعة بلفقهء والشعرء والحكمة والحويين واللغويين، وظهرت مؤلفات في أسباب أهل الأندلس، ومنها ما ألقه أحمد الرازي وعبد الله الحكيم

لقد ذكر ابن خزم أن كتب الرازي يقع «في حمة أسفار ضخمة»، أما كتاب الحكيم فليست لدينا فكرة عن حجمه، ولعله لم يكن يقل عن حجم نظيره

وإذا كما لا مملك أي نص عن محتوى «أسباب الرازي» ومحطصه ومنهجه، فإن فقره من عند الملك التي أوردناها نسفعا في معرفه محتوى «أسباب الحكيم» ومحططه ومنهجه، فهذا الكتب حسب تلك الفقره يتألف من الأقسام التالية :

(19) رسائل ابن خزم 2 : 184، تحقيق الدكتور إحسان عباس ونصح الطيب 3 : 174
(20) انظر مجلة السيرة، 1 : 68، 245 / 2 : 366، وكشف انظيوى ويوس بويجس رقم 23

(1) - الخلفاء، ولما ندري هل اقتصر في هذا القسم على الأمويين في الأندلس هذه بعد الرحمن الداخل حتى عهد الرحمن الناصر، أم أنه ذكر أيضاً الأمويين بالشرق وانباسيين ولعلويين، كما فعل ابن خزم من بعده في «الجمهرة»

(2) - أولاد الخلفاء وسُلُهم بالأندلس . ولا بد أنه ذكر في هذا القسم ولد عبد الرحمن بن معاوية ومن جاء بعده حتى عهد عبد الرحمن الناصر، ولعله ذكر في هذا القسم أيضاً أولاد الخلفاء الأمويين بالشرق ومن دخل منهم إلى الأندلس وأعجب بها.

(3) - سائر قریش . ويدخل تحت هذا العنوان بنو رَهره وبنو قَيم وبنو منحروم وبنو عدي وبنو جُمح والمهريون

(4) - موالى الأمويين وسائر قریش : وكانوا من الكثرة في الأندلس بحيث إن الزّازي أحمد حصّهم بكتاب مستقلّ، وتُعنى كتب التراجم الأندلسية بتعيين هؤلاء الموالى وتحديد ولائهم اعتياداً على الزّازي وغيره.

وينعرد ابن عبد الملك بالرجوع إلى كتاب «الحكيم» في بعض الحالات

وكان موالى الأمويين وسائر القرشيين على درجتين : شاميّين وبلديّين، وكان الشاميون أرفع درجة من البلديّين، وفي هذا يقول الأمير عبد الله الأموي .

موالى قریش من قریش فقستّموا موالى قریش لا موالى مُعْتَب (معيث)
إدا كان مولانا يساويه عند سواء فولانا كاحرأحي⁽⁴⁷⁾

(21) خُلة السراء، 1 121 وقبيلها يسوم ولا معنى لها، وصواب ما ذكر

(5) - أهل الخدمة والتصرف للأمويين : لعلّه يقصد بهم الوزراء والحجّاب والعمال والقواد والقضاة وغيرهم. ومن المعروف أن حلّ هؤلاء كانوا من موالي الخلفاء الأمويين بدمشق والأندلس، أو من موالي أولادهم وبناتهم⁽²²⁾، ومنهم على سبيل المثال بيوتات بني حدير وبني أبي عبده وبني شهيد وبني فطيس وبني عبد الرؤوف وبني سير وبني غام وبني رستم وبني الرحالي وبني واسوس وبني الخليع وغيرهم وقد خصّ عيسى الزّاري كلّاً من الحجّاب والوزراء بتأليف مستقلّ يرسم المنصور بن أبي عامر⁽²³⁾.

(6) - مشاهير العرب الداخلين إلى الأندلس من المشرق من غير قریش

ويندرج في هذا القسم سائر الداخلين إلى الأندلس من أبناء القبائل انقيسية واليمينية، وعددهم كبير. ويهمهم من بعض النقول عن الحكيم أنه ذكر أوائل الداخلين منهم وعيّن مازلمهم بالأندلس وساق أنسابهم وسمّى مشاهيرهم وأعيانهم

(7) - موالي العرب غير القرشيين . وتقف في كتب التراجم على عدد منهم.

(8) - مشاهير قبائل البربر الذين احتلوا الأندلس : ولا بدّ أنه تكلم في هذا القسم الأخير على أشهر لقبائل البربرية التي دخلت الأندلس منذ الفتح حتى عهده، وتتنوع المنازل التي نزلت بها في مختلف أرجاء الأندلس

هذا هو التصميم العام لكتاب الحكيم المفقود كما يؤخذ من وصفه لدى ابن عبد الملك، ونحن نجد ما يقرب من هذا التصميم في «جُمهرة أنساب العرب» لابن حزم، فقد

(22) كان القاضي عمرو بن عبد الله المعروف بالقصعة مولى لإحدى بنات الأمير عبد الرحمن بن معاوية (ابن العرشي 1 363) وكان جدّ بني مرين مولى لرملة بنت عثمان بن عفان، (المصدر نفسه، 2 : 178)

(23) الديل والنكلة، 5 491

صدرها بأسباب الخلفاء وأبناء الخلفاء، وجعل في أواخرها جمهرة من أسباب البربر وبيوتاتهم في الأندلس. والجمهرة كتاب عام في أنساب العرب وغيرهم، ولكن ابن خرم يشير في تصاعيف هذه لأسباب إلى الموجود منها بالأندلس وإلى ديار أصحاب ومندلهم.

وبهذا يتميز ابن خرم عن غيره من الأندلسيين الذين ألفوا في الأنساب في عصره كإبن عبد البر (ت 462) الذي بنى عمله على الاختصار في كتابيه «القصص والأسماء» في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم، و«الإبواب» على قائل الرواة»

ولا يشبه ابن خرم في الالتفات إلى ما يرجع إلى الأندلس في الأنساب إلا الرضاوي (ت 542 هـ)، الذي يشتمل كتابه الجليل على فوائد قيمة في تاريخ الأندلس وجرافيتها وأعلامها حسب القطع التي وصلت إلينا من «اقتباس الأنوار»، وهي ما تزال مخطوطة، وفي حالة غير جيدة، أعان الله من يقوم على إخراجها⁽²⁴⁾

كما أن ابن غالب تلميذ رصيد الأنساب العربية في الأندلس، ودون المشهور منها في وقته، وهو القرن السادس، وعن «فرحة الأنفس» نقل المقرئ تلك المقتطفات الموجودة في نصح الطيب⁽²⁵⁾

نظن أن كتابي الحكيم والراري في الأنساب كانا من مصدر ابن خرم فيما يخص أنساب الأندلسيين ومواطن نروهم واستقرارهم، ولو أنه لا يشير إلى مستنده في هذا مع أنه في عموم أنساب العربية يسمي النسابين المشهورين الذين زوى عنهم

(24) انظر ما كتبه حول اقتباس الأنوار في الديار والتكنة، 1 - 274 وعنه هذا الكتاب منذ زمن الأستاذ بوش قبلا

(25) نصح الطيب، 1 - 289 - 290، تحقيق الدكتور حسان عباس

هذا وضيف إلى ما فلتد عن تصميم كتاب الحكيم أن كل قسم من أقسامه الثمانية المذكورة يشتمل على عاوين مرعية، وقد عير عنها ابن عبد الملك بالرسوم، أي التراجم على غرار التراجم في كتب الطبقات أو المواد في المعجمات، فهو على سبيل المثال يفرد رسماً أي عنواناً هكذا :

- المعافر -

ويذكر تحته المنسوبين إلى هذا القليل بالأندلس، وأين يترجون، وقد نقل ابن عبد الملك من «رمع المعافر بقربة» ما يلي : «مهم بيت محمد بن بشير القاضي، ولهم بقية، وبيت بني شراحيل، وهم أصهار بني بشير، وكانوا أهل صلاح ولهم بقية»⁽²⁶⁾.

وبطبيعة الحال، فقد اقتصر ابن عبد الملك على هذا لأنه محل الشاهد عنده وإلا فقد يكون الحكيم ذكر غير بني بشير، وبني شراحيل من المعافريين القرطبيين وغيرهم في رسمه كأل عامر، سلف المصور وبيت بني جحاف بلسية وبيت بني ممرور شاطبة⁽²⁷⁾.

قلنا إن ابن عبد الملك أشار إلى الحكيم في لأسعار الموحدة سب مرات وبعدها في يلي .

26، الدليل والتكلة، 6 : 208، وانظر ترجمة عمرو بن شراحيل عن ابن الفرجي 1 : 362 حيث ورد فيه : «قال فام بن أصيع عمرو بن شراحيل هذا هو جد بني شراحيل هؤلاء الذين عندما (يعني بقربه)»
ورجع أيضا ترجمة بشير بن شراحيل في المصدر نفسه ص 192
27) انظر جمهرة ابن حزم 418، وقد تلسن المقام والمقام في بني جحاف وبني ممرور حتى خروج مسلمين من شرق الأندلس كما يستعاد من كتب التراجم

(1) - في ترجمة أحمد بن عبد الله بن يحيى بن يحيى الليثي، حميد كبير المالكية في وقته وتلميذ الإمام مالك وراوي كتابه الموطأ.

قال ابن عبد الملك في سياق الحديث عن إولاء لليثي لهذه الأسرة البربرية : «وقال الحكميم . يتولون بني ليث من كنانة، وقيل درلوا منزل بني ليث فمسوا إليه»⁽²⁸⁾

(2) - في ترجمة أحمد بن مصاء لقرطبي صاحب الأراء المعروفة في النحو.

في هذه الترجمة وردت الفقرة الاعتراضية عن الحكميم وكتابه، وهي لني حلاها في سبق، وقد جاء بعدها ما يلي، فذكر، أي الحكميم، أن مجيها من لحم بيت مهند بن عمير، قال : «وهم هناك جماعة أهل فصل ودين، ولهم قرسان شععان بلديون، منهم عبد الرحمن بن وهب بن عبد الرحمن بن يحيى بن حرب بن يحيى بن مهند القسم، ومنهم السحاشي بن حريث بن عاصم بن مصاء بن مهند»⁽²⁹⁾.

(28) انظر النكتة 1 190 ومجد بعد هذه لفظة من يبي «والداخل بن الأندلس من عبه كثير المذكور وأخوه يزيد، وهو أنتوجه من بين عبد الرحمن بن معاوية إلى عماته بالشام حين استوسق له الأمر بالاندلس، ومات وم يعقب، وقيل إن المتوخه إليها كثير والله أعلم» وليس مؤكدا أن هذا الكلام مما نقله ابن عبد الملك عن الحكميم، وإن جاء في سياق العمل ولا بأس أن نقول هنا ما جاء في ترجمة يحيى بن يحيى الليثي في أحبار الفقهاء والمحدثين لمحمد بن حارث خشني قال «وهي يحيى بن يحيى ابن كثير ويحيى أبوه هو المعروف بأبي عيسى، أصله من البربر، ويؤكلى بني لث وذكر أبو عبد الله القاضي محمد بن عبد الله ابن أبي عيسى أن الإمام عبد الرحمن بن معاوية رحمه الله لقي في طريقه يحيى بن كثير المعروف بابن اعداء، فقدمه بكتب إلى عرطية ثم وجهه إلى الشام ثم ولأه الحريرة، وقبره هناك» ورجع على الخصوص الأخبار نوره في سفر الدي حققه الدكتور محمود مكّي من المقتبس مع الحواشي الواردة في الصفحات التالية 465، 480، 494، 542

(29) الذيل والنكتة، 1 : 213، وقد ذكر ابن خزم في الجمهرة 424 أن دار لحم بالأندلس هي شدونه والحريرة وإشلبة وعد من النخمين آل عباد وأل ماره ثم قال : «وصفهم حجاج، وسيد، وحبيب، ومحمد، أبو عمير بن حبيب بن عمير» ورفع السب إلى لحم ويسد وأن محمد عزمة عن مهند، وينبغي أن يكون هو مهند بن عمير الذي أشار الحكميم إلى استقرار بيته بجي، ولم يشر ابن حرم إلى هذا، وعن أبيه مهند انتقلوا إلى جي بن معد روال أيام بني حجاج أباء عمومهم وانظر كذلك نصح الطيب،

(3) - في ترجمة أبي الحسن اللؤلؤة، تميز ابن وافد الطبيب المعروف وحلته في انصب.

أثبت ابن عبد الملك سبه مرفوعاً إلى سعد بن عباد الخزرجي الصحابي الجليل وقال : «كذا نقلتُ نسبه من خطِّ غير واحد من عقبه، وأرى فيه تحليطاً وأنه ليس من ذرية قيس بن سعد بن عباد وإما هو من ذرية سعيد بن سعد بن عباد، فقد ذكر أبو محمد بن حزم في جواهر النسب أن لسعيد بن سعد هذا عقباً بالأندلس بقريّة يقال لها قرملان من عمل سرقسطه من قبل الحسين بن يحيى بن سعيد بن سعد بن عباد، وبذلك أرى أن إقحام قيس بين سعيد وسعد وهمّ والده أعلم. وأنص فإن عبادة الشاعر بن ماء لسماء من هذا البيت، وهو عبادة بن عبد الله بن محمد بن عبادة بن أفلح بن الحسين، فأفلح مقلّم على الحسين في هذا النسب وعكسه في نسب على المترجم به

وقد ذكر الحكيم أن سرقسطة بيت الحسين بن يحيى اشأثر بها، وهو الحسين بن يحيى ابن سعيد بن سعد بن عباد.

قار، أي الحكيم : «ومن أهله عبادة بن أفلح بن سعيد بن يحيى بن سعيد بن سعد».

قار المصنف عما الله عنه : «وعباد هذا هو أبو جدّ عبادة الشاعر، وم يذكر الحسين بالأفلح ولا ابناً له»⁽³⁰⁾

(4) - في ترجمة قطر بن حرز، متبّحث في نسبه ونسب ولده بشر ومكان قضائه، وجاء في آخر هذا المبحث ما يلي : «وقال الحكيم إنه وي قصاء جيان»⁽³¹⁾.

(30) الدبل والتكنة، 5 : 250 وجمهرة : 365 وسمح نطيب، 1 : 294

(31) الدبل والتكنة، 5 : 574 وجمهرة : 233 وقصة قرطبة 67

(5) - في ترجمة أبي بكر ابن سيد الناس مؤسس الأسرة الأندلسية التي اشتهرت بتونس ثم مصر

رفع ابن عبد الملك نسبه إلى عدنان ثم قال : «وسلمة ناقله من مسج، وقد ذكر أبو محمد بن عبيد الله الحكيم منهم أبا الوليد بن مندر المذكور ورفع نسبه إلى يعمر بن مالك، كما أئتمناه»، والنسب الذي أئتمه نقلاً عن الحكيم هو أبو الوليد بن مندر بن عبد الحبار بن سليمان بن عبد العزيز بن حرب بن محمد بن حسن بن سعد بن عبد الرحيم بن خلف بن يعمر بن مالك⁽³²⁾

(6) - في ترجمة محمد بن سعيد بن بشر بن شراحيل منحث في هذا النسب رجع فيه المؤلف إلى عدد من المؤرخين ولّسبيين، وقد أشرب إلى هذا الموضع فيما سبق وسنعود إليه⁽³³⁾.

لا نظن أن نقول ابن عبد الملك عن الحكيم محصورة فيما ذكرناه، إذ من الممكن أنه نقل عنه في الأسفار المفقودة، ويبدو أنه انتفع به في أسباب بعض مترجميه، ولم يذكره.

لقد تساءلت في مقدمة هذا معرض عن السر في انفراد المؤرخ امراكشي بذكر الحكيم والقلعه وعروث ذلك إلى تبحره وسعة اطلاعه ووقوفه على ما لم يقف عليه غيره، وأصيف إلى ذلك أنه كان مُعْتَنِيًا بالأنساب مولعاً بتحقيقها، فلا عراة إذا بدل عاية جهده في جمع كل ما كتب فيها حتى زمنه، وقد بدا أثر ذلك في منهجه لدى يميز برفع تعدد مترجم، في الكثير، حتى أول دحل إلى الأسس، وأحيانا إلى

(32) الدين والتكلمة، 5 293 والمهمرة 293

(33) الدين والتكلمة، 6 208

أعلى جدّ في نسبه. كما بدأ أيضاً في تصويباته الكثيرة، واستدراكاته العديدة. وللدلالة على سعة اطلاع الرخص، سوق الترجمة الانية كمثال على ذلك .

«محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل».

كنهه أبو مروان ابن حيدن.

وقال فيه أبو شعبان : محمد بن بشير بن سرافيل

وقال ابن الفرضي في بعض معلّمته محمد بن بشير بن محمد.

وقالا (أي شعبان وابن الفرضي) : المعاهري

وقال أبو عبد الملك أحمد بن محمد بن عبد الله : محمد بن بشير المعاهري، وكنه أبو بكر

وقال ابن حارث محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل المعاهري

وقال حاند بن سعد في ترجمة : محمد بن سعيد بن بشير..

وقال بعد تراجم كثيرة ، محمد بن بشير... فطرّ به أهما عنده رحلان، وذكر الأول مختصراً واحتفل في ذكر الثاني، ويظهر أهما واحد كررها غلط، والله أعلم

ثم نسبته إلى شراحيل فيها نظر، فقد ذكر عبد الله الحكيم في كتابه في أنساب الداحيين إلى الأسس من العرب وغيرهم في رسم المعاهر مقرطمة منهم بيت محمد بن بشير القاصي، وهم بقية، وبيت بني شراحيل، وهم أصهار بني بشير، وكانوا أهل صلاح، ولهم بقية

ويمكن عسي أن يكونا رُحدين : أحدهم محمد بن بشير بن محمد كما قال ابن الفرضي، والثاني محمد بن سعيد بن بشير كما قال ابن حيان وابن حارث ولسالمي. وعلى الجملة فتحقيقه مما أشكل، وجعه منك على ذكره⁽³⁴⁾

174 الدبل والكله، 6 208 والكله لابن الأثير 355

- كما يرى في هذه الترجمة، لكي يحقق ابن عبد الملك اسم هذا المترجم وسلسلة نسبه رجع إلى ما كتبه ثمانية من المؤرخين وهم :
- 1 - أبو مرون ابن حيان في كتابه «المقتبس»⁽³⁵⁾
 - 2 - أبو إسحاق محمد بن شعبان في مؤلفه «كتاب الرواة عن مائت»⁽³⁶⁾
 - 3 - ابن الفرضي في بعض معلقاته⁽³⁷⁾
 - 4 - أبو عبد الملك أحمد بن محمد بن عبد البر في كتابه «فقه قرطبة»⁽³⁸⁾.
 - 5 - أبو عبد الله محمد بن حارث الحشني⁽³⁹⁾.
 - 6 - خالد بن سعد وله كتاب في رجال الأندلس أُلهمه ليحكم المستنصر، اعتمد عليه ابن الفرضي كثيراً، وهو الذي أشار إليه للمؤلف هنا وكان تحت يده⁽⁴⁰⁾، بينما يرى ابن الأثير ينقل عنه هنا بواسطة ابن حارث.
 - 7 - أبو عامر السلمي في كتابه «دُرر القلائد». وقد كان ابن عبد الملك يمتلك نسخة منه بخط مؤلفه⁽⁴¹⁾.
 - 8 - عبد الله الحكيم موضوع هذا النقل : ومن هنا نكوّن فكرة عن المكتبة التاريخية الضخمة التي أتيحت لهذا المؤرخ الكبير، وهي المكتبة التي تأسست مع

(35) في التكملة : 355 أنه ذكره في انتخابه من أخبار الفضائل وقد ظن بعضهم أن هذا اسم مؤلف من مؤلفات ابن حبان. كما يوجه كلام ابن الأثير، وعارة ابن عبد الملك تقطع بأنه عموس في المقتبس، وهذا يؤكد ما استنتجناه من مؤلفه في مقدمته بمسيرة المقتبس : 72 - 73.

(36) ترجمة ابن شعبان المالكي المصري في الديباج : 231، وحسن المحاصرة، 1، 141.

(37) أي أنه لم يترجم له في تاريخه، وقد ترجمه إليه سعيد بن محمد بن بشر (انظر - ج 1، ص : 192).

(38) ترجمه أحمد بن عبد البر عبد ابن الفرضي، 1، 50 وحلّة السراء، 1، 207 - 208 وبولس بويجس، 58.

(39) ونقل عنه ابن حبان وابن الفرضي وابن سعيد.

(40) انظر قصة قرطبة 54 - 55.

(41) ترجمة خالد بن سعد عبد ابن الفرضي، 1 : 154 - 156.

(42) انظر الديبل والتكملة، 6 : 7 - 11.

تأسس مدينة مراكش وقام المرابطون واستمرت في النمو وانتصحت حتى نهاية المؤرخين، ومن هذه الكتب هـل المؤرخون المراكشيون ومنهم ابن الصيرفي واليُندق وابن صاحب الصلاة ويوسف بن عمر وعبد الواحد المراكشي وأخرون⁽⁴²⁾

لا نستطيع أن نتكهن بمآل النسخة التي أطلع عليها ابن عبد الملك من كتاب الحكيم، ولكننا لم نقف على أي خبر له عبد من جاء بعده، ولذلك فإنه يظل الشاهد الوحيد حتى الآن على وجود هذا الكتاب.

لقد طال الزمن وبعد العهد بالمندوبات التاريخية التي ألقت لعبد الرحمن الناصر والحكم المستنصر كؤلفات الحكيم والزاري وابن النظام وابن سعدان وحالد بن سعد وعريب وإسحاق بن سلمة القيسي والأقشيري وابن عبد الرؤوف وأشباسي وغيرهم، ولكن الأمر لم يقطع غامه من ظهور بعض، وقد تأثر رواج هذه الكتب بسبب المؤلفات التي ظهرت بعدها، ولكن المؤلفات تحصى هي أيضاً بقانون التطور والارتقاء وناموس النسخ والانتقاء، وفي عصور النسخ اليدوي كثيراً ما نسخت الكتب الجديدة الكتب القديمة وعُتت اللاحقة على السابقة، فابن حبان مثلاً صرح كتابه «المقتبس» معظم أعمال سلفه من المؤرخين وزاد عليها ووصلها إلى وقته فأعفى عن تلك الأعمال وكذلك عطى من جاء بعده على أعمال من سبقه، وهكذا ذواليك، كما كان لللاحق التي وضعها مجهولون⁴³ ومعروفون أثر سلبى على بقاء الأصول الملحصة واهتمارها مثل أخبار مجموعة وقطعة أخبار عبد الرحمن الناصر ومجموع ذكر بلاد الأسلس الذي حقق نصّه العربي وترجمه أحياناً الدكتور لويس موليّا.

ومع أننا نحس أحياناً أنه كلما بعد زمن البصر عن زماننا، كلما ضعف الأمل في بقائه، فما ربا نفاحاً بين الحين والحين وظهور بعض هذه الأصول المفقودة، وقد ظهر

42، انظر مقدمة السّعر الثامن من الدين والتكلمه ص 77

بالعمل شيء منها ونشر في السنوات الأخيرة، فلقد ظهرت في الخزانة الحسنية العامة على سبيل المثال - نسخة من كتاب أخبار الفقهاء والمحدثين لمحمد بن حارث، كتبت عام ثلاثة وثمانين وأربعمائة، والسفر الخامس من المقتبس الذي نشر بعناية الرملاء السادة . شالمتا وكوريشت وصح وصادر عن المعهد الإسباني للثقافة العربية بمريد وكلية الآداب بالرباط، وعدنا دائماً أمل في أننا ربما نعث على ما لم نكن نطمح في العثور عليه، وإن للخزائن المغربية لمصلاً كبيراً في نقل الكثير من تراث الأندلس إليها برغم آثار التقدم وعوادي الزمن وعوامل التلف، إذ لا يحصى أن حلّ ما نُشر من هذا التراث تعود مخطوطاته إلى الخزائن المغربية وما يرال الكثير من مكنوناتها ينتظر النشر.

إن هدي من هذا المقال لتسريع المتواضع الذي أعدّ على عجل هو لفت أنظار أساتذة اتاريخ الأجلاء إلى انكتانة عن أصحاب المصادر الأولى لمفقودة في تاريخ الأندلس ومراجعة القدير ادي كتب عنهم على ضوء النصوص المكتشفة والبقول الحديثة المقتسة من مؤلفاتهم لصائغة، وأذكر على سبيل المثال أن اسفر الخامس من المقتبس يقدم مادة جديدة عن بعض هؤلاء كأبي عبد الله محمد بن مسعود صاحب الأنيق⁽⁴³⁾. وأبي عبد الحميد إسحاق بن سلمة القيبي مؤلف تريح مألقة وغيره من المؤلفات التاريخية، وقد كنا نطرح أن الحرميين أنا المعيرة عبد الوهاب وأنا محمد علي هب أول من فتح باب الكتابة والتأليف في موضوع فصل الأندلس بالمعنى الفخري الذي واصله ابن سعيد والقاضي الشقدي، وإذا بنا نجد فقرة طريفة في المحرر شعراء الأندلس نقلها ابن حيار عن كتاب فصل الأندلس لإسحاق بن سلمة⁽⁴⁴⁾ هذا الذي ما يرال التحريف يقع حتى في اسمه (مسلمة، سلمة، الليثي، القبشي، القيسي، انقيبي)⁽⁴⁵⁾، وما عبد الله الحكيم النساية ولمؤرخ المجهول موضوع هذا المقال إلا واحد من هؤلاء.

(43) المقتبس، 5، 9، 53، 200، 303

(44) المصدر نفسه، ص 46

45 جمع مادة لكتابه مقالة موسعة عن القبي

ابن الخطيب السلمي وكتابه «الوَصُولُ لحِفْظِ الصِّحَّةِ فِي الْفُصُولِ»^{*} تعريف وانتقاء

محمد العربي الخطّابي

يُعدُّ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلمي أشهرُ بابن الخطيب والنقّاش عبد المشرقة بلسان الدين¹، من أعلام تفكير والأدب وأقطاب لسياسة والدولة في الأندلس الإسلامية، فدكره يجري على كلِّ لسان، ومؤلفاته في الأدب والتاريخ والتراجم والسّير والتصوف معروفة مشهورة، وجلّها مصبوع، وبعض شعاره من محفوظات الناس، وقد ولغ جمع أحباره بعض الأقدمين والمحدثين ينّفي على رأسهم

* فنتم في هذا العدد ببدء من عداية ابن الخطيب بعلم طب وتعريف بكتابه «الوَصُول» مع منتخبات من جُزئه الأول، وتقدّم في عدد فادوم - من شاء الله - ملخص بحره الثاني من هذا التصنيف.

1. مصادر ترجمة أبي عبد الله بن الخطيب كثيرة ومتوفرة ذكر منها - 1 - الإحاطة في حبر غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عباس، الجزء الأول، معدته غفر، وجزء الرابع (ترجمة بن الخطيب بقمه).

2. صفح الخطيب من بعض الأندلس بوطيب لأحمد سري تحقيق إحسان عباس - 3 - سنان الدين بن الخطيب حياته وتراثه الفكري تأليف محمد عبد الله عباس، مكتبة الخابري، القاهرة 1388 هـ / 1968.

4 - روضة التعريف لابن الخطيب (مقدمة المحقق محمد الكتبي، دار الثقافة، بيروت 1970).

5. ثروكلّي اندم 2 73 272

المقري مؤلف «فتح الطيب» وكل هذا يفتى عن التعريف به وبآثاره في مختلف فنون المعرفة الأدبية والتاريخية.

ولم كان العرض من هذا البحث الكلام على عناية ابن الخطيب بعلم الطب والتعريف بأهم كتاب ألّفه فيه، فإن المنهج يقتضي الإتيان بنبرة يسيرة توضح مكانته في هذا الميدان العلمي مع الإشارة إلى آثاره المكتوبة في الطب والأغذية وحفظ الصحة، لاسيما وأن هذا الحبيب من نشاط دي الوزارتين لم يُلَقَ إلى الآن ما هو أهل له من عناية ودراسة.

يُخبرنا ابن الخطيب في ترجمته لنفسه أنه أخذ «الطب والتعاليم وصناعة التعديل على الإمام أبي زكريا بن هذيل» وأنه لارمه إلى آخر حياته⁽²⁾

وأبو زكريا هذيل هو يحيى بن أحمد بن هذيل التجيبي، أصله من أرجدونة Archedona، قال عنه ابن الخطيب: «كان آخر خفلة الفنون العقلية بالأندلس، وحاتمة العلماء بها، من طب وهندسة وهيئة وأصول وأدب... غير مبال بالنس، مشغولاً بحباسة نفسه، حدم أخيراً ديب أنسلطان بصاعة الطب، وقعد بالمدرسة عبراطة يقرئ الأصول والفرائض والطب»⁽³⁾.

من مؤلفات ابن هذيل «الاحتبار والاعتبار في الطب» و«التذكرة في الطب»، وكلاهما من الآثار المفقودة، وقد توفي في الخامس والعشرين من عام 753 هـ، وتولى ابن الخطيب دفنه باب البيرة في عرباطة بحوار روجته تنفيذاً لوصيته⁽⁴⁾.

(2) الإحاطة في أخبار عرباطة تحقيق محمد عبد الله عبد 4 439، مكتبة الخيعي بالقاهرة، 1397 هـ 1977 م.

(3) نفس المصدر : 4 390

(4) نفس المصدر : 4 401

وكان ابن الخطيب يُعرِّفُ أستاذَه ابن هديل إعراراً شديداً، فلمْ أُصِيبْ بالعَالمِ ثقله ابن الخطيب إلى مَدرسه ولرمه حتى حصرته الوفاة، وكان قبل ذلك قد أُملي على تلميذه ابن الخطيب أبياتاً جاء فيها :

إِذَا مِتُّ وَوَدَعْتَنِي حِذَاءَ حَلِيقَتِي يَحَالِطُ عَظْمِي فِي التَّرَابِ عِظَامُهَا
لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَجْبُرُ ضِدْعِي فَيُعَلِّي مَقَامِي عِندَهُ وَمَقَامُهَا

هذا ولم يذكر لنا ابن الخطيب شيئاً آخر من شيوخه في الطبِّ والتعاليم غير ابن هذير.

وسنأ في حاجة إلى القول إن دا الوردتين لم يتفرَّعْ إلى ممارسة مهنة الطبِّ العملي تفرعاً كاملاً لانشغاله بأمور لدولة، ومع ذلك فإنَّ نستطيع أن نؤكد أن عنديته بهذا الفن كانت كبيرة بل إنها كانت أحياناً جزءاً من أعبائه الرسمية كما تدلُّ جميع القرائن، فهو قد ألَّف كتابه «عمل مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ» لسلطان المغرب أبي سالم بن أبي الحسن المريي (760 - 762 هـ / 1359 - 1361 م)، كما أهدى كتابه «الوصول لحفظ الصحة في الفصول» لسلطان مملكة غرناطة أبي عبد الله محمد العيِّ بالله المصري (755 - 793 هـ / 1354 - 1390 م) وقد ضَمَّن هذا الكتاب رسالةً في أحوال اليوم والبقطة أملاها بباب هذا السلطان نفسه، وهو الذي أشار بتقييدها كما سرى في القسم الذي عرضنا فيه فصولاً من هذا التأليف الذي أدرج ابن الخطيب في ثناياه بعض النصائح الطبية التي كان يُسديها للسلطان على مائدة الطعام وفي المجالس الخاصة تنبيهاً له إلى وجوب الاعتدال ومُعَالِمة الشهوات وما تقتضيه سلامة انصحة من حَذَر. وعلى هذا يمكن أن نقول إن ابن الخطيب كان طبيباً السلاط إلى جانب ما تحمَّله من أعباء الوردية، فضلاً عن انشغاله بالتأليف في الطبِّ وأبيطرة ولنثيرة

مؤلفات ابن الخطيب في الطب والبيطرة

ومن يعتد في ذكر مؤلفاته الطبية على ما جاء في كتاب الإحاطة في ترجمة المؤلف لسمه وفي نفع الطبيب للمقري، وعلى ما وصلنا منها، وكله ما يزال مخطوطاً .

- رسالة الطاعور⁽⁵⁾
- المسائل الطبية
- الرّجر في عمل الترياق.
- اليوسفي في انطب.
- رسالة تكوين الجنين. (أشار إليها المؤلف في ثانيا كتاب الوصول).
- رَجَزُ في الطب⁽⁶⁾، وهو على الأرجح ما سُمي في بعض المصادر بالأرجوزة المعلومة
- رجر في الأغذية
- عمل من صب لمن حب⁽⁷⁾
- كتاب في البيطرة وآخر في البيطرة
- كتاب الوصول لحفظ الصحة في الموصول الذي هو موضوع هذا لمقال، ولعله أهم كتاب ألفه ابن الخطيب في هذا العلم، واسمه دال على منمائه من حيث إنه يعنى بتدبير الصحة ى تناسب كل فصل من فصول السّنة الأربعة. ويتضمن هذا الكتاب رسالة مستقلة بداتها موضوعها «النوم واليقظة»، أملاها ابن الخطيب قبل تأليف كتاب الوصول

5 ذكرها ابن الخطيب في الإحاطة، وأشار إليها في كتاب الوصول عند الكلام على الأمانة في العصر الذي عرس فيه لتعبرت أهواء

6، توجد منه نسخة خطية في خزانة الحسية بالمصر للكي بالرباط، رقمها ٩15 مجموع عدد أبيات 1600

7 توجد منه نسخة خطية في خزانة الحسية، رقمها 3477 مجموع (1)، وسجده خزانة القرويين في فاس رقمها 40 607، وسجده أخرى في مكتبة الوطنية بباريس

تعريف بالكتاب

فرع ابن الخطيب من تأليف «الوصول لحفظ الصحة في الفصول» في الثاني عشر من جمادى الأولى عام 771 هـ / 1369 م، أي قبل وفاته مقتولاً نحو خمس سنين⁽⁸⁾، وأهداه للسلطان أبي عبد الله محمد الغني بالله المصري، وصممه خلاصة معارفه وتجاربه في حفظ الصحة والأغذية والوقاية من الأمراض ومعرفة علاماتها قبل بروجها.

ويشتمل هذا التأليف على جزئين . جزء استعريف، وجزء التصريف يُعالج الأولُ منها الحاسبَ النظريَّ العام والثاني الحاسب العملي في الوقاية وحفظ الصحة وكلُّ جزء يشتمل على ثلاث قوعد، وكلُّ قاعدة مقسمة إلى أبواب وفصول. وينتهي الكتاب بحاشية يشرح فيها المؤلف الألفاظ انصتية لاصطلاحية والألفاظ اللغوية مرتبة على حروف المعجم بالترتيب المتبع عند أهل المغرب.

موضوعات الجزء الأول :

- حقيقة الفصول وأسائها، وهو مبحث يستعين بعم الفلك والجغرافية الفلكية، يتكلم في الأفلاك وما في حشوها⁽⁹⁾، وفي الميل والاعتدال وطبائع الفصول وتأثيرها في الأبدان، كما يتكلم في السميرات التي تغرض للفصول.

(8) توفي بن الخطيب مقتولاً في سجنه نفس عام 776 هـ / 1374 م

(9) احتفظ بعبارة مؤلف وألفاظه في بيان معظم مواضع الكتاب الذي وضع له ابن الخطيب فهرساً مفصلاً

- الكليات التي تربط الفروع بالأصول وتشمل الكلام على العناصر التي يتركّب منها بدن الإنسان، وعلى المرج والأحلاط والأعضاء والأرواح والقوى والأفعال
- الأمور الضرورية للإنسان : الهواء ومسمعته وتعيّراته في نفسه، وتغيّراته لاختلاف الأماكن والبقاع، وتعيّراته الخارجة عن الطبيعة
- المأكول والمشروب : تقدير الحاجة إلى الغذاء والاعتداء، تطور المطعوم المعتدى في بدن الإنسان وأفعاله، وحه استعمال المأكول، سوء معبّة الشهوات، أحكام ما يعتدى به وطبائعه، لكلام على بعض الأطعمة المطبوخة، نكت وأصول ترجع إلى مهنة الطبخ، ضرورة الماء ومنفعته في بدن الإنسان، أحكام أصف الماء، استعمال الماء وغيره مما يشرب.
- أحكام الاحتباس والاستفراغ، مباح لاستحمام ومضرة، الصحة الجسدية.
- أحوال اسوم واليقظة . حقيقة النوم واليقظة، منافعها ومضارها.
- الحركة ولسكون التذنيث الرياضة وأنواعها وأوقتها
- الحركة العسائية وما توحه في بدن الإنسان

موضوعات الجزء الثاني :

- اختلاف الأمرجة على الإجمال والتفصيل . حال المراح المعتدل وعلاماته، حال المراح الضّروري وعلاماته، حال المرج السوداوي وعلاماته
- علامات الامتلاء.
- علامات تدبّ على اقتراب أمرص يتخفّض منها قبل وقوعها.

تدبير بدن الإنسان بحسب ما يتوالى عليه من الفصول الأربعة (الربيع، الصيف، الشتاء، الخريف)

- تدبير البدن المسنوب إلى علبة مراح من الأمرجة لأربعة في جميع فصول السنة.
- تدبير الأطفار الرُصعة (الرُصعاء) إلى حدّ الدَّعدة⁽¹⁰⁾
- إصلاح أخلاق الطفل.
- تدبير الشيوخ الصَّرة⁽¹¹⁾.

- تدبير المسافرين في النّزّ والنّحر من حيث العناء والمشروب واتقاء عوارض الطبيعة وما يصيب لبدن من إعياء وحرّ وبرد.

أسلوب المؤلّف :

ابن الخطيب - كما هو معروف - أديب نادر و كاتب نقاد له المعاني والألفاظ، مع أنه كثير الولع بالسجع الذي يبلغ أحياناً حدّ التكلف والتقمير، إلا أن صيغة التأليف لديّ عمر بصده فرصت على المؤلّف أن يلتزم الكتابة بأسلوب مُرسل خالٍ من السجع إلا في خطبة الكتاب وفي أماكن قليلة منه، ومع ذلك فإنّ عبارته تظنّ في كثير من الأحيان دون ما يقتضيه الموضوع من سهولة اللفظ ووضوح التركيب مما يوقعه في الإيهام أحياناً، ويكلف القارئ بعض المشقة في استخلاص ما يقصده المؤلّف، وابن الخطيب في هذا دون حلّة أطباء الأندلس من أمثال أبي القاسم الزُّهراوي (ت حوالي عام 400 هـ)، وأبي مرون بن زُهر (ت عام 557 هـ / 1162م)، وابن

(10) الدَّعدة الحركة والمشي، والعُدْوُ انبطاء - رصعاء، جمع رصيع، ورصائع جمع رصيفة

(11) الصَّرة جمع صارع وصرع، وهو الخاصع المنقاد، والمقصود الشيوخ الذين تصعب حيلتهم ونحت جود إلى الرُّعدة

حُصُون (ت أوائل لقرن الثامن الهجري)، مع أن ابن الخطيب قد أفاد منهم من حيث المادة العمية كما استقى من ابن سينا وأصرانه.

هذا وتغلب على ابن الخطيب موهبته الأدبية حيما يقتضي المقام ذلك فيعرق في اختيار الألفاظ الفحمة المعرّة ويطنّب في الوصف والتمثيل والتشبيه، ويؤثر التصريح على التلميح لإصابة الهدف المراد، ومن أمثلة ذلك الفصل الذي يتناول فيه التريّة الجنسية حيث يعدّد الدوافع الحسدية والنفسية المعبية على الاسحام الجنسي بين المرأة والرجل

من لدوافع انفسائية - كما قال ابن الخطيب - :

«الاحتيال في رفع الحجل، وفتح أبواب المباسطة وترك الوقار، وإقامة أسواق لتعاشق ولتشبك والتزامل، والإفاصة في العمل قبل الشروع، وإجرة الحديث قبل لوقوع، وعزل حيوط المعرلة وإنشأ أسامى لمرودة وترديد»⁽¹²⁾ رسل الإشارات، وصحك العيون وعمر الأحجار وإظهار الشّره ويعصد ديك من جهة الأنوثة الدّلّ والفج والتكسر والانكساع والترحرة⁽¹³⁾ والانعطاف واللي والتألم والتباكي والتأفف والعصر والعمر، وشفوف الثياب عن الأعضاء وتقلصها عن الأسافل، وخفخفة الشنوف، وتعرية الطلأ والأعناق⁽¹⁴⁾.

«وما يحرك الفكر ويوقظ الخيال الإفاصة والعكر في أمور الجماع وأحواله، والتفنن فير يصلح لديك من الأصاف كالحصريات نبضات»⁽¹⁵⁾ النعم ورنات الترف وتنايل

(12) في ب وترسيل

(13) الانكسر الرجوع عن الطريق والمذهب، والرحرة الاضطرب.

(14) الشنوف جمع شعب، وهو القرط والطلا جمع طلاة صفحة العنق

(15) في أ ب ميصت

امقاصير والأهبة، (دوات الترائب)⁽¹⁶⁾ اعشوة والحدود امصقولة والرّية المتبهيّة والطيبوب الدائعة والحليّ الرائعة، والظرف المتبدي إلى اللّصائف الخفية والأماد البعيدة، والأطراف التي حققتها الأسورة والأحجل، ولألس التي تغنت في الألعاط العذبة واندعت الحنيث والمعاي الرّشيقة

والعريبات ضيات [ظباء] الفلا وخور حبات العلاء، دوات الألوان الحمر والخصور المحطمة الهيف، ونشاب البارقة، والشعاه المعسولة، وأعيون السحل، المخصوصات ناطيب الدائع، المحسوب من حملة الطّوائع، والحركات الخفيفة والنفوس بشريفة والمعاي اللطيفة، والمروج الباشقة، والمقتلات العذبة، والأنوف القويمة

والمعريبات دوات الشعور لجثلة وأوجوه السمحة ولباسم الخلوة والشعاه المعسولة أنلّفى والحوة⁽¹⁷⁾ ولمعصم اني كُنت لودائل زيتها ورقم بيال الوشوم لحيثها.

وبسات الروم دوات البياض الساطع، والتّندي الهاهد، واجسوم المحطمة نشحوم⁽¹⁸⁾، المعتدلة اللّحوم المختلات في أقبية لذيباح لضيقة، المحلاة أبرتها وأطواقها بالحليّ الرّائعة ولحررت الثمينّة يفتنّ بقرانة العجمة ويحلّس عسندر الرّعة

وها نحن نرى كيف خلع بن الخطيب عذار الوقدر الذي يتوقّع من مشه، وأطلق العنان بقمه يصوّر مفاتر الحضريات والسويات والمعريبات والروميات من أنسب تصوير عارف خبير، وطبيب لا يتحرج من إسداء الصّح المطلوب من صاحب المهنة، ولا يسئ، في نفس الوقت، أنه ديب يفرض عليه المقام أن يحوّذ القلم وأن يقداد لسلسلتي لين، فتدك مهنته اني ستمق فيها وبرّر.

(16) عبارة ساقطة في ب

(17) في ج واخلوة والحوة من حوييت الشعاه حوة خمرت حمرة صرّة إلى اسوداد

18 في ج الخشوم

ويمكن القول إن ابن الخطيب قد تفوق في هذا الباب الذي أفرد له للصحة الجنسية على من سبقه من الأطباء، بل إنه قد وفق الأطباء المتخصصين في عصرنا هذا من حيث الإطباق في وصف الصّلات مهمة بين المرأة والرجل وتصويرها بكامل الدقة والصرامة حتى إنه بلغ حدّ الإشارة، فلم يترك صغيرة ولا كبيرة في هذا الأمر إلا فضّلها، وكأنه أحسن ذلك فقال في خاتمة المطاف : «وقد أمعنا القول في هذا الفصل حتى كدنا نخرج عن العرص، إذ جعلناه تملّحاً مناسباً لما يجري في أسرار الملوك والمثرفين، ولعلّه لا يحلو من فائدة»

منهج المؤلف :

استوعب ابن الخطيب عاصراً موضوع لتأليفه، وربط بين جرّئي لتعريف والتصريف ربطاً يحقق الغرض الذي توخاه، وشرّحه في خطبة الكتاب بقوله - بعد الكلام على العناية باسترجاع الصحة بعد ضياعها، وكثرة ما ظهر في ذلك من كبايش العلاج ودواوينه -

«ولو حُكّم الإصاف لكان حفظ الصحة أولى بالعناية وأحق بالإفصاح والكناية، إذ لو حفظ منها لعرض، ووُقي المفترض لقلّ أن يروع بمرئها المَرَض، فظهر لي أن اعتني بما عمل وأهل ما اعتبر ولا تؤمل، وأن أقصد وأجل، وأتم وأكمل .. أتحرى أن يكون طوع يد الشادي والقاصي، ومُخسب البادي والخاص .. فرتبته ترتيباً سهلاً المسالك على السالك، قريب المأخذ على السطرفيه والآخذ، يمتنع بعجائب الطبائع وأسرارها، ويأمن بقوى الأسباب القاصية وآثارها، ويرتّب حفظ الصحة بحسب انفصول والأرمان، ويُشيد بحكمة الرّحم، ويقرّر على تعاقبها سياسة الأبدان، ويصحّح الحبيب، ويُعبي عن ملازمة الطبيب، ويحصّر عند نصب الموائد، ويحجب إذا سئل عن نوائده، ويصلح صرر المفسد ... مستوعباً من أسرار الطبائع المسخرة بإذن

أله ما يهر انعقل عجائبه، ويهزم الشك في الله كتابه... فجاء جمعاً لما تفرق في الأسفار، مثيراً للاعتبار».

ولحقيقة أن الكتاب مستوفٍ لما ذكره المؤلف في خطبته، وقد سار فيه على منهج عمي سليم بقدر ما وسعه الجهد، واستقصى فيه معارف عصره في مسائل حفظ الصحة وتدير بدن الإنسان في حال سلامته، فبدأ بالكليات مستقصياً ما يتعلق بالموضوع من تعاقب لفصول وما يحدث فيها من تغييرات طبيعية نشئة عن دورة لأفلاك، مع بيان طبائع هذه الفصول وتأثيرها في الأبدن، ثم انتقل إلى الكلام على الصعوبات التي لا تقوم حياة بدوهم كالهواء والشمس ونعناء الماء والنوم واليفضة، كما تكلم على أهمية لتربية الجسدية والرياضة في تقويم الأبدان وحفظ توارثهم.

ويستعرض ابن الخطيب في جزء التعريف، أنواع الأعطمة الحيوية والنباتية وطبائعها ومفاع كل منها أو مصارف، ويأتي بفصل صريف عن أصول فن انصح، ومقوماته الأساسية

ويستقل المؤلف في الجزء الثاني من الكتاب إلى جانب العمي والتطبيقي من حفظ الصحة بحسب فصول السنة مراعيّاً في ذلك سنّ الإنسان من الطفولة إلى الشيخوخة وما يطرأ عليه من غوارض يقتضيها الاجتماع الإنساني كالسفر وركوب أهوال البر والبحر

وينتهي المؤلف بإثبات معجم يشرح فيه الألفاظ اللغوية والاصطلاحية التي وردت في الكتب حرصاً منه على حسن التسليم، وقد وضعت الألفاظ في هذا المعجم بأصبعه التي وردت في أنسباق من غير إرجاعها إلى أصلها لاشتقاق، ورُتست على حروف المعجم على أنسق المعروف عند المعارضة

فصول مختارة من كتاب الوُصول :

وقد رأيت من الفائدة أن أنتقي من لكتاب فصولا ومقاصع، مراعيًا في انتقائهم ما قد يكون فيها من صرافة وجدّة، أو فائدة علمية أو بعبوية أو تاريخية يمكن أن تستأثر باهتمام الباحثين، على أن أقدم هذه البصوص بحققة - اعتماداً على النسخ الأربع التي بين يدي⁽¹⁹⁾، مع شرح ما يقتضي إحدل شرحه من ألباظ وعدرات، تاركاً تقدير البصوص من الباحية العلمية لأهل التخصص من الأطباء وعلماء البص وغيرهم

1 - جُزء التّعريف

تأثير الفُصول في الأبدان :

«أعمُّ أن لله - جل جلاله - خلق العالم منتظماً مرتبطاً، وحبس بعضه سباً لبعضه أو كالأله، فكما أن أنفصول انقسمت بحركات الأخرام العلوية وتغيّبت صائعها من حارّ

(19) اعسأ في نقاء أنفصول وتحييمها على أربع نسخ محفوظة بالخرانة الخسية في الرباط وهي (أ) نسخة برقم 797 وهي عطف معربي مبدج جيدة في الخصة، لم يرد فيها اسم الباسح ولا تاريخ الفرع من كتابتها

(ب) نسخة برقم 590 وهي عطف يد بطبيب بي انقسم بن محمد المصافي الشهر مأنور ير، نسخها في شعبان عام 978 هـ برسم حرابة انسطاس السعدي أبي محمد عبد الله بن محمد المهدي الشرف خسي، وهي نسخة جيدة لولا أنها من حروم

(ج) نسخة برقم 77 وهي عطف أبي عبد الله البطاربي، وقع من نسخها في 27 رمضان عام 1291 د. نسخة برقم 979، وهي عطف أبي عبد الله محمد بن محمد بن موسى الخليلي، وقع من نسخها في شهر دي لخرة عام 1000 هـ

وماء ورطب ومابس، فكذلك عالم الكون وانسداد المرتبط بالعالم العلوي المتأثر عن أثره العلوية، المعنول بعنله لقضية، اشتم منه مقعر فلك تقعر عن عناصر لكل مكون من معدن ونبات وحيوان أربعة كأربعة الفصول دوات طبائع أربع كطبائعها، منها اثني ثقلان - الماء والأرض، واثنان خفيفان - النار والهواء.

فالأرض يانسة كفصل الخريف، والماء بارد كفصل الشتاء، والهواء رطب كفصل الربيع، والنار حارة كفصل الصيف، ويقع الاتصاف بالتركيب كما مر في الفصول⁽²⁰⁾ فتحصل هذه الحكمة الإلهية فعل الأقصى في الأدنى وفعال الأدنى عن الأعلى، وكان لكل ركن أصل يحفظ عليه طبعه ويكف عنه صفة، فعند فوي سلطان انفصل تبعته أجراء عالم انكون مثل أن يدحل فصل انشاء فيبرد الأرض ويحمد الرطوبات أو يقوى الحر فيسيلها أو تقوى الرطوبة فتكتفها أو اليئس فيجففها وبالحلة فآثار الفصول في أمركة أنواع الحيوان لا يحمى للحسن، وكلاما في الإنسان الذي يتحرك باستحكام فصل البرد أمراض الباردة كالخدر والحمود والأوجاع الباردة، وتصلح منه للأمركة التي يصادف طبع ذلك الفطر - وهي الحارة - ويتحرك باستحكام فصل الحر الأمراض الحارة من الحميات والرقد والصداع والأوجاع الحارة، وتصلح الأمركة التي يصادفها هذا الفصل⁽²¹⁾ وتتحرك باستحكام فصل اليئس الأمراض اليانسة من المالنخوليا⁽²²⁾ والحر والوسواس، وتصلح الأمركة التي يصادفها هذا الفصل وتتحكم باستحكام فصل الرطوبة الأمراض الدموية من الأورام والدمامل والحميات المطبقة ودفاع الرطوبات إلى الأمعاء، وتصلح الأمركة التي يصادفها طبع ذلك الفصل»

(20) يشير المؤلف إلى الباب السابق الذي تعرض فيه لطبائع الفصول وما يكون فيه من برد أو حر أو اعتدال

21 في ب - طبع ذلك الفصل

(22) يرد في الجزء الثاني من الكتاب مفعول بشرح المصطلحات الطبية، وهو ما سبقه في القسم الثاني من هذا العرض في عدة أماكن من الحلة، إن شاء الله. وقد اقتصرنا على شرح بعض المصطلحات الطبية التي لم ترد في هذا المفعول

تغييرات تُعرض للفصول :

«إب المصنوع، لَمَّا تَعَيَّن وجودها وأمزجة نَحْصُها، كانت تقبل التأثيرات كما يقلها غيرها من به طَنَح أو ما تُغْلب عليه كيفية، والتغييرات التي تُعرض للفصول مُحَرَّجَةٌ إياها عن أمرجتها الطبيعية إما عامة تُطَرِّقها بحسب الأمور الفلكية، أو خاصة بالمساكن بحسب أوصاعها، والأول يتغير به الفصل في نفسه، والثاني يتغير بحسب ما يجد أهل البلد من تأثيره، وقد يجمع لتغيران بحسب البلد

فأما أسباب لتغييرات العدة هأمورٌ تحدث في الأهلak عن اقتران كوكبة وتقابل نِيراتٍ أو أشعة تقتضي مطرحتها تأثيرات، أو قرب أحد الكواكب من الشمس أو ستقامة أو رجوع من حركات الكواكب في أفلاك التدوير. مما ادعى أربانه صدق لتجربة فيه، يَدِن الله، وأنه تظهر عنه أمصارٌ في أزمانها خارجة عن المعتد أو في غير أربانها مُعَيَّرة لطبيعة الفصل، أو غير أمطار من رياح حموية أو شمالية تُثير أولاهما تسحيماً كثيراً ماسساً للفصل أو محالماً، وتثير ثانیتهما برداً كثيراً ماسساً، وأمثلة هذ

وأما التعييرات الخاصة بأوضاع البلد مما تتغير طبيعة الفصل فيه فكالبلاد التي تكون محصورة للجبال الشامية فإنها تُعَيَّر فصل البرد إلى برد أشد وطبع الحر إلى أنقص، وكالبلاد الحسوية التي تُعَيَّر فصل الحر إلى حر أريد وفصل البرد إلى برد أنقص، والبلاد البحرية وللصحريات والسائخ في هذا أحكامٌ ستوفيه في الموضع الذي يليق بذلك إن شاء الله.

فيذا عَلِمَ خال الفصل وبقاؤه على أصل طبعه أو خروجُه عنه - إب لأمرٍ فلكيٍّ أو عرضيٍّ وصميٍّ - دَبَّر فيه حفظ الصحة بما يدينق، وعلى الإجماع فإنَّ لحال انصبيعية في

المفصول التي فوامها بها هو أن يكون كل فصل عموطةً عليه كفيته غير مشوبة ولا متعيرة، فيكون الصيف حاراً والشتاء بارداً والربيع معتدلاً، وري عيّرت طبع الفصل كفيته غلب سلطانها عليه فأعاده إلى الصلاح تغيير يضاذه، والسنة المستمرة الفصول على كفيته واحدة سنة رديئة كأن يكون طبع السنة، مع اختلاف الفصول، منسوبة إلى اليس أو البرد أو الرطوبة أو الحرارة، فإن مثل هذه السنة تكون كثيرة الأمراض المناسبة لكيفيتها ثم تطول مئدها.

وأصح الفصول هو أن يكون الخريف مطيراً والشاء معتدلاً ليس عادماً للبرد ونكر غير مفرط فيه بالقياس إلى البلد، وإن جاء الربيع مطيراً ولم يحل الصيف عن المطر فهو خير ما يفترض في ذلك.

الأمور الضرورية للإنسان :

الهواء : «قد تقدم أن جماً مخارياً يتولد في الحويص الأيسر من القلب يسمى روحاً حيوانياً⁽²³⁾، وتقدم أن الروح الذي هو سبب حياة البدن - أحرأجزاء البدن، ولشدة حرارته واحتقانه تزيد حرارته بطول الزمان شأن الحرارة المستولية، ولأنط ماذته يسرع قو له للتحلل ويلزم الموت مع نهاية تحلله، فهياً الله له ما منعه من التزايد والاشتداد بطول اللث ويعدل حره إذا أفرط بالاحتقان وينقي ما

(23) شرح المؤلف في الباب الخامس من القاعدة الثانية ما يقصده الأطباء بالأرواح، وهي عندهم ثلاثة روح طبيعي وروح حيواني وروح بصاني، ومرادهم - بلغة هذا العصر - ما يحفظ الحياة والموت والحركة في بدن الإنسان كالجهاز العصبي والجهاز السمعي والدورة الدموية... (يراجع في هذا الباب الكتاب الأول من قانون ابن سينا، والباب الذي يترص فيه الشيخ الرئيس للأخلاط والأعضاء والأرواح والقوى الحيوانية والنفسية في أرخوته لألميه لشهورة)

شبه جوهره من أجزاء احتراقيه، وهو هواء المباشّر بالاستنشاق المَحْدّد بحركة انتفّس، إذ كان الهواء بالسّبة إلى مزاج الرّوح بارداً وجعله - كما دُكر - واصلّاً بواسطة لرئة وأنابيبها لما فيه في القلب وبواسطة المسامّ المشوّثة في سائر الجند إلى ما ستقرّ منه في تجويف الشرايين، فهذا جواره في الرئة والشرايين أو حالطه مع اتّصافه بانصّلوح لذلك عدّله وترّده ومنعه من الاشتداد وحفظ عليه مزاجه الذي تستقيم به حالة الحياة مدّة العمر ولّ كان ما يصل إليه من الهواء يستحيل إلى التّخثّن ويصير إلى [مثل]⁽²⁴⁾ ما اتّصل به إذا فعل فيه الاحتقان فيخرج عن طبع البرودة إلى ضدها، خلق الله له الآلات الكيرية ليكون متّالي الورود والخروج بحركة التّنفس على الدوام، واستلزم إحراج الهواء اغتقان منفعة عظيمة، وهي ما يستصحيه الهواء الخارج من الفضول الدّخانية⁽²⁵⁾ التي أشرنا إليها. فقد بان أن الهواء الخارج عن البدن المحيط بالإنسان أحد الأمور الضرورية له في بقائه.

تغيّر الهواء : «ولك كان الهواء رعى بقي على أصله بحسب الفصول والأوضاع التي تستصحب معها الحالة الصحية للروح، وربما خرج عنها تغيّر يعتريه وجب اعتبار ما يعتريه من التغيّرات، وتغيّراته منها طبعية ومنها غير طبعية. فالطبيعية هي التغيّرات التي تطرّقه بحسب الفصول مما يتّصف له بالاعتدال وبالحرّ والبرد والرطوبة واليس، وغير الطبيعية تكون لأموير سموية أو أرضية، فالسموية كالذي يحدث فيه تبعاً لمقدرة اشمس بعض انكواكب أو مقارنتها لنُمتّ الرأس أو حلولها بعص الروح، ومثّل هذا مما يَريد لأجله كيمية من كيميات الهواء، ويُنظر هذا في كتب النّجوم الأحكاممة من تشوّف إليه، والأرضية كالرياح إمّا مطبقاً، كما يتبع الريح الحنوية الحرّ والرطوبة مروورها باخهة الحرة الكثيرة المحار واشتالية بصدّها، فإن الهواء يتغيّر لذلك برّد وسحابة بم لاخفاء به، وإما بحسب النّقع، وربما اتفق أن

(24) كلمة ساقطة في أ، ح

(25) يقصد بالفضول الدّخانية ما يسمى اليوم بثاني أكسيد الكربون

تكون الجنوب الحارة أبرد من الشمال الباردة إذا مرّت بجبال تلحّ باردة أو بحار، وأن تكون الشمال باردة أحرّ من الجنوب الحارة إذا مرّت بتراب محترقة يابسة، وعلى هذا يجري القياس في الشرقيّة المعتدلة والغربيّة.

«والقصود لأن ما يوجبه هواء كل إقليم في أمرحة ساكنيه، فاسلاد الحارة حدّاً مسوّدة للأبدان مُقلّلة للشعور مُضعفة للحرّ العريري يسرع فيها الهرم، والمساكن الباردة بالصدّ، [والمساكن الرطبة أهلها ليتو الجلود لا يُفرط بهم حرّ الصيف ولا برد الشتاء، والمساكن اليابسة بالصدّ]⁽²⁶⁾، ويتغير بحسب المساكن من جهة ارتتماعها وانخفاضها، فالمرتفع أبرد من المنخفض، والكائن في قُّة⁽²⁷⁾ الجبال أشدّ برداً والذي في الغور أشدّ حرّاً، أو بحسب وضع اجبال من المساكن، وهو يؤثّر من جهتين: أحدها برّد شعاع أشمس عليها ومنعته، والثاني بمسّع الرياح، فإن كان الجبل مغرباً أو شمالاً من البلد بعكس شعاع الشمس عليه ومنع عنه أريح الشمالية والعربية فيكون أسخن ممّا الجبل منه بخلاف ذلك في الأمر الأكثر، ويتغير بحسب وضع لمحار من البلدان، فإن جاور منها البحار كان هوائه أربب وأعلظ ممّا لم يحاوره، وإن كانت البحار شمالية عليها أوجبت زيادة تبريد، أو كانت حويية كسرت من حرّ الجنوب وزادت في علظها، ويتعثر بحسب التربة⁽²⁸⁾ من الأرض، فإن كانت حجرية أو رملية كان هوائها يابساً سريع التسخين سريع التبريد، أو كانت حَمَاطِيَّة⁽²⁹⁾ وسنحية كانت رطبة، وإن كانت معدنية غلّت عليها قوة ذلك المعدن الموجود، وجميع ما ذكرنا من أصناف التعيرات ليس معدوداً فيما تُصاد الطسعة، والذي يُصاد الطسيعه يذكره بحول الله».

(26) م بين معقوفين ساقط في ب

(27) في أ أكمة والكمة أعلى الجبل، والجمع قس وفس

(28) في ب الرتبة، وهو تصحيف

(29) حمّاطية، شبه حمّ أو الحمّاء، وهو انطيس لأسود المتان، وقد وردت في ب حمّاطية، والصواب أن يرمح هكذا حمّاطية كسبئية من ساء

ج) التغيّرات المضادّة للطبيعة من تغيّرات الهواء.

«ولما كان الهواء حرّاً محيطاً بما خلق الله في الأرض إحاطة بحر الماء بما فيه من المحبوبات ألّهي ذلك البحر الهوائي يحدث فيه وفي جواهره - وهي الرطوبات المثلثة فيه - ما يعرض لبرك الماء المستنقع من الأسن والتّعفين وتغيّر الريح والطعم، وهو الذي ينطلق عليه اسم الوباء، إما فاشياً في العالم أو أكثر العالم كما وقع على عهدنا من الوباء العام⁽³⁰⁾ الذي استأثر بحو سبعة أعشار الإنسن - زعموا - أو في بعضه دور بعض، أو يكون التغير المُفسد في كيمية الهواء فقط، فيمرط - مثلاً - حرّ الصيف أو برد الشتاء لأحد أسباب ذلك حتى يخرج إلى حدّ المساد المخالف للطبيعة، وإذ اتّصف الهواء بالصفة بوجئية أفسد الحياة بتعمين الروح الذي في القلب لشدة مجاورته ومخالطته له، وكذلك يصرّ بالسبات ولأشجار فيصرّ به يعتلفه من لبهائم ويصرّ من يأكلها من الإنسن بظهور الحمّيات العتنة والحُدري والطواعين، وإذ اتّصف بالمحرّاف الكيف كان مفسداً في كيمية الحرّ بالتحليل وإضعاف اقوى، وفي كيمية لبرد بإماتة لروح وإطفاء لحرارة اعيريرية، فيحب ملاحظة أحوال الهواء بقرّره من ضروريته وما يحدث عن تعيرات تلحقه، والحيلة عقاومات ما حرج إليه من الكيفيات ثللاً يُؤدّي الروح، إما به يُصاد الكيمية انفسادة أو يُصلح الكية⁽³¹⁾ بالانتقال إلى غيره مما لم يفسد.

وقد كما عند اضطراب النَّاس في أمر الطاعون العام أملياً يوماً بباب السلطان على من به من الأطباء مقالة نبيلة هي اليوم مشهورة شائعة.

(30) في أ ج على عهد من .. يشير مؤلفه إلى الوباء العام الذي ضرب معظم أقطار البحر الأبيض المتوسط عام 749 هـ، وقد خصّه أحمد بن حاتم الأندلسي (ت بعد 770 هـ / 1369م) برسالة سماها «تحصيل عرض القاصد في تفصيل مرض الوباء» وهذا الوباء هو الذي دفع بابن الخطيب إلى تأليف رسالة في الطاعون، كما تقدم

(د) الغذاء :

«إن شأ ما يتصور من مصعوم أن يحصل له في الصم عند المصغ هم ماء، ثم يستقر في المعدة وتشن عليه اشتغال الربيل الذي يوعى فيه القوت فيطبخ بحررة شهب الله في قعر المعدة لمكان لحم [هناك]⁽³²⁾ ولما يجمع بها من أعضاء حارة حتى يتهرأ ويحتلط، وقد أحد الله - حلّ وتعالى - باب المعدة لأسفل بالاسداد إلى أن يأذن له بالانفتاح وحلّ يد القوة المسكة بقدر لينفذ الطعام بعد أن صار كيلوساً إلى ما وراء المعدة من الأمعاء، وعند ذلك تجتدبه العروق المتصلة نيش الكبد ونيش الأمعاء، وتصر صغوه وتترك نفايته فضة تندفع عن البدن، ثم إذا بلغ الكبد صفو العدا وتحصل منه في العرق المسمى بالباب⁽³³⁾ ثم تفرع في فروعه الداخلة إلى الأخوف - ورطوبة الماء المشروب أو ما يقوم مقامه ترقيقه وتصفهه - أهم في انكسار أهماء ثابياً يتكون عنه كيموس وخليط... وعند خروجه من لأجوف تمصر لكثيئة فيه ابائية⁽³⁴⁾ وتصفها في المثانة، وسائر يسري في العروق دماً مصفى بمد الرطوبات المحصورة في تحاويص الأعضاء التي نسقيها والمبتوثة في الأعضاء الأصلية كالطبل والرطوبة التي صارت حراً من العضو في مزاجه وقوامه، والرطوبة الداخلة للعضو التي بها انصبت أحزؤه والمحفظ تشكيله، فإن كان المصعوم المستحيل دماً، كان الكائن بالقوة القرية من الفعل عسوا معتدلاً في كمّه وكيفه بحيث لا يفعل عنه انبسن إلى كيفية خارجة عن طبيعه ولا يزيد أيضاً على مقدار حاجته فيحاربه وتشتعل قوه مدافعتة أو صرفه إلى أفصية ونجاويف تخربه بها حتى يطرقه ما يطرق المختزن في لأمكن المعفلة من الفساد ولتعفن، أو لا يقص عن الحاجة فيدتل لبدن استقامت به الحال الصحية وجرت على معتادها، وإن كان بالصد كان الأمر بالصد من عؤده

(32) ساقطة في ب

(33) الباب، ويمال البوب وهو صحنه في أسفل المعدة متصلة بكمي الاثنى عشري، بالفرنسية Pyloric

وبالانجليزية Pylorus

بالعلل الصعبة وإحلاله بآلات اهمم إحلال الحبوب المعشوشة سطوح الأرحية حتى
لا تفعل أفعيلها

هـ) آثار الغذاء في بدن الإنسان وأفعاله :

«المأكول والمشروب يفعل في بدن الإنسان بوجوده إما بكميته كإن يسخن الصدر أو يبرده أو يربطه أو ييبسه، وإم بصورته وهو أن يفعل فيه فعلاً من جس هذه انكيفيات كالأدوية المسهلة، وإم بعصره وهو أن يصير جزءاً من الأعضاء ومتشبهاً بها، وهذا هو الغذاء المقصود بالكلام الكلي في هذا الموضع ولا يخلو الغذاء من أن يكون لطيفاً أو كثيفاً أو معتدلاً»

«اللطيف هو الذي يتولد منه دم رقيق، وكثيف هو الذي يتولد منه دم غليظ، والمعتدل هو الذي يتولد منه دم معتدل، ويقال أيضاً : إما قليل الغذاء - وهو ما يتولد عنه دم يسير - أو كثير الغذاء - وهو ما يتولد منه دم كثير - أو معتدل، وهو متوسط، ويقال أيضاً إما سريع الاستحالة إلى الدم أو بطيء لاستحالة إليه أو متوسط بينهما، ويقال أيضاً إم رديء الكيموس وإما حسن الكيموس»

أصول ترجع إلى مهنة الطبخ

«فولها أن تعلم أن الوسائل بين اقوة ولحيوية إذا اعتدت ولم تطرقها الشهوات الخارجة عن الاعتدال جملة، ولا أعظم من الخلاوة وطيب الرائحة، وأما الرائحة الطيبة فنقرها من طبيعة الروح، وأما الخلاوة فلكونها صفة طعم الدم المعتدل الذي هو غذاء الروح، وبعده ما تُصف بالناسم والتفاهة».

«قالوا : الأغذية تكتسب قِلَ الطَّحِ طبعاً وكيفياتٍ من طريق ما يحالط دم م له دمٌ أو يتلوَّث به من فصله أو يحاوره من دي كيمية غريبة، وإصلاح ذلك لعسل ولقط م تعلق به، فإن كانت الكيمية مَرارةً أو عَفْوصةً أو حرافةً أو مُنوحَة فالسلق بالماء يُذهب ذلك، وإن كانت رائحةً رديئةً فالأنازير الموافقة تُصلح ذلك، وما لا تُذهبه الأذريز من لكيميات أدهم الخُلّ ولكريرة الرطبة»

«قالوا : والأنازير لا تنهضم من قتل الطباع، وبها يسري منها حريشاً في الأعضاء مَصْرَّةً كثيرة، وحَقُّها أن يُنعم سحقها ويُلقى في الطعام لأول أمره حتى تَصح بصحة لئلا تُحاربها الطباع إن بقيت فجّة، وإن كانت رطبة لا تقبل سحق عُصرت وأحد مؤهّا، وناحلة ولأبَرير عسرة الانهشام على الطبع وعريّة في المأكول»

«وقالوا : ما كان من الطعام حريفاً لداعاً قحلاً جافاً فالزيت واندهس يُصلحه ويَكسر حدته، وما كان لا طعم له فالخُلّ والأنازير تُطَيِّبه، وما كان رهياً بارداً فالملح يُصلحه».

«وأفدت الطَّبِيع حَرَق النار وقدر⁽³⁴⁾ الأواي وكثرة الأنازير فيها حَقُّه أن يُقَلَّل فيه، وقَلَّتْها فيها حَقُّه أن يُكثَر فيه، وسهولة اللحم لا يزيلها إلا اسلق والتنقية ثم نزع الرُّغوة عند الطَّحِ بالمعرفة المُثَقَّة التي تنسك انزعوة وترسل المرق واللحم المهرول صلاحه أن يُسلق قبل طبخه»

«قالوا : وأجود النارُ اللحم ومعدّه انذر من الخطب اليأس إذا استوت وسكّن لهاها ودخاها».

(34) مائية يعني السوائل

(35) في ج وقدر

«وقالوا : أفصل الأولي - لو امكر اتحاذه - الذهب ثم الفضة، وبعدهما الفخار ثم الختم⁽³⁶⁾، وأن يطبخ في الفخار مرة وفي الختم خمس مرات، وكثرة الطبخ بها يُكسب الطعام سمية⁽³⁷⁾ مهلكة، وأولي الحديد تقوي الأعضاء الساطية، ولنحس يفسد المراح، وخصوصاً ما قلبي فيه، وأولي الرصاص والقصدير جيدة إلا أنها يبطئ فيها الطبخ»

«قالوا . وينبغي ألا يعطى بعد جعله في الأغدة⁽³⁸⁾ أو قلبها إلا بما يُفس عنه النحر، وأن تكون أعطية القدور مثقبة ثقاً حمية، وهذا الحكم يتأكد في أطعمة الحوت».

«والختار للقلبي أواني الرصاص والقصدير»

«ومظن السموم المحللات، وأولاه بذلك الحلوات. ومن المأمون الفع من جميع السموم ححر البارهر وحجر الزمرد، [فيستف من مسحوق الزمرد]⁽³⁹⁾ تسع حببات، ومن البارهر أربع حببات شعير.

الماء :

«الماء ركن من أركان البدن . إلا أنه احتصر وحده من بينها بدحوله في جملة ما يتناول لإنسان، وهو إن كان داخلياً في جملة ما يتناول فإنه لا يعذو، إذ العادي لا

36 الختم : هو الخرف الأسود أو الأحمر

37 سمية : ما يسبب لتسمم

38 الأغدة : هكدا في جميع السح، والصواب - فيا يبدوي - الأعصرة، جمع عصاير بفتح العين للعصبة وبالصاد، والعصار كما في لسان العرب - الصفحة المتحدة من الطين الحمر وقال الثعالبي في العصرة كلمة مولدة

39 عبيرة ساقطة في ج

بذل أن يستحيل إلى طبع ما يعذوه [ويقبل صورته، والجسم البسيط لا يستحيل إلى قبول صورة دسوية أو عسوية]⁽⁴⁰⁾، لكنه ضروري في تنفيذ العداء وتوصيله ونذرته⁽⁴¹⁾ وتسهيل جريه في العروق الصيقة والمخارج بحيث لا يستعنى عنه في ذلك أو عما يموب مانه. فكما أن الطبيب يجعل في الدواء المركب دواء لا غرض له فيه إلا أن يوصل الدواء إلى الموضع الذي يريده بعض قوى الموصّل، كأن يركب دواء إلى المثانة فيجعل فيه شيئاً من الذراريح⁽⁴²⁾ التي لا تقصد إلى غير المثانة فتحمل معها الدواء، فكذلك جعل اللطيف الخبير وله المثل الأعلى - من جملة مافع الماء التوصل للغذاء وإنفاذه إلى الكبد وإجراؤه في العروق إذا كانت أكثر تلك المجاري صيقة لا ينفذ فيها جرم الغذاء لولا الماء، حتى إذا استولى طبع الكبد وعروقها عليه مضت الكلية الماء الموصّل وطرحته بولاً بعدما استصحب في حال انصرافه بقية دم تعتذي منه الكلية والمثانة كي لا تعدم المصلحة مشيعاً أو مودعاً. ولولا انصرافه عن البدن لأفرط ستنقع الأعضاء وكان الاستسقاء اندي يغرض إذا تعطل فعل الكلية. والماء مع هذا المقصد يبل الأعضاء بالمخاورة ويقمع الحر، فكان ضرورياً بهذا الاعتبار.

أحكام أصناف الماء

«قالوا : أفصل المياه مياه العيون، وبخصوص العيون الحرّة⁽⁴³⁾ الأرض، وهي التي لا يغلب على تربتها شيء من انكيبات انعريية، ولا كل عين حرّة لتربة بر التي تكون جارية، وبخصوص المكشوفة للشمس والرياح، وبخصوص الطيبية المسيل من

(40) عبارة ساقطة في أ

(41) البدرقة الرقيق

(42) الذراريح جمع ذراح، حشرة حمراء مسطحة يسود، تطير، أكبر جرمها من الدباب، وهي من السموم

(43) الحرّة الخالصة من الشوائب

غير وجود حَمَأة وهي خير من الحَريه، ومخصوص ما كانت جُزَيْته عاءٍ غُفِر، ومخصوص ما كان شديدَ الجُرية، ومخصوص إلى الشرق، ومخصوص إذا بُعِد من منفجره ثم ما توجه إلى الشمال بخلاف المتوجّه إلى الجنوب والمغرب فهو أردأ لا سيما عند هبوب الجنوب، ومخصوص ما أنحدر من موضع عابية، ثم [ما]⁽⁴⁴⁾ حيلَ مذاقه الخلاوة وكان حميف الورن سريع القول للتبريد والإسحاح، وباردًا في الشتاء حارًا في الصيف، لا يغلب عليه طعم ولا رائحة، سريع الانحدار من المعدة سريع طبخ ما يُطبخ فيه، ويحترونه بحرقتين أو قُطبين متساويين تُلأ، وكذلك في سرعة الشف واليمس».

«والتصعيد والتقطير يُصلح المياه ودونه⁽⁴⁵⁾ الطَّيح».

«ومن المياه المختارة ماء المطر، ومخصوص المطر الصيفي ثم ما كان عن سحاب راعد، إلا أن العمومة تُسرّع إليه لرقّة جوهره ولطافته وقوله لذلك التأثير الأرضي والهوائي، وربما أصلحه الطَّيح».

«ومياه الآبار رديئة بالنسبة إلى مياه العيون لاحتقائها ومخالطة الأرضية واستعدادها إلى قبول الفساد والمطاولة، وشَرّها وأضرّها بالأمعاء ما أُجرى في قنّا⁽⁴⁶⁾ الرصاص وأبابيه».

«وماء الرّشّ من ماء السير - والرّ هو اختلب من التّرب ضعيفاً - وأكثر ما يكون النّز في أرضٍ رحيوة رديئة».

(44) [ما] ساقطة في ب.

(45) في ب ودوب

(46) قن اسم جنس جمعي، مفردة قنّة، واجتمع قنات

«ومياه الثلج والخليد غليظة»

«ومياه الراكدة غير المحبوبة من الهواء والشمس ثقيلة رديئة تولد أمراضاً صعبة، وانراكد على كل حال صارراً بالأحشاء، وما لا يجري فهو ثقيل».

«ومياه العلقية رديئة. وب يجري على المعادن يكتسب قواها، والحديدية تقوي الأعضاء الباطنة، وانحسية تُفسد المزاج، وإساء الملح يهرل ويقشف ويمس السم، والمياه الحمّية⁽⁴⁷⁾ تصرّ الشبّان وأرباب الأمرحة الحارة لقوى الكبريت، وتنصح بالمشايخ والمبرودين، وتحلو لجود وتحمرّ الألوان، والشاذرية لا تصلح للشرب وهي تطبق لنطس، والشّبية (منسوبة إلى الشبّ) كذلك، وتنفع من سيلان الطمث والرطوبة»

«ومياه الجمد والثلج إذا كانت نقيّة فليدي يُحلّل للشرب أو يُطرح منه في الماء أو يُرد به من حارح صالح، وإن كانت غير نقيّة أجراً منها التبريد من حارح»

«والماء البارد المعتدل المقدار أوفق لمياه لأصحاء مع إصراره بالعصب وأورام الأحشاء، والماء البارد يشد المعدة ويسبب الشهوة، ولحار يُفسد الهضم وينذل البدن، والفاتر ينقي، والذي فوقه في الإسخار إذا شرب على الرقيق غسل المعدة الكثيرة الرصونات».

بعض الأشربة ومنافعها :

جرت عادة الأطباء في هذا المخلّ أن يدكروا لشراب السكر وتناول أنواعه وتقرير اختياراته وما يليق بكل واحد واحد من الأمزجة أن يدنر به منه وأشتات نقله وما

(47) مياه الحمية، موبة إلى الحمّة عبي مياه سبع من الأرض حارة يستعمل بها.

يدفع مضرته ولكلام على منافعها المسامية والسدية، وقد كان ذلك يسوغ لها من حيث إن هذه الصناعة عامة لمن تسوّغ له بخلته استعمال اشربة ومن لا تسوّغ له بخلته ذلك، أو من حيث يكون محتسب السكر من أهل الكتب لا حرج عليه فيها يسوّعه لهم ديبهم، إلا أناساً برّها الكتاب عن ذلك إجلالاً لخل من رفعاها إليه وقصدناه بنصيحتة، ومناسة لما تحلى به من صادق الورع واتصف به من أصيل الفضل وتتميز به من اجتناب الشهوات، والمملك سوق فما بقى فيه انتفق... ونجترئ في هذا المكان بذكر أشربة تقوم مقام ما غذئنا عن ذكره مما يتصف بالخلية

«فما فيه الخلاف الشهير⁽⁴⁸⁾ الأنبذة، وهي تُسَخَّن لبساً والمعدة والكبد وتُدْرُ البول وتُطْلَق البطن، وكذلك ما حُرِّت عادة انفصاء بإصرائه من الربوب المتّحدة بحال الريف من أرض المغرب، ولها مع ذلك أن تسرّ النفس وتطربها بتثير من سخونة، والعصير المعصور فيه أصل لكثير⁽⁴⁹⁾ مما يتّحد ببعض بلاد لأندلس فتبعه من العليان وكذلك الصناب⁽⁵⁰⁾ وربما أضيف إليهما الأدوية المُفرّجة وكلاهما يهضم ويسحق وما حُمِر فيه المُفرّحات يُفْرَح ويُطْرَد الريح ويُعَيَّن على الباء، وللقُدْع المتّخذ بللاد المشرقية من اشعير والريب والأرز والخواري والخمير صالح لإدراك النول وتسكين الصفراء، ويُجْعَل فيه لكرفس وأنجع فيصنع بالمبرودين».

«ومن الأشربة التي تصلح بالمحرورين في هذا الباب السكنخين وشراب الحصرم والحمّاض والخلاّب والزّمان وشراب العسل وماء العسل والماء الممزوج بالمسل والسكر مما يصلح بالشيوخ والمبرودين

48) الظاهر أن المؤلف يقصد الخلاف الفقهي في مسألة السيد وهو يجري عليه ما يجري على الحرام من حيث التحريم باعتبار أن كل مسكر حرام، قليلة وكثيرة

49) الكثير هو الراوند الحلي، ويعرف بالكرمة السوداء، من فصيلة الكريبات، وخبه من التوابل، واسمه اللاتيني *Caparis spinosa*.

50) الصناب طعام يتخذ من الخردل والريب يؤدم به.

الحمام :

«الحمام من أحسن ما انتهت إليه الحيل الإنسانية في حفظ الصحة وانتهى⁽⁵¹⁾ الريسة ملاءمة لطباع وحكاة للفصول وجمعاً بين الأضداد وفضله ما قدم منه البناء وطاب الهواء وتسعت الأرحاء وعدب الماء، ولكل بيت من بيوته طبيعة تناسب بعض طبائع الإنسان»

«الماء لعذب أنبارد يشد لبدن ويقويه، والاعتسال بالماء لبارد لا يصلح إلا بمن كان تسيره من كل النوحه موافقاً، وسنه وقوته وسحته مناسباً، فإنه يهزم الحر الغريزي أولاً ثم يقويه بالاجتماع على البرور، ولا يصح لاعتسال بالمياه اساردة بلشيخ ولا الصبي ولا بصاحب التهمة ولا القوي ولإسهال والسهر، ويختار له وقت النشاط والاستمشاق إلى البارد، وأفضله في الصيف عند الظهيرة لمن لا يحتمله في سائر الفصول».

«وسائر امياه فيه أحكام، فالمياه الطرونية والحمرية والكبريتية والرمادية والمذبة، طبعاً أو علاجاً، تحلل وتلطف وتريل الزهل⁽⁵²⁾ وتنفع انصاب المواد إلى الفروح، [واسحسية]⁽⁵³⁾ ولحديدية تنفع من أمراض الرد والرطوبة ولاسترحاء والرؤو ووجع المفصل، والورقية تحلو وتنفع الرؤوس ابقالة للمواد والاستسقاء، والشبية والراجية تنفع من نزف لدم من المقعدة وأمثال ذلك، والكبريتية كما الحما⁽⁵⁴⁾ تنقي الأعصاب وتحلل انزيمات وتذهب الفصول، والمياه الحممية تملأ الرؤوس فيجب على المستحم بها أن لا يعمس رأسه... وحق المستحم بها أن يتدرج ويتروق»

(51) في ب، ج وادعاء الريسة

(52) في ب الرمد، والزهل اضطرب اللحم واسترحاؤه

(53) ماقطة في ج

(54) في ب، ا، ب وفي ج حمامات

«وما يتعلّق بذكر الحمام في هد المكال التصحي⁽⁵⁵⁾ بالشمس ولا بدفن في الرمل، ولتصحيّ تما يحلّل انفصول لا سيما مع حركة شديدة، ويضع أمراضاً صعبة عبيطة، والسكون في التصحيّ أشدّ بكيفية الحرّ الحادث بسطح البدن من التحرك والاندهاس في الرمل، ومحصول رمل الحرّ يحلّل كذلك الأوجاع والاستسقاء والرّبو»

«قالوا : من منافع الحمام أن يطريّ البدن ويفتح المسامّ ويحلّل الأوجاع التي ترنك فيه ويحفّ الامتلاء ويفشّ الرياح ويحلّب النوم ويرقق الأخلط ويسكّن الأوجاع ويمنع الخلّة⁽⁵⁶⁾ ويذهب بالإعياء ويهيئ البدن للاعتناء»

«قال نعضهم . إن الحمام يفعل في ليموس ما يفعله الحرّ من السرور والإحسب، ولذلك يجد أكثر الدس نعبور في حمام. ومن مصرّه أنه يسحق لقلب ويسقط بقوة ويهيج العثّ ويحبب العثّ ويجعل للموت السبب إلى الإصباغ، وبذلك ينبغي أن يحدره من به حمى أو سحج⁽⁵⁷⁾ أو قرحة أو فسخ أو ورم، ويحدر دخوله على أشنع إلا من يريد انمن، ومن اضطرّ إلى دخوله بعده، فليشرب بعده السكّحين ويلطف لتدبير ما أمكن»

أحوال النوم واليقظة :

«ومن محترئ عن يار حال النوم واليقظة محل ما قيد عا في هذه الأيام، فعسى أن يكون أبين وأسط مما تضرته كتب من سقنا من الأطباء⁽⁵⁸⁾، وهو أن السلطان

(55) التصحي بالشمس الانتصاب والنعود لما

(56) الخلّة (بكسر الحاء) فساد، معدة من الطعام يستب إسهاً

(57) السحج تقشر الحند

(58) حص من اعطىب أحوال النوم واليقظة بكلام طويل، وقد رأيت أن أقصر منه على هذه الرسالة برمتها، وهي مستعملة بدت، وقد أحسن مؤلف صعباً بتصحيحها في كتاب الوصول، الأمر الذي حفظها من الصياح، وهي في غاية الطرافة رغم كثرة أسوبها

سألني عن حقيقة السهر لما مرضت وأصابني السهر، (الأرق) وتردّدت ريارة لسلطان - أعزه الله - إياي، وكان يعرض لي كلما رمت الغمص أو قاربته ضرياناً في قلبي يسرع له ببضي ويتبعه القلق الذي تسوء معه حالي فقلت - على عادتي في بيان الأمور لعدم صفة له بالمثّل بما اقتضاه حسن استماعه وصحة تمييزه وفصل حرصه على كاله» :

«علم أن جملة الإنسان - حسب تقرر في محله - ممدكة مستقلة بداتها، ملكها القلب وبائبة القوة المدبرة في مفعله ومحلّ حرائه - وهو الدماغ - والقوة الحافظة خارجه، وقوة الخيال منهي الأحبار إليه ورافعها إلى دسّته، والحواس الخمس جسده البدين اقتسموا حراسة جهات الممكة ونواحي أقطار العمالة وقعدوا لما يطرق العمالة - وهي الجسد - من كلّ جهة يمكن أن يطرق منها، والقوى الطبيعية التي في الكبد خدمة المصح وؤلاة الأرق ومفّسروا المقات».

«فقد ورد على طرف من أطراف العمالة المذكورة وارد مؤلم كان أو مُلذّ تلقاه الحارس الذي يلي طريقه من أصناف جنّد الحواس الخمس، بصر أو سمماً أو شماً أو ذوقاً أو لمساً، وصاح به وأنذر بوروده ووجهه بريذ الحسّ يُعرّف به فصار على مسلك التعريف - وهو تعصب طريق الكلّ إلى قلعة السلطان - فعرف بالوارد صاحب الأخبار ومتوليها - وهو الحسّ لمشارك - فقرر الأمر بعد أن يفحصه الكاتب - وهو الخيال - ويهيئه إلى قول الورير - وهي القوة المعكرة - بعد أن ينهي ذلك إلى الملك - وهو الروح الذي في القلب - فإن كان ذلك الأمر لوارد الذي يُعرّف به مما يقتضي التراخي والإرجاء والاسترخان دُفع إلى حارن الحفظ [فيودعه حزانة القوة الحافظة، فإذا احتيج إليه يوماً ما طلب حديم خزانة الحفظ]⁽⁵⁹⁾ - وهي قوة الذكر

بإحصاره، فاستحضرت القوة الذاكرة، وإن كان موجهاً لتحميل الحركة وإمضاء الحكم وكان مما يُعمل فيه أنظر ويُتمس الرأي شاوَر الملكُ القوة المفكرة إن كان الأمر رويةً أو عجلةً أو كان بدهيةً، وحركَ بعددُ حُدُومِ النفرة عه في الدروع بواسطة الإرادة، وخرُكت الإرادةُ الأَعْضاء الآلية بواسطة الفَصْل الذي هو واسطة الحركات الحرّمية فكان الإقدام على الشيءِ والمدافعة له أو الفرارُ عه وطلبُ الجاة من شرّه، وربما أُعجل الأمر عن الشورى إذا⁽⁶⁰⁾ أُحصر جليسُ القوة المتوهمة وأنفذ الحكم بدهية، وإن قترَ الخبرُ ولأن لتعريف أو تَوَلَّى⁽⁶¹⁾ بانقصال الوارد لخبر أو صَحَّ بكذب المُعرّف الأول به التعريف استصححت حاله السكون، مثلاً ذلك أن يُطرق من جهة خُرّاس السمع صوتٌ وأنفاظ تدلّ على معاني كلامٍ من شغلٍ أو حكمة أو قانونٍ علميٍّ فيؤدّيه السمع من باب الضّماخ إلى عصب الحسّ المشترك وينظر فيه الخيالُ ويؤدّيه إلى قوة الفكر فيتحدّث فيه مع انقلب ثم يستحفظه في مخزن القوة الحافظة، فإن كان المخزن سبياً والحازن أمياً - وهو انّصف بالحال انطبيعية - دأه متى طُلب إلى الخديم - وهي قوة الذكر - بحاله لم تحتلظ بسواه ولا نقص شيء من كميته، أو كان مما يتّصف بالإحلال جرى الأمر فيه بعير ذلك، وربما بحث خديم خزانة الحفظ - وهو الذكر - عن المقدار الذي صاع فخبّره أو ربما عجز عن خبّره، أو يُطرق من جهة حارس البصر صورةً شيءٍ مقبلٍ يدنو إلى المدينة فيُسرع الإخبار به إلى الخيال على طريق العصب الأجوف ويفصله بأر رأى فيه آلات السباع أو ذوات الهوش والسموم أدّى خبّره إلى الملك، وقد حكم بأنه عدوّ فحدّر محرك⁽⁶²⁾ الملك قوة النفرة عنه والحدّر، إما مستمعلاً بالحكم قبل استشارة الوزير بإعراء حديم القوة الوهمية، أو بعد الاستشارة، وبحسب قوة العدو أو ضعفه يكون الاهتمام بأمره أو الإلعاء وعدم

(60) في ب د

(61) في ب، ج - أو توالى

(62) في أ : بأنه عدو يحدّر، حرك

امبالاة، وإن حَكَمَ الخيال على الصورة بالملاءمة كالأشكال التي تصح للشهوة من مطعم أو محل نكاح خرك الملك - وهو القلب - خذتم النزوع إلى الشيء ولحب له على قبوله والحرص على تناوله، وسحرت الإرادة آلات الحركة».

«وعلى هدا السبيل في سائر رُقب الحوس مدة اشتعال النفس بتدبير البدن وعلاقتها».

«ولما كان شغل هذه القوى بهذه الوظائف وحُكَمَ القلب فيها كدأً ونصلاً لا تحمله صورة الحيوان احتاج إلى ما يحتاج إليه كل متحرك ذي آلة يطرقها الكلال وتحليل ما لم توهم ويخلف ما تحلل منها، وهو زمان سكون ودعة وهدوء وهراع، جعل الله - سبحانه - الليل لباساً [ولنوم سباتاً]⁽⁶³⁾ والنهار معاشاً، وقَدَّرَ⁽⁶⁴⁾ رماز ذلك السكون انذني تقع فيه راحة القوة النفسية سليل، وكأن⁽⁶⁵⁾ الليل ظل الأرض عندما يحجب جرمها بين أهلها وبين نور الشمس فيفقدون النور الذي تدرك به البصرات المرئية، وحل ذلك السبات والسكون المسمى بالنوم مسبباً عن الليل لانقصاص الأرواح منه واستيحاشها ونفرتها من برده المضاد لطبع الروح، ومن طمته المصادة لطبع النور، وخلوه عن المأرب المعاشية لعائق⁽⁶⁶⁾ الظلام، فكانت الأرواح النفسانية وأكثر الحيوانية ترتدي⁽⁶⁷⁾ به كل ليلة عند الإحساس به أمام البرد التانع لعروب الشمس المصادة لطبع الروح [والظلمة المصادة لصبيح نور الروح]⁽⁶⁸⁾ راحة كلها

63 عبارة ساقطة في ج

64 في ج . وقرب

65 في ج . وكان

66 في ج : لعلائق

67 في ب . ترتد، وفي ج . تريد

68 عارفات ساقطة في ج

إلى المركز والملحاً معدن الحرّ العريري ويسوع الروح ما لم تعفها عن ذلك عوائق قسرية وموانع غير طبيعية لتستمد منه عوضاً عما حلتته الوظائف الحركية في حال ليقصة، ويفزع انقلب أيضاً من شغب الحكم والمطالبة وإلحاح الفكرة التي تحجب عنه، ويشغل بصلاح نفسه وتساؤل غذائه وتحملي عند ذلك من الحرس الأطراف وتسكن الحركات وتتعمّل محالّس القوى وطلائع الحواس من تعب التنقي والتليع فكون احالة الشهية بالسكت والنسات، وهي حالة النوم، وعند هذه الحال بصبيعية ترتاح القوى من الكدّ ويستريح القلب من شغب الفكر، ويرجع الروح إلى الساطن يرجع الحرّ التابع لطبيعته إلى الباطن ويتصف بالعؤور فيجود الطبع في لطبع ونحس المصوم ويرتفع من المعدة البخار الرطب الذي يتكدّ الحواس ويكدرها عند النوم.

«والجملة فهذه البخارات وللمعدة في اليوم علّة تدمية، وتقرب⁽⁶⁹⁾ الأرواح من مبعها وتراجعها إليه يحلف ما تحلل منها وينمي ما نقص، فإذا أخذت حيويتها من النوم إما مطبقة أو مبخوسة أو قصداً بحسب الأمزجة الشخصية والموارص وطبائع انفسول تراجعت إلى رتبها ومقاعدّها وعمرت دواوينها وأخذت في أفعالها، وهذه الحالة الثانية تسمى يقظة تتعاقب مع حانة النوم دائماً إلى أن تنقطع علاقة انفس بالجد، وما دام القلب وادعاً ومراحه سليماً لم ينعق ترجع الأرواح إلى القلب واستمدادها منه وقوله عليها عائق، وهي الحانة الطبيعية الصحية، فإذا أزعج الروح مرعج⁽⁷⁰⁾ الطبيعة إلى النوم وأوحشته ظمة الليل وبرّده وتراجع إلى مركزه - وهو قلب - ووجد منه القابلية ببقاء مراجع الشحشي الجامع بينها على أصله أس به وخلطه ووصده وأمدّ دُبله من مشكاته، وخلّف م تحلل منه وصرفه عند اليقظة

(69) في ج ويقرب

(70) في ج ترجع، ولعن الصواب أن يكون مرعج، والجملة عن كل حال عاصمة

راضياً، وهي الحالة الصحية الطبيعية، وارتفعت لذلك أحجرة إلى أعالي السدر وسقفه - وهو لرأس - رصبة طبيعية من طبح المهصوم تتم في حالة اليومية الشبيهة بالحالة السكرية».

«وإن ألفاه قد تغير مراجه تغيراً حصلت به المصادة - إذ لا يسكر وقوع التصاد في المجلس الواحد - أنكره وحماه وشعل عنه نفسه ووقع التنازع والمنازعة وعدم القبول كن يرد على صديقه اندي يسكن إليه ويستريح لقربه فيجده قد غصب أو تهوّر أو حنّ. فكما قرب منه فرأى أمداه وحماه ورماه بخجارة وطرده فانصرف عنه رعباً وقد قوي ابرعاهه وقلقه واستصحب هذه الحال، إن كان اسبب شديداً، من لصران والصعر والقلق وأغراض سوء المزاج اليابس ما لا يتنكر، فإذا بحث عن الموحب اندي أساء خلق الروح القلبي وحرص على تعرفه فكثيراً ما يلقي لألام⁽⁷¹⁾ موقظة مقلقة وحوادث يهيبها إلى الملك صاحب لرقع بم يصحره ويشعله الاهتمام بها عن عادة قبوله على ذوي وده. ويقابل الطبيب متولي سياسة الممن، ذلك إما بسد طريق الحاسة إلى الخيال حتى لا يأتي الخبر بالمؤلم، أو تسكين ما استقر في عضو أو بعصه⁽⁷²⁾، أو إحداث حسّه أو تكدير حسّ الخيال حتى لا يؤدي صورة الألم بحالها، وربما يُلْمَى ذلك لكثرة إجحاح المعكرة بطلب الحكم من الملك - وهو القلب - في قصيا يُعْذَرُ بعد تعصير الخيال وتلخيص لفكر - وذلك من مصبرات الحكماء على ما هو معروف - فيقبل أيضاً ذلك بالتشاعل والإعفاء⁽⁷³⁾ وعلاج الوسوس وأمثال هذا مما ترتفع به عن القلب الوحشة ويعز عن الشعل محاربة من يؤديه ويشعسه إلى ملاقة من كان يأنس به ويستريح إليه، ويستعمل صروب العلاج الجسماني من تطوي ومشوم ومشروب ومأكوب أو بالعلاج الروحاني من استدعاء فرح وانبساط».

(71) في أ ملأ

(72) في أ - نقصه، وفي ج - نصه

(73) في ب، ج - والإعفاء

«وقد ذكرنا أن لصعود الأبخرة من المعدة إلى الدماغ علّةٌ تامة، وربما عرض ما يمانعها من فساد قوام البحار لفساد مادّته أو فساد مراح المحل المتأدّي إليه البحار فيحتلّ فيها القوام الذي يحصل به غام تلك العلّة التامة لاستيلاء سبصار أنيس كالدي يعرض للناقيين والمسنّين، ومن جفّت رطوبته حفاً فسد له مراح الروح أو النّحر أو الدماغ، فقابل ذلك من الترطيب والتّعديل به فيه وسعه، فتبين من هذا بعض أحوال النوم والسهر، وأن حقيقة النوم عوُور الأزواج الفسائية والحيوانية ورجوعها إلى القلب وحركتها إلى داخل لمرعج طبيعي ومافع [غير يسيرة]⁽⁷⁴⁾ وأن السهر اتصال اليقظة، وهو حركة الروح إلى خارج، وأن المجري الطبيعي تعاقب هاتين الحالتين بماسبة تقتضيها طبائع المصُول، حكمةٌ يمرّ قدّر الأمور وأحسن ترتيبها، لا إله إلا هو»

«وسألني عن سبب سهري الحاص فأخبرته أنّه لبحار رديء من قبل لأحلاط المحترقة يتأدّي إلى القلب من م المعدة لما بينهما من المشاركة، وأنّ القصد مصروفٌ إلى علاجه، والتسديد وإصابة مستمّحان ممّ أنزل لداء وأبرل الدواء سبحانه. فقتل ذلك بعدته من حسن الإصغاء وصحة النّصوّر وإفاضة الشكر، وأشار بتقييد هذا القول لمن ينتفع به فعملٌ بحسب ذلك، وحسبنا الله. وكان إملاؤه عثي يوم الخميس الخامس والعشرين لدي حجة عام تسعة وستين وسبعائة»

الحركة والسكون :

«من أنواع الحركات في بدن الإنسان تأثير الحرارة فإن أفرطت برّدت آخراً بتحليل الحرّ العريري»

(74) عبارة ساقطة في ب

«وأما السكون فهو مبرد مصفى لحرارة لغريزية لمقدن انتعش الحرارة وللاحتقان الحادق، وهو مرطب لمقد التحلل من المصول»

«يسر الله حيل الرياضة سياسة للإنسان وطبيعة لغيره⁽⁷⁵⁾، ولم يكن شيء أنفع لاجتماع مواد الامتلاء وتجميعها وتحليلها والاستيثار فيها من الرياضة، إذ كانت تثير حرارة لطيفة تحلل بها ما اجتمع من فصل كل يوم، وتعين بالحركة على إخراجها من المجاري المعتادة، فلا يجتمع على مرور الأيام مع تلك الحركة ما يعتد به، وهي مع ذلك تمي الحر الغريزي وتصلب المفاصل على الماسة والاصطكاك، والأوتار على التمدد، والعضلات على الحركات، وتعد الأعضاء بالإتقاء والإحلاء لقول الفناء. وتحرك الحوادب، وتحلل التعقيدات ونرق الرطوبات وتفتح المنافس».

«إن الرياضة تختلف بحسب مقدار ولكيفية والكمية، إذ منها القليل والكثير والقوي واللين والبصير والسريع... وتختلف أنواعها بحسب الكيف إلى مشي وجري ورمي وصراع ومسارعة ومثاقفة وركوب آلة بر أو بحر، وبإلى ذلك، وهو أيضاً أنواع ملائمة... وأفضل الرياضة المشي المعتدل والركوب».

«قالوا : وقت الشروع في الرياضة أن يكون البدن تقياً بحيث لا يظن بعض نواحي الأحشاء والعروق كيوسات حامية رديئة تشرها الرياضة، وبعد أن ينهم طعام الأمس، ودليله نضج البول قواماً ولوناً، وقرب حصور معتاد غداء اليوم. وإن وحيث رياضة شديدة فالأفضل لها أن لا تكون المعدة خالية من الطعام جداً، وأن يكون فيها قليل غداء.. وليعصر قبل الرياضة فصل الأمعاء والمثانة وأفضل الأوقات منتصف النهار في الربيع أو ما قبله وأوائله في الصيف وأواخره في الشتاء،

(75) يقصد أن الرياضة والحركة طبيعة في مائر ما خلق الله من حيوان، وأنها في إنسان سياسة وتدريب

وأما المقدار فيراعى فيه حودة اللون من حمرة وبراقة وحقّة الحركات وانتدح الأعضاء ورُبُوها. فإد يعير اللون وثقلت الحركة واسهر النفس وتصبّ العرق فقد خرجت الرياضة إلى حدّ التعب واستقل الانتفاع إلى استضرر، وتجنب الحركة العيفة وتطوّلها بعد النوم انطويل إذ الحركة قبله حافظة للصحة وبعده جالبة للمرض.

الحركة النفسانية :

«أغلم أن الروح ينفع في بدن الإنسان لتصورات نفسانية وهيآت نفسانية تؤثر فيه تأثير التصورات النفسانية بالمعرض، فالمعارض النفسانية تصاحبها أو تتبعها حركات الروح إما إلى داخل - وهي دفعة كما عند انفرج - أو بتدريج - كما عند الحر - ويتبع الحركة إلى داخل برودة الظاهر وحرارة الباطن، وربما احتنقت من شدة الانحصار فيترد الظاهر والباطن، ويتبع ذلك العشي، فإن أفرط فموت، وإما إلى الخارج - وهي دفعة كالغضب - أو بتدريج كما عند اللدة وعند الفرح المعتدل، ويتبع الحركة إلى خارج يزد الباطن وحرّ الخارج، وربما أفرط بتحليل الحرّ دفعة فبرد الباطن والظاهر وتبعه عشي أو موت».

«والاحتقار ولتحلّل يلازم ما كان من ذلك دفعة، والنقصان ودبول الحرّ العريري يلازم اتساع ما كان منه متتالياً، وربما كانت حركة الروح إلى جهتين في وقت واحد إذا كان العرض النفساني يلزمه غرضان اثنان من جهتين مختلفتين كما يعرض في العصب مع الحرّن وكما يفرص في الخجل إذ ينقض الباطن ثم يعود التماسك والعقل وينسط ما انقبض فتثور بعده الحركة إلى حارج فيحمرّ اللون»

«وأما ما يؤثر في الطبيعة من تصورات نفسانية من غير هذه - يسكرها من لم يتعهده الحكمة - فكثير كتصرّر العصب عند النصر إلى أمة حلّت بظيره في العير وإعداد التطي والتشاوب وسيلان للعباب عند لظن إلى أكل الخومض، وثوران لدم عند النظر إلى الحمرة، وإعداد الرمد واشتمزار النشرة من حكّ الخزف الأحرش وأمثال ذلك»

نبذة من شعر إبراهيم بن سهل* ليست في نسخ ديوانه المطبوعة

عبد الله كنون

يظهر أن شعر إبراهيم بن سهل لم يجمع كله، وأن نسخ ديوانه المطبوعة ينقصها غير قليل من شعره الذي يوجد متفرقاً في أكثر من كتاب من كتب الأدب، أو بعض مخطوطات ديوانه التي لم تطبع بعد، ومنه نسخة لا بأس بها، فانت جميع نسخ الديوان حتى المطبوعة الأخيرة التي استدركت جملة سالحة من متفرق شعره.

وهذه النسخة الشعرية من فائت دواوين ابن سهل تقع ضمن أوراق من مجموع مخطوط مكتبتنا الخاصة، يشتمل على عدة مؤلفات، منها شرح الأفراني لموشح ابن سهل، ويبلغ عددها إحدى عشرة صفحة، وكلها من شعر صاحبها، بحيث تكون ديوان صغيراً أو مستحجاً من ديوان له. ولأول مرة قرأتها، لاحظت أن بعض شعرها غير معروف، وقابلتها بالديوان المطبوع عصر في مطبعة التقدم، بعرفه الشيخ حسن العطار، وعناية الكتيبي المغربي المعروف مولاي أحمد القادري، فتأكد لي ذلك.

ولما لم أكن أملك غير هذه النسخة من ديوان ابن سهل، فإني لم أهتم بالأمر، وبقيت كذلك إلى أن وقفت على الطبعة الجديدة التي أصدرتها دار صادر بيروت عمدة

(*) إبراهيم بن سهل الإسباني شاعر أندلسي كان يهودياً وأسلم، وكان كاتباً لابن حلاص والي سبتة وبها توفي عام 649 هـ.

للدكتور إحسان عباس بتاريخ 1387 هـ الموافق 1967م، وفي الصدير الذي كتبه المشرفون على الدار لهذه الطبعة، ذكروا أن الديوان طُبع طبعة حجرية بإشراف الشيخ حسن العطر سنة 1302 هـ، وطُبع بمطبعة الترقّي بمصر بإشراف الشيخ أحمد حسين القرني سنة 1324 هـ 1906م، وطُبع بدار صادر أولاً سنة 1951م قبل هذه الطبعة الجديدة، ولم يسيروا إلى طبعة القادري التي بأيدينا، وقالوا إن الدكتور إحسان أطلعهم على صورة مخطوطة من الديوان أحضرها من المغرب، ولكنها غير تامة، بل بها ثرّ ضاعت بسببه بقية حرف الزاء والكاف واللام وبعض الميم، فأكلوا هذا النقص في الطبعة الجديدة من سح الديوان المطبوعة فيما قبل، وأصافوا إلى ذلك ما وجدوه من شعر ابن سهل في مصادر أخرى، بلغت في تعدادهم أحد عشر كتاباً من المظان ما بين معربي ومشرقي.

وإدراك وحدت نفسي أمام عمل متكامل يمكن بغاية السهولة مقابلة الأوراق المذكورة به، بعرفة ما إذا كانت تلك الأشعار غير المعروفة بم تفرد به عن جميع نسخ لديوان المطبوعة، وما أضيف إليها من لكتب المظان

وقد وجدت الأمر كذلك بالفعل، وتبيّن لي أن شعر ابن سهل لم يَدَوّن كله، وأن جمعه كان على فترات، فلهذا تعددت دواوئه، واشتمل بعضها على زيادات من قيس ما في هذه الأوراق التي ربما كانت مشروعاً لديوان أو منتجباً منه، ومع ذلك فقد بقي منه ما تفرق في مصادر أخرى مما جمعته طبعة دار صادر الجديدة.

وقد كان علي أولاً استخراج هذه الزيادات من فائدت دواوين شعر ابن سهل الذي اعتمدت به الأوراق المومي إليها، وهي ما بين قصيدة وأبيات وخمس، ستّ قطع بحجّ في أريد من ستين بيتاً بحسب أشطار الخمس، وقد جرّدتها وصبّطتها وعلّقت عليها ما يلزم، وأثبت ما كتب على بعضه في طرّة الأصل، ولم أراع في ترتيبها إلا ترتيبها في الأوراق، وهو على ما يظهر كان كما اتفق، لا على الحروف ولا غيرها

ولا بدّ من الإشارة إلى أن كاتب هذه الأوراق هو كاتب التأليف التي يتكوّن منها المجموع، واسمه محمد بن محمد بن إسماعيل بن عمر بن صالح الحسني التلمساني، يُدعى

ابن مخلوف برييل طبعة، وانتساح بعض هذه لمؤرخ عام 1292 هـ،
فرجعها إدر إلى أواخر القرن الثالث عشر والخط عدي إلى رديء ومداها فسح إلى
نص، وكديك لألوان أبي تحته، وهي م بين أحر واقع وأردق ومركب منها،
ي فسحي والكاتب يعى باحتلاف اسح وبسیر معى بعض الآيات في الطرة،
وهو مع ديك مع في كثير من الخط

وتسدى اسعار الأوراق بلفظ الحمد له، وهذه العبرة « ولابن سهل عفا له
عه » وتسترسل هكذا « وله أيضا »

ثم في رقمت اسعار هذه الأوراق، فكان عددها ثلاثة وثلاثين، بإدخال الريدات
المقصودة سدات، وفئة ديك ل اعصي لكل رقم منها رقمه في الديوان إد
شعر الديوان في طبعته الجديدة كلها مرقمة، فتعرف بذلك شعر لأوراق م عد
الريادات اسب أبي ستذكر نضها، فارقامها هي التي ستسقط من هذا الجرد.

وعمل أحر كان لا بد من القيام به، وهو مقابلة هذه الأشعار بنظائرها في الديوان،
تصحيحها ومعرفة اختلاف لسح أو وجود بعض الأيب الرئدة أو غير ذلك،
وقد تم هذا العمل بعينه الدقة كما سيري ديك في حله.

والنظرة الأولى إلى هذه الأشعار تقضي بأنها لابن سهل، فهي في موضوع اعزل الذي
يعب على شعره وكاد يحرص به، وهي كثيرا م تحوم على المعاي لمستفاة من
لصوص الديبة وحار الأسيد وخاصة سيدنا موسى عيه لسلام وبى ذلك فهي
نتر وح بين الإجادة والصغف وأقياس معني الشعر اساميين فعلى ياني بشيء من
عده، وإجادته إما تكون في صوغ ما اقتبس صياغة عكمة، وكديك شعر في
الديوان، وجنود شعره موشحه « هر درى ظي لخي »، وه قصيدة سل في

اسدياحي»، و«تدرعي الامم»، وبعض الموشحات والقصائد الأخرى والمقطعات
التي تميزت فيها شخصيته وظهرت عمرته

وقد يحول بعض التصحيف الذي دخل شعره عن اسحلاء المعنى الذي يقصده،
فبعضها كما وقعت الإشارة لديك في موضع او موضعين من هذه الاشعار

الزيادات

3

حييني على السيب ادا عبت وحشة
لقد ميت روجي عيبك صالة
سروري سر تمني نحر وعممه
ما الحما ان طعته لك باطل
وعيرك ان اوى ما اننا نناظر
كأنني موسى حين القاه أمه
أطن حييني حال عم عهدته
فقد راح عصباناً ولى ما رأيت
ارى قصده ان نقطع الوصل يسب
واني على هذا الحساء لصاير
وان تفصل يد ولى فقر له
فوالله ما ابلت لقلبي علة
تدلت حتى روى في قلب حاسدي
هلا تنكروا مي حصوع رايم

فيا قمرى قر لي منى أنت طابع
ما اب ناروجي انعريرة صانع
وي من اديب سلسك فباع
وم سدمع ان فيه ك صانع
اليه وى نادى ما انا سامع
وقد حرمت يوماً عبه المراضع
ولا فاعذر عن الوصر مبع
ثلاثة أيام ودا اليوم رابع
وقد سل سيف الحظ والسيف قاصع
لعرّ حييني برصا لي راجع
حيبك في صيق وحمك واسم
ولا شمت مي عليه المدامع
وصر عدوى في الهوى لي شفع¹
ف ب في شى سوى لخب حصع

لا يحسن ان اقيم هه سبب لا ارفع

11

موسى ترفسّق ولا تصعي
إذا مرايا الجمار عدت
لا سال منك السرمان حظاً
ولا الذي ندت من وصالك⁽²⁾
م يحسب السر من رجالك⁽³⁾

15

مقلّة غيّني نظرت
ودو دلال أهيف
في وجهه من أحبه
وأنمعي من أجلسه
ومهقي من هجره
وحاطري في حبّه
بدر كل عقله
قد عمت نفسي به
فلت له مقى اللقا
فكار لي محاوراً
أراد قتلي عامداً⁽⁵⁾
حتى لقلبي أسرّت
نكهته⁽⁴⁾ قد عطرت
(إذا السماء انقضت)
(إذا البحار فجّرت)
(إذا الحجوم سكدرت)
(إذا الحبال سيّرت)
(ما قبّمت وأحرّت)
وأنمعي تحذّرت
(إذا القيور تُعثر)
(أيّ ديب قُتلت)

19

أما أن للبدن المير طلوع
عيا عائداً ما غاب إلا بوجهه
فتشرق أوطان له روع
ولي أبداً شوق له وولوع

(2) كتب على هذا الشعر بظرة لأصل أي لا شك أن عبدك هو من جملة مالك لكونه مشتري من مالك
الذي بك بلاشك ولا ريب
(3) بمجلة الحولات إلا الذي نلت
(4) بالأصل هكته
(5) بالأصل عمداً

سأشكر حَمَا راد فيه عبادتي⁽⁶⁾ أصبي وعندي للصبا رقة
أحباب هل ذلك العيش عائد وقلتم ربع موعده الوصل بينما
فقد فميت يا هاجري رسائي فلا تفرعوا بالعتب قبي فإيه
وما صاع شعري فيكم حين قتله⁽⁷⁾ أحب السديع الحس معنى وصورة

20

وله، وقد مرَّ محاموت حَمَام فأنصر مليحاً يعصد، فأشأ
انظر إلى دمه في لطف حين حرى⁽⁸⁾ نوعاً من الراح في كأس من الذهب
حتى إذا عُييت في كفه يده⁽⁸⁾ كالشمس عابت عن الأبصار في الحب
تبت يدا كنت من فوق وجته حمالة الورد لا حمالة الخطب
انظر كما قال في التبريل حالقاً اخفض حاحك ياموسى من الريح

33

أعطى ضي فوق ثغر لار أهلال ثم فوق جسد عزال
أقصب بان في كتيب رمان هب السيم بعصاه ليال
فاختال بين ترّج ودلال

(6) كداء، وقد تكون «عبادتي»، وراد زار ومع ذلك يعمى المعنى عامص.

(7) فيكم ليس في الأصل، ولابد منها «حين قتله» تصحفت في الأصل به حين قتله.

(8) حمالة الخويلب أما ترى دمه في الخطب سلافة الرج

وتريد بيت هو

لو لم تكن من دم العنقود ريقه يا أشكى خده القاي من الذهب

(8) في الأصل ، يداه في كفه وظهر أن صوابه ما أثبتاه

رشاً بهم بحسن منظره الرّشاً يروى ويرعى في المدامع والحشا
 قلم الجمال بصحن حديثه وشي احكم على أهل العرام بما تشا
 وقد الملاح صأنت فيهم وان
 كلف المؤد بحب أحوى أحور يعتر مسكا عن ختام السكر
 في فيه يحرى كؤثر من جوهر جمدت له في الخال نقطة غير
 فأداب ماء الخد حاء الخال⁽⁹⁾
 من لي به لبس الملاحه وارتندي وحكي لعرالة مقلّة ومقنّدا
 والورق تعشق منه عصنا أمّدا ونبت الأكسواس أن تتزردا
 برصا به بدلا من الجريال⁽¹⁰⁾
 ظي مهاب بين مشتك القبا⁽¹¹⁾ ألحظه فيها المايما والمي
 ستروه خوفا منهم أن يفتسا والله ما حطّ النقب ولا ربا
 ألا وتيم كل قب سـ
 لما تطلع في سسا اشراقه والسخر معقود بعقد بطاقه
 والجور في الأحكام من أخلاقه اتل سيم اللحظ من احداقه
 فعلت أن اليوم يوم قتال
 ه لما حُمِّلته في حبّه من بين معطفه وقسوة قلبه
 لف الصدود فلا سيل لقربه أمسي وأصبح معرما صبا به
 فإني الحشاشة وهو حلّو البان
 أسكنته صدري فتاه وما ارتضى وهوى بهجري فارتضيت مما قصي
 ووهبت روحي أنتغي منه الرضى وبذلت يوما جعته ما غصا
 ألا لكي يحظى بطيف حيسـ

(9) من معاني الخال المؤد والرجل الصعيف، وهما أسب المعاني بالخال ها

(10) الجريال : الجمر

(11) تبع ما يحري عن الأنسة، والصواب مهيب

يا شادب في لعشقين محكما احللت من سمك الدماء محرما
هوئت من لحاظ جنسك سها وقتلت نفسا في الهوى فكاهيا
سلطت أعظا على الأجان
ما صر لو رحم الغريق تمزيه أو بوشفى يعقوبه من حزبه
جسمي تسدوى في السقم مخفنه سبجان من قتر العباد محسه
وقضى جسمي فيه بالإعلال

أرقام لأشعار في الأوراق، وأرقامها في الديوان

رقمت أشعار هذه الأوراق بحسب ترتيبها فيها من واحد إلى 33، قصد مقابلة ما
في الديوان، إذ كانت الأشعار فيه مرقمة أبصاء، ومن فوائد ذلك معرفة المحتوى
الشعري الذي تضمنته كما قلت سابقاً، وهذه هي تلك الأرقام مسلسلة من 1 إلى 33،
ما عدا أرقام الريدة طبعاً، وما يقابلها في الديوان .

1 - 59 : 2 - 114 : 4 - 120 : 5 - 106 : 6 - 126 : 7 - 8 : 8 - 10 : 9 -
60 : 10 - 63 : 12 - 62 : 13 - 34 : 14 - 15 : 16 - 9 : 17 - 103 : 18 -
30 : 21 - 27 : 22 - 122 : 23 - 28 : 24 - 104 : 25 - 109 : 26 -
49 : 27 - 84 : 28 - 115 : 29 - 19 : 30 - 20 : 31 - 45 : 32 - 85 -

التصحيح وتعدد النسخ

بعد ترقيم أشعار الأوراق جريئاً مقابلة بينها وبين نطاقها في الديوان، فتبين لنا
أن بين بعض ألفاظها اختلافاً، وفي البعض الآخر تصحيحاً، ونحن ثبت ذلك فيما
يلي .

- الديوان 59 رأيت ظبياء المسك لا تحرر لمسكا
الأوراق 1 : رأيت ظبياء المسك لا تمسح لمسكا
الديوان 114 : ويقدح في الأحشاء بيران أشوقي
بعد بيت نحن إلى الخيري 106.
في الأوراق زيادة هذا البيت

- وما أسهر الظباء إلا لعلته ليشقى الخيري من شره عرفا
الديوان 106 : ولا مصفى يسدري خلاف اسمه حرفا
الأوراق 5 : ولا منصقي يسدري خلاف اسمه حرفا
الديوان 106 : ولولا حياتي واتقائي محله
الأوراق 5 : ولولا حياتي واتقائي محله
الديوان 126 : فصرت في خطبه الأمراض والعللا
الأوراق 6 : فصرت في لخصه الأمراض والعللا
الديوان 126 : لو كان يصح من ماء المني نصلا
الأوراق 6 : لو كان يصح من ماء المني هلا
الديوان 126 : شوقي إليك ولا كلمت شوقي قد
الأوراق 6 : شوقي إليك ولا حملت شوقي قد
الديوان 60
والأوراق 9

حاء في طرزة هذا البيت :

سأحت في سفك دمي باحلا مرشمة من ريقه السلسل
ما يلي . باخلا مصوب بإسقاط الخافض تقديره باحل سأحت في سفك دمي، فهل
أحل من هذا «إسماع» بفتح الميم الثانية، ولا يحفى ما فيه من التكلف، وكان يصح

هذا التقدير لو كان لفعل «سمحت» كما في لديوان، ولكن الديوان ليس فيه ناحلا
بل راصيا فهو لا يحتاج هذا التقدير

- الديوان 60 أحسن من عصر الصبا المقبل
الأوراق 9 : أحسن من عصر الصبا المقبل
الديوان 60 :
شاكي سلاح القد والدحظ في حرب شيخ عن صبره أعزل
الأوراق 9 :
شاكي سلاح القد ولهد وال عيين في حبّ شحّ أعزل
الديوان 60 . مسبب الخيلة والصبر لا
الأوراق 9 : مستتب الخيلة والصبر لا
لكن سقطت منه الخيلة
الديوان 63 . ألا هوى ردّ حقي عند باطله
الأوراق 10 : ألا هوى ردّ حقي عند باطله
الديوان 63 وحاجتي فيك بين اليأس والأمل
الأوراق 10 . وحاجتي منك بين الخوف والحجل
الديوان 34 وخط بصدغه للحسن واوا
الأوراق 13 احط بصدغه للحسن ورو
الديوان 9 طمئت منك لوعده
الأوراق 14 ضحيت منك شمس
الديوان 103 : ولا يحمل حلم الصعفا
الأوراق 17 : ولا يحمد حلم الصعفا
الديوان 103 ما كنت موصولا فافكّ عصر وصل سلف

- الأوراق 17 : ما كنت موصولاً فابكي عصر وصل سلفاً
الديوان 85 : بقلبة نسكي انه وجهك احسن
الأوراق 32 : بقلبة نسكي انها وجهك احسن

بعد أن كتبتُ هذا المقال عمدة، اطلعت على العدد التاسع عشر من مجلة «حوليات الجامعة التونسية» الذي صدر أخيراً وهو عدد خاص يحمل عنوان أشعار لابن سهل الإسرائيلي من إعداد الأستاذ محمد قوبعة، أشار فيه إلى مخطوطات ديوان ابن سهل الموجودة في تونس، وصفه نصراً كتاب المتنع السهل في ترجمة وشعر ابن سهل للزاعي النحوي الأندلسي، وقد قارن هذا الكتاب والدواوين الأخرى مطبوعات ديوان ابن سهل، وحرّج بربادات من شعره على محتوى الدواوين المذكورة.

وكذلك قنا مقارنة مع هذا لعمل الجيد، لأشعار الببدة التي قدمها من شعر ابن سهل، فوجدناه يتوافق وإياها في ثلاثة أشعار، وهي رقم 11 ورقم 20 ورقم 33 ويبقى من فائت شعره، على مختلف الدواوين، وهذا الذي احتواه عدد مجلة حوليات الجامعة التونسية التاسع عشر ثلاثة أشعار، امتازت بها هذه الببدة وهي الواقعة تحت رقم 3 ورقم 15 ورقم 19.

أم الخلاقات اللفظية في الأشعار الثلاثة التي يتوافق فيها العملان فقد استدركناه في التعليقات بعلامة(*)

نقي أن تشير إلى خطأ ستة لأبيات الأربعة التي أوّلها «وقف هوى» في حيث أنت الأبيات، إلى ابن سهل، فهي من شعر أبي الشيص الخراعي كما في ديوان الحماسة وغيره، وأن صواب البيت الرابع منها هو :
وأهنتني فأهنت نفسي صاعرا ما من يهون عليك ممن يكرم
والكمال لله

الملخصات

وحدة مصادر التشريع في الديانات الموحدة وقدرة الإسلام على ضمان تجديدها واستمرارها

عبد الهادي بوطالب

تقوم الديانات الثلاث الموسوية والمسيحية والإسلام على مفهوم واحد من ثلاثة أسس⁽¹⁾ ووحدة الخالق،⁽²⁾ ووحدة تعاليمه،⁽³⁾ ووحدة الوحي أي أداة تبليغ تعاليمه خلّقه

وتتقني الكتب السماوية امبرلة لثلاثة في جامع مشترك أساسي آخر هو اعتبار لدين في خدمة البشر وتحقيق سعادته الدنيوية والأخروية، ليتأهل الإنسان بالتعاليم الإلهية ممارسة خلافة عن الله في الأرض.

وتتقني في أن رسالة الدين تهدف لتطور الإنسان بيصح قادراً على تلقي المعرفة، سلاحه الوحيد في مواجهة متطلبات التطور وهذا يقتضي أيضاً تطور الوحي، أداة

سبغ الرسالة الإلهية وفعلاً تطوّر الوحي وارتقت مستويات التشريعات على تصوّر العصور وطبقاً لارتقاء الإنسان بدءاً من العهد البدائي إلى حجر التطوّر أو من مِلّة إبراهيم إلى عهد محمد.

والإسلام امتداد لديانات التي سبقته، وقد جاء مصدّقاً لما قبله ومدافعاً عن الرّسل الذين سبقوا نبيّه، لا يفرّق بين أحد منهم، ولذلك اعتمد تشريعه على قاعدة «إن شرع من قبلنا شرع لنا» في الأحوال التي لم يرد فيها من مصادره الأساسية صريح سداً لفرج التشريع الإلهي.

وهو رسالة عالمية شمولية، فلانداً أن يكون ممتدّ الأفق امتداد أفق الأرض، وأن لا يعلو في محيط ما حتى تطعم تعاليه بالمشروعية الدائمة، وتظلّ مسايرة للتطورات «طارئة على حياة الشر المتنامية طبقاً لقانون الشؤ والارتقاء».

وتتوفّر العوامل كلّها لتعمل من لإسلام أشريعة القدرة على مواجهة متطلبات الحياة مهما تطوّرت، بالتشريع اللام الموفق بين رغبات الإنسان المادية وطموحاته المعنوية، وذلك بما يختصنه تشريعه من عناصر ذاتية أو عضوية، لأنه دين وسط في السياسة والاقتصاد والأخلاق، ودين يقوم على اليسر لا على العسر.

بالإضافة إلى هذا، أقام الإسلام مؤسسات آلية في خدمة تركيبه العضوي تنطلق من مبدأ تربية الإنسان بالوحي ليصبح في خدمة رسالة التشريع الديني بإعمال الفكر. وهذه المؤسسات الآلية الأساسية هي الاجتهاد الذي هو مجهود جاد لخلق التشريع وهو عبادة لا تقلّ عن العبادات التي بصّت عليها أصول التشريعات. إن المجتهد يقوم برسالة إلهية بعد انقطاع الوحي

وقد اعىى المجتهدون فعلاً التشريع الإسلامي عبر العصور والأقطار برصيد صحم حصيلته العقه الإسلامي الذي أثر تأثيراً عميقاً على القوانين الأوروبية التي نقلت عنه، وطبقت مقتضياته حق خارج دار الإسلام مما يؤكد صلاحيتها كتشريع

واليوم، فإن العالم الإسلامي يعجّ بالمفكرين القادرين على ممارسة الاجتهاد بوسائله القديمة الدائمة التي هي مؤسسات التشريع في الإسلام وهي متفرعة عن مؤسسة الاجتهاد السالفة الذكر وهي: (1) القياس، (2) الاستحسان، (3) الاستصلاح. وبإلمام المجتهدين المسلمين اليوم بالقوانين الوصية والإيديولوجيات المعاصرة والتنظيرات الاقتصادية والاجتماعية يتمكنون بالأهلية العلمية والخلقية أن يشرعوا في المروع المستجدة في عصرنا بما يلائم أصول التشريعات الإسلامية المرنة والمتفتحة، وذلك ما يمكن من مساهمة الإسلام في إيجاد الحلول لمشاكل التي تواجه الإنسان في عصره الحاضر، والحوار على تحديثها

إن الأمر يتعلق إذن بتسليح الفكر الإسلامي بوسائل مواجهة هذه التحديات لمسايرة ركب التطور، ذلك أن سد باب الاجتهاد كان وراء تردي المسلمين في هوة التأخر، وأتاح لخصوم الإسلام التجني على الإسلام والحكم عليه انطلاق من واقع المسلمين.

المسؤولية العلمية والبحث العلاجي

جَنُّ بَرْنَارْد

إن العلاج الطبي، أيّ علاج، سواء كان دواء يؤكل أو يحقن، أو عصواً يفسل أو عملية جراحية، يمرّ من طور التجربة إلى طور التطبيق وفق قواعد تسمها الصرامة والفعالية وعدم الإصرار.

لكن المجالات التي يسير إليها الطب اليوم صارت تتطلب إقامة تجارب لا يمكن للطبيب والباحث أن يتحاشوا حواشيها الخلقية إسا لا ننكر أن كل الفتوحات الطبية كانت التجارب التي سقتها تزن فيها بين أمرين اثنين : حتمية التجربة ولو بأخف الأضرار، وحتمية فعالية العلاج ولو كانت قليلة. لقد أخذت المسؤولية الخلقية تقلق بال الأطباء والباحثين بعدما صار من اللازم إقامة التجربة على الإنسان نفسه في الحالات التي لا تصح فيها على الحيوان، كفصل الأعضاء والأنسجة، وعلى أعداد من الناس لتكون نسبة نجاح التجربة أو فشلها أظهر.

ويتأرجح الموقف في المبدأ بين أمرين

(1) - منع التجربة بدليل احترام قواعد الأخلاق، وفي هذه الحال تترك أمراض فتاكة كثيرة بدون علاج.

(2) - التوفيق بين الأخلاق وبين مواكبة البحث العلمي المؤدي إلى علاج المرضى. ويعني ذلك .

- إحلال القوايين الوضعية محل الاعتبارات الخلقية، لكن لا يمكن التوفيق بين صلاية القانون، وبين متعيرب الواقع بمواقفه الداعية إلى إعمال التجربة، علماً بأن الأطباء لا يحرؤون على التجربة على المرضى الذين لا صلة لمرصهم بالدواء المخرب.

- الرضا المقرون بالاقتناع، عند المرصى ودويهم وعند الأصحاء عامة، لإجراء التجارب عليهم.

والحالة المثلى تمثل في تطوُّع أي شخص لتلقّي العلاج في طوره التحريبي، وعلى طبيب أن يهيّأه وجدانياً وفكرياً ليعرف مراحل التجربة وأهدافها ويشارك فيها بما يضمن النجاح والأمانة العمية وتكمن قيمة التجربة انصية ومصير الطبّ في لتوفيق بين الموقف العلمي وبين الموقف الإنساني، ولا يمكن للطبيب أن يواحه هذه المواقف محرم ودراية إلا إذا تهيّأ في دراسته الجامعية تهيؤاً متيناً. وأما الهيئات واللجان التي أسند إليها النظر في هذه الاعتبارات الخلقية فلا يمكنها أن تحو محو التشريع، أو يبداء ان رأي في حالات خاصة، بل عليها أن تجتهد بحسب أصناف المشكلات، ثم تقضي إلى الأطباء بما يؤول إليه جتهدهم.

نقل العلوم من أجل التنمية

أحمد عبد السلام

إذا كان العم وانتقنوبوحيا يسيران جنباً بجنب، ويشكلان أساس المو الاقتصادي، فإن بلدان العالم انثااث دأبت على الأحد من التقنولوجيا بصيب، لكنها لا تسمى في الوقت نفسه إلى تقوية جانب العلم. ورأبأ أن سبر ضرورة ازدوجية العلم والتقنولوجيا في البلدان المتنامية، ويبرر دور الوكالات المساعدة واهيات العلمية الدولية في تحسين وضعية هذه البلدان.

لقد وقع تهميش لعلوم لسببين اثنين .

(1) - تهتم الوكالات المساعدة ومراكز اتحاد القرار السياسي بنقل التقنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا تهتم بنقل العلوم، وذلك لاتصال التقنولوجيا بالتطبيق

وتسحييرها للمردودية المباشرة، وقليل من تلك البلدان يدرك ضرورة التكامل بين العلوم والتكنولوجيات، لأن علوم يوم ما قد تصبح تكنولوجيات الغد.

(2) - إذا كان نقل التكنولوجيات سهلاً في الأغلب، فإن نقل العلوم يشترط فيه توفر البلدان السامية على علماء متخصصين يتابعون التطور العلمي ويشاركون بنصيبهم في اللقاءات العلمية الدولية، ويعملون في بلادهم في محابر متطورة، مع مساعدين أكفاء. هالبنيات الأساسية والطبقات البشرية ذات الكفاءة العلمية، ومكتبات المراجع العلمية والتعامل مع المجالات العلمية في العالم، والموارد المالية المتوفرة بانتظام، وتخطيط برامج البحث، ودور الجامعات، كل أولئك شروط لا تقوم بدورها للعلوم أية قائمة

الإنسان وعيظه

بيدرو راميريز فاسكيز

يعيش الإنسان مع بيئته عيشة تعامل وتعايش، وله مع بيئته تعامل خاص، يؤثر فيه ويتأثر به. والبيت من أعرق حقوق الإنسان الطبيعية، لأنه مسكن يقيه من عوادي الطبيعة ومكان للراحة والإبداع الثقافي والنشاط الاقتصادي، إذ كان الاقتصاد في بدايته اقتصاداً عائلياً.

وإتار العالم اليوم تزايد السكّان وتعبّر التّعد الجغرافي في المفهوم والممارسة، وأصبح الإنسان كثير التنقل، يوجد في كل مكان، ويبدو أن وجوده في مكان ما مرهون

بالعمل لذي يمارسه لعيش. أصبح البيت إذن مرهوناً بمكان العمل، ولا بد لتخطيط أن يأخذ بالاعتبار هذه المعادلة الجديدة : لبيت والعمل.

أما المدينة، فالواقع أنها هي بيت لإنسان الحقيقي، يشعر فيها بالأمر، وله فيها فرض التعامل مع غيره : ولأؤزاش والإدارات والمختبرات والمعامل وغيرها أصبحت مجمعات بشرية تستلزم وجود شروط التساكن. إلا أن تصحح المسن صار مشكلاً في حد ذاته، لا سيما إذ واكمه ثلوث والبطالة والأمراض الاجتماعية الأخرى. وتفقد المدينة ثوارها إذا طمعت فيها اجوانب لسببية فيتعسر إدارتها وتأميمها.

ويدعو الواجب عندئذ إلى لتخطيط الحكم في إنشاء مدن يتساكن فيها الناس لا ليسكنوا فيها محسب، وذلك بتوفير لعمل واسكنى والترفيه الإيجائي المؤذي إلى الخلق والإبداع، وكل الظروف الملائمة لكرمة الإنسان.

الإعلام والسيادة

المهدي المنجرة

إن التعبير الطارئ على احاصرة انرهنة هو الانتقال من الحضرة الصناعية إلى حضارة المعرفة والإعلام، وهي حضارة صلاتها بالسيات الفكرية أوثق وأخطر. أصبح النمو الاقتصادي اليوم يعتمد على تحليل المعارف والإعلام أكثر من اعتمده على لموارد الطبيعية وحدها. وصار الفرق شاسعاً بين الدول المصنعة الموغلة في البحث انعمي والتقولوجيات المستجدة وبين الدول المتنامية التي لا قدرة ها

فكان إخفاق كل المفاوضات بين هؤلاء وأولئك فيما يُسمى بالحوار بين الشمال والجنوب، لأنها مفاوضات بين أصحاب لغتين اثنتين : لغة المعاهيم العلمية ولغة الخصاص

فيث الإعلام بالتقنيات المتطورة، لا سيما بالتوايح لساحة في الفضاء صارت صرّوا من شكل حديد، له وجه سياسي دعائي (بث الإيديولوجيات .) وتحاري (تحمّل الدول النامية لتكاليف نقل الأخبار) وعسكري (التجسس). وأصحت الدول السامية مستهلكة فقط، ومستهدفة في كياها الثقافي من جرّاء الغزو الخارجي، ولا سبيل لها إلا العمل على الوصول إلى مستوى «الكتلة الحرجة» التي أساسها العدد السكاني الذي لا يقلّ عن 100 مليون نسمة، والاندماج في المجموعات الإقليمية ذات انوسائل الجمعية، واتخاذ نماذج جديدة للتنمية، يكون أساسها لإنسان، في إمكاته وطموحاته وتوارده مع بيّاته وتعمده النافع مع معارفه

الميدة كاشكالية معاصرة

محمد علّال سيناصر

يتأرجح مفهوم السيادة بين المبدأ والواقع، وتبرر الممارسة أنه يوجد في جدلية الاستقلال والتعاون.

السيادة ممارسة لتعاون بالإنصاف ومحد في الإسلام هذا المبدأ قائماً، ولا خلاف فيما يوحد فيه من قانون دولي عام، بين السيادة والتعاون وسيادة المصلحة، من وجهة

النظر الإسلامية وغيرها من الديانات السماوية الأخرى، من خصائص الخالق وحده، وقد كلف الخالق الإنسان بالحرص على حسن تدبير الموارد المسخرة له. ومن ثم، كان يسعى أن تصرف الإمكانيات الاقتصادية وما يواكبها من استثمار وتقنيات وعلوم إلى المصالح العامة العليا للأساس، بما لا يقوم صدق حق سيادة أحد. وهذا ما أقرته فعلاً مقررات منظمة الأمم المتحدة

وعلى انسيادة الدبلوماسية أن تصدّ أطباع الاحكارات والمصاربات الدولية والمعاملات النقدية ومراكز اتخاذ القرار، وتعمل على إثبات امتيازات الدولة وخصائصها الخلقية والثقافية.

وليست الدبلوماسية سوى فنّ يهدف إلى الجمع بين المصالح، والتوفيق بين لثقافات واخصارات وسيادات.

نشاط أكاديمية المملكة المغربية

تشمل نشاط أكاديمية المملكة المغربية في دورات الأكاديمية التي تعقد مرتين كل سنة، وفي جلسات أيام الخميس مرة في الشهر، وفي اجتماع اللّحار الفرعية، وفي المحاضرات الشهرية العمومية، وفي المطبوعات : المجلة وكتب التراث والندوات.

وكنّا في العدين السابقين من المجلة قد عرضا أعمال الأكاديمية منذ نشوئها، ونتابع في هذا العدد عرض هذه الأعمال لتكون أعداد مجلة سجلاً لنشاط الأكاديمية يرجع إليه عند الحاجة.

1 - دورات الأكاديمية وندواتها

تعقد أكاديمية المملكة المغربية دورتين في السنة، واحدة في شهر مارس أو شهر أبريل، وأخرى في شهر أكتوبر. وتشمل الدورة على حلستين جلسة رسمية افتتاحية يستقبل فيها أعضاء الأكاديمية الدين تم تعيينهم وتتبادل فيها حطوب الاستقبال، وجلسة تشتمل على ندوة يتناول فيها الأكاديميون للبحث والمناقشة موضوعاً علمياً معاصراً.

وكل الموضوعات التي درست إلى الآن من اقتراح راعي الأكاديمية جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله.

وتدرس «لجنة الأعمال» الموضوع المقترح وتقسّمه إلى محاور تقترحها على أعضاء الأكاديمية ليحتضروا وضع بحث في المحور الذي يستحب مع اختصاصهم أو اهتمامهم. وتسعين «لجنة الأعمال» بالخبرة غير المنتسبين إلى الأكاديمية، تدعوهم ليشاركوا في الندوة، ليتم اللقاء العلمي على صعيد الاختصاص وعلى الصعيد الإنساني وتتوطد العلاقات بين الأكاديمية وبين الجهات العلمية الأخرى.

الدورة الأولى لسنة 1984

انعقدت الدورة الأولى لأكاديمية المملكة المغربية لسنة 1984 بمدينة الدار البيضاء من 27 جمادى الأولى إلى 1 جمادى الثانية عام 1404 هـ، الموافق 1 - 4 مارس سنة 1984م. وقد استقبلت الأكاديمية في هذه الدورة ثلاثة أعضاء جدد هم

أسيد أحمد أحيجو من لكهنؤ، رئيس الجمهورية سابقاً،
السيد محمد فاروق لمبها من المغرب، دكتور في العلوم الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، مدير دار الحديث الحسنية.
السيد بؤريس بيوتروفشكي من الاتحاد السوفياتي، مدير متحف «الأرمناح» بلينفراد
عصو أكاديمية العلوم بلينفراد
وتولّى استقبالهم في الجلسة العمومية الرسمية على التوالي أعضاء الأكاديمية السيد كوستنتان تساتسوس، والسيد عبد الهادي بوطالب، والسيد مؤريس دريؤن،

وقد عيّن صاحب الجلالة الحسن الثاني في هذه الدورة، كلا من السيد روبي حد ديسوي لخبر في انقذون السولي، والأستاذ «بالكوليچ دوفراتس» من فرسا، والسيد ألفوسو دولا سيريا الأديب والدبلوماسي الإسباني، عسوين مراسلين في أكاديمية المملكة المغربية.

وعملأ بأحكام الفصل 29 من انظهير المؤسس للأكاديمية قندم أمين السر الدائم تقريراً عن أعمال الأكاديمية وشاطها خلال السنة المصرفة، عرض فيه الشاط العمي الذي قامت به الأكاديمية حتى تاريخ التقرير.

وانتخبت الأكاديمية في هذه الدورة أعضاء لجنة الأعمال وأعضاء اللجنة الإدارية عملا بأحكام الفصلين احدى عشر والثاني عشر من انظهير الشريف الذي أحدثت عوجه أكاديمية المملكة المغربية .

وتألعت لجنة الأعمال من :

السيد أمين السر الدائم.

انسيد أمين السر المساعد.

السيد مدير الجلسات.

العصو الزميل السيد عبد الهادي التزي.

انعصو الزميل السيد محمد شفيق

العصو الرميل السيد عبد الهادي بوطالب.

وتألعت اللجنة الإدارية من :

السيد أمين السر الدائم.

السيد أمين السر المساعد.

العصو الرميل السيد عبد الصفي بن عبد الجليل.

العضو الزميل السيد محمد لفاسي.

العصو الرميل للسيد عبد الكريم علاب.

وعقدت في هذه الدورة : ندوة «الالتزامات الخلقية والسياسية في عرو الفضاء»، فقد تفصل رعي الأكاديمية حالة الملك الحسن الثاني حفظه الله فكلف الأكاديمية بدراسة هذا الموضوع في ندوة عمية مفتوحة.

وقدمت إلى الندوة البحوث التالية :

«معطيات تاريخية وعمية في غزو الفضاء» للسيد إدريس خليل، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية .

«دراسة إجمالية لاستعمالات الفضاء الخارجي» لسيد عبد الرزاق برودة، من المملكة المغربية، عضو اللجنة الدولية لتسجيل الدندات بالاتحاد الدولي، جيقا

«معارف جديدة عن الأرض انطلاقاً من استكشاف الفضاء» للسيد بيل أرمسترونك، من الولايات المتحدة الأمريكية، عضو الأكاديمية

«الأبعاد عسكرية لغزو الفضاء» لسيد لورد شالفوننت، من المملكة المتحدة، عضو الأكاديمية

«السلح الحرمي في الفضاء» للسيد أحمد عبد السلام، من الكستان، عضو الأكاديمية.

«قانون الفضاء الخارجي والنشاطات العسكرية» للسيد روني جان دوبوي، من فرنس، عضو مراسل .

«غزو الفضاء، بعض الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاحتجاجية الثقافية» للسيد المهدي المنجرة، من لمملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«العالم الثالث والفضاء» للسيد روبي جار دوبوي من فرنسا، عضو مراسل.

«قانون الفضاء، فرع حديد في القانون الدولي العام» للسيد كونستان تساتسوس، من اليونان، عضو الأكاديمية.

«الفضاء والقانون» للسيد جورج فوديل، من فرنسا، عضو الأكاديمية.

«من أجل التزامات خلقية في استكشاف الفضاء» للسيد أحمد مختار أمو، من السنغال، عضو الأكاديمية.

«أحلاق الفضاء» للسيد نوربير كاللس، من ألمانيا، عضو الأكاديمية.

وانتهت المناقشة إلى إثراء البحوث واستقصاء ماورد فيها، والتأكيد على ضرورة وضع لقوانين المطابقة للمستحدثات الفضائية ثلاً يكون عزو لفضاء بقمة على الإنسانية.

وقد قام بإدارة جلسات اجتماعات الندوة العصور الرميل السيد إدريس حليل، وترأس إحدى الجلسات العصور الرميل السيد إدغار مور صباح يوم الجمعة 28 جمادى الأولى عام 1404 هـ (2 مارس 1984)

وتعليقات ملكية سامية وزعت وقائع الندوة على ستين مؤسسة من المؤسسات الدولية المهمة بشؤون الفضاء وقد أعربت هذه المؤسسات عن إعجابها بالبحوث التي

أشتملت عليها ندوة الأكاديمية، وأعدتها إسهاماً فنياً في مجال الأخلاق والقانون المتعلقة بالفضاء وأرسلت بعض المؤسسات إلى الأكاديمية على سبيل التبادل ما لديها من بحوث ودراسات في هذا الموضوع، وودعت الوكالة الأوروبية للفضاء على مثيلاتها خلاصات للبحوث الواردة في ندوة الأكاديمية.

وقد نشرت الأكاديمية هذه البحوث في كتاب يقع في ثلاثمائة وستين صفحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، مع الصور المأخوذة للأرض في الرحلات الفضائية والرسوم البيانية والإحصاءات.

- الدورة الثانية لسنة 1984

عقدت أكاديمية المملكة المغربية دورتها الثانية لسنة 1984 بمدينة مراكش من 19 محرم إلى فاتح صفر 1405 الموافق 25 - 26 - 27 أكتوبر سنة 1984.

واستقبلت الأكاديمية السيد عباس القيسي عضواً مقيماً قام باستقباله العصور الرميل السيد الحاج محمد باحيني.

وعقدت في هذه الدورة ندوة «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، وهو موضوع عرّضه راعي الأكاديمية جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله للتحييل والدراسة في الأكاديمية

وصبّت الدراسات المعروضة في الندوة على ثلاثة محاور :

- تطور مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها عبر التاريخ.
- التصورات لوصعية والتصورات الدينية
- ممارسة حق تقرير المصير في مواجهة الهبة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية^١

وقدّمت إلى الدوة البحوث التالية :

«مفهوما الشعب» و«حق الشعوب في تقرير مصيرها» للسيد عبد الهادي بوطالب، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«نظرة على مبدأ تقرير المصير» لسيد عبد الله كُون، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«التعريف بمفهومي «الشعب» و«حق الشعوب» للسيد قسطنطين تساتسوس، من اليونان، عضو الأكاديمية.

«حق الشعوب في تقرير مصيرها، الديمقراطية ومبدأ الأعلىية» لسيد جورج فوديل، من فرنسا، عضو الأكاديمية.

«حق الشعوب وحقّ لإنسان» للسيد أحمد مختار امّو، من السينغال، عضو الأكاديمية.

«هل يعدّ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها حقاً للإنسان» ؟ للسيد محمد غلال سياصر، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«ممارسة حقّ الشعوب في تقرير مصيرها» لسيد محمد بنونة، من المملكة المغربية، عميد سابق لكلية لعلوم انقنونية ولافتصادية والاجتماعية

«تطور مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها عبر التاريخ، التصورات الوصعية» للسيد رُوي حان ديتوي، من فرنسا عضو مراسل.

«الأقبيات الدينية وحقّ تقرير المصير، حقّ تقرير المصير وتطبيقه المسكّر في دار الإسلام» للسيد محمد المكي الناصري، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«أثر الروابط التاريخية للشعوب في تفسير مبدأ تقرير المصير» للسيد محمد هاروق النهان، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«الحرية الدينية في الإسلام» للسيد أحمد عبد السلام، من الباكستان، عضو الأكاديمية.

«الشعب والأمة في الإسلام بين المدلول الاجتماعي والشخصي القانوني» للسيد صحي الصالح، من لبنان، عضو الأكاديمية.

«البيعة بين تقرير المصير وحرية التعبير» للسيد عبد الهادي انتاري، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«مدرسة حقّ الشعوب في تقرير مصيرها في مواجهة المهيممة السياسية والاقتصادية والتفوية» للسيد عبد المطيف الميلالي، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«حقّ الشعوب في تقرير مصيرها» للسيد أبو بكر لقادري، من المملكة المغربية، عضو الأكاديمية.

«كفاح فلسطين من أجل تقرير مصيرها» للسيد أحمد صدي الدحاني، من فلسطين، عضو الأكاديمية.

«حول أهداف تقرير المصير» للسيد روجي كَارودي، من فرنسا، عضو الأكاديمية.

«مر أجل استقلال الدول في إنتاج الحبوب، وخاصةً منها المغرب» للسيد روبر
أمبركجي من فرنسا، عضو الأكاديمية.

قام بإدارة حسابات اجتماعات اندوة اسيد عبد النصيف الفيلالي، وأسندت رئاسة
الجلسة صباح يوم الجمعة 26 أكتوبر 1984 إلى العضو المشارك السيد أحمد صديقي
اندجاني، وترأس الجلسة المسائية العضو المشارك السيد أبو أحمد عبد السلام

2 - محاضرات الأكاديمية :

باعت أكاديمية المملكة المغربية تنظيم المحاضرات الشهرية العمومية

وقد أقيمت محاضرات الموسم الأول والموسم المصفي بقاعة المرحوم أحمد الطيب بن همة
بوزارة الشؤون الخارجية، وتعتزم الأكاديمية تنظيم المحاضرات في الموسم المقبل في
العمالات والأقاليم خارج الرباط العاصمة

وفيما يلي عناوين المحاضرات وأصحابها :

- «علم أنتوارل بالمغرب»

للعصو الزميل السيد الحاج أحمد ابن شقرون

(23 ربيع الثاني 1404 / 27 يناير 1984).

- «ممبكة صهاحة في عرناطة وآخر ملوكها عند ابنه صاحب كتاب لتبين»

للعصو الزميل السيد عبد لرحمان الفاسي

(26 جمادى الثانية عام 1404 / 30 مارس سنة 1984)

«أزمة حضارة»

للعصو الزميل السيد عبد الكريم غلاب

(26 رجب عام 1404 / 27 أبريل 1984).

- «قضايا السكان في العالم»

للسيد رفاييل صلاص المدير التنفيذي لصدوق الأمم المتحدة للشعوب السكانية

(77 شعبان 1404 / 8 ماي 1984)

- «القوى الطبيعية الأساسية ووحدة الكون»

بالعصو الرميل السيد أحمد عبد السلام

(2 محرم 1404 / 28 شتنبر 1984)

- «صاحب غرطة عبد الله الريري ومدكراته عن دولة قومه، ومحتته».

للعصو الرميل السيد عبد الرحمن العاسي

(6 ربيع الأول عام 1405 / 30 نونبر 1984)

3 - أحاديث الخميس :

واضدت أكاديمية المملكة المغربية نشاطا عميق كانت قد شرعت فيه مع نهاية سنة 1983 وبدايات 1984. بتخصيص بعض لوقت في جلستها العادية أيام الخميس للاستماع إلى الأحاديث والموضوعات المقترحة من لدن أعضائها لمناقشة الآراء الواردة فيها، وتبادل وجهات النظر حول المستجدات الفكرية والعلمية والحضارية المختلفة، وقد حرت العادة أن يخصص لتحديث بعض أوقت و تترك للأعضاء الوقت الكافي للحوار والتعقيب :

«إشكالية الفكر الإسلامي بين المعرفة والجهل»

محدث العصو الرميل السيد عباس اجراري في اجلسة العادية ليوم الخميس 13 جمادى الأولى 1404 (16 يبرابر 1984) عن هذه الاشكالية محدداً مفهيم الفكر والمعرفة

والمهج، مستنتجاً بعد العرض والتحليل أنه للحرج من التخلف لا بد من : «إحياء تراثنا القديم وتطويره واستحصار مناهجنا القديمة بشكل متطور والإسهام في إبداع العلم الحديث واقتباس مناهجه»

- «المدھية الإسلامية والتعير الحضاري»

حصص العضو الزميل السيد أبو بكر الفادي عرضه يوم الخميس 4 رجب 1404 الموافق 5 أبريل 1984 للحديث عن كتاب صدر أخيراً تحت عنوان «المدھية الإسلامية والتعير الحضاري» محملاً فيه بعض أصول هذا الكتاب التي أشارت إلى عزو الحضارة العربية عفاھيها وتقلیدھا مصطلحاتھا للعالم العربي والإسلامي، مركزاً على قضية المصطلحات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي أخذت تتعامل بها المجتمعات الإسلامية مثل اليمين واليسار والتقسيمية والرجعية والاشتراكية والديموقراطية، الأمر الذي أدى بالعرب والمسلمين إلى فقدان الاسحام الفكري، داعياً إلى العودة إلى الأصول الفكرية الإسلامية البابعة عن الوحي لإلهي، حتى يمكن الأخذ بالمصطلح العربي مع إخضاعه للقالب الحضاري والتقافي الوطني.

- «محاولة في تجديد بنیات الفكر»

بين العضو الزميل السيد محمد عزيز الحبابي في حديثه يوم الخميس 2 شعبان عام 1404 الموافق 9 ماي سنة 1984 مدى ما يشعر به «الثلاثيون» من انهيار واستلاب عند مواجهة الحضارة الغربية مسلطاً الأضواء على ما وصفت به الذھية الغربية من موضوعية وعقلانية وواقعية لدى كبار المفكرين الغربيين ناصحاً بقراءات جديدة للنصوص الفكرية الغربية تحسباً لوقوع في أخطاءٍ مهجية، محذراً كلاً من ديكرات

وسيسورا وهيفل ولينير، مؤكدا في نهاية الحديث أن للعقل صفات عامة مشتركة بين أصناف البشر، واما يقع الاختلاف في المنهج لا في النية

- «إشكاليات التربية الحديثة في العالم»

تقدم العصور الرميل السيد محمد شفيق يوم الخميس 15 شعبان عام 1984 الموافق 17 ماي سنة 1984 حديثه عن إشكاليات التربية الحديثة في العالم وقد رعت الأكاديمية عند مناقشته في أن يواصل لمحاضر حديثه عن مظاهر هذه الإشكالية خلال جلسة ثانية عقدت لهذا العرض بعد ظهر يوم الخميس 14 رمضان المعظم عام 1404 الموافق 14 يوبيه 1984. وقد ذكر السيد المحاضر في القسم الأول من الحديث مفصل التربية ومدى إسهامها في تقسيم المجتمعات المختلفة، مقلبا اسطر في لإشكاليات الفلسفة والعلمية والسياسية والاقتصادية والهيكلة الخاصة بالتعليم والمعلقة بمحتوى البرامج وكذا بالتقنيات البيداغوجية، وقد حصص السيد محمد شفيق القسم الثاني من حديثه عن إشكالية التربية الحديثة في العلم لإثبات أن التخطيط التربوي هو من اختصاص أهل الحل والعقد في المجال انسياسي مذكرا بالدور الهام الذي يقوم به القادة الدينيون والرعاة انسياسيون في محاح التخطيط التربوي أو إخفاقه.

أما رجال التربية بالمعنى الواسع فهم ممدون، ومحاح التخطيط موقوف على مدى وعيهم وكفاءتهم مشيرا في حاشية الحديث إلى أن رؤية المخطط التربوي يسمي دائما أن تكون مستقلة.

- «ملتقى الفكر الإسلامي الثامن عشر بالجزائر»

شارك لعصو الرميل السيد محمد إبراهيم الكتباني في الملتقى الذي احتضرت «الصحوة الإسلامية والحصارة المعاصرة» موضوعا له. وقد قدم هذا الحديث يوم 29 ذو الحجة 1404 الموافق 25 شتبر 1984.

٤ - «دور الأوزان العربية في حل مشاكل المصطلحات»

مهد العصو الرميل انسب أحمد الأحصر عزال لحديثه عن الأوزان العربية الذي تقدم به وبوقش أثناء جلستين، العديتين المعقدة^١ ولاهما بعد ظهر يوم الخميس 28 صفر عام 1405 الموافق 22 نونر 1984 وثانيتهما يوم الخميس 26 ربيع الأول عام 1405 الموافق 20 دجنبر 1984، مقدمة عن لظروف التي رافقت تأسيس معهد الأبحاث والدراسات لتعريب، وعن الأهداف التي تأسس لخدمتها، وعن نشاطاته وبحوثه التي يسهم بها في خدمة اللغة العربية، لافتا النظر إلى ضرورة انتعلب على حجري الطباعة والمصطلحات اذين يقفن حجر عثرة في وحه تقدم اللغة العربية وتطورها، مقترحا الاستعانة من الأوزان العربية لتي تقدر بألف ومائتي وزن أو أكثر، لا يستعمل منها إلا العشر (120 وزنا فقط)، وجعل الطباعة العربية طباعة معيارية، وتأنيف معاجم مردوحة اللغة مستوعبة للمعاجم المعاصرة حتى تتوفر على المصطلحات العلمية المطلوبة بسهولة ويسر، مع عدم إغفال تتبع معاني الحركات (الفتحة، والضمة..)، الأمر الذي قد يهديننا إلى أشياء مصبوبة تحمل اللغة العربية أسهل اللغات، وتمكننا من استرجاع ملكة اللغة العربية استرجاعا عقليا وعميا

4 - مطبوعات الأكاديمية

صدر حتى الآن أعداد الافتتاحي من مجلة «الأكاديمية» وهو عدد وثائقي، وكذلك لعدد الأول، وصدرت أعمال لدوت في أسفر خاصة، عدتها خمسة، أم السفر

السَّادس عن «حقَّ الشُّعوب في تقرير مصيرها» فيصدر عَمَّ قريب محول الله. وطُبعت الأكاديميَّة السُّفر الثامن من كتاب «أنذيل والتكلمة» بتحقيق العضو الرميل السيد محمد بن شريفة، أم كتاب «الماء وم ورد في شربه من «آداب» للشَّيخ محمود شكري الألويسي وتحقيق العضو أنرميل السيد محمد بهجة الأثري فهو قيد الطباعة، وكذلك كتاب «معلمة الملحون» من تصيف العضو الرميل لسيد محمد العاسي، وقد أُنْتُنا أسماء الكتب التي صدرت، في أول هذا الكتاب

وعرست الأكاديميَّة للبيع ما صدر من كتبها على الجمهور في أكثر من 300 مكتبة في ربوع المملكة، وحصَّصت لها قسماً للتبادل مع الجامعات والمعاهد ومراكز البحث، والإهداء لجهات أخرى ثقافية.

5 - خزانة كتب الأكاديميَّة

اقتنت الأكاديميَّة حتى الآن 2500 عنواناً حلَّها من التراث العربي الإسلامي وتاريخ العرب والمراجع اللغوية والحديثية والأدبية والتاريخية، فمنها ما اشتري ومنها ما تلقى عن طريق التبادل، ويعكف على ترتيبها متحصِّصون في التوثيق وعلم المكتبات.

6 - أكاديميَّة المملكة المغربية عضو في الاتحاد الدولي للأكاديميات :

انتحت الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للأكاديميات في جتماعها المنعقد في بروكسيل بتاريخ 23 يونيو 1984 أكاديميَّة المملكة المغربية عضواً في الاتحاد الدولي للأكاديميات.

وقد أشعر أمين أسر الإداري السيد مورييس لوروا السيد عبد الصفي بربيش أمين أسر الدائم بذلك معبراً عن تهادته لأكاديمية المملكة المغربية بهذه المناسبة، متمنياً أن تكون هذه المبادرة فرصة لفتح افق التعاون المثمر بين المؤسسات العلميتين

هذه وتعمل الأكاديمية على إرساء لتعاون مع الجهات العلمية الوصية واسدولية بالتعريف بها واستدلال بالمطبوعات أملّة أن يتقوى هذا التعاون في المستقبل حول الله.

7 - زيارة وفد عن اتحاد الجامعات اللغوية العلمية العربية للأكاديمية.

رر وفد عن اتحاد الجامعات اللغوية العلمية العربية أكاديمية المملكة المغربية بعد ظهر يوم الأربعاء 4 ربيع الأول عام 1405 هـ الموافق 28 نونبر 1984 على هامش الندوة العلمية التي عقدها اتحاد الجامعات العلمية بالرباط.

وقد ألقى كلمة الترحيب السيد محمد المكي لناصر، نيابة عن السيد أمين لأسر الدائم السيد عبد اللطيف بربيش، مشيداً بالجهود لراشدة التي قدمتها الجامعات اللغوية العلمية العربية في ميدان اختصاصها، معرباً بأكاديمية المملكة المغربية، داعياً إلى ربط صلات عمية وثيقة بين الجامعات العربية والمؤسسة لمعريه العلمية

وقد ردّ على هذه التحية نيابة عن الوفد العربي السيد إبراهيم مذكور مذكراً بالجهود العلمية لمشاركة لمدولة في سبيل لحفاظ على سلامة اللغة العربية وتطورها، معبراً عن الرغبة الأكيدة في تنظيم لقاءات علمية وتبادل للمعلومات حول ما تقوم به الجامعات العربية خدمة لفكر الإسلام والمغة العربية والتراث الثقافي والحضري العربي والإسلامي.

حضر هذا اللقاء السيد عبدان الخطيب أمين عام مجمع دمشق والسيد عبد الستار الجوّاري نائب رئيس مجمع بغداد، والسيد عبد الكريم خليفة رئيس مجمع الأردني والسيد إبراهيم مذكور رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والسيد محمد مهدي علام أمين عام اتحاد الجامعات العربية العلمية العربية كما حضره السيد شكري فيصل عضو مجمع دمشق وبعض الدّخّين والمساعدين من مصر والسودان والمغرب

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

أخاح محمد الحُبَيْسي : للمملكة المغربية
ليوبولد سيدار سَنُغُور ، السَّعَال.
الرحَّالي الفاروق ، المملكة المغربية
هَبري كِيسُخَر : الولايات المتحدة الأمريكية
محمد الفاسي المملكة المغربية
مُوديسن دَرَّيُون ، فرنسا
عبد الله كَنُون ، المملكة المغربية
بيل أَرْمُسْتِرُونغ : الولايات المتحدة الأمريكية.
عبد الطيف ابن عبد الحليل ، المملكة المغربية.
إدغار فُور ، فرنسا.
محمد إبراهيم الكتاني : المملكة المغربية.
إيميليو كارسيا كُومير ، المملكة الإسبانية
عبد الكريم علاء : للمملكة المغربية.
أوطو دُوهاسْتُورغ ، المساء.
عبد الرحمن الفاسي ، المملكة المغربية.
خُورْج فُودِيل : فرنسا

عبد الوهب ابن منصور . المملكة المغربية.
 نوربير كالمبس . الفاتكان
 محمد عزيز الحياي . المملكة المغربية
 هوان كسيانغ . الصين
 محمد لحبيب ابن الحوجة . تونس
 محمد بن شريعة . المملكة المغربية.
 صُحى الصالح . لبنان
 أحمد الأخصر عرل . المملكة المغربية
 عبد لله عمر نصيف . المملكة العربية السعودية
 عبد العزيز بن عبد الله : المملكة المغربية
 أحمد عبد السلام . باكستان
 عبد الهادي التاري . المملكة المغربية
 مؤاد سركين . تركيا
 محمد بهجة الأثري . العراق
 عبد اللطيف بريش : المملكة المغربية
 محمد العربي الخطابي . المملكة المغربية.
 عبد المنعم القيسوني : مصر.
 لمهدي المنجرة . المملكة المغربية
 أحمد الضيف : المملكة العربية السعودية.
 محمد علاء سبصر . المملكة المغربية
 كوستنتار تساتسوس : ليون.
 أحمد صديقي الدحاني . فلسطين.
 محمد شفيق . المملكة المغربية
 الورڈ شالغوت . المملكة المتحدة.

محمد الملكي المصري : المملكة المغربية
 عبد المظيط الميلالي : المملكة المغربية
 أحمد مختار أمّو السّعال
 أبو بكر القادري : المملكة المغربية
 الحاج أحمد ابن شقرون : المملكة المغربية
 عبد الله شاكر الكرسي : المملكة المغربية
 جان برنارد : فرنسا.
 ليكس هالي : لولايات المتحدة الأمريكية.
 روبر أمبروكجي : فرنسا.
 عر الدين العراقي : المملكة المغربية
 الكسندر دومارانش : فرنسا.
 دونالد فريدركنسن : الولايات المتحدة الأمريكية.
 عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية.
 إدريس حبل : المملكة المغربية
 روجي كزودي : فرنسا
 عباس الجراري : المملكة المغربية
 بيدرو رمير فاسكير الكسيك
 الحاج أحمد أحيحو الكامرون
 نوريس بيتروفسكي : الاتحاد لسوفياني.
 فاروق النّشاه : المملكة المغربية.
 عباس القيسي : لمملكة المغربية

الأعضاء المراسلون

ألفونسو دولاسرن : المملكة الإسبانية.
 روبي جان دييوي : فرنسا.



ACADEMIA

Publication de l'Académie du Royaume du Maroc
Publicación de la Academia del Reino de Marruecos
Published by the Academy of the Kingdom of Morocco

2

Joumada I 1405

Fevrier 1985

ACADEMIA



ACADEMIA

Publication de l'Académie du Royaume du Maroc
Publicación de la Academia del Reino de Marruecos
Published by the Academy of the Kingdom of Morocco

2

Jomada I .405

Février 1985

**LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE
PARUES A CE JOUR**

– *Academia* Revue de l'Académie, Numéro Inaugural reatant la cérémonie de l'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, ainsi que les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie

– *Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain*, travaux du thème de la session académique de novembre 1981

Eau, nutrition et démographie I^o Partie, travaux du thème de la session académique d'avril 1982

Eau, nutrition et démographie II^o Partie, travaux du thème de la session académique de novembre 1982

Academia, Revue de l'Académie, N^o I, février 1984

Al Dhait wa Al-Takmilah, d Ibn 'Abd Al-Malik Al Marrakushi, Vol VIII, 2 tomes, (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, Rabat, 1984

Les potentialités économiques et la souveraineté diplomatique, travaux du thème de la session académique d'avril 1983

– *De la déontologie de la conquête de l'espace* travaux du thème de la session académique de mars 1984

—

Prix de vente , 20,00 DH

ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Secrétaire Perpétuel , Abdellatif Berbiche
Chancelier Azzeddine Laraki

COMMISSION DES TRAVAUX

Abdellatif Berbiche
Azzeddine Laraki
Le Directeur des Séances
Abde had. Boutaleb
Mohammed Chafiq
Abde had. Tazi

COMMISSION ADMINISTRATIVE

Abdelatif Berbiche
Azzeddine Laraki
Abdelatif Ben Abdeljalil
Mohammed El Fasi
Abdelkrim Ghalab

Directeur de Rédaction
Ahmed RAMZI

*Les correspondances et articles sont adressés à M. le
Secrétaire Perpétuel de l'Académie du Royaume du
Maroc, Route des Zaïers, Rabat, B.P. 1380 Royaume
du Maroc.*

Les textes de langue arabe sont résumés et traduits
aux trois autres langues de travail.

Les textes français, anglais et espagnols sont
résumés et traduits en langue arabe.

Les opinions et la terminologie exprimées dans
cette publication n'engagent que leurs auteurs.

Achevé d'imprimer aux Imprimeries de Fedala
Mohammedia — Royaume du Maroc

Dépôt légal 29/1982

Sommaire

Contents

Sumario

- Unité des sources de législation dans les religions et capacité de l'Islam d'en assurer la rénovation et la pérennité	Abdelhadi Boutaleb	9
Responsabilité scientifique et recherche thérapeutique	Jean Bernard	21
Science Transfer for Development	Ahmad Abdus-Salam	29
L'homme et son espace	Pedro Ramirez Vasquez	49
Information et souveraineté	Mahdi Elmandjra	69
La souveraineté comme problématique actuelle	Mohamed allal Sinaceur	79
Abstracts		■
Les activités de l'Académie du Royaume du Maroc		103
The activities of the Academy of the Kingdom of Morocco		■
Las actividades de la Academia del Reino de Marruecos		115
Les membres de l'Académie du Royaume du Maroc		121

Unicité des sources de législation dans les religions monothéistes et capacités de l'Islam d'en assurer la rénovation et la pérennité

Abdelhadi Bontaleb

Les législations monothéistes puisent leurs sources dans le double principe d'une part la promotion de l'homme à la *mansuetude* du Créateur envers sa créature et exprimant d'autre part le besoin d'assistance divine, ressenti par cette créature. Dans leurs études comparatives des religions du livre, les théologiens se rejoignent d'ailleurs dans cette constatation de départ, à savoir l'unicité et le *besoin* qu'éprouve la créature pour son Créateur

Unicité et complémentarité des Législations des Livres.

Comme Dieu est *unique* de même est *unique* la *providence divine*, celle-ci se manifeste dans l'unicité de ses enseignements et de la Révélation transmissive de son message. L'homme naît avec une *disposition naturelle capable* de le conduire à la découverte de la vérité unitaire de son Créateur, mais cette appréhension instinctive ne lui suffit pas pour s'imprégner du sens profond de cette unicité et des enseignements et devoirs qui en découlent. Aussi, l'affirmation unitaire de Dieu constitue-t-elle le fondement même des religions du Livre, le Judaïsme, le Christianisme et l'Islam. En fait, elle est la religion par excellence. Quant à l'idolâtrie, c'est une forme de culture *trop élémentaire* pour conduire jusqu'à la réalisation du Créateur Suprême. De même que la doctrine aristotélicienne en soutenant que Dieu ne s'intéresse qu'à son essence, s'est exclue de l'éclairage qu'apporte l'unicité absolue de la divinité, il en est ainsi également des *panthéismes* qui

confondent Dieu avec l'Univers, et des matérialistes athées, qui réduisent l'homme à la dimension animale

Un autre point de convergence pour les religions du Livre : *la religion est au service de l'homme pour assurer sa promotion, dans le cadre d'un univers également en perpétuelle évolution*. C'est ainsi que dès la genèse Dieu insuffla en sa creature la vérité divine dont le Coran dira qu'elle est organiquement liée à l'homme : « Quand ton Seigneur tira une descendance des reins des fils d'Adam, il les fit témoigner contre eux mêmes : « Ne suis-je pas Votre Seigneur ? », ils dirent : « oui, nous en témoignons »

C'est dans le cadre de ce mouvement ascendant, qui est conforme à la théorie de l'évolution et à la loi de la vie même, que s'inscrit l'intervention des trois Lois du Livre, qui visent à *renforcer l'aptitude de l'homme à recevoir la connaissance*. D'où la nécessité d'évolution de la Révélation elle-même, moyen par excellence de transmission du message divin. En effet, la Révélation connut cette évolution en passant notamment par le stade d'un *sacrement* gardé au tréfonds du protoplasme, ensuite, celui de la maîtrise du verbe chez Adam, puis l'avènement de la religion d'Abraham qui par l'intuition, fit valoir le principe du monothéisme. Puis arriva le stade où Dieu se montra à Moïse et lui révéla les Dix Commandements. Après lui, vint le Messie comme Parole de Dieu et Esprit émanant de Lui. Dieu fit enfin de Mohammed le *messenger* et le prophète de tous et en tous lieux. Vingt trois années durant, Mohammed recevait la Révélation qui l'aidait à résoudre les problèmes sociaux et humains et à fixer des règles de conduite pour l'homme et la société.

Tout au long des étapes traversées par le message divin, et jusqu'à l'avènement de Mohammed, la Révélation connut le même cheminement évolutif que la pensée humaine, non sans bénéficier toutefois de l'apport des connaissances scientifiques. Ainsi les prophètes juifs avaient la charge d'expliquer et d'interpréter les Dix Commandements. Leur œuvre fut complétée et enrichie par les efforts et les réalisations de rabbins, efforts sacrés par la sainteté même de leurs auteurs. Le Talmud et la Cabbale devinrent des textes sacrés, au même titre que l'Ancien Testament. En outre, les enseignements du Messie furent étendus et approfondis par les Evangiles des Apôtres. C'est avec l'Islam, relay du message de la Révélation, que commença l'ère scientifique dans son acception la plus large. La science, en effet, devait continuer le message divin ; et les hommes de sciences, comme disait Mohammed, sont les « héritiers des prophètes ». « Les savants de mon peuple sont les prophètes des Israélites », disait-il également.

L'on constate que les trois religions du Livre ne diffèrent aucunement quant aux principes fondamentaux sur lesquels repose l'éducation divine de la société.

Comme le premier code des lois canoniques fut celui de Moïse, tel que résumé par les Dix Commandements, et développé dans « l'Exode » et le « Deutéronome » de l'Ancien Testament, ces mêmes législations reapparaissent sous une autre forme dans les religions chrétienne et musulmane.

Ces Dix Commandements sont

- 1 Ne prends point d'autre Dieu que moi
- 2 Ne commets point de parjure en mon nom
- 3 Pense au jour du Sabbat pour le sanctifier
- 4 Honore ton père et ta mère
- 5 Ne commets point d'homicide
- 6 Ne commets point d'adultère
- 7 Ne commets point de larcin
- 8 Ne rends point, contre ton prochain, un faux témoignage
- 9 Ne convoite point la maison de ton prochain
- 10 Ne convoite point la femme de ton prochain.

Le Coran reprend, en les développant, les Commandements de Moïse, tout en substituant au Samedi le Vendredi, comme jour de prière. De même qu'y sont ajoutés d'autres interdits que l'homme, du temps de Moïse, n'était pas en mesure de supporter. Ainsi l'usure et le vin ne devinrent illicites, dans l'Islam, que progressivement.

Le Coran prend également à son compte d'autres prescriptions de Moïse et les rend obligatoires et contraignantes pour tous, en disant, en substance

« O vous qui croyez !
La loi du talion vous est prescrite en cas de meurtre »

« Voici ce qui vous est prescrit
Quand la mort se présente à l'un de vous,
Si celui-ci laisse des biens,
il doit faire un testament en faveur de ses père et mère,
de ses parents les plus proches »

« O vous qui croyez !
Le jeûne vous est prescrit
Comme il a été prescrit
aux générations qui vous ont précédés »

Le droit hébraïque comprend un *ordre légal* ainsi que des dispositions pratiques et réglementaires fort adaptées à l'environnement juif de l'époque. En revanche

le christianisme s'est attelé à une œuvre de *redressement de la morale* et de la vertu, *sans élaborer un code de droit positif*. L'Islam a mis au point un dispositif juridique et réglementaire complet applicable en tout lieu et en toute circonstance, car il repose à la fois sur des *vérités originelles immuables* aussi bien que sur des *situations conjoncturelles*. De même qu'il s'appuie sur un effort soutenu de réflexion par déduction, à partir des différentes coutumes et traditions. En outre, l'Islam a assimilé les législations qui réglementaient la vie des Arabes de l'époque anté-Islamique, à la lumière des caractéristiques de leur environnement social et géographique. Certaines de ces législations furent retenues, d'autres abandonnées pour n'être pas compatibles avec les principes fondamentaux et les valeurs éthiques de la religion.

Conformément à la loi de l'évolution, les religions qui suivent abrogent celles qui précèdent, *sauf* pour ce qui est des principes de base et des lois fondamentales qui ne sauraient faire l'objet d'abrogation. De même qu'il est logique que le Droit évolue et s'adapte aux réalités de l'homme, de même certains versets du Coran ont dû être abrogés.

« Des que nous abrogeons ou amendons un verset
ou que nous sursoyons à son application
nous le remplaçons par un autre, meilleur ou semblable ».
(Sourate 2) « La vache »

Le « Nas'kh », abrogation ou amendement, est cette opération, juridiquement justifiée, qui consiste à annuler une disposition légale et à y substituer, ultérieurement, une autre prescription, non moins fondée juridiquement. Quant au « Nas' », ou ajournement, il consiste à surseoir à la promulgation ou à l'application d'une prescription jusqu'au moment où le besoin s'en fait sentir. Le droit musulman a horreur du vide. Il permet de « surseoir à la création de la loi lorsque le besoin s'en fait sentir, mais jamais après ».

Avec les facultés intellectuelles et les connaissances religieuses qui sont les siennes, l'homme est désormais capable de légiférer sur la base des enseignements religieux et à la lumière des finalités bien comprises du droit divin. Mais la souplesse intellectuelle que requiert une telle opération ne devrait, en aucune manière, l'écarter des principes fondamentaux et immuables qui confèrent pérennité et universalité à la religion.

A. Caractéristiques fondamentales du Droit Musulman

La liberté bien comprise, c'est-à-dire l'acceptation volontaire de prise en charge, telle est la loi suprême qui préside à l'ordre légal de l'Islam. Celle-ci se caractérise, outre cette liberté par

- 1 – la souplesse, facteur d'harmonie entre les exigences de l'évolution et les principes de la religion,
- 2 – le principe de l'unicité et de la pérennité de la législation islamique, dont les différentes dispositions se complètent harmonieusement.

Religion du juste milieu, l'Islam est simple et aisément accessible, souple et non restrictif.

Le juste milieu reflète le souci constant de modération, écartant toutes les formes d'excès et de laisser-aller. Ainsi, la morale se situe entre l'idéal et la réalité. L'économie concilie les impératifs de la propriété privée et du bien public. Le social se veut harmonie entre l'individu et la communauté, point de rencontre ou convergent, de part et d'autre, l'ensemble des activités de l'homme et de la société.

Ainsi, aux Dix Commandements, se sont greffées des dispositions complémentaires que le christianisme assortissait des douceurs de la charité et de la commiseration. Les lois divines sont donc partout les mêmes, comme est unique le Premier législateur qui les a prescrites. Elles s'énoncent au début comme des principes élémentaires facilement accessibles, pour se transformer progressivement, en règles de plus en plus élaborées afin de mieux répondre aux exigences de l'évolution de l'homme et de la nature. Si le christianisme avait pour rôle la charge de dénoncer les falsifications de la Loi de Moïse et d'annoncer l'arrivée du dernier des messagers pour parachever la Révélation, l'Islam, à son avènement, devait s'adresser à un homme déjà évolué, capable de se livrer à un exercice intellectuel élaboré et d'appréhender les complexes scientifiques. L'Islam avait donc pour mission de réaffirmer, en les corrigeant et les circonstanciant, les lois canoniques antérieures. Soucieux d'en faire des instruments efficaces au service du développement de la communauté tout entière, il assignait à l'esprit la tâche d'analyser les différentes prescriptions qui en découlaient et d'établir le lien entre l'acte et l'intention, entre la parole et l'action.

Le prophète de l'Islam est venu réaffirmer l'unicité et la pérennité de la Révélation. Aussi, toute législation commune aux trois Livres ne peut-elle être qu'authentique, alors qu'est douteuse toute autre prescription qui les sépare. Le Coran soutient le message de tous les prophètes sans distinction aucune, tout en expliquant la Loi de Moïse et les œuvres des prophètes.

« Nous t'avons inspiré
Comme nous avons inspiré Noé
et les prophètes venus après lui
Nous avons inspiré Abraham,
Ismacel, Isaac, Jacob, les Tribus,
Jesus, Job, Jonas, Aaron, Salomon

et nous avons donné les Psaumes à David.
 Nous avons inspiré les prophètes
 dont nous t'avons déjà raconté l'histoire
 et les prophètes
 dont nous ne t'avons pas raconté l'histoire.
 Dieu a réellement parlé à Moïse... »

Il consacre à la Vierge Marie une Sourate tout entière qui rétablit la vérité sur la chasteté et la pureté de la Vierge. Il défend le Messie, mieux que ne l'ont fait les chrétiens eux-mêmes, et le présente comme le Serviteur de Dieu, sa Parole et l'Esprit émanant de Lui.

C'est toujours à partir de ce principe *unitaire* que le Droit musulman considère, pour toutes ses prescriptions que « ce qui fut loi avant nous demeure loi pour nous ». Lorsque le Coran ou la Sunna prescrit une disposition tirée des lois divines antérieures, celle-ci fait incontestablement partie du Droit musulman. En revanche, lorsque le Coran ou la Sunna prescrit une disposition, et qu'il s'avère, sans conteste, qu'elle a été abrogée, cette disposition ne relève aucunement du Droit musulman. S'agissant de prescriptions de Droit divin, rapportées par le Coran ou le Prophète, les Hanafites, comme certains Chafrites et Malékites soutiennent que, s'il se révèle, sans conteste, dans le droit musulman, que ces prescriptions n'ont été ni *suspendues ni abrogées ou amendées*, elles ont alors force de loi pour les Musulmans qui sont tenus de s'y conformer. C'est en vertu de cette règle que des Juifs, comme Kaâb Al Ahbar, convertis à l'Islam, ont assuré la transmission de nombreuses prescriptions Israélites. Celles-ci furent soigneusement scrutées par les théologiens musulmans, afin de prévenir toute infiltration de dispositions incompatibles avec les législations révélées.

L'accessibilité Dans la parole comme dans l'action, dans la pratique du culte, comme dans les transactions quotidiennes, l'Islam préfère la simplicité à la complexité, la démarche pratique aux détours sinueux.

La souplesse Elle permet d'atténuer ou d'adoucir les rigueurs d'une contrainte ou d'un devoir. Lorsqu'elle est accordée, il est plus que souhaitable, mais nécessaire d'en faire usage, au même titre qu'une ferme adhésion à une prescription. Ainsi à défaut d'eau pour les ablutions de la prière, la purification par la pierre ou le sable est autorisée. Le voyageur peut s'abstenir du jeûne et écarter la prière, comme le pèlerin peut donner procuration, en cas de force majeure, pour l'accomplissement du pèlerinage. De même, le fidèle, incapable de se tenir debout, peut accomplir sa prière, par gestes et mouvements des yeux. S'il ignore la direction de la Qibla, qu'il oriente librement son corps entre l'est et l'ouest.

B. Sources originelles du Droit Musulman.

En interrogeant les textes de lois musulmans, il se révèle qu'ils sont non seulement fondés et justifiés juridiquement, mais qu'ils servent également à l'élaboration du Droit positif et de ses mesures d'application. Ces sources sont :

- 1 Le Coran
- 2 La Sunna ou Tradition du prophète
- 3 L'Ijmaa'

- Le Coran fait foi d'une manière irréfutable. Ses dispositions légales sont obligatoires. Elles sont de caractère doctrinal, moral, légal, civil, pénal, procédural, constitutionnel, économique, financier et international.

La « Sunna » constitue l'ensemble des propos, actes et décisions émanant du Prophète. Les musulmans sont unanimes à considérer tout ce qui émane du Prophète comme étant une source de législation ou un exemple à suivre. La « Sunna » explique et développe ce qui est rapporté, sommairement, par le Coran. Elle relativise ce qui paraît absolu, apporte précision et nuance aux généralités.

L'« Ijmaa' », est le consensus exprimé par les théologiens musulmans au sujet d'une décision légale sanctionnant telle ou telle affaire. C'est donc une législation arrêtée collectivement et non individuellement conformément au principe de la concertation.

Par un souci d'universalité, le Coran et la « Sunna » posent les principes fondamentaux du droit, principes qui, sans entrer dans le détail, pourvoient, dans leurs grandes lignes, aux situations qui pourraient surgir, et répondent aux exigences matérielles et spirituelles de l'homme. L'Islam a laissé à l'esprit toute latitude pour réglementer la vie en fonction des mutations que connaît la société, mais à la seule condition que cette réglementation ou ces mesures d'application, restent conformes à l'esprit des principes fondamentaux visés plus haut, et à celui de l'unicité de la législation divine.

C. Ijtihad ou instruments rationnels d'enrichissement et d'innovation dans l'effort de législation.

Le processus de la Révélation prit fin avec le parachevement de la religion musulmane. Cela ne signifie pas forcément la fin des besoins et des intérêts de l'homme, mais plutôt, le commencement d'une ère nouvelle où le cerveau humain est d'autant plus apte à compter sur lui-même qu'il est sensé avoir

maîtrisé les principes fondamentaux qui président à la sauvegarde de son intérêt, son équilibre et son évolution

Parallèlement aux principes fondamentaux de la législation et aux données intrinsèques qui s'y rattachent, l'Islam s'est doté d'institutions-mécanismes pour le fonctionnement de ses propres organes. La plus importante de ces institutions est celle de l'Ijtihad

1. - Définition

L'Ijtihad consiste à œuvrer massivement pour mettre au point une législation toujours adaptée à l'évolution des sociétés. Il s'agit d'un acte de devotion, au même titre que l'accomplissement des autres prescriptions de la législation, car le Mujtahid, auteur de l'Ijtihad, continue le message divin, après la cessation de la Révélation

La législation Islamique s'est en effet considérablement enrichie de l'apport des « Mujtahidin », qui donna lieu à une masse impressionnante d'études doctrinales. Les codes européens s'en sont d'ailleurs profondément inspirés. En fait elles ont trouvé un champ d'application, même au delà du monde Islamique, prouvant ainsi leur validité en tant que source de loi, et leur capacité d'adaptation aux différents environnements

Sans prescrire à l'Ijtihad une méthode et des moyens d'action précis, afin de laisser le champ libre à sa vitalité et à son développement, l'Islam lui fixe cependant un objectif. Il s'agit sans se départir des principes fondamentaux de la législation, de parachever les œuvres d'intérêt public, soit en évitant ce qui lui est préjudiciable, soit en menant des actions d'utilité publique, tout en veillant à la protection des intérêts de l'individu

L'Islam, en assignant un tel effort de réflexion aux « Mujtahidine », place ceux-ci à l'avant-garde de leur société et leur confie une responsabilité à la mesure de leur tâche. Autant dire les qualités et les aptitudes qui doivent être les leurs avant de prétendre assumer une charge d'une telle ampleur

En un mot il s'agit d'avoir la compétence requise, une compétence à la fois scientifique et morale, car la science, dans l'Islam, est au service de la morale. Elle ne saurait être une fin en soi.

En réalité le « Mujtahid » joue le rôle d'innovateur dans la législation islamique en adaptant à celle-ci les nouvelles réglementations à la lumière des sources fondamentales de la Loi. Par la deduction, il dégage des prescriptions conformes au

droit, tant par leur forme que par leur finalité, qui est la recherche de l'intérêt de l'homme et de la communauté. D'ailleurs c'est à l'objectif de l'ensemble des religions, des doctrines et des idéologies, qui soulignent, toutes, la nécessité de sauvegarder, le dogme, la vie, l'esprit, la progéniture et les biens. Ainsi le « Muftahid » s'appuie, en premier lieu, sur les sources premières de la Loi, à savoir le Coran, la Sunna et l'Umaa. Il mobilise ensuite l'Ijtihad, véritable institut on, aux multiples mécanismes qui lui apportent un éclairage et un soutien précieux dans l'action qu'il mène en faveur des nobles objectifs de l'Islam. Bref, cet effort de réflexion repose sur une double règle

Tout ce qui est indispensable à l'accomplissement d'un devoir est lui-même un devoir,
faire obstacle aux faux prétextes visant à contourner une loi

2. Institutions-mécanismes

a – *Le « Qiyas »* ou déduction par analogie, consiste à statuer sur un cas non prévu dans un texte de l'ordre légal, en se basant sur une décision ayant sanctionné, conformément aux dispositions d'un texte existant, un cas légalement similaire, par le fond et par la forme.

b – *Istihsan* ou préférence juridique, consiste pour le « Muftahid » à faire prévaloir, sur une norme juridique largement répandue en vertu du « Qiyas », une autre norme, issue, elle aussi du « Qiyas », mais beaucoup moins répandue. Il consiste également à renoncer en cas de besoin motive, à une prescription généralement admise, au bénéfice d'une norme à caractère exceptionnel. Ainsi, par exemple, le législateur interdit de passer contrat pour un objet inexistant, mais autorise, au nom de l'intérêt général, les contrats portant sur l'option pour achat, le bai, et le metayage.

c – *L'intérêt implicite* Il s'agit d'un intérêt pour la réalisation duquel, le législateur n'a pas fixé de règles précises. De même qu'il n'existe aucune source légale qui le confirme ou infirme en tant que tel, c'est en vertu de cette notion que le « Muftahid » a autorisé le principe de battre monnaie et de permettre aux propriétaires des terres agricoles conquises, de continuer à les exploiter moyennant l'impôt du « Kharaj ». Dans le même ordre d'idées, une requête légale visant l'annulation d'un mariage non certifié par un acte formel, est irrecevable.

d – *« 'urf » ou coutume* Il s'agit de paroles, d'actes ou d'abstentions, consacrés par les usages et la tradition. Ainsi l'acte de vente est considéré comme accompli, même si l'échange n'a pas été accompagné expressément de la formule d'usage. Le législateur reconnaît l'effet juridique du « 'urf » tant qu'il n'est pas en contra-

diction avec une prescription originelle, et dans la mesure où il n'autorise pas ce qui est illicite ou interdit ce qui est licite.

e - *L'Istis hab* Il consiste à prescrire une règle, en fonction d'une situation déterminée, jusqu'à preuve de changement de cette situation. Autant dire qu'essentiellement toute chose est permise, tant que n'existe pas une prescription légale, l'interdisant.

f - *Mad'hab as-Sahabi ou doctrine du compagnon du Prophète* Après la mort du prophète, les compagnons de Mohammed, connus pour leur science du droit islamique, ont émis des opinions et posé des règles, qui seront tenues pour preuves, dans les cas à trancher, tant que n'existe pas une prescription contraire d'un membre de ces mêmes compagnons.

Soucieux essentiellement du principe de l'intérêt général, le « Mujtahid » devait édicter sur la base des règles ci après :

- 1 Le dommage doit être levé
- 2 Le dommage ne saurait être réparé par le dommage.
- 3 Nécessité rend licite ce qui est illicite
- 4 Besoin vaut nécessité
- 5 L'accomplissement du moindre dommage
- 6 Prévenir le dommage vaut mieux que la recherche de l'intérêt
- 7 Supporter le dommage spécial pour éviter le dommage général
- 8 La tradition est noble.
- 9 L'action vaut par l'intention
- 10 Dans les conventions, la volonté prime les paroles
- 11 La tradition est aussi noble que la coutume, et seules les intentions comptent, plutôt que la parole

L'activité doctrinale et jurisprudentielle s'est considérablement développée, dans l'ensemble du monde islamique où des milliers de théologiens-jurisconsultes ont rédigé de nombreux ouvrages, dans différentes langues. Les Musulmans ont pu ainsi conserver un trésor inestimable, de livres et de recueils sur la jurisprudence, les cas juridiques et les critères d'appréciation, ainsi que des traités sur les contrats et les droits successoraux.

L'Ijtihad, en tant qu'effort d'interprétation et de législation, connut son déclin devant l'incapacité de nombreux théologiens et jurisconsultes à faire face aux « situations nouvelles », d'autant plus que l'ensemble du monde islamique était

en butte à de multiples assauts, en provenance de l'Occident, notamment, à la suite des Croisades. C'est ainsi, qu'en dehors d'efforts isolés, la pensée juridique islamique, sérieusement affaiblie, s'est repliée sur elle-même. Peut-être est-ce aussi dû au fait que les théologiens craignaient l'émergence de pseudo-Moujtahidines, ne remplissant pas les conditions d'aptitude et de compétence requises. En plein désarroi, les théologiens se consolaient dans la facilité de l'imitation et du conformisme. A ce mimétisme servile, s'ajoute la fascination exercée par la civilisation occidentale sur de nombreux intellectuels musulmans, qui attribuent le développement de celle-ci à une soi-disant supériorité des codes législatifs et du droit positif européens. Certains n'hésitent pas à mettre en doute la validité et l'adaptabilité de la législation religieuse devant l'évolution scientifique et technique que connaît le monde d'aujourd'hui.

Autant dire l'impérieuse nécessité qu'il y a aujourd'hui à doter la pensée islamique de moyens propres à lui faire relever le défi de cette évolution. Que l'on se rappelle que c'est l'abandon de l'Ijtihad qui a freiné la marche des musulmans, donnant ainsi à leurs adversaires de solides arguments pour incriminer l'Islam sur la base de cette désolante réalité.

Par ces diverses sources légales s'exprime la volonté divine, rendant obligatoire, illicite, recommandable, licite ou réprouvée, chaque action accomplie par l'homme reconnu également responsable. Ces actions sont admises ou interdites, non en tant que telles, mais selon l'intention qui les motive. Ainsi le vol, acte reprehensible, appelle l'amputation de la main du coupable, dit le Coran. Néanmoins s'il se révèle que l'auteur du vol y était acculé, sous peine de périr affamé, la sentence est annulée. De même que le Coran prescrit la « Zakat » en faveur des nouveaux adeptes de l'Islam, sauf si ceux-ci peuvent s'en passer. Malgré la diversité du monde islamique, le fait que l'homme musulman est tenu de régler ses actes conformément aux injonctions divines, confère un élan unitaire à cette diversité.

Ces injonctions ont été intégralement incorporées dans les différentes législations, de telle sorte qu'elles constituent, un code complet d'éthique et de droit. Grâce à elles tout acte est foncièrement un acte religieux qui est à l'abri de toute contestation de l'esprit, puisqu'il relève précisément des injonctions divines et que l'intellect est tenu de comprendre les textes qui les régissent et de se conformer à l'esprit qui les motive. C'est ainsi que l'Islam donne toute sa mesure universelle et globale au message de Dieu. Ses enseignements, pour conserver toute la légitimité qui les caractérise et pour être constamment en harmonie avec les changements inhérents à la théorie de l'évolution, ne sauraient être limités par le temps ou l'espace.

D. Conclusion

Par les différents mécanismes dont il dispose, l'Islam est parfaitement capable de répondre aux exigences des nouvelles situations et des multiples défis qui lui sont posés. Plus encore, ces mécanismes constituent les continuateurs de la Révélation divine. En s'adaptant avec constance et vigilance à l'évolution des sociétés, l'Islam veille à la protection de l'intérêt suprême de l'homme et à la préservation de ce qui est en lui essentiel et fondamental. Il s'appuie sur des mécanismes de défense à la mesure des risques potentiels qu'il encourt. Il dispose de tout un arsenal qui lui assure immunité ou protection contre les différents assauts visant à amputer l'homme de sa substance, et à détruire les intérêts suprêmes de la communauté humaine. On ne peut que regretter qu'un tel dispositif ne soit pas mis à profit par nos théologiens, inconsultes, pour faire face aux situations nouvelles et répondre aux interrogations du temps, en matière politique, morale, économique et sociale.

Par sa pondération et son accessibilité, comme par ses multiples instruments de droit, l'Islam est non seulement bien équipé pour répondre aux nouvelles exigences, au fur et à mesure qu'elles se manifestent, mais porte en lui intrinsèquement et organiquement, l'élément modérateur qui imprime au processus de développement une orientation conforme aux lois naturelles de l'évolution. C'est dire que pour l'Islam, la conquête de l'espace, comme le progrès technique, l'essor de la technologie de pointe comme la médecine, ou encore la protection des droits de l'homme, sont autant d'éléments qui s'inscrivent dans l'objectif suprême qui est le sien, à savoir le triomphe de la science sur l'ignorance, du juste sur le faux, de l'équité sur l'injustice. En effet, l'évolution est un facteur indispensable à la pérennité du droit, pour que s'instaure la justice, la vraie. Le reveil de l'Islam n'aspire à rien d'autre qu'à cela.

Responsabilité scientifique et recherche thérapeutique

Jean Bernard

I -

« C'est notre inquiétude, c'est notre impatience qui gâte tout ; et presque tous les hommes meurent de leurs remèdes et non pas de leurs maladies » Injustement accusés, les remèdes du temps de Molière étaient aussi inoffensifs qu'inefficaces. Les thérapeutiques de notre temps sont souvent efficaces et parfois nocives. Pour le pharmacologue, l'espoir de l'efficacité doit constamment s'allier à l'appréciation consciente des dangers éventuels.

Un ronronnement apaisant a longtemps bercé les pharmacologues. Des méthodes mesurant l'efficacité et la nocivité des nouvelles substances avaient été soigneusement mises au point. Tels les chevaliers du Moyen Âge, les nouvelles substances affrontaient de nombreuses épreuves, en cultures de tissus, en cultures bactériennes, sur l'embryon, sur plusieurs espèces d'animaux jeunes et adultes. La rigueur de ces épreuves donnait bonne conscience en pharmacologie. Nous savons que cette rigueur est nécessaire mais qu'elle n'est plus suffisante. De nouveaux dangers sont apparus, dangers pour l'enfant lorsque le médicament est donné à une mère enceinte, dangers des infections très lentes, favorisées par l'immuno-dépression liée aux médicaments, dangers liés à la fragilité élective de certaines personnes.

Il ne s'agit là que d'exemples. D'autres dangers apparaîtront sans doute avec l'arrivée de nouveaux produits. L'inquiétude du chercheur doit être constante. Son sens de la responsabilité constamment en éveil. D'assez nombreux pharmacologues, d'assez nombreux médecins, dans le passé, ont parfois oublié d'être inquiets.

II

Il est bon d'être inquiet. Il serait meilleur encore de disposer de méthodes sûres permettant de confirmer ou de dissiper l'inquiétude. Les difficultés sont très grandes. Avant d'examiner les solutions, je voudrais donner quelques exemples de ces difficultés. On me pardonnera d'emprunter ces exemples à ma discipline, l'hématologie, et à mes expériences personnelles.

Le premier exemple est tiré en 1947 des premiers essais de traitement des leucémies aiguës. La leucémie aiguë en 1947 était une maladie constamment fatale, elle entraînant la mort dans un temps ne dépassant pas deux mois. La totalité des médecins considérait qu'il s'agissait là d'une situation irrémédiable que l'on ne pourrait jamais modifier. Des hypothèses de travail, des résultats de données expérimentales et cliniques nous ont conduit, Marcel Bessis et moi-même, à envisager le traitement de ces malades par le grand échange du sang, l'exsangüino-transfusion. D'où de redoutables questions de responsabilité. L'exsangüino-transfusion n'avait été jusque là pratiquée que chez des nouveau-nés, jamais encore chez des enfants plus âgés ou de jeunes adultes. On ignorait les risques courus. L'hypothèse de travail paraissait raisonnable, mais nous ne savions pas quels allaient être les résultats en thérapeutique humaine. Telles étaient les données qui s'inscrivaient contre la tentative. En faveur de la tentative, on devait tenir compte de la constante fatalité de la maladie, de sa cruauté, c'est à dire de douleurs intolérables qui accompagnaient son évolution. Certes, en commençant ce traitement, nous pensions à la fois à l'enfant que nous avions devant nous et qu'il fallait tenter de sauver ou au moins d'aider, et à tous les enfants qui dans l'avenir pourraient bénéficier des progrès inspirés par cette première tentative. L'exsangüino-transfusion a été très bien tolérée. Une remarquable amélioration est survenue ; une rémission complète a été obtenue, malheureusement de courte durée, mais ce premier succès a incité les chercheurs à de nombreux travaux destinés à élargir et à améliorer le premier résultat obtenu, et après plus de 25 ans d'efforts ont été obtenus les premiers cas de guérison vraie de leucémie aiguë, conséquences assurément de la tentative de 1947.

Des problèmes très difficiles aussi — c'est le deuxième exemple — se sont posés à nous en matière de greffe de moelle osseuse. La greffe de moelle osseuse mise au point en ces dernières années, permet d'obtenir dans un certain nombre de cas la guérison de malades atteints de très redoutables insuffisances de la moelle osseuse. Le donneur doit être strictement compatible dans le système HLA. Il ne peut être pris que parmi les frères et sœurs du malade. Le prélèvement de moelle osseuse est fait sous anesthésie. En dehors d'un endolorissement passager, cette intervention ne comporte pas d'autres risques que celui, faible mais non négligeable, de l'anesthésie générale. Lorsque le donneur, frère ou sœur, est un adulte en bonne santé, le don de sa moelle osseuse ne pose pas de problème particulier compte-tenu du faible risque couru. Mais lorsque, ce qui est relativement fré-

quent, le seul frère ou sœur compatible est un enfant, notre responsabilité devient très grande. Non pas sur le plan égal, car le pouvoir semble appartenir en pareil cas aux parents, mais sur le plan moral : dans quelle mesure a-t-on le droit d'imposer à ce jeune enfant le risque de l'anesthésie générale, les douleurs modérées qui suivent les prélèvements au bénéfice de son frère ? Nous avons généralement tranché dans le sens positif en acceptant d'utiliser ce donneur enfant. Chaque cas cependant me paraît engager lourdement notre responsabilité scientifique et morale.

Plus graves encore et d'une valeur générale exemplaire sont les questions posées par les recherches qui ont conduit Jean Dausset à la découverte des groupes de globules blancs et de système d'histo-compatibilité dit HLA et qui devaient prendre tant d'importance en thérapeutique en gouvernant les greffes d'organes. Lorsqu'on greffe la peau de Pierre à Paul, Paul rejette le fragment de peau de Pierre. Mais lorsqu'on greffe à Paul non seulement la peau de Pierre, mais la peau de Pierre, d'André, de Jean, de Jacques, on constate que ces fragments de peau de Pierre, d'André, de Jean, de Jacques ne sont pas rejetés dans les mêmes délais, ils sont rejetés en cinq jours, tel en quinze jours. Dausset a postulé voici une vingtaine d'années que la rapidité du rejet était fonction du degré d'incompatibilité entre les groupes de tissu du donneur et du receveur. Cette hypothèse de travail qui allait susciter la grande découverte indiquée plus haut demandait à être vérifiée. Elle ne pouvait l'être que sur l'homme, l'expérience consistant en la greffe sur le bras d'un receveur volontaire de petits fragments de peau appartenant à plusieurs donneurs volontaires eux aussi, cependant qu'on établissait les corrélations éventuelles entre la rapidité de rejet et les compatibilités de groupes de globules blancs des donneurs et du receveur. Il n'était bien entendu pas question d'utiliser des malades pour cette épreuve, et seuls pouvaient initialement servir les médecins et chercheurs de l'équipe au sein de laquelle se poursuivaient ces recherches. On peut rappeler que c'est de la même façon que l'héroïsme d'un jeune étudiant en médecine allemand, Forssmann, s'injectant une sonde jusque dans les cavités du cœur, a permis l'extraordinaire développement de la chirurgie cardiaque.

Les expériences de greffe de peau ne présentaient pas les mêmes dangers, mais seulement quelques inconvénients locaux et de nombreux dérangements.

Très vite il est apparu que les membres de l'équipe de recherche utilisés ne suffisaient pas et qu'un beaucoup plus grand nombre d'essais était indispensable. On se trouvait alors confronté de la façon la plus dramatique aux problèmes de fond de l'expérimentation sur l'homme. N'ayons pas peur des mots. D'un côté le refus de toute tentative nouvelle, respectant les règles fondamentales, mais laissant sans thérapeutique efficace de graves maladies ; de l'autre, des tentatives pour trouver une solution acceptable, respectant à la fois les règles de la morale et ne compromettant pas les progrès de recherches essentielles pour les malades. La solution

fut trouvée dans la formation de ce que l'on peut appeler les héros insuits. Les donneurs volontaires de sang forment en France un groupe très remarquable par leur dévouement, leur abnégation, tels d'entre eux ont donné plus de 500 fois leur sang. C'est parmi eux que Dausset devrait recruter les volontaires qui ont permis la poursuite de ses recherches. Une condition fondamentale était l'instruction, l'information de ces volontaires. Dans une série de cours, de conférences, de colloques, ces volontaires furent informés des conditions dans lesquelles seraient faits ces essais, des inconvénients éventuels pour eux, des avantages considérables pour le progrès de la recherche. Cette information, cette instruction furent données avec beaucoup d'attention et de soin. Peu à peu se dégagèrent des donneurs parfaitement informés. Dans certaines familles plusieurs personnes ainsi vinrent donner leur peau, ce qui a facilité les recherches génétiques. Récemment une cérémonie a pu honorer plusieurs centaines de ces donneurs grâce auxquels furent poursuivies de très remarquables recherches dont les conséquences sont évidentes à l'heure actuelle, avec plusieurs milliers d'hommes, de femmes, d'enfants sauvés grâce à la greffe de rein, parfois grâce à la greffe de moelle osseuse. Leur survie est due tout à la fois au médecin qui a conçu cette remarquable hypothèse de travail, qui a fait cette découverte, et aux donneurs héroïques qui ont permis d'en démontrer la vérité.

Dans nos services hospitaliers voués au traitement des maladies sanguines les plus graves travaillent de très remarquable infirmières, intelligentes, courageuses, dévouées. Nous les réunissons plusieurs fois par an pour des séances d'information consacrées surtout à répondre aux questions qu'elles ont préparées et posées. Une des questions qui revient le plus fréquemment est la suivante : « De quel droit donnez-vous à tel enfant un traitement, à tel autre un traitement simplement sur la foi d'un tirage au sort ? » Ainsi se trouve posé, dans les termes les plus précis, le problème de notre responsabilité thérapeutique, le problème de ce que la jargon franco-anglais appelle la randomisation. Soit un malade atteint d'une affection sanguine grave, deux méthodes thérapeutiques sont en présence et l'on ignore laquelle est la meilleure. La méthodologie thérapeutique impose en l'état actuel de tirer au sort et de donner le traitement A à la moitié des malades, le traitement B à l'autre moitié des enfants. Des données morales très importantes vont ici se poser : d'une part, il paraît scandaleux que soit ainsi fixé par tirage au sort le traitement d'un malade, d'autre part cette méthode est la seule qui ait permis jusqu'à maintenant de progresser. Si des guérisons de leucémies aiguës sont maintenant obtenues dans certains cas, si la redoutable maladie de Hodgkin fatale il y a quinze ans guérit maintenant à plus de 80 % des cas, c'est parce que cette méthodologie a été appliquée. La responsabilité des médecins, des biologistes est ainsi très lourdement engagée. Là encore, la solution devrait être trouvée dans la recherche scientifique elle-même, soit qu'elle découvre rapidement un médicament très supérieur aux autres permettant très vite de renoncer à ces comparaisons, soit que d'autres méthodes d'analyse thérapeutique des résultats soient mises au point par des statisticiens. La méthode des modèles

actuellement à l'étude permettra probablement dans un avenir pas très éloigné de renoncer aux redoutables comparaisons, nécessairement immorales et moralement nécessaires, qui sont à l'heure actuelle les seuls procédés efficaces dont nous disposons

III

Comme de nombreux problèmes moraux, les questions que nous avons à résoudre se posent en termes de tensions, tension entre deux individus comme dans le cas de la greffe de moelle, tension entre un individu et la collectivité comme dans le cas des essais faits en phase I sur des hommes en bonne santé, tension entre les malades du présent et les malades du futur

- IV

Pour réduire ces tensions, pour résoudre ces rudes questions, plusieurs solutions ont été proposées que je voudrais examiner maintenant.

1^o) Il est possible — et c'est une première solution, une première tentative — de remplacer les discussions morales par des dispositions réglementaires, lois, décrets, arrêts, qui prévoient ou s'efforcent de prévoir toutes les situations.

Il est en fait bien difficile de concilier la rigidité des règlements et ces situations qui sont diverses et mouvantes comme la vie. Il est raisonnable de limiter à des impératifs simples et indiscutables.

Il est interdit d'utiliser pour des essais de médicaments de malades hospitalisés pour des affections qui n'ont aucune raison d'être traitées par ces médicaments, aucune chance d'être améliorées par eux.

Il est licite d'utiliser dans le traitement de malades condamnés des médicaments, et d'une façon plus générale des thérapeutiques fondées sur de très fortes données expérimentales et qui ont des chances raisonnables d'être efficaces.

Il convient d'être d'une extrême prudence pour tous les essais concernant les très jeunes enfants, les malades atteints d'affections mentales.

2^o) Deuxième solution, le consentement éclairé, consentement des malades, des membres de leur famille, des personnes saines.

Le consentement éclairé du malade plaît au juriste, convient au moraliste. Trop longtemps le malade a été considéré par les médecins, par certains médecins, comme appartenant à une espèce animale inférieure. Il est bon d'instruire le malade, de lui montrer les avantages, les inconvénients des divers traitements.

envisages. La méthode est actuellement appliquée avec mesure dans certains pays, avec démesure dans d'autres pays. Elle n'est pas toujours efficace, pas toujours inoffensive. La lucidité du malade peut être diminuée par la maladie, par le médecin, plus exactement liée par l'émotion liée au contact avec le médecin. L'évolution de la maladie peut se trouver aggravée par le désarroi qu'entraînent les révélations, les explications. L'appréciation de la tentative thérapeutique peut être troublée par la connaissance qu'a le patient des effets espérés ou redoutés. D'où de sérieuses limites à l'exercice si souhaitable du consentement éclairé.

Le consentement de la famille, des proches est souvent sollicité lorsque l'état du malade ne permet pas d'obtenir son propre consentement. La méthode est apparemment raisonnable. Elle est souvent imparfaite. Elle est parfois altérée par les intrigues évidentes ou cachées de la comédie bourgeoise, captative de testaments, etc.

C'est autour du consentement éclairé de l'homme sain que s'orientent les discussions les plus importantes, celles qui ont pour motif l'essai thérapeutique en phase I.

Les consentements peut-être éclairés mais non libres des personnes sous contrainte ne sont pas valables, qu'il s'agisse de prisonniers espérant une réduction de peine, d'étudiants espérant une indulgence de leur jury d'examens.

Les consentements libres et éclairés des médecins sont très satisfaisants. C'est l'héroïsme d'un jeune médecin allemand s'introduisant une sonde dans le cœur qui a transformé la cardiologie et ouvert l'ère de la chirurgie cardiaque. Dans de nombreux laboratoires, nous l'avons vu avec le système HLA, les médecins, les chercheurs, les techniciens sont de vrais, de bons, d'efficaces volontaires.

Entre l'interdit évident (les prisonniers, les étudiants), le licite non moins évident (les médecins, les techniciens), peut-on trouver d'autres volontaires ? Oui, à condition d'exiger deux critères, le volontariat authentique, une instruction suffisante. L'histoire de la découverte du système HLA, la formation de ce corps de héros instruits ont valeur exemplaire. La même rigueur, la même durée d'instruction devront dans l'avenir être exigées. De telles exigences sont rudes mais nécessaires, et permettront le développement utile des essais thérapeutiques sur l'homme sain.

Le rôle du médecin est assurément très important, aussi bien comme conseiller lors de l'élaboration des lois, que comme pédagogue lors de la formation des volontaires instruits. Peut-on aller plus loin et confier au médecin les choix fondamentaux ? Les objections sont nombreuses. Impuissant, le pouvoir médical était accepté. Efficace, il est discuté. Il reste que souvent le recours au médecin

est pour le moraliste, sinon la meilleure, en vérité la moins mauvaise solution. La conciliation du scientifique et de l'humain définit les essais thérapeutiques, définit aussi la médecine. Ou plutôt devrait la définir. Le médecin ne peut assumer cette fonction de choix de la méthode d'organisation de l'essai thérapeutique que s'il a reçu pendant ses études, que s'il continue de recevoir après ses études la formation et les informations nécessaires. Ce n'est pas le cas actuellement. Un très grand effort doit être fait pour corriger une fâcheuse insuffisance pour doter le médecin des méthodes, des connaissances qui permettront un jugement efficace.

Notre temps est le temps des commissions, des comités. Toute difficulté suscite la naissance d'un comité. Ainsi furent créés les Comités d'Éthique dont l'importance ne cesse de croître, dont la composition, la mission méritent d'être discutées.

La composition peut être constante ou variée selon les circonstances, la nature des questions posées. La présence de médecins compétents, de chercheurs, de pharmacologues, d'informaticiens, de juristes est indispensable. La présence de philosophes, de moralistes, d'infirmières paraît très souhaitable. La présence de personnes non compétentes représentant l'opinion générale de la population concernée mérite discussion.

Dans son fonctionnement le Comité d'Éthique doit éviter deux fautes, légiférer à tout prix, régler des cas particuliers. Sa mission essentielle est de créer une jurisprudence. Le nombre, la diversité des questions qui lui sont soumises, lui permettent de connaître les divers aspects des problèmes liés aux essais thérapeutiques. Cette jurisprudence établie avec sagesse sera portée à la connaissance des médecins qu'elle éclairera. Elle ne sera pas statique mais mouvante, constamment adaptée aux progrès de la recherche biologique et médicale. Recherche qui tantôt pose de nouvelles questions, tantôt apporte la solution de questions antérieures. Cette jurisprudence doit être rigoureuse, sensée, humaine. Les trois termes ne sont pas incompatibles.

Science transfer for development

Ahmad Abdus-Salam

« Government support of basic research is a Federal trust. Basic research (is) an essential instrument in the nation's long-term welfare because its benefits are so broadly distributed. Quite simply basic research is a vital underpinning for our national well being » – George A. Keyworth II, U.S. Presidential Science Adviser, testifying before the House Committee on Science and Technology, 1984

1 The Neglect of Basic Sciences in Developing Countries

Let me say at the outset that my credentials for writing on this subject are those of a humble research physicist from a developing country who has had the privilege of directing a United Nations run International Centre for Theoretical Physics (ICTP) at Trieste. Since its inception in 1964, ICTP has welcomed of the order of 22,000 visits of experimental and theoretical research physicists, 11,000 of these working in developing country Universities and Research Institutes.

Based on this experience, gained over the past twenty years, the thesis I wish to present is this: barring a few of its countries – Argentina, Brazil, China and India – the third world, despite its recent realization that science and technology are the sustenance, and its major hope for economic betterment, has taken to science – as contrasted even to technology – as only a marginal activity. This is also true of the aid-giving agencies of the richer countries, of the agencies of the United Nations and also unfortunately, of the scientific communities of the developed countries which might naturally have been expected to be the

third world scientists' foremost allies. My purpose in this article is to reflect on the position of Sciences in the developing countries, and to highlight, in particular, the role of the United Nations and other Agencies in ameliorating the situation.

Why am I insistent that science in developing countries has been treated as a marginal activity? Two reasons

First policy makers, prestigious commissions (like the Brandt Commission), as well as aid-givers, speak uniformly of problems of technology transfer to the developing countries as if that is all that is involved. It is hard to believe but true that the word « Science » does not figure in the Brandt Commission report. Very few within the developing world appear to stress that for *long term effectiveness, technology transfers must always be accompanied by science transfers* that the science of today is the technology of tomorrow and that when we speak of science it must be broad-based(1) in order to be effective for applications. I would even

(1) Steven Dedjir has given an example of broad-based science necessary for applications, which I quote in his words

Raw Material Research		
<i>Analytic Chemistry</i>	<i>Organic Chemistry</i>	<i>Ultrastructure</i>
<i>I – Detection and elimination of harmful factors</i>	<i>II Effect of technological process on nutrients</i>	<i>III Nutritional and sensory evaluation of food formulas</i>
Clinical Chemistry Alimentary sciences Toxicology Nutrition and Metabolism Physiology	Physics Ultrastructure Alimentary sciences Organic Technology	Technological Mathematics Sensorial meteorology Experimental medicine Physiology Nutrition and metabolism

The above table translated from a 1981 Nestle pamphlet illustrates the *strategic advantage* the industrialized countries have in all *technology transfers* over the other countries. The table shows a) the basic and applied sciences Nestle uses to develop, from the Soya bean plant, a series of products, processes and production units. The brochure then show these products, processes, factories are « transferred » among others, to the South. The scientific base – the know-why, know-how know-who of science – is not transferred. It remains « at home » as a foundation for newer, better industrial outputs.

The scientific base of all products and processes, is becoming stronger. The more science a new product or process has, the more it is able to be competitive. Most Third World countries have hardly any creative science. *Nearly per cent* of world research potential is concentrated in about 35 countries with about 25 % of world population. Hence the imperative necessity for a Third World country to find the most effective policy to bring about rapidly a *macro science transfer* on which to base its development. Without such a science transfer a Third world country will continue to be technologically, and hence economically and politically *one-sidedly dependent*, more simply said, exploited in its international exchanges »

go so far as to say, if one was being machiavellian, one might discern sinister motives among those who try to sell to us the idea of technology transfer without science transfer. There is nothing which has hurt us in the third world more than the slogan in the richer countries of Relevant Science. Regretfully this slogan was parroted in our countries unthinkingly to justify stifling the growth of all science.

Second science transfer is effected by and to communities of scientists. Such communities (in developing countries) need building up to a critical size in their human resources and infrastructure. This building up calls for wise science policies, with long-term commitment, generous patronage, self-governance and free international contacts. Further, in our countries, the high-level scientist must be allowed to play a role in nation-building as an equal partner to the professional planner, the economist and the technologist. Few developing countries have promulgated such policies – few aid agencies have taken it as their mandate to encourage and help with the building up of the scientific infrastructure.

2. Why Science Transfer ?

What is the infrastructure of sciences I am speaking about and why ? First and foremost, we need scientific literacy and science teaching – at all levels – and particularly at the higher levels, (at least) for engineers and technologists. This calls for inspiring teachers, and no one can be an inspiring teacher of science, unless he has experienced and created, at least some modicum of living science, during some part of his career. This calls for well-equipped teaching laboratories and (in the present era of fast moving science), the provision of the newest journals and books. This is the minimum of scientific infrastructure any country needs.

Next, should come demands on their own scientific communities – consisting of their own nationals – from the developing country government agencies and their nascent industries, for discriminatory advice on which technologies would be relevant and worth acquiring.

Still next, for a minority of the developing countries, there is the need for basic scientists to help their applied colleagues' research work. For any society, the problems of its agriculture, of its local pests and diseases, of its local materials base, must be solved locally. One needs an underpinning from a first-class base in basic sciences to carry applied research in these areas through. The craft of applied science, in a developing country, is much harder than the craft of basic science, simply because one does not have available next door, or at the other

and of the telephone line, men who can tell you what one needs to know of the basics, relevant to one's applied work²⁾

And finally, at the advanced stages³⁾ of a country's development, is the need for basic scientific research for the riches it might unexpectedly yield for technology. Many examples of this come to one's mind.

Consider some of the breakthroughs in my own field — the field of unification of fundamental forces of nature. In this context, Faraday's unification of electricity and magnetism, accomplished in the last century, is certainly one of the most striking examples. When Faraday was carrying out his experiments — showing that while a *stationary* electric charge produces an electric force on another charge in its vicinity — a *moving* electric charge produces a magnetic force — no one could have imagined that this simple discovery in a laboratory in a diettante part of Piccadilly in London would lead to the entire corpus of electrical generation technology.

Just to emphasize how relatively useless Faraday's work was thought to be by his contemporaries, consider the assessment by one of them, Charles Barney, of the uses of electricity versus music: «Electricity is universally allowed to be a very entertaining and surprising phenomenon, but it has frequently been lamented that it has never yet, with much certainty, been applied to any very useful purpose — (while) it is easy to point out the humane and important purposes to which music has been applied. Many an orphan is cherished by its influence, and the pangs of child-birth are softened and rendered less dangerous. ».

The story of the unification of electricity with magnetism continues with Maxwell, who immediately followed Faraday. From purely theoretical considerations, Maxwell suggested that an accelerating electric charge would produce electromagnetic radiation. A few years after Maxwell's death in 1879, Hertz in Germany verified Maxwell's predictions and found that the spectrum of Maxwell's predicted radiation consisted not only of light waves, but also of waves of longer wave length — radio waves — as well as waves of shorter wave length — X-rays. Thus, from a simple theoretical calculation made by an obscure professor flowed the marvels of radio, television and the modern communication systems, as well as the ability to see through a human body with X-rays.

2) Pang Yi, the Chinese Minister of Science and Technology has given another reason for support of basic sciences. Noting that major technological advances will become more and more dependent on breakthroughs in basic research he has made the point that «some foreign countries will be less willing to publicize their basic research in the open literature. China should therefore pay ever more attention to such fields of basic research». «*Nature*», Vol. 307 2 February 1984.

3) I have assumed throughout this article that no one in authority in developing countries is in the slightest bit interested in the advancement of knowledge for its own sake — at least not by third world nationals working in the third world.

To see how the climate has changed in developed countries since Faraday's time, when a hundred years after Maxwell, in the 1960s, my colleagues at Harvard, Glasgow and Weinberg, and I independently took the next step of postulating a unification of two further forces of nature — of electromagnetism with the weak nuclear force of radioactivity — even the London «Economist» took note and counselled perceptive businessmen not to ignore the likely economic consequences of this new development.

Last year, in January, the great joint European Centre for Nuclear Research (CERN) at Geneva provided direct confirmation of our theory. It did so with technical brilliance of the highest order, at a cost of around \$50 million. I am not suggesting that the developing countries should create accelerator laboratories like CERN. However, even if the London «Economist» may have been optimistic in its forecast of direct economic benefits of the new unification of forces, there is no question that these accelerator laboratories are founts of the highest technology in micro-electronics, in material sciences, in superconductor as well as vacuum technology. I rejoice that the Fermi Lab at Chicago has decided to set up a special Institute linked to the Laboratory, to make this area of science and related technology available to Latin American physicists. And the CERN laboratory has made available to us — the Trieste Centre — the services of some members of their microprocessor team who have already conducted two six week colleges on microprocessor physics and technology at Trieste at the highest level, for 250 of the developing world's physicists. During June 1984, this team is holding a four week microprocessor college in Sri Lanka for 62 physicists from South East Asia, to be followed during 1985, 1986, 1987 and 1988 by four week colleges in China, Colombia, Kenya and Morocco on the same subject.

To summarise then, technology in modern conditions cannot flourish without science flourishing at the same time. This was emphasised recently to me by a Turkish physicist from the University of Samsun who recalled that Sultan Selim III did introduce studies of algebra, trigonometry, mechanics, ballistics and meteorology in Turkey already as long ago as 1799, creating special schools for these disciplines with French and Swedish teachers. His purpose was to modernize his army and rival European advances in gun-founding. Since there was no corresponding emphasis on research in these subjects, Turkey did not succeed. In the long run, in the conditions of today, technology, unsupported by science, simply will not take or flourish.

3. The Situation of Sciences in the Third World

Let us turn to the situation of science and scientific research in the third world, barring the few countries (Argentina, Brazil, China and India) I have mentioned

before I can illustrate the situation from the example of my own country. In 1951, when I returned to teach in Pakistan after working at Cambridge and Princeton in high energy physics, in a country then of 90 millions, I could call on just one physicist who had ever worked on a like subject. The most recent issues of the « Physical Review » available were dated before the Second World War of 1939. There were no grants whatsoever for attending symposia or conferences. The only time I did attend a conference in the United Kingdom I spent a year's personal savings.

After 30 years, the situation in Pakistan has improved. For a population of around 80 millions now, there are some 46 research physicists, experimentalists and theoreticians in Pakistan's 19 Universities. (On the US norms these numbers for this population base might have been one hundred-fold larger — i.e. five thousand). These physicists still face the same problems regarding journals, publication dues and attendances at conferences. Pakistan is still not a member of the International Union of Pure and Applied Physics, since our science administrators do not think we can afford \$1 500 of dues, our physicists are still told that all basic science — even the segments necessary for 'applicable' physics — is a frightful luxury for a poor country. However, compared to Pakistan — and a privileged group of some 30 countries which I shall presently mention — the situation in the remaining 60 odd other developing countries is as stark as it was in Pakistan of 1951. First and foremost is the problem of numbers — of a critical size. The total number of research-trained physicists in many of these countries can be counted on the fingers of one hand — the choice of sub-disciplines in which they may have received training has been conditioned more by chance than design. They make up no communities.

The creation at Trieste of the International Centre for Theoretical Physics in the 1960s came about when some of us from the developing countries urged agencies of the United Nations, and in particular the International Atomic Energy Agency (IAEA) and the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), to assist in ameliorating this situation regarding theoretical physics research. We met with incomprehension even from some of the developed countries where physics in fact flourishes. One developed country delegate to the IAEA went so far as to say: « Theoretical physics is the Rolls Royce of sciences — the developing countries need only bullock carts ». To him a community of even as few as fifty physicists — all told, trained then at a high level, for a country like Pakistan with a population then approaching 120 millions, was simply 50 men wasted. Even leaving aside any involvement in research — that these were the men responsible for all norms and all standards in the entire spectrum of Pakistan's education in physics and mathematics was irrelevant. He himself was an economist, who had wandered into a scientific organization like the IAEA. He could fully understand that we needed more high-level economists, but a few more research-trained physicists and mathematicians of quality — that was wasteful luxury.

In 1964, four years after the proposal was first mooted and after intense lobbying, the IAEA did agree to create a physics institute. However, we were voted all of a sum of \$55,000 to create an international centre of research. Fortunately, the Government of Italy came through with a generous annual grant of one third of a million dollars and the Centre was set up in Trieste. The international physics community had all along supported us, the Centre's first Scientific Council meeting was attended by J.R. Oppenheimer, Aage Bohr, Victor Weisskopf and Sandoval Vallarta. Oppenheimer drew up the Centre's status.

The Centre started operating in 1964. UNESCO joined as equal partner with IAEA in 1970. The Centre has flourished since then, with the support of even those who doubted its validity at first. The bulk of its funds – now amounting to 4.5 million dollars – come from Italy, IAEA and UNESCO. Smaller ad hoc grants have come from time to time from the United Nations Development Programme (UNDP), the United Nations Financing System for Science and Technology for Development, the United Nations University, the OPEC Fund, the US Department of Energy, the Ford Foundation, the Intergovernmental Bureau for Informatics (IBI), Canada, Kuwait, Libya, Qatar, Sweden, Germany, Sri Lanka, Netherlands, Japan and Denmark. Over the 20 years that the Centre has existed now, it has shifted from emphasis on pure physics towards basic disciplines on the interface of pure and applied physics – disciplines like physics of materials and microprocessors, physics of energy, physics of fusion, physics of reactors, physics of solar and other non-conventional energy, geophysics, biophysics, neurophysics, laser physics, physics of oceans and deserts, and systems analysis – this, in addition to the staples of high energy physics, quantum gravity, cosmology, atomic and nuclear physics and mathematics. Such a shift to the interface of pure and basic applied physics was made simply because there was not and still is not, any other international institute responsive to the scientific hunger of developing country physicists.

One of the most important examples today of this is in the field of physics and energy. Provision of energy is at present one of the major concerns of mankind. In country after country, either new departments of energy have been created or the Atomic Energy Commissions transformed to become comprehensive departments of energy. Notwithstanding all the United Nations Conferences, to my knowledge there still does not exist any International Centre for Energy Research and Training on the scientific side, for meaningful training and research for developing countries' scientists. Without a good base in solid state and materials sciences there is no hope whatsoever of making good in this area. An optical convertor must make use of as little material as possible, how little is determined by the penetration depth of the solar light and drift length of the excited state on which the conversion is based. For an amorphous material this depends on the density of defects and an understanding of these. Efficient and cost-effective

photo-voltaics thus depend on physics of solid state materials and not on a technologist's tinkering. To fill part of the need, the Trieste Centre has felt that it should develop and concern itself with high level physics of energy-related materials, and in particular with physics of absorbing and emitting surfaces. So far our Colleges in this field have had participation of around 1000 physicists.

To quote the London « Economist » again, in its issue of 27 Septembre 1980, it had this to say about this area: « If solar energy is to provide the solution to the world's fuel crisis, that solution will not emerge from low-technology roof-top radiators. A breakthrough (will) come from applying quantum physics, biochemistry or other sciences of the 20th century. Today's technology-based industries all depend on new science »

During 1983, 2400 physicists came to work at the Trieste Centre. 1400 of them from 90 developing countries. Those from developing countries spend on the average, of the order of two months or more at the Centre, participating in its research workshops and extended research colleges. Since 1981, we have held four of these colleges in developing countries – Ghana, Bangladesh, Columbia and now, in Sri Lanka, these were 4-8 week research colleges on solid state physics, monsoon dynamics, solar physics and microprocessors. We have pioneered an associateship scheme which guarantees that top physicists in developing countries can come to the Centre at times of their choosing, for a period ranging between six weeks to three months, three times in six years, to work in a stimulating environment of their peers, to charge their batteries and then to return to their teaching and research positions. We do not pay salaries – only travel and stay. There are 200 such associates at present. We have a network of 102 institutes of physics in 41 developing countries federated with us with cost sharing arrangements. Through a Book Bank scheme, we have distributed, from individual donations, a total of 2,565 books and 8,542 copies of recent journals to 132 institutions in 66 countries, and we are beginning a scheme to collect and distribute unused surplus equipment donated by developed country laboratories. With an Italian Government grant of the order of one third of a million dollars annually, we have placed 75 experimental physicists for 6-9 month research in Italian University and industrial laboratories since 1982. In its humble way the Centre has enhanced the subject of Physics in general, and physics communities in developing countries in particular.

4 Stages and Growth of Sciences in the Third World

Based on the experience gained in Physics, we could divide the developing countries (other than Argentina, Brazil, China and India) into three categories. The first category would consist of 9 countries – Bangladesh, Korea, Malaysia,

Pakistan, Singapore and Turkey in Asia, plus Egypt in Africa and Mexico and Venezuela in Latin America. These countries have a population of physicists, currently approaching criticality, as well as a few centres of high quality for physics where teams of scientists can perform independent research. By and large, these centres are capable of awarding Ph.D. degrees for physics within the countries themselves.

In the second category, there would be some 19 countries which consist of Iran, Iraq, Jordan, and Lebanon in the Middle East; Indonesia, Philippines, Sri Lanka, Thailand and Vietnam in South East Asia; Algeria, Ghana, Kenya, Morocco, Nigeria, Sudan, Tanzania in Africa; and Chile, Colombia and Peru in Latin America. These countries have a modest population of physicists though at any given university the numbers working are rather small. There are no research groups as such, though in some cases individuals are highly active. As a rule, Ph.D. degrees are not awarded within the countries concerned. I mention these two categories, because with organized help from the rich world's scientific communities, these countries may take off in a short span of time.

The remaining 60 countries are below the « poverty line » — some exceptionally bright individuals, whom we elect as associates of the Trieste Centre for the day when active research starts in their countries — but no organized physics research. I stress once again, that these are impressions based on our experience with physics communities. No other significance should be read into them.

5. Modalities for Growth of Sciences

In the end, the growth of science in our countries is our problem. But in this article, I shall speak only of help which we may hope to receive from the scientific communities and others in the developed countries, for enhancing the practice of high level science in the third world. There is no doubt that outside help — particularly if it is organized — can make a crucial difference. First, regarding the work of individual physicists, this could take various forms. For example, the physical societies of developed countries could help by donating 200-300 copies of their journals to deserving institutions and individuals. They could waive publication and conference charges. In this context, the International Union of Pure and Applied Physics (IUPAP) has helped the Trieste Centre defray postage costs for distribution of old runs of journals; the American Physical Society has helped us with shared subscriptions to 31 physicists from 13 least developed countries.

The research laboratories and the university departments in developed countries could also help by building up Federation links with their opposite numbers and

by financing organized visits of their staffs to the institutions in developing countries. They could create schemes like the associateship scheme I have already described at the Trieste Centre (whereby a high-grade physicist working in a developing country becomes part of our staff by being accorded the right to come to us three times in six years), at least for their own ex-alumni.

May I be forgiven for thinking in the following terms: that the physics institutions in developed countries may consider contributing in their own ways (in kind) according to the norms of the well-known United Nations formula, whereby most developed countries have pledged to spend 7% of their GNP resources for world development. In the end, it is a moral issue whether the better off segments of the science community should be willing to look after their own deserving but deprived colleagues, helping them not only materially to remain good scientists, but also joining them in their battle to obtain recognition within their own countries as valid professionals, who are important to the development of their countries and the world.

Let me now come to the question of the long term help the United Nations agencies can give in respect of building up scientific infrastructure, in their own areas of competence. I wish, in particular, to emphasise the role of the modality I am personally most familiar with — international centres of research. There is no question but that the developing world needs today, international research institutions, e.g. on the applied side like the Wheat and Rice Research Institute; on the science side, centres like the International Centre for Insect Physiology (ICIPE) in Nairobi. Without internationalization science cannot flourish, one cannot guarantee standards, guarantee keeping abreast of new ideas, guarantee a continual transfer of science by men who created it and who come to such centres, moved by their idealism.

Recently there have been created an international Centre in Mathematics at Nice, an international Science Centre in Sri Lanka, one in Turkey and another in Venezuela. An international Physics Centre, directed towards Latin America, was formally inaugurated in Colombia by its President a few months ago. Also the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) is on the way to creating two international centres in the field of biotechnology, one located in Trieste and one in India. In biotechnology, we observe that modern advances in genetics started with the unravelling of the genetic code by Watson and Crick. Revealing as it does the basis for all known life, this has been one of the most synthesizing discoveries of the twentieth century, possibly of all times. I take pride in the fact that Walter Gilbert, who took a Ph.D. with me in theoretical physics at Cambridge in 1956 and then turned over to genetics, was among those who discovered elegant techniques for deciphering the genetic code. For this work, he received a Nobel Prize in Chemistry in 1980. In 1981 he went on to

found a company, Biogen, which exploits, among others, techniques of genetic manipulation to manufacture human insulin. Again we observe the maturity of high science and high technology.

To return, however, to the UNIDO initiative, the Executive Director of UNIDO Dr Abd-E. Rahman Khane of Algeria, who, on a visit to Trieste, had been impressed with our example of interfacing the basics of pure with applied Physics, conceived the idea that time was ripe for creating one or more similar Centres for Biotechnology for the third world. On UNIDO's call, a competition was instituted. This brought offers from Italy, Spain, India, Pakistan, Egypt, Thailand and Cuba. Three inter-ministerial meetings were held to choose the location. In April 1984, Delhi and Trieste were finally selected for the location of a joint centre.

To my mind, one of the most significant features of the Biosciences situation is the fact that so many of the third world countries were so keen to make credible offers for it from their own resources. Personally, I was sorry at the decision of the assembled ministers who, by a majority vote, refused to accord to the losers of the competition — Egypt, Thailand, Pakistan and Spain — the status of even affiliated centres. These countries desperately wanted even a subsidiary status to share in the benefits of an internationalisation of their local efforts. I hope this will soon be rectified and these other offers will also be accepted. The point I wish to make is that even countries with moderate traditions of scientific research are beginning to show an interest in hospitating United Nations run Centres of Science.

In this context, to highlight the role which agencies like the World Bank or the International Monetary Fund (IMF) can play, consider the following quote from a recent biography of the World Bank by E.S. Mason and R.E. Asher: «UNESCO has been providing sensible advice on educational planning for years, before the World Bank entered the field. Sometimes, some parts of this advice were accepted but there was a notable increase in attention given to educational planning when it became clear that some projects had some chance of being financed by the World Bank».

Besides educational planning, besides help with development of scientific agriculture, I would also wish that the World Bank could take it upon itself to emphasise to the developing countries that the fastest route to financial prosperity today lies with areas of Science-based *high* Technology — for example, of micro-electronics, computer software and the like, and that the major investment needed in these areas is investment in creating scientifically highly-literate manpower. The day that the entrepreneurs (either in the government or the private sectors of developing country economies) begin to understand this, our economic salvation will start.

To summarize, my feeling is that almost every developing country has a scientific and technological problem which needs scientific expertise. I strongly feel that the United Nations system must take a lead with this legitimate movement towards internationalisation of science within the developing world for the developing world. The research centres do not have to be within the developing countries. Some years back, Dr Henry Kissinger, the then US Secretary of State, on behalf of the US Government, promised to the third world a multiplicity of institutions which would include institutes to improve access to capital technology. He mentioned, in particular, an International Energy Institute, an International Centre for Exchange of Technological Information and an International Industrialization Institute. I am sure some day soon, the US Administration will carry these promises out, adding to each Institute, its due quantum of science.

Finally, let us turn to the role of the national aid giving agencies.

My plea to the development agencies everywhere would be that they may take a long term attitude to the growth of science. They exert an immense leverage which they must use to ensure that an adequate infrastructure is built in the countries they help and that the scientific communities there are enabled, and allowed to play their rightful roles in the process of development.

In this context, one may remark that one of the well-tried modalities for science transfer is the creation of an International Foundation for Science for giving grants to individual scientists in the developing countries. An International Science Foundation with these aims was in fact created at the suggestion of Roger Revelle, Pierre Auger, Robert Marshak and myself in 1972 in Stockholm. This Foundation is currently supported by Sweden, Canada, USA, Federal Republic of Germany, France, Australia, the Netherlands, Belgium, Nigeria, Norway and Switzerland. Its funds are given for research in the areas of aquaculture, animal production, rural technology and natural products, to individual researchers in developing countries, in grants not exceeding ten thousand dollars per grant. Unfortunately, the total funds at the disposal of this Foundation are only two million dollars. A similar function is carried out by the Bostid organisation in the US which is supported by the Aid organisations. These initiatives do not cover other natural sciences nor is there any provision of funds for building up of scientific infrastructure.

With the Brandt Commission's recommendations on technology transfer in mind, in August 1981 I took the initiative of writing the following letter to the Heads of States participating in the Cancun Summit: «I understand that technology transfer, with emphasis on problems of energy, will be one of the items for discussion at the forthcoming North-South Heads of States meeting in Mexico. Unhappily, most developing countries need help in building up scientific infrastructure at all levels and *Science Transfer must accompany technology transfer* if the latter has to take root in our countries. The scientific community in the

North can, and I am sure will be willing to help in building up the corresponding community in the South, provided it is mobilised for this »

I suggested the creation of a *North-South Science Foundation* to build up a movement towards Science Transfer, with funds at its disposal of an order at least similar to those, for example, disbursed by the Ford Foundation (between one hundred and two hundred million dollars a year). This Foundation should be run by the world's scientific community for research and training for research in basic sciences in developing countries.

I received polite replies of support to my plea from all Heads of States from the developed countries, from among the Heads of developing countries, only Mrs Gandhi replied. (This unconcern perhaps emphasises once again the marginality of the scientific enterprise in the third world). Let me say, however, that such a modality is very much worth building up, particularly since the Ford Foundation, in a letter to the Secretary of the recently founded Third World Academy of Sciences, has told us that scientific research in developing countries is no longer a priority area for the Ford Foundation itself.

In sciences, as in other spheres, this world of ours is divided between the rich and the poor. The richer half — the industrial North and the centrally managed countries, with an income of 5 trillion dollars, spend 2 % of this — more than 100 billion dollars — on non-military science and development research. The remaining half of mankind — the poorer South — with one fifth of this income of around one trillion dollars — spend no more than 2 billion dollars on science and technology. On the percentage norms of the richer countries, they should be spending ten times more — some 20 billions. At the United Nations run Vienna Conference on Science and Technology held in 1979 the poorer nations pleaded for international funds to increase their present annual expenditure of 2 billions to 4 billions. They obtained promises, not of two billions, not of one billion, but only one seventh of this. As we know, even this has never been realised and the United Nations Funding System for Science and Technology for Development is without adequate means. Contrast this with the situation in the military sphere. Each nuclear submarine costs 2 billion dollars and there are at least 100 of these in the world's oceans. Five hundred centres like mine at Trieste could be funded for a year for the price of one nuclear submarine.

Let me end by quoting from a great mystic of the 17th century — John Donne — a man who believed in the moral state of man and the international ideal. « No man is an island, entire of itself — every man is a piece of the continent, a part of the man — if a clod be washed away by the sea, Europe is the less, as well as if a promontory were, as well as if a manor of thy friends or of thine own were — any man's death diminishes me — because I am involved in mankind — and therefore never send to know for whom the bell tolls, it tolls for thee »

TABLE I
Table of visits to Trieste centre which are indicative of
the size of physics communities and the size of high level
physics in developing countries

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted for participation in Centre's activities Jan 81 - March 84**	Population (M.ilion)*	GNP/capita US \$*
1 Argentina	230	2	8/23	2	54/85	28.2	2 560
2 Brazil	305	1	7/29	2	92/43	20.5	2 230
3 China**	3	11	6/7	6	56/131	99.3	300
4 India	987	10	35/55	4	240/997	690.2	260
Total	643	24	56/224	4	442 1356	830.2	

* Excerpt from

1983 World Bank Atlas Population/capita figures are those for 1981

** For main training-for-research activities only

*** Joined the IAEA in January 1984

TABLE II

	Number of Visitors 1970- 983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates: Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted: Applications received for participation in Centre's activities Jan. 81 - March 84**	Population (Million)*	GNP/capita (US\$)
1 Egypt	537	1	10/43	16	119/296	43.3	650
2 Bangladesh	158	1	9/21	1	57/126	90.7	40
3 Korea	94	2	4/9	1	23/25	38.7	1700
4 Malaysia	81	—	10/17	—	32/78	14.2	1840
5 Pakistan	339	7	13/31	3	90/164	84.5	350
6 Singapore	34	1	1/4	—	7/14	2.4	5240
7 Turkey	288	5	6/22	7	72/154	45.5	540
8 Mexico	169	—	2/6	—	40/69	71.2	2250
9 Venezuela	87	—	1/4	—	15/27	15.4	4120
Total	1787	18	56/57	28	455/933	385.9	

TABLE III

	Number of Visitors 1970-83	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted for participation in Centre's activities Jan 81 - March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US\$*
1 Algeria	73	-	2/5	1	13/32	19.5	2140
2 Ghana	106	1	3/4	3	39/65	11.8	400
3 Kenya	34		3/9		14/27	17.4	420
4 Morocco	44		3/8	2	9/15	20.9	860
5 Nigeria	201	2	11/30	5	65/118	87.6	870
6 Sudan	96		6/10	2	22/28	9.2	380
7 Tanzania	32		3/4		5/0	18.1	280
8 Iran	118	3	3/6	3	22/46	40	na
9 Iraq	84		1/4	1	19/28	13.5	na
10 Jordan	74		2/4	2	12/13	3.4	1620
11 Lebanon	85	2	2/3	2	9/11	2.7	na
12 Saudi Arabia	47		2/7		6/8	9.3	12600
13 Philippines	47	1	3/7		16/41	49.6	790
14 Thailand	84	-	3/5		45/98	48	770
15 Vietnam	9		2/3	1	5/8	55.7	na
16 Sri Lanka	106	1	4/13		46/97	15	300
17 Indonesia	106	1	2/6		43/89	149.5	530
18 Fiji	1		1/1		1/2	0.6	2000
19 Chile	63	1	3/6	1	19/28	17.3	2560
20 Colombia	69	2	3/9		27/57	26.4	1380
21 Peru	77		3/9		37/108	17	170
Total	1556	16	65/153	23	474/939	636.5	

TABLE IV

Number of Visitors 1970-1983		Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted for participation (centre's activities) Jan 8 - March 84**	Population (Million)*	GNP/capita US\$
1 Benin	20		2/3		1/7	3.6	320
2 Cameroon	22				1/7	8.6	880
3 Congo	7				2/3	1.6	110
4 Ethiopia	14				10/12	3.8	140
5 Ivory Coast	7				3/3	8.5	1700
6 Libya	57		1/4	-	30/40	3	8450
7 Madagascar	26	2	1/2		9/12	9	330
8 Mali	25		1/1	-	5/9	6.9	190
9 Mauritius	13				4/10	1	1270
10 Niger	7				0/1	5.7	330
11 Rwanda	6				3/4	5.3	750
12 Senegal	35		2/3	1	9/15	5.9	430
13 Sierra Leone	41	-	1/1	-	10/13	3.6	320
14 Togo	17		2/3		3/3	2.7	380
15 Tunisia	34				10/13	6.5	470
16 Uganda	23		3/4	-	6/9	13	220
17 Upper Volta	9					6.3	240
18 Zaire	21		7/3	-	4/7	29.8	710
19 Afghanistan	11				3/4	13.3	110
20 Burma	6				1/1	34.1	190
21 Hong Kong	16				1/4	5.2	500

TABLE IV

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted for participation in Centre's activities Jan. 81 - March 84 ^{est}	Population (Million)*	GNP/capita US \$*
22 Kuwait	64			2	21/22	38.9	20 900
23 Syria	44			3	88/5	9.3	1 570
24 Nepal	47		22/7	1	30/64	15	150
25 Qatar	8			1	7/8	0.24	27 720
26 Yemen Arab Rep.	25	-		1	3/5	7.3	460
27 Papua New Guinea	10	-			3/5	3	840
28 Honduras	6		-	-	1/1	3.8	600
29 Costa Rica	24		1/3		8/16	2.3	1 430
30 Ecuador	9		1/1	-	2/6	8.6	1 180
31 Guyana	9				-	0.8	720
32 Bolivia	22		1/2		7/8	5.7	600
Total	682	2	19/37	10	217/327	300.44	

TABLE V

	Number of Visitors by 70-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 1984	Applications accepted, Applications received for participation in Centre's activities Jan 8 - March 84**	Population (Million)*	GNP capita US \$*
1 Botswana	2	-	1/1		5/5	0.9	1,000
2 Burundi	4		0/1			4.2	230
3 Cape Verde	1					0.3	340
4 Central Afr. Rep.	2					2.4	320
5 Gabon	4			-	0/1	0.7	380
6 Guinea	5				3/9	5.6	300
7 Lesotho	2		1/2		2/2	1.4	540
8 Liberia	1				0/1	1.9	520
9 Malawi	4				2/2	6.2	200
10 Mauritania	4			1	-	1.6	460
11 Mozambique						17.5	n.d.
12 Somalia	5				0/1	4.4	280
13 Swaziland	2				1/1	0.6	760
14 Zambia	7		1/4		2/6	5.8	600
15 Bahrain	2		0/1	-	2/4	0.4	8,960
16 United Arab Emirates	1		-		1/1	1	24,660
17 West Bank	5		1/1	1	3/5	n.d.	n.d.
18 Yemen PDR	1				3/5	2	460
19 Barbados	2				1/1	0.25	3,500
20 Cuba	2		-		1/1	9.7	n.d.
21 Dominican Rep.	4				3/4	5.6	1,260
22 El Salvador	4		-		1/2	4.7	650

TABLE V

	Number of Visitors 1970-1983	Number of Post Doctorate Fellows since 1980	Number of Associates/ Applications	Number of Federated Institutes 984	Applications accepted, Applications received for participation in Centre's activities Jan 81 - March 84**	Population (Million)*	Gnp/capita US\$*
23 Guatemala	1	-	1/2	-	1/2	7.5	40
24 Jamaica	2	-	-	-	-	2.2	80
25 Nicaragua	1	-	-	-	-	2.8	860
26 Panama	1	-	-	-	-	1.9	910
27 Trinidad	3	-	-	-	0/1	1.2	5670
28 Paraguay	1	-	-	-	-	3	1630
29 Uruguay	4	-	-	-	2/4	3	2820
Total	18	0	5/12	2	32/57	93.75	

L'homme et son espace

Petro Ramirez Vasquez

L'homme maintient avec son environnement l'un des rapports les plus anciens et les plus proches : c'est un rapport qui s'établit au moyen de l'occupation et de l'usage d'un espace pour y habiter et co-exister avec lui.

Dans son habitation, l'homme détermine ces deux espaces : un espace intérieur, un espace extérieur, celui de son individualité et celui de la société, celui de ses desirs profonds et celui de l'action.

Parler des établissements humains, c'est parler de la manière dont se groupent les hommes, c'est parler de la distance entre eux.

La ville permet à l'homme de s'identifier au monde, de se reconnaître dans l'espace qu'il choisit et qu'il habite, en l'organisant : c'est une création en vue de sa réalisation totale.

L'homme crée, détermine et aménage les espaces

Depuis que l'homme existe sur la terre il s'est organisé, il a inventé des techniques pour s'abriter, pour obtenir ses aliments et pour partager avec les autres le feu, aussi bien que la vie.

Il ne parvient à se réaliser en tant qu'homme que dans la mesure où il habite et transforme son milieu, c'est ainsi qu'il a entretenu avec la terre et son environnement un des rapports les plus anciens et les plus étroits. Ancien, il l'est aussi ce désir ardent d'établir une harmonie entre nature et société. Ce rapport s'établit au moyen de l'établissement humain qui est l'occupation, l'adaptation et l'usage qu'un groupement humain donne à un territoire donné. Un établissement

humain, c'est le hameau isolé, la petite bourgade, le village rural au même titre que la ville moyenne, la métropole ou la conurbation.

A mesure qu'une société devient plus complexe, que ce soit du point de vue social ou du point de vue économique, l'homme doit faire face à de plus grands problèmes provenant du besoin impérieux de s'adapter sans cesse.

Les possibilités du développement dans tous les sens et dans tous les ordres de la vie sont à la portée de l'homme, dans sa capacité multipliée par son pouvoir de réalisation.

A tout moment, il a existé un être humain à qui il manquait ce que d'autres possédaient, et qui a besoin des services qu'un autre peut lui rendre. On peut dire que la société numa ne naît seulement lorsque l'homme prend conscience de ce rapport avec autrui, et lorsqu'il accepte de bon gré de fournir ce dont il dispose pour remédier aux souffrances de son frère, non plus comme une action instinctive, précaire, mais comme une expression de sa volonté librement émise et exercée, comme un moyen destiné à atteindre à la co-existence et à l'élévation des autres membres de sa communauté.

Nous avons la certitude que l'homme ne doit pas être considéré exclusivement comme un être qui produit, mais qu'il faut plutôt considérer aussi autour de lui les valeurs à contenu humain qui le poussent à se dépasser et à se réaliser dans sa besogne quotidienne.

Ni la réussite esthétique ni la prouesse technique ne seront valides à moins qu'elles donnent satisfaction aux objectifs fondamentaux du service en faveur de la vie humaine.

La valeur de notre créativité réside dans sa tendance à créer des formes meilleures et plus justes, destinées à une population de plus en plus nombreuse et consciente de ses droits; pour y parvenir, il est indispensable de posséder une vaste connaissance du milieu, du pays, de la culture, de mettre à jour jusqu'au plus haut degré nos connaissances de la science et de la technologie contemporaine, et d'appliquer le tout avec simplicité, avec l'humilité qu'exige le service, car ce qui est important et noble réside précisément dans cette tâche qui exige de nous l'amélioration de notre milieu vital ainsi que la préoccupation constante de la juste exigence d'un équilibre social.

Le développement de notre société est entendu comme une meilleure qualité de vie où existeront l'équité et l'harmonie. Nous devons agir en conséquence, en recherchant dans nos la rationalité et la congruence.

Le temps de l'improvisation est revolu. Nous vivons l'ère d'une planification prévoyante, capable d'ouvrir la voie et de transformer en réalité le grand dessein qui est de forger, pour les Mexicains de l'avenir, une quantité de vie meilleure que la présente.

D'une certaine manière, le but final de tous ces efforts est justement celui-ci : arriver à ce que nos villes et nos agglomérations soient des milieux qui se prêtent à une vie plus pleine, à une plus saine co-existence.

Dans un pays aussi dynamique que le nôtre, soumis à des changements importants et des transformations décisives, il est indispensable d'adopter des solutions qui s'efforcent d'ordonner l'espace à force de volonté et d'imagination.

Actuellement, nous avons commencé à vivre la structure démographique de l'an 2000. Le phénomène va se produire, et il ne doit pas nous effrayer. La crise ne provient pas du phénomène mais de la rapidité du change. L'époque où nous vivons n'a pas encore résolu les vieux problèmes, et nous avons déjà un avant-goût de ceux qui vont venir.

Nous habitons un pays en pleine croissance qui, parmi ses garanties fondamentales, compte celle de la liberté dont jouissent tous les individus quant à s'établir et à circuler sur tout le territoire. Nous, les Mexicains, pouvons décider le lieu où nous voulons nous établir même si, parfois, celui-ci est le moins bien indiqué.

Cette réalité a provoquée des changements quant à la quantité et à la qualité, les premiers sont caractérisés par des taux élevés de croissance démographique ainsi que par la concentration et la dispersion d'une grande partie de la population. Les seconds se manifestent dans les nouveaux modes de vie que l'on prévoit à l'avenir et qui ont déjà pour commun dénominateur le fait de notre transformation d'un pays rural en un pays urbain.

Dans un pays qui évolue de façon accélérée, la simple transformation et l'occupation de l'espace ne suffisent pas, étant donné que la rapidité du change, le maniement des matériels, les techniques de la construction et la supervision des travaux pénètrent dans de nouvelles dimensions exigeant davantage d'ingéniosité et de créativité.

Ceux qui précèdent sont des aspects que dans bien des cas, notre peuple connaît mieux que nous de par le fait d'avoir hérité bon nombre de solutions grâce auxquelles survivent les anciennes conceptions, bien fondées, de l'espace et de l'ordre, qui sont celles de nos ancêtres.

Donner une forme aux espaces où la vie de l'homme se développe — et dont la majorité des Mexicains n'a pu jouir pleinement pendant de si longs siècles — exige une connaissance profonde des particularités de nos urgences, autant individuelles que collectives, afin que l'on puisse appliquer à l'échelle de nos possibilités économiques, les progrès technologiques de notre époque à la maison, à la campagne et la ville.

Le souci essentiel dans les travaux que l'on réalise actuellement doit être de mettre la créativité, les connaissances et la conscience du service au dessin de tout ce qui configure et complète les espaces où vit l'homme. Nous ne devons pas nous laisser guider uniquement par la poursuite de la beauté, car si nous agissons et nous projetons avec la vérité, l'harmonie apparaîtra comme une conséquence naturelle de son être.

Et cependant, la valeur esthétique ne contredit point l'utilité — elle la complète ou la rehausse, c'est pour cela qu'une œuvre est un concentré de matériaux et d'intellect. Et c'est en cela que réside sa plus grande valeur.

Bien entendu, tout au long de l'histoire, les constructions ont représenté une empreinte matérielle riche en informations sur la vie de l'homme, sur ses réactions en face du milieu géographique et elles ont constitué un clair exemple des apports techniques et plastiques qui étaient le propre de sa culture.

Les œuvres du passé nous offrent l'image la plus réelle du degré de développement culturel atteint par la communauté humaine tout entière, puisque c'est dans ces expressions vitales qu'opèrent d'une manière directe et décisive les forces les plus déterminantes pour la configuration sociale des groupements : la géographie, le climat, l'histoire et la sensibilité personnelle permettant de comprendre et de vérifier toutes les inquiétudes et les désirs véhéments qui composent tout ce que nous souhaitons d'atteindre et de réaliser dans notre propre intérêt. Voilà pourquoi c'est dans cette tâche qui est la modification de l'espace ou les conditions de l'environnement, les conditions techniques, économiques et sociales du milieu et de l'époque où elle se crée impriment plus fermement leur marque.

En tant que produit culturel, l'architecture contient et résume les apports de natures diverses : ceux de la connaissance de son milieu physique, social et économique, ceux de la stabilité dans sa construction, et ceux qui dérivent du destin des espaces auxquels elle donne forme. C'est donc le résultat de l'apport de connaissances et d'aptitudes très diverses — car ce n'est qu'avec le concours de diverses connaissances et de diverses capacités qu'il est possible de créer l'espace nécessaire à une activité donnée.

Notre architecture, dans ses différentes étapes — préhispanique, coloniale et contemporaine — a réussi à conserver, dument harmonisées, les valeurs plastiques.

Au Mexique, l'architecte a été un précurseur de la planification réaliste, professionnelle et sérieuse, celle qui pose des solutions intégrales susceptibles d'être menées à bien par des étapes coïncidant avec le développement économique qu'elle produit progressivement.

Si la finalité de l'architecture est d'héberger l'homme, de créer les espaces ouverts et couverts où s'écoule son existence, celle de l'urbanisme est exactement la même, mais au pluriel : les hommes, la communauté. L'architecture et l'urbanisme poursuivent un même but, ce qui varie, c'est l'échelle à laquelle on les conçoit, l'étendue des espaces que l'on crée pour l'homme.

L'urbanisme ne s'occupe pas seulement de l'espace extérieur formé par l'architecture et le paysage : il ne se limite pas à octroyer une échelle à l'architecture avec des parcs, des places ou des rues, mais il doit plutôt résoudre les espaces et les services d'usage commun, en poursuivant les mêmes buts d'utilité et d'esthétique que l'œuvre architecturale, mais à l'échelle individuelle.

Le meilleur exemple en est l'aménagement du territoire, qui constitue un facteur indispensable de prévision pour rendre plus productives les ressources naturelles, plus adéquates les communications et plus efficace le fonctionnement des espaces utilisés par l'homme.

Il nous faut trouver des solutions d'équilibre car, s'il est bien vrai que les problèmes sont nombreux, nombreuses devront être aussi les formules pour les résoudre, de sorte que, au moment de rationaliser la croissance de la population, au moment de la structurer d'une manière plus cohérente, nous tirions un plus grand profit des ressources.

Il est donc nécessaire de penser en termes d'espace et de temps, reconnaître que le défi fondamental consiste à profiter au maximum de ces deux facteurs.

Tout défi est une situation humaine, parce que ce sont les hommes qui provoquent, qui définissent, qui démontent et qui font face au défi. C'est ce défi qui nous pousse à exercer notre principal privilège : celui de créer. Si nous créons, nous acceptons notre condition d'êtres humains, par conséquent, tout défi est une tension qui prouve notre résistance. Tout défi est une alternative pour répondre consciemment à la vie.

Parfois nous apportons des solutions aux défis au moyen de grandes intuitions totales, frappantes, qui provoquent de brusques virages, parfois la solution est lente, calme, progressive et composée de petites actions. Il semblerait que nous nous trouvions actuellement être obligés d'effectuer une rationalisation tranquille en opposition à la vitesse vertigineuse des défis qui se précipitent sur nous et se compliquent, et, encore pis, acquièrent une universalité telle que cela relève de notre responsabilité à tous. Cela provient de la complexité croissante, inconnue précédemment, de tous nos problèmes. En même temps – et heureusement – cette complexité nous a donné comme rétribution la conscience de notre humanité. Tous les hommes de la terre sont plus près que jamais les uns des autres, engagés plus étroitement à la réalisation de notre destinée humaine. Et il est bon qu'il en soit ainsi, car actuellement nous avons tous conscience de ce qu'il faut faire pour rendre viables les tâches pertinentes.

Il existe des valeurs et des solutions permanentes qui peu à peu donnent une forme à un héritage qui se conserve à travers le temps, qui donne des caractéristiques qui sont propres aux espaces architecturaux d'un même groupement humain dans une même région et une même culture. L'application de connaissances et de méthodes scientifiques tend à devenir universelle, mais chaque culture adopte et modifie ses propres techniques en accord avec ses nécessités spécifiques. Même si tous les peuples arrivaient à un même niveau de capacité technique et scientifique, si l'architecture répond aux besoins de son environnement et de ses hommes, elle aura sa propre expression, et, comme telle, une valeur d'apport universel.

Par l'intermédiaire d'ouvrages qui s'étendent à peu près sur 40 siècles, l'architecture mexicaine nous montre les attitudes que l'habitant de notre territoire a adoptées devant la vie pendant ce laps de temps, au cours de ces siècles, malgré la diversité de ses problèmes, de ses concepts existentiels, de ses connaissances techniques, de ses limitations et de ses aspirations. Il a conservé des caractéristiques permanentes, dérivées des facteurs écologiques qui l'ont influencé et qui arrivent à se traduire au moyen d'un sens plastique et d'une habileté artisanale également permanents.

C'est à cause de tout cela que les architectes doivent récupérer la dignité de leur métier et être des éléments actifs, responsables et capables, afin de prendre part à l'effort de transformer nos communautés en des lieux où soit meilleure la qualité de la vie.

Nous pouvons construire un autre Mexique si nous nous appuyons sur la capacité pour trouver dans nos propres ressources la possibilité de créer sainement, nous devons agir comme des gens mûrs, si par maturité nous voulons comprendre que la conscience de nos propres limitations signalera le chemin afin d'une utilisation meilleure des ressources, de l'espace et du temps.

Pour cela, il faut connaître l'expérience de celui qui vit l'ouvrage architectural, il faut adopter une sincérité et une honnêteté extrêmes afin d'écouter ce que pense la famille de son habitat, l'ouvrier et l'industrie de leur usine, l'élève de son école, les médecins et les malades de leurs hôpitaux.

L'efficacité doit donc être atteinte à travers cette connaissance de la volonté des hommes pour prendre conscience de leur responsabilité, et pour améliorer leur formation.

C'est la raison pour laquelle l'architecture ne doit pas être une profession consacrée seulement à l'aménagement à l'usage des espaces et à la construction de formes, mais plutôt la tâche engagée à trouver les moyens de donner satisfaction aux nécessités sociales. Cela signifie que nous sommes engagés à réussir — avec les ressources disponibles — à donner une vie meilleure à un plus grand nombre de personnes. Il ne s'agit pas seulement d'une exigence technique mais, surtout et fondamentalement, d'un impératif de justice.

L'homme façonne sa demeure et la demeure façonne l'homme

L'homme fait reposer sur sa demeure la certitude de « s'habiter » lui-même et d'habiter un espace. À la maison, l'habitant limite ses deux espaces essentiels : l'un, l'intérieur, et l'autre, l'extérieur, celui de l'individualité et celui de la société, celui de ses vœux et celui de l'action.

C'est pour cela, et parce que sa demeure est un environnement qui le singularise et un environnement qui le rattache, que chercher un toit, aspirer à une maison n'est pas seulement un besoin naturel pour les Mexicains, c'est un droit social.

Dans ce contexte, l'homme façonne sa demeure, mais la demeure façonne l'homme.

Une demeure qui donne satisfaction aux besoins matériels et sociaux de l'individu, c'est une exigence élémentaire pour le développement intégral de la vie humaine.

Aucune société ne pourra aspirer au titre de juste, si elle ne satisfait pas à ce besoin dont la satisfaction est devenue un indicateur fondamental du bien-être d'un pays.

La demeure est une des expressions de l'histoire de l'homme, réceptacle de la besogne individuelle et familiale de l'homme, et de ce fait, satisfaction de l'une de nos nécessités existentielles.

Dans la recherche d'un toit et d'un foyer, l'être humain exerce un de ses premiers droits naturels

La maison est beaucoup plus qu'une protection contre les éléments : c'est le point de réunion de nombreuses activités, c'est un facteur de développement économique et social. La maison est aussi un centre de travail et de distribution où il existe des formes d'organisation propres à la production familiale et à l'économie de la famille.

Toute famille a droit fondamentalement à un minimum : une maison saine, humaine et dotée des services indispensables. Les différences économiques de chaque famille se reflètent dans les finitions des planchers, dans la qualité des murs, dans le mobilier, mais l'indispensable espace vital doit être résolu pour la famille du facteur, du professionnel ou du banquier. Ces espaces humains sont résolus pour tout le monde.

Le concept de droit à la demeure est, en réalité, un droit à la qualité de la vie.

L'être humain doit pouvoir aspirer à une vie pleine de dignité, une vie saine et honnête, en harmonie avec la nature, aussi bien pour lui que pour sa famille. Aussi bien pour son groupe social que pour ses concitoyens. Aussi bien pour son pays que pour le monde où nous vivons.

De cette manière, le droit à la demeure n'est pas plus un produit exclusif de la jurisprudence au sens strict, une existence unique de la norme légale, mais c'est une synthèse de diverses réponses et de divers éléments de toutes les disciplines et d'une vision universelle qui n'emprisonne point la connaissance ni les solutions.

Transformer en un concept le droit à la demeure, ses caractéristiques et ses effets et résultats principaux, permet de signaler que ce concept n'est pas l'accès gratuit des habitants à la demeure, ni le don gratuit de la demeure réalisé par l'Etat. Par contre, cela implique la responsabilité quant à l'établissement d'alternatives qui rendent possible d'une manière ou d'une autre la satisfaction fondamentale du besoin de l'habitat chez les hommes.

C'est de la compréhension de ces éléments-clés que surgit notre responsabilité et aussi notre action. Le droit à la demeure ne sera une réalité que si nous l'assurons pour le présent et pour l'avenir immédiat.

Le Mexique subit actuellement un problème aigu quant à la terre pour l'habitat, car l'offre du sol est insuffisante en face de la croissance de la population.

Notre population se trouve submergée dans une réalité où une grande proportion des demeurs est précaire, ce qui constitue une conséquence du chômage et de la marginalité.

La demeure n'a pas atteint les secteurs moins privilégiés de façon systématique et permanente, car la conception que l'on avait de l'habitation avait été limitée jusqu'à présent, isolée comme elle l'était de sa fonction sociale, économique et urbaine.

S'il est bien vrai que la demeure n'est qu'une des satisfactions qui avec l'aliment, l'éducation et la santé reflètent le niveau du développement, nous ne pouvons isoler le problème, mais plutôt l'intégrer dans un cadre qui nous permette d'identifier les priorités, puisque le problème du logement ne doit pas être compris comme une composante isolée, mais comme un élément qui conserve des rapports étroits avec les rentrées, l'emploi et les conditions de la vie de la population, ce qui exige que l'on affronte les causes et non pas seulement les effets.

Le logement est une expression naturelle de la structure socio-économique. Il n'est pas possible de l'envisager isolément. On pourrait penser, ingénument, que le problème serait résolu si l'on construisait des logements. À vrai dire, la solution ne vient que comme le résultat final d'un processus qui implique la position du logement dans le contexte intégral du développement.

C'est un facteur de développement économique car, comme source d'emplois, il produit des salaires et met en activité le parc industriel. C'est un facteur de développement social, car il répond à la dynamique démographique et sociale en donnant satisfaction aux divers groupements en accord avec les possibilités de leurs rentrées, et en encourageant la création de programmes de participation organisée de la population.

Dynamiquement, le logement est un processus qui accompagne celui de la famille, sa croissance est progressive.

On parle du concept de la « maison qui grandit ». Il permet, avec des solutions d'un maximum de flexibilité et de facilité de croissance, une augmentation dans les secteurs du logement et de son amélioration progressive.

Le logement naît au moment de la naissance d'une famille, lorsqu'un union, un mariage se réalisent. Lorsque le mariage se produit, le couple n'a pas de grands besoins de consommation, il s'agit de deux personnes à leur meilleur moment, au meilleur moment de leur âge capables de produire. À ce moment-là les conjoints louent un appartement ou une maison, et lorsque cette famille s'est accrue, lorsqu'elle a déjà trois ou quatre enfants, lorsqu'ils ne tiennent plus dans l'appartement lorsqu'on ne peut pas payer un loyer plus élevé étant donné qu'il

Il y a des frais d'éducation et de soins à la famille, on affronte le problème du logement : une maison qui ait un minimum de trois chambres.

Nous avons l'obligation de trouver la solution au logement en accord avec le développement de la famille. Cette croissance physique de la maison peut s'obtenir, avantageusement, au moyen de l'industrialisation du logement par à-coups, soit pour celui qui construit la sienne, soit pour l'entreprise de construction.

Le système de l'auto construction nous permet de construire ou de reconstruire le plus grand nombre de logements. Il en a été ainsi tout au long de l'histoire de l'humanité, la différence est qu'autrefois il existait un accès direct, facile et immédiat aux matériaux pour construire ce logement, car il y avait une moindre demande et qu'on disposait de bien plus de loisirs pour construire.

Utiliser nos ressources naturelles, telles les métauxurgiques et, à l'avenir, les plastiques de la pétrochimie, signifie utiliser des matériaux aussi régionaux que les bois, les roches ou la boue, d'un usage plus ancien mais tout de même actuel. On continuera de créer de l'architecture mexicaine avec des mains mexicaines mais de l'actualité, non du passé.

Construire son logement au moyen de l'effort personnel, par l'acquisition progressive de matériaux, c'est le procédé habituel dans les quartiers prolétaires, mais à défaut d'une production industrielle de parties composantes, les matériaux s'obtiennent à des prix très élevés.

Si fournir une demeure digne de chacun des habitants de notre pays est une tâche immédiate et inéluctable, arriver à ce que cette demeure soit construite à bas prix est un impératif primordial, une obligation en toute justice.

Garantir à l'individu la sécurité d'un toit est un dessein qui exige de jour en jour de plus grands efforts et de plus grandes ressources, spécialement parce qu'à notre époque, le développement d'une minorité présente un contraste avec les privations que subit la majorité. Les progrès scientifiques et techniques n'ont pas encore été atteints par l'amélioration de la qualité de l'existence des nombreuses communautés des pays en voie de développement.

La préoccupation sociale ne peut se limiter à s'occuper du logement en tant qu'abri familial, sans plus, il est indispensable de considérer que la famille ne vit pas exclusivement dans les murs de son habitation : pour une vie empreinte de dignité, les espaces devront être aussi dignes à l'intérieur qu'à l'extérieur de la demeure. Dans les logements d'intérêt social, cet aspect est fondamental pour la qualité de la vie.

La demeure doit être fonctionnelle et digne, non seulement lors de l'inauguration mais comme un minimum pendant le temps que le bénéficiaire mettra à acquitter son prix.

Les solutions techniques devront faire face au défi qui consiste à trouver des systèmes plus congruents avec le développement de la vie familiale, dont les besoins augmentent et changent au fur et à mesure que le temps passe.

Il faut éviter que l'effort réalisé pour avoir une demeure en propriété s'accroisse d'un effort supplémentaire pour la conservation et l'amélioration, car le fait d'avoir une demeure ne doit pas représenter un sacrifice permanent.

De nombreux besoins nouveaux, de nouvelles techniques pour la construction, de nouvelles manières d'organiser le travail, de nouveaux systèmes sociaux devront produire de nouveaux espaces correspondant à notre tradition culturelle. L'industrialisation dans le domaine du logement devra donner satisfaction à tout cela.

Les mécanismes et les ressources qu'il faut mobiliser au niveau mondial pour satisfaire les besoins d'habitat on ne pourront trouver une réponse parfaite que dans la mesure où il existe un engagement qui réunisse l'effort individuel, celui de la communauté et même celui de la société dans son ensemble, et qui dans un cadre de respect mutuel, arrive à réunir au niveau international des ressources et des expériences qui permettent de créer un habitat de plus en plus efficace, plus digne et juste pour tous.

Ce que nous réclamons en réalité, nous tous, c'est d'avoir une vie pleine de dignité à l'échelle humaine. La technologie actuelle, si avancée, doit nous offrir cette possibilité si on l'utilise correctement. Et si nous mettons à profit, rationnellement, cette technologie, et ces possibilités, l'homme doit arriver à cette même échelle humaine de co-existence à laquelle il aspire.

En prévoyant dès maintenant les besoins de l'avenir et en agissant avec décision dans le domaine de l'habitation, on obtient l'assurance que dans les années à venir, d'une manière ou d'une autre, les Mexicains construiront mieux leurs maisons, et avec un moins grand effort.

L'établissement humain est la scène sur laquelle se fait l'histoire

L'établissement humain, c'est l'habitat, et l'homme est l'acteur principal de son histoire. Nous devons nous expliquer ce rapport intime et indestructible, nous

devons le comprendre, et nous devons trouver l'équilibre entre les deux composantes. Préserver l'habitat et sacrifier l'homme manquerait de sens. Pretendre sauver l'homme tout en commettant des déprédations dans l'habitat serait une tentative inutile, contradictoire et suicidaire.

Le développement de l'humanité depuis l'avènement des sociétés industrielles est caractérisé par deux phénomènes d'une transcendance singulière : l'accroissement accéléré de la population mondiale, l'étendue et la complexité des processus productifs modernes ayant lieu dans un environnement qui a dépassé toutes les barrières, jadis insurmontables, aussi bien de la distance géographique que des frontières nationales.

C'est ainsi que s'est créé un lien étroit et inévitable entre le fait économique et l'espace physique où la population se distribue, et qui est à l'origine des problèmes des établissements humains qui constituent, en toute justice, une préoccupation de jour en jour plus pressante dans le temps actuel. L'un des aspects les plus importants de ces problèmes est le fait, largement constaté, qu'une distribution rationnelle de la population influence de façon très caractéristique la production de biens et de services et, par conséquent, le rythme du développement économique.

L'homme s'établit là où il peut assurer sa subsistance, et cela au moyen de l'emploi. Dans la mesure où la création des emplois se fait d'une manière équilibrée, les établissements humains se produisent aussi de manière équilibrée. Et c'est la création des emplois et la manière dont ils se distribuent qui déterminent fondamentalement, à notre époque, les établissements humains.

Parler d'établissements humains c'est parler de la manière dont les hommes se groupent, c'est parler de distance entre les hommes, une distance qui les rapproche ou les éloigne, qui les congestionne, les disperse ou leur permet de vivre harmonieusement les uns avec les autres. Cette distance est déterminée par des conditions économiques, sociales ou physiques.

Si l'on évite la congestion et la dispersion, il est possible d'arriver à des sociétés ayant un équilibre dans les rapports humains. La croissance désordonnée, explosive, est bien plus coûteuse, plus injuste et plus lente quant à atteindre le bien-être que l'homme desire ; nous devons récupérer dans tous les établissements humains, la dignité de la personne, en favorisant ses rapports avec l'environnement et la vie en commun avec ses semblables.

L'idée et le besoin d'aménager et de régler les établissements du pays acquièrent une importance vitale parce qu'il s'agit de nous et des autres, parce que l'objet et le sujet des établissements humains c'est l'homme lui-même, parce que l'homme est la somme des problèmes, et c'est en lui que se trouve la solution.

Le personnage principal, c'est l'homme, et il mérite le même respect en tout lieu. Dans les agglomérations il y a des problèmes d'une plus grande concurrence pour l'obtention d'emplois, d'un coût plus élevé des services, de difficultés de transport, de gaspillage de temps, de tensions, de pollution, de difficultés pour la coexistence. Lorsque les établissements sont dispersés, les solutions ne sont pas seulement plus coûteuses mais dans bien des cas, impossibles.

Dans toutes ces situations, l'axe du problème c'est l'homme. Nous devons nous acquitter envers lui là où il se trouve, dans les établissements, petits ou grands.

Le déséquilibre exprimé par nos établissements, la concentration et la dispersion, nous révèlent un problème de distance entre les hommes. Nous aspirons à une distance convenable pour le développement existentiel entre les Mexicains sur leur territoire. Une distance qui permette de se connaître, qui soit favorable à l'affection, à la solidarité, une distance qui permette à la fois l'individualité et la communauté.

Ces deux extrêmes, concentration et dispersion, sont le plus grand défi auquel nous ayons à faire face.

Les établissements humains sont les réceptacles de la vie des habitants du pays. C'est là que se manifeste le passé et que se précise le Mexique que nous devenons. C'est à que trouvent leur expression les intentions de coexistence harmonieuse et les contradictions de notre vie collective ainsi que la réponse au besoin de nous occuper de notre réalité en tant que problème, afin de nous trouver dans les conditions nécessaires pour déterminer les actes, pour ouvrir les portes aux solutions en termes de buts dans le temps et dans l'espace, et afin de pouvoir aborder, en toute honnêteté, à part de la tâche qui nous revient et qui exige que notre conscience la comprenne et que notre volonté s'impose à sa réalisation.

Le Mexique présente la plus vaste gamme de problèmes en matière d'établissements humains, depuis la plus grande dispersion de communautés jusqu'à l'une des plus grandes concentrations métropolitaines dans le monde, et en outre, une grande diversité de caractéristiques tenant à l'époque et à la culture où elle fut fondée, sa tradition historique, sa fonction, ses interactions mutuelles et sa dynamique.

Notre pays est en train de se transformer rapidement en un pays urbain. En même temps que l'explosion démographique, il passe par un des processus d'urbanisation les plus intenses du monde. Ce phénomène se reflète sur la structure des établissements humains, lesquels, au même titre que les structures économiques et sociales, sont le résultat et l'expression du développement et de l'évolution historique du pays.

De l'entendement de ce qui se produit dans les établissements humains, de la prise de conscience du fait que la croissance désordonnée compromet notre développement, une intention découle : compter sur un schéma d'ordre de telle manière que ce qu'il faudra faire soit fait à la place qui convienne et au moment opportun. Que les ressources disponibles, qu'il y en ait peu ou beaucoup, soient exploitées avec de l'ordre afin que le bénéfice soit plus grand.

Indéfectiblement, nous allons croître pratiquement jusqu'à doubler, mais si nous situons correctement ce chiffre double, nous serons sûrs que les augmentations vont produire des établissements mieux équilibrés.

La ville est la maison de l'homme

La ville est la maison de l'homme. Là où il trouve un abri et où il se sent protégé, et sûr.

La ville est un lieu spécifique qui ne se reconnaît pas seulement comme un espace matériel, limité physiquement et géographiquement, mais plutôt en termes de répercussions sociales. C'est une réalité physique et spatiale concrète qui affronte des situations sociales, politiques, économiques et administratives spécifiques et ce n'est pas seulement une idée ou un modèle conceptuel, valable en lui-même, hors du temps et de l'espace. Et de ce fait, c'est plus qu'une ville, il s'agit de villes.

La ville est le lieu où les êtres humains font un échange de rapports dans les meilleures conditions, grâce à la communication et à la coexistence permanentes, c'est là qu'ils développent au plus haut degré les facultés qui leur sont propres.

La ville permet que l'homme s'identifie avec le monde et se sente partie substantielle de celui-ci de telle sorte qu'il puisse se reconnaître dans l'espace qu'il choisit et qu'il habite, en le traçant et en l'organisant en accord avec sa façon de sentir et de penser. C'est ainsi que l'on peut dire, et avec raison, que la ville reflète ses habitants. C'est pourquoi, lorsque nous citons les Grecs et les Romains de l'Antiquité, nous nous en remettons aux superbes cités qu'ils ont créées : Athènes et Rome. Il en est de même avec les Aztèques et Tenochtitlan, avec les Tolteques et Tula, avec les Mayas et Palenque ou Chichen-Itza. La ville est une création de l'homme et c'est un moyen, pour lui, de se réaliser pleinement.

La forme de la ville découle des activités de ses habitants et des fonctions que ceux-ci leur attribuent. Actuellement, nos villes sont complexes parce que notre

société l'est également, cependant, leurs fonctions traditionnelles n'ont pas changé dans le fond, et elles sont toujours habiter, travailler éduquer et faciliter la circulation.

Nous sommes arrivés à un point de l'histoire où la ville commence à apparaître à nos yeux avec des caractères inédits jusqu'à présent. Cette réalité, aussi vieille que toutes les civilisations, et par conséquent si familière et si bien connue, est devenue une énigme.

La vie urbaine se généralise rapidement parce que du jour au lendemain s'accroît le nombre de personnes qui habitent les villes et diminue le nombre des habitants des campagnes et des zones rurales, phénomène que les chiffres rendent fort bien.

La population totale de notre planète dépasse les quatre milliards de personnes, dont une proportion élevée habite les villes. D'ici à deux décennies, d'après les prévisions de l'Organisation des Nations Unies (ONU), la population mondiale s'élèvera à 6 254 millions dont 51 % d'habitants urbains.

Le cas du Mexique est plus significatif, car des 70 millions d'habitants que nous sommes, presque la moitié habite les villes, et l'on calcule que pour l'an 2 000, sur 100 Mexicains, 80 seront établis dans les grandes villes.

À ce moment là, le change de vie de l'humanité sera déjà défini: la plus grande partie de la population sera urbaine. Les mœurs et coutumes de la société se distingueront substantiellement de celles que nous avons connues jusqu'à très récemment.

L'évolution de l'homme et le développement de sa société se trouvent intimement liés et conditionnés.

La ville d'aujourd'hui est une entité inconnue: un élément qui semblerait encore sur le point d'être créé par l'homme. Le paradoxe se produit à cause des répercussions et de la profondeur du change quantitatif et qualitatif que représente l'urbanisation mondiale.

La grande métropole en devient une réalité nouvelle dans l'histoire de l'homme. Jamais auparavant il n'avait existé de villes ayant une telle importance ni de telles dimensions. Donc, jamais dans le passé on n'avait éprouvé de problèmes semblables. Autrement dit, les problèmes sont beaucoup plus grands, oui, mais aussi plus compliqués du point de vue social.

La croissance rapide de la population dans les grands centres urbains a sa contrepartie: c'est la réduction, en termes relatifs, de la population localisée dans le

milieu rural. L'énorme concentration de la richesse et des activités économiques dans quelques villes seulement, a comme vis-à-vis la pauvreté économique de vastes régions du pays.

Cette transformation des sociétés rurales en sociétés urbaines est connue en tant que concept et idée, mais vécue en tant que réalité et le renferme de graves complications, car les hommes qui la vivent, soit parce qu'ils n'avaient pas de travail, soit parce qu'ils n'avaient pas d'école pour leurs enfants, soit parce qu'ils désespéraient de pouvoir survivre, posent l'un des problèmes fondamentaux à résoudre : créer, dans les lieux d'où ils viennent, ce qu'ils veulent trouver dans les villes, et donner à ceux qui s'y trouvent déjà, la destinée économique et les sources de travail dont ils ont besoin pour mener la vie pleine de dignité à laquelle ils aspirent.

Aux problèmes que posent la croissance de la population et la vitesse du changement, il faut répondre par la planification qui est la seule possibilité qui permette le développement dans la liberté, afin que la prévention prenne le pas sur la correction, afin que nos villes croissent harmonieusement et devancent les problèmes en prévoyant leurs solutions.

Il faut reconnaître que la croissance accélérée a provoqué des problèmes inconnus auparavant, parce que l'on n'avait pas parfaitement conscience du pays. Il convient à présent de corriger cette croissance qui, dans la hâte, a donné lieu à aux injustices et aux déséquilibres. Il convient de corriger et prévoir si l'on veut sortir du cercle vicieux qui n'envisage que la correction. Il faut passer des avatars de l'inertie et de la croissance spontanée à une inversion de cette tendance, en conduisant et en consolidant à la fois le développement de nos bourgades et de nos villes, passer à une évolution de la conscience de que que chose qui intéresse primordiallement le maniement adéquat d'un phénomène qui est caractéristique de notre époque, l'urbanisation de la vie, la généralisation du mode urbain en utilisant l'espace.

Si nous apportons des solutions à la ville, l'environnement rural aussi en profitera. Et réciproquement, les villes résoudront une grande partie de leurs problèmes au moyen de l'application de remèdes portés à la situation des campagnes. Voilà le principe d'équilibre que nous recherchons.

Il est aussi de notre devoir de profiter des apports d'autres époques, ainsi que d'éviter les erreurs qui ont été commises, afin de pouvoir construire des villes qui soient meilleures, conçues d'une manière plus intégrale, et reliées à leur noyau historique.

C'est ainsi que le monde s'est construit, et c'est ainsi que se sont construites les meilleures villes, celles que nous visitons en touristes, celles qui nous plaisent.

Elles n'ont pas été tracées par des techniciens, elles ont été des créations découlant de formes et de possibilités de vie exprimées avec une authenticité totale. Cette leçon, il faut que nous l'apprenions et que nous la mettions en pratique.

Conformément à la structure urbaine et de façon élémentaire, nous pouvons reconnaître des villes qui sont grandes, moyennes et petites. Les grandes villes se distinguent des moyennes et des petites non pas uniquement par leurs dimensions mais aussi par la portée et la diffusion des activités et des fonctions dans l'espace.

Dans chacun des cas, il faut distribuer rationnellement l'espace, l'aménager, et parfois, le conjuguer avec les besoins de ceux qui le peuplent, afin de garantir à ceux-ci des niveaux de vie qui soient meilleurs, car ce qui est en jeu, ici, n'est pas autre chose que la qualité de la vie des habitants de nos bourgades et de nos villes. Une vie ayant un meilleur sens grâce à de meilleures conditions de l'environnement et des services, et de plus grandes satisfactions des besoins.

Le processus démographique accéléré et notre incorporation de jour en jour plus complète à la technologie actuelle, ont leurs plus grandes répercussions dans l'environnement créé par l'homme dans la ville. C'est dans la ville que la pollution physique est rendue plus aiguë, mais, d'une manière encore plus grave, la dispersion sociale qui restreint la liberté personnelle et rend impossible la coexistence.

Mais cette situation n'est pas l'apanage des grandes villes. La vie dans les établissements moins grands impose aussi à l'individu une limitation de ses mouvements et de ses rapports avec l'extérieur ainsi que de son indépendance et de sa différenciation. Une limitation de ce genre rend l'existence difficile, l'ambiance est renfermée et cela produit des sensations semblables à l'asphyxie. Dans ces villes la déshumanisation a des gammes et des nuances différentes, mais en fin de compte, c'est toujours la déshumanisation.

Les villes sont le site des aspirations, l'espace où s'entrecroisent les intentions et les besoins, le lieu où prennent corps les limitations et les impossibilités. C'est dans la ville où se manifeste le conflit social dans toute sa complexité. Là, tout devient routine, et l'on vit quotidiennement l'inégalité à tel point que de jour en jour il devient plus difficile de percevoir l'injustice et la souffrance d'autrui.

La ville ne crée pas l'injustice, elle reflète seulement les inégalités et les contradictions de notre processus de croissance.

Une ville habilement résolue pourra être très efficace, mais il est très probable qu'elle soit aussi triste que la plupart de nos villes contemporaines, agressives à

cause du rythme intense de la vie, par le choc constant de la vie individuelle contre l'accablante vie collective. C'est pourquoi il est nécessaire de planifier les villes, non seulement afin que les hommes y vivent mais surtout pour qu'ils y coexistent. Ce n'est que dans la coexistence que la personne et la communauté pourront faire consciemment l'histoire.

Sans coexistence, la ville déborde dans l'anonymat de la multitude.

La ville de l'avenir est un sujet sur lequel on medite le plus fréquemment maintenant, non pas tant en fonction de la futurologie où s'exerce l'esprit de l'homme de notre temps, mais comme une réflexion nécessaire en face de la gravité de la coexistence et même, souvent, de la survie de nos grandes villes actuelles. Dans celles-ci l'espace se morcelle et se limite, obligeant ainsi l'homme à vivre dans des lieux réduits, et à se disputer l'espace pour multiplier l'usage qu'il en fera.

Il ne suffit pas de respirer un air plus pur ni d'avoir davantage de transports. Il faut que les enfants, que la famille que nous tous trouvions que la ville est efficiente à notre échelle, aimable et réceptive à des aspirations de tout genre.

Les villes sont des espaces de travail qui ne cessent d'attirer des milliers d'habitants, car ceux-ci ne trouvent aucune destinée en dehors d'elles. On ne peut les fixer ailleurs sans avoir donné une réponse à leurs aspirations légitimes à une vie digne.

C'est justement la richesse et la diversité des sources de travail que l'on trouve dans la ville, ce qui attire les gens de la campagne. Mais, encore une fois, la concentration du peuplement, la spécialisation des travaux et la complexité de la production économique, réduisent la capacité d'emploi dans les villes.

Celui qui n'a pas d'emploi n'a point accès à l'alimentation, à l'éducation, au logement et à la santé. L'emploi est conçu comme le meilleur moyen d'accès, d'une manière équitable, aux bénéfices du développement pour tous les Mexicains, afin qu'ils puissent avancer vers les buts minima du bien-être et de la distribution des rentrées, et transformer en un développement effectif et intégral la croissance que nous sommes en train d'observer.

Il faut donc jeter les bases sur lesquelles nous puissions mieux nous établir, afin que la distribution de la richesse soit réellement équitable, afin que la création d'emplois puisse produire un développement urbain mieux équilibré.

Celui qui n'a pas d'emploi se trouve également privé de l'accès au repos récréatif. La jouissance des loisirs a pour condition préalable l'accès au temps du travail. Sans la pleine satisfaction du droit au travail, sa contrepartie, le droit aux loisirs, ne peut pas s'exercer.

Pour vivre, l'homme a besoin d'un travail agréable avec une juste rémunération, et que ce travail se trouve à une distance raisonnable de son foyer. Pour ses loisirs, il lui faut des activités qui lui fournissent des moments agréables, qui renouvellent son énergie physique et mentale, qui affirment son unité familiale et qui lui donnent la possibilité d'exercer sa créativité.

Par conséquent, l'homme a besoin d'espace, des lieux adéquats pour vivre, travailler et s'amuser, des espaces suffisants pour se créer lui-même et pour développer sa culture, jour après jour.

La récréation est un des moyens par lesquels se perfectionnent l'homme et la collectivité. Grâce à la récréation, les individus jouissent de divertissements et de distractions pour occuper leur temps libre. La récréation, dans un sens plus vaste, doit être entendue, non seulement en tant qu'activité secondaire mais comme un facteur fondamental de bien-être. Tout homme recherche, dans la récréation, la récompense et la réalisation de ses potentiels. Les émigrants ruraux, lorsqu'ils vont vers les villes, espèrent trouver un emploi et un logement. Oui, mais aussi de la récréation. L'attrait de ces divers éléments représente peut-être pour eux une importance égale.

L'expression culturelle, la communication humaine et l'usage social du temps, si enrichissants, sont des éléments qui doivent se donner d'une manière vivante et simultanée afin d'améliorer la qualité de la vie des hommes. Ces éléments conditionnent et nuancent les formes de coexistence, l'usage des biens en commun et les modalités pour l'obtention et la consommation des éléments de satisfaction des besoins.

La ville est un domaine renouvelé d'information, d'éducation et de formation de ses habitants. Cela n'est pas dû seulement au style particulier de la vie urbaine qui, par définition, est différent du style vital des centres de peuplement plus petits et à caractère rural. Dans la ville, les formes sociales de la coexistence changent rapidement, et la communauté se trouve obligée de développer plus rapidement sa capacité d'adaptation aux circonstances changeantes. Cela exige une éducation dont la ville est la base, le moyen et l'objectif, et en vue de laquelle elle accumule les moyens et les ressources nécessaires.

De même, quand il s'agit de logement, la solution des problèmes éducatifs doit s'orienter vers l'approvisionnement de tout le nécessaire pour que nos villes puissent faire face à ce besoin si pressant. Dans le Mexique moderne on s'efforce de satisfaire ces tâches en accomplissant ce que la Constitution a établi comme l'un des droits des Mexicains.

L'éducation vit dans le désir de liberté, elle ne peut être ni tendancieuse ni autoritaire, elle ne doit pas prétendre à tracer avec rigidité ses définitions ni ses limites. La véritable éducation est celle qui se présente comme un spectacle propre à la vérité. C'est un désir permanent de l'homme que d'atteindre la connaissance de la vérité. Le mandat de l'éducation consiste à cultiver sa recherche, l'enseigner, à s'appuyer sur elle et en faire une habitude. Eduquer en liberté et par la vérité contribue à ce que le développement des facultés intellectuelles de l'homme se portent vers un monde de valeurs en harmonie avec la réalité qui, de jour en jour, se voit modifiée par le processus urbain.

Plus que jamais, il est nécessaire d'analyser les distances entre les besoins et les idées, entre la destinée des actes et la réalité objective et de faire de l'éducation un encouragement et un devoir qui réduise ces distances-là, qui élimine les ambiguïtés, rejette la fausseté et contribue au raffermissement d'une société libre, juste et, par cela même accomplie.

Information et souveraineté *

Mahdi Elmandjra

La plus grande mutation au niveau de l'évolution de l'humanité fait ses premiers pas. Il s'agit de la transformation de la civilisation industrielle en une civilisation du savoir et de l'information. Il est vrai que les germes de ce bouleversement se ressentent actuellement beaucoup plus dans les pays hautement industrialisés qui accordent une importance stratégique à la recherche scientifique et aux technologies de pointe (informatique, télématique, robotique, biotechnologie, génie génétique, chimie moléculaire, ...) et y consacrent près de 3 % de leur PNB. Néanmoins dès aujourd'hui, les pays du Tiers-Monde qui ont encore un milliard d'alphabètes et dépensent moins de 0,3 % de leur faible PNB en recherche et développement, subissent les secousses de cette révolution – la révolution de l'information.

On estime que l'écart entre les pays industrialisés et ceux en développement est aujourd'hui de l'ordre de 1 à 20. On pense qu'il pourrait être de 1 à 50 d'ici à l'an 2000, essentiellement à cause des changements structurels que le système international subira comme conséquence des effets politiques, économiques et socio-culturels des nouvelles technologies – surtout celles de l'information.

Cette révolution de l'information affecte inévitablement le contenu des deux concepts qui font l'objet de notre débat : « Potentielles économiques et Souveraineté ». Le potentiel économique d'un pays ne pourra plus être réduit aux

* Communication adressée par l'auteur au colloque de l'Académie du Royaume du Maroc sur les « potentielles économiques et la souveraineté diplomatique », tenu à Fès en 1983.

explications que l'on trouve dans les manuels de géographie et d'économie politique. Les ressources naturelles resteront toujours une donnée importante mais ce qui est déjà bien plus vital, ce sont les ressources humaines, l'information et la recherche scientifique. Sans ces dernières, il est impossible de valoriser le potentiel économique afin qu'il mène à un véritable développement. On ne développe plus un pays comme on laboure un champ de blé. Plus que jamais auparavant le développement passe par le développement de l'homme et par la maîtrise sociale de ses inventions. Ceci est en parfait accord avec les systèmes de valeurs de la société musulmane et les finalités de l'Islam qui accordent une place préminente à la personne humaine.

Le potentiel économique d'un pays est d'abord dans ceux qui le peuplent. Dieu a distingué l'homme de l'animal et de la plante en lui donnant un système interne d'information fort complexe qui lui permet de créer, de raisonner, de se transformer, de s'épanouir et de porter des jugements. Tout cela se réduit en fin de compte à un traitement d'informations qui requièrent deux éléments vitaux : l'information elle-même et des algorithmes qui donnent une structure et un sens à cette information. Les sources de l'information sont l'observation, la perception, la recherche et la mémoire naturelle et artificielle. Les algorithmes sont le produit de la raison, de l'expérience, de l'intuition, de la créativité, de l'imagination et de la foi. Pour ceux qui croient, les livres sacrés sont des recueils d'algorithmes.

Le développement économique ne dépend plus aujourd'hui que de l'exploitation des ressources matérielles, il est de plus en plus lié au traitement de l'information et au savoir. Le potentiel économique du Japon de 1983 est là, dans ses sous-sols ? Le Tiers-Monde comprend un grand nombre de pays riches en ressources naturelles mais pauvres en savoir et donc sous-développés. L'Afrique a un potentiel économique (dans le sens traditionnel du terme) énorme si l'on en juge par la richesse de ses matières premières mais elle n'en demeure pas moins le continent le plus pauvre de cette planète. Si l'on pousse un peu plus loin les implications économiques, sociales et culturelles de cette révolution de l'information, on comprend plus facilement pourquoi le contenu du concept de souveraineté est en train de changer.

Dans les pays industrialisés, ce nouveau secteur de l'information, du savoir et des services représente aujourd'hui 56 % des PNB des pays de l'Europe des Dix, et occupe 54 % de la population active des Etats-Unis. Les statistiques classiques du commerce extérieur qui ne couvrent pas ce qu'on appelle les exportations invisibles faussent l'analyse du commerce international. D'après ces statistiques les Etats-Unis ont une balance commerciale déficitaire avec le Japon. Ceci n'est pas exact, car le Japon l'an dernier avait un déficit au niveau des exportations « invisibles » de l'ordre de \$18 Milliards de dollars sous forme de services importés essentiellement des Etats-Unis.

La théorie économique est en crise et l'analyse économique est désorientée. Nos structures mentales ont du mal à appréhender les implications de cette révolution de l'information. Sait-on qu'une seule technologie de l'information comme celle de l'utilisation des fibres optiques dans les télécommunications réduira de 40 % les exportations du cuivre avant 1990 ? Que les développements de la biogénétique et des biotechnologies permettront aux pays industrialisés de se passer de toute une catégorie de ressources végétales qu'ils importent actuellement des pays du Tiers-Monde ? Et que dire de l'exportation des ressources marines ? Tout cela est le produit de la révolution de l'information. Sans les technologies de l'information, les autres technologies de pointe n'auraient jamais pu voir le jour. Retirez les technologies de l'information et elles s'arrêteront.

Les pays industrialisés ne constituent pas un groupe homogène face à la mutation qui est en cours. Ricardo Petrella, haut fonctionnaire de la C.E.E. nous dit :

« L'image du monde que nous Européens pouvons nous faire, en regardant uniquement aux implications et aux conséquences des nouvelles technologies d'information, est celle d'une société mondiale où, au cours des 20 prochaines années, les pays de la Communauté risquent de mettre en jeu leur survie en tant qu'économies industrielles autonomes »⁽¹⁾

Si ce n'est possible au niveau des pays de l'Europe des Dix, qu'en sera-t-il des pays du Tiers-Monde qui ne sont pas encore véritablement économiquement ou industriellement ? Une intensification de la dépendance ? Vis à vis de qui ? Ce ne sont pas des questions théoriques. Elles sont au cœur de notre sujet.

Dans un monde où la connaissance scientifique se développe d'une manière exponentielle (le volume des publications scientifiques en 1984 sera égal à tout ce qui a été publié entre la Renaissance et 1976 !) peut-on encore parler de potentiel économique en évaluant uniquement le tonnage des réserves de son sous-sol, le volume de ses cours d'eau et barrages, la surface de ses terres cultivées, le nombre de têtes de son cheptel, les nuitées des touristes et le taux de croissance de sa population ?

Comme nous l'avons déjà dit, la notion de potentiel économique ne peut pas se réduire à des données matérielles. C'est avant tout une donnée normative qui est intimement liée à la vision que l'on a de la société et du modèle de développement que l'on recherche à mettre en œuvre. C'est ici que l'on découvre les méfaits du mimétisme des pays du Tiers-Monde qui ne leur a pas encore permis de définir des modes de développement endogènes en l'absence desquels la discussion de « potentiel économique » demeurera nécessairement vague car sans

(1) « Europe 85. Nouvelles Images du Monde et Renouveau de l'Europe », page 8. Bruxelles 1983.

pertinence sociale et sans référence culturelle. Il n'y a qu'à voir comment ils essaient actuellement de valoriser ce potentiel sur le plan international.

Le fameux « dialogue » Nord-Sud est un échec flagrant. Il a succombé face aux négativités indécentes qui caractérisent actuellement le système international, ou moins du quart de la population mondiale dispose de plus des trois-quarts des biens matériels de la planète.

Que l'on parle de « Nouvel Ordre Economique International », de « Négociations Globales », de « Co-développement » ou de toute autre formule à la mode, le problème est le même : il est structurel et conceptuel. Il est au delà des prix des matières premières, des barrières douanières, du système monétaire international ou même de la dette publique. C'est d'abord une question d'algorithme⁽²⁾ ou de « suite de raisonnements ou d'opérations qui fournit la solution de certains problèmes » pour reprendre la définition du dictionnaire.

Par manque de connaissance, de savoir et donc d'information, les pays du Tiers-Monde essaient de négocier avec le Nord sur la base des algorithmes du Nord, et souvent avec l'information du Nord quand elle est disponible. Le résultat ne peut être que ce qu'il est. Il est encourageant de voir que le sommet des Non-Alignés à la Nouvelle Dehli (Mars 1983), s'est mis d'accord dans sa Déclaration finale sur un chapitre qui traite de l'information et de l'informatique.

Le rôle de l'information en tant que potentiel économique ressort assez clairement lorsqu'on examine les faits suivants :

- Plus de 95 % des investissements en informatique se font dans le Nord, et moins de 5 % dans le Sud.

98 % des dépenses mondiales en recherche et développement dans le domaine des technologies de l'information s'effectuent dans le Nord, contre 2 % dans le Sud.

Le rapport de la Commission de l'UNESCO sur l'information que Sean McBride a présidé donne des statistiques impressionnantes sur les exportations de biens culturels⁽³⁾ : textes imprimés, livres imprimés, récepteurs de télévision, radios, enregistreurs de son, matériel photo et films de cinéma. Ces biens culturels constituent l'information aussi bien que son support. Les pays développés en exportent près de 93 % du pourcentage du total mondial, et les pays du Tiers-Monde moins de 7 %.

(2) Ce mot vient du nom du mathématicien arabe Al Khwarizmi.

(3) Voir le tableau à la page 163 dans *Voix Multiples - Un seul Monde*, UNESCO (1980).

La rentabilité du capital n'atteint pas 5 % aujourd'hui alors que les investissements dans l'information rapportent entre 12 % et 15 %. Quant aux matières premières et produits de base, leur rentabilité est négative puisque leur prix réel baisse régulièrement et systématiquement.

La découverte du bateau à vapeur et du train au XIX^{ème} siècle ont permis de transporter des biens matériels et de développer le commerce et l'industrie, aujourd'hui grâce à l'informatique et la télématique on transporte des services. Ces services s'internationalisent et se transnationalisent très rapidement, et représentent déjà des transactions commerciales qui se chiffrent en dizaines de milliards de dollars. Avant la fin du siècle on les comptera en centaines de milliards de dollars.

L'augmentation exponentielle du savoir et l'augmentation de la complexité mènent à une compression du temps disponible pour la prise de décision. D'où l'importance dynamique et économique de l'information.

L'information est devenue un facteur de production. Le Comité du Développement Économique du Japon a recommandé que l'on incorpore le coût de l'information dans le coût de la production industrielle.⁽⁴⁾

L'informatique offre de grandes possibilités pour le développement de l'intelligence humaine et pour le perfectionnement de l'intelligence artificielle. Les énormes implications économiques des progrès dans ces domaines sont de plus en plus perceptibles.

Ces données sont parmi les meilleurs indicateurs de la dépendance du Sud à l'égard du Nord. On ne peut pas les ignorer lorsqu'on parle de potentiel économique et de souveraineté.

*
* *
*

L'article 2 de la Charte des Nations Unies stipule que l'Organisation est fondée sur le principe de l'égalité souveraine de tous ses membres. Cette égalité constitue un principe fondamental du droit international. Paul Reuter estime comme la majorité de juristes que

(4) Voir le rapport de Keizai Doyukai « A vision of the 21st Century, the quest for industrial restructuring ».

« La souveraineté exprime un caractère et un seul, celui de n'être pas soumis à un autre pouvoir de même nature »⁽⁵⁾

Les Etats sont parfois obligés d'abandonner volontairement et collectivement certains des attributs de leur souveraineté afin de faciliter une meilleure régulation sur le plan régional et international, dans l'intérêt de cette même souveraineté⁽⁶⁾

Les exemples dans ces domaines sont nombreux : poste, téléphone, aviation civile, santé, environnement, monnaie etc. Les accords d'intégration économique tels que ceux de l'Europe des Dix limitent la souveraineté de ses membres dans certains secteurs dans leur intérêt collectif. Dans tous ces cas il y a une action volontaire de la part des Etats concernés et *réciprocité* ainsi que des avantages mutuels ou des compensations.

Les problèmes que soulèvent pour la souveraineté la révolution de l'information sont aussi des problèmes de régulation internationale. Mais dans ce cas les inégalités entre les pays sont telles que les principes de réciprocité et de volontariat se trouvent vidés de tout leur sens. En outre, les nouvelles technologies de l'information affectent un des fondements de la souveraineté : la maîtrise du territoire et de son espace.

L'utilisation des satellites a modifié la portée de la souveraineté sur l'espace aérien^{**}. Les satellites recueillent toute une série d'informations en plus des cartes météorologiques que l'on voit à la télévision. Outre leur utilisation à des fins militaires, les satellites font de la télédétection, donc la prospection des ressources naturelles à distance, prévoient le niveau des récoltes, permettent l'accès aux banques de données et observent les mouvements de biens et de personnes (certains de ces satellites peuvent photographier la plaque d'immatriculation d'une voiture la nuit) pour ne citer que quelques applications.

Avec une simple antenne parabolique au sol on pourra dès 1985 capter presque toutes les stations de télévision du monde. Le potentiel économique le plus apprécié et le plus valorisé de nos jours dans les pays développés, ce sont les réseaux de télécommunication car ils véhiculent de l'information.

(5) Dans Institutions Internationales, Presses Universitaires de France, p. 123.

(6) Voir Mahdi Elmandjra : *The United Nations Systems: An Analysis*, Faber and Faber, London (1973).

^{**} Lors du Sommet des Non-Alignés (New Delhi, Mars 1983) les Chefs d'Etat ou de Gouvernement ont invités les Membres du Mouvement à :

« accorder une attention particulière aux implications pour la Souveraineté Nationale et le Développement Economique des pays en développement de l'utilisation de l'orbite géostationnaire et de la régulation du spectre électro-magnétique qui sont d'une importance critique pour la diffusion de l'information dans le Commerce Mondial et les Echanges ».

Les nouvelles technologies ont beaucoup plus transnationalisé qu'internationalisé l'information. *La transnationalisation* contourne et ignore le droit international, d'autant plus qu'il est en retard par rapport aux situations de fait. Ceux qui bénéficient de ces situations font tout pour accentuer ce décalage entre la technologie et les normes internationales qui devraient la gouverner. Les « flux transfrontières de données » et la concentration du pouvoir de l'information à travers les banques de données dans un très petit nombre de pays en sont la meilleure illustration. Il y a une donnée que l'on ignore actuellement sur les « flux transfrontières de données » : c'est leur densité. On sait qu'elle est importante et qu'elle croît à un rythme impressionnant⁽⁷⁾, mais la souveraineté n'a même pas encore trouvé les moyens juridiques pour comprendre le phénomène et encore moins le réguler. On estime que plus du tiers des exportations d'un pays comme la France découlent des activités du secteur de l'information et du savoir. Pour les États-Unis et le Japon la proportion est aux alentours de 50 %. D'où l'enjeu politique et économique du « flux transfrontières de données ». Juridiquement un pays est souverain du point de vue « informationnel »⁽⁸⁾ mais l'application de cette souveraineté se heurte à d'énormes problèmes conceptuels, juridiques, politiques et économiques.

Il y a tout d'abord une confusion entre trois aspects assez différents de la question : (1) la liberté de l'information en tant que droit de l'homme et libertés publiques, (2) le droit à la vie privée et la protection des citoyens contre toute constitution ou exploitation abusive de fichiers personnels informatisés, et (3) la collecte, le traitement et la transmission d'informations par ordinateur ou par support informatique au-delà des frontières nationales.

Les juristes interviennent en général après l'événement pour en tirer des leçons et élaborer des lois nationales et internationales. L'accélération du développement technologique et ses implications économiques et socio-culturelles – surtout en matière d'information – requiert un droit anticipatif pour permettre à l'ensemble des pays de se protéger contre certaines conséquences de ce développement qui est monopolisé par quelques pays, pour ne pas dire quelques firmes multinationales. Sinon le seul droit sera celui du fait accompli et de la force.

(7) D'après une étude de l'administration française une importante société française est passée entre 1974 et 1980 de 40 heures d'interrogations de banques de données à 2000 heures – 88 % des recherches étaient effectuées auprès de sources américaines.

Voir *le Monde* du 11 Avril 1982 « L'information : Marchandise, Enjeu de Stratégies Mondiales » par Eric Rhode.

(8) Sur la « Souveraineté informationnelle » voir l'étude de A. Gotlieb, C. Dolfin et K. Katz dans *The American Journal of International Law* vol. 68 (1974) et *Transborder Data Flows: Data Protection and International Law* TDF 02-B, Rome (1981).

Peut-on prétendre aujourd'hui qu'un grand nombre de pays souverains ne sont pas soumis dans le domaine de l'information à un pouvoir extérieur ? Et que leur contrôle de ce pouvoir est assez rudimentaire et presque formel ? Où interviennent les normes juridiques internationales ? La réciprocité et les arrangements mutuels ?

Le Tiers-Monde est un consommateur passif des produits des nouvelles technologies de l'information. Cela va au-delà de la souveraineté interne et externe des pays, car cela touche à une bien plus délicate et essentielle question : celle de l'autonomie personnelle des individus et de leur identité culturelle.

Il ne s'agit pas de freiner le progrès technologique, ni d'ériger des obstacles à la libre circulation des idées. La notion de souveraineté intervient au niveau de la maîtrise sociale et de l'intégration culturelle d'un progrès qui doit être assumé et entretenu, et non pas unilatéralement subi sous la pression et le martèlement d'autres souverainetés.

Il est facile de voir pourquoi on essaie d'entretenir une confusion entre les trois éléments du problème mentionnés plus haut. La distinction est relativement simple. Les deux premiers aspects (liberté de l'information et vie privée) sont d'ordre politique ; l'exploitation abusive de fichiers personnels présente en outre une dimension économique (marketing) et des questions d'ordre déontologique. Quant au troisième aspect (les flux transfrontières de données), il est presque totalement de nature économique et touche parfois à des questions de sécurité nationale.

Certains pays invoquent le principe de la souveraineté nationale pour maintenir leur contrôle sur la liberté d'information, alors que d'autres invoquent le droit international pour combattre l'érection de barrages contre un flot d'informations de presse et de programmes de radio et de télévision que les premiers considèrent comme une agression culturelle. D'où tout le débat sur le Nouvel Ordre International de la Communication. C'est un double débat : celui de la souveraineté et des relations économiques internationales où l'évolution juridique est très lente pour ne pas dire dépassée.

Pour ce qui est du « flux transfrontières de données », les pays avancés développent graduellement des législations nationales⁽⁹⁾ pour défendre leur propre souveraineté économique, mais résistent à toute tentative visant à réglementer sur le

⁽⁹⁾ Le Danemark contrôle la collecte de données personnelles de nature personnelle destinées à un traitement automatisé à l'extérieur du pays. La Norvège réglemente la transmission en dehors du pays de fichiers contenant des informations personnelles. L'Autriche et le Luxembourg ont également adopté des législations concernant la transmission informatisée de données.

plan international ce flux⁽¹⁰⁾ par crainte de léser les intérêts des sociétés transnationales dont les activités échappent en général au contrôle de toutes les souverainetés.

Dans le Tiers-Monde, ce sont les pays d'Amérique Latine qui ont fait preuve du plus grand dynamisme à l'égard de ce problème. Au Brésil, l'entrée et la sortie de données du pays par voie télématique (ordinateur et télécommunications) requiert une autorisation officielle. Au cours d'une réunion tenue à Buenos Aires en Octobre 1979, la Conférence des Autorités d'Informatique en Amérique Latine (CALAI III) a précisé que « vu les déséquilibres dans les flux internationaux des données et le fait que les frontières nationales et les limites géographiques ont perdu leur qualité de barrières protectrices, plusieurs pays envisagent de restaurer leur sécurité en décrétant des législations nationales pour la protection des données ».

Les pays en voie de développement ont compris l'importance de la « souveraineté permanente » sur les ressources naturelles il y a plus de 25 ans⁽¹¹⁾. Il est à espérer qu'ils comprendront l'enjeu que représente l'information non seulement du point de vue de la souveraineté nationale mais surtout sous l'angle du développement économique et social.

Il y a toutes raisons de croire que l'information, bien avant la fin de ce siècle, relèguera au second plan les sources des conflits économiques actuels entre le Nord et le Sud. Le Sud paie et paiera encore plus dans un proche avenir pour sa passivité à l'égard de l'information comme moyen de développement économique. Le Nord finira par faire les frais à moyen et long terme par son absence d'anticipation des transformations inévitables qui amènera cette révolution du savoir et surtout des inégalités qu'elle engendrera de part l'effet combiné de l'insouciance du Sud, et de l'hégémonisme économique et culturel du Nord.

La chose la plus difficile que le Sud n'arrive pas encore à saisir concrètement, c'est que la souveraineté nationale de ses membres dans ce domaine passe par un minimum d'intégration économique. Sans une masse critique minimale que la grande majorité des pays du Tiers-Monde n'atteignent pas actuellement, il n'est pas possible d'accéder à cette révolution de l'information. Des ensembles d'au moins 100 millions d'habitants constitueraient un minimum. Et encore faudrait-il qu'ils entament une véritable coopération Sud-Sud sans laquelle aucune coopération Nord-Sud dans la dignité ne saurait être envisagée.

(10) Voir les Directives adoptées par le Conseil de l'OCDE le 23 Septembre 1980 sur cette question et qui mettent en avant le principe de la libre circulation de l'information.

(11) C'est en 1958 que l'Assemblée Générale des Nations Unies a décidé de confier à une Commission l'étude de cette question qui a depuis fait l'objet de plusieurs recommandations internationales.

Il est encourageant de lire dans la Déclaration économique de la Septième Conférence des Chefs d'Etat ou de Gouvernements des Pays Non-Alignés, adoptée le 13 Mars 1983 à New Delhi, la conviction de ses auteurs quant à la

« futilité pour un seul pays ou un groupe de pays de tenter de trouver isolement des solutions aux problèmes économiques globaux du moment entre pays en développement et pays développés ».

L'autodépendance collective sur le plan économique est maintenant le seul garant de la souveraineté nationale des pays du Tiers Monde.

Economie et Souveraineté — il ne s'agit en fin de compte que de l'équation éternelle du maintien de la paix. Une paix ou l'information est devenue tout à la fois un élément de compréhension internationale, un facteur de développement, un risque d'oppression, une arme économique, une source de libération sociale, un amplificateur de l'intelligence humaine, et une source d'espoir pour l'épanouissement du génie humain. La souveraineté aura à s'accomoder de ces transformations qui découlent de la compression du temps et de l'espace. Il fut un temps où les hommes et les idées circulaient à la même vitesse. Ceci n'est plus le cas depuis l'invention du télégraphe, du telex et l'avènement de l'ordinateur et de satellites. Les frontières n'ont plus le même sens pour l'homme et pour l'information — les lois non plus.

La souveraineté aura à trouver ses nouveaux droits face à une situation que les juristes des trois derniers siècles ne pouvaient pas prévoir. L'adaptation « a posteriori » ne suffira pas, elle ne fera qu'augmenter le fossé entre le droit et les faits. Il faudra une vision prospective, reposant sur l'anticipation et l'innovation, pour concevoir de nouvelles normes juridiques qui puissent optimiser les percées technologiques dans l'intérêt socio-culturel des populations, tout en préservant un équilibre politique et économique entre les différents pays de la communauté internationale.

Tel est le défi que pose la problématique du binôme Information-Souveraineté. L'information est souveraine par définition, mais la souveraineté a le droit et le devoir de l'informer afin d'évoluer et de survivre.

La souveraineté comme problématique actuelle*

Mohamed Allal Sinaceur

« La prévoyance est nécessaire au gouvernement d'un Etat », (Richeieu).

Nos pensées sur les réalités historiques défient toute constance. Celles-ci sont si mobiles que l'attention risque de s'anesthésier à leurs surprises, de devenir servile du goût du jour et des idéologies à la mode. Il en est ainsi de la souveraineté, ici remise dans les dictionnaires des idées reçues et dépassées, là écartée en tant que telle pour en forcer l'exercice dans les bornes assignées par de plus forts ; ailleurs soumise aux contraintes volontairement consenties d'un marché mondial. Partout, l'expérience révèle une souveraineté qu'éprouvent aussi bien sur le plan économique que dans l'ordre politique, les risques de la dialectique de l'indépendance et de la coopération. Je me bornerai à indiquer quelques principes éthiques inspirés par cette situation, susceptibles d'inscrire la question dont Sa Majesté le Roi, Dieu le garde, a bien voulu nous saisir, dans le cadre d'une réflexion menée, comme eût dit Abu'l Hasan Ali Mawardi, sur la base « du fondement grâce auquel les affaires du peuple sont bien et avantageusement réglées ».

* Communication adressée par l'auteur au colloque de l'Académie du Royaume du Maroc sur les « potentiels économiques et la souveraineté diplomatique », tenu à Fès en 1983.

1 La souveraineté est la pratique loyale et amicale de l'équité dans la coopération. Le principe n'est pas seulement compatible avec l'Islam, mais découle de son enseignement. Il est aisé de montrer qu'il élargit la norme d'après laquelle le musulman, comme son allié non-musulman, doivent être protégés contre tout méfait à l'intérieur des frontières. Ce le vaut dans l'association « plurinationale » entre Etats musulmans, voire non musulmans et musulmans. Aussi n'y a-t-il pas de contradiction, dans l'ébauche islamique d'un droit international public, entre la souveraineté et la coopération. Et l'on peut s'étonner, au moment où l'on réclame un enseignement équitable envers tous les peuples et toutes les cultures, que l'histoire des relations internationales passe sous silence la première ébauche d'une économie-monde et du droit lui correspondant, élaboré par les grands juristes musulmans. Al Māwardī dégage bien, dans ses « Principes de la souveraineté », une péréquation des droits et des devoirs des musulmans, avec les protégés du prophète, juifs et chrétiens, auxquels certains souverains musulmans, ont ajouté les adeptes de révélations monothéistes dégénérées. (cf. L. Massignon, « Opera minora », III, Beyrouth, 1963, Vol. III, p. 542-547 ; Ostrorog, « Revue de droit international », 1930, p. 10 », A.A. Mandestam, « Les droits internationaux de l'homme », 1931 ; Al Mawardi, trad. E. Fagnan, reprint Sycomore Paris, 1982).

2 La nécessité de l'Etat implique la souveraineté dans un cadre relationnel éthiquement fondé. En effet, d'une part, la souveraineté n'est pas, comme on le dit, un attribut inhérent à l'Etat, ainsi qu'on l'admet depuis la définition donnée dans le Traité de l'Oyscau (1609) : « Cette Seigneurie de l'Etat, duquel, si elle est ôtée, ce ne serait plus un Etat », idée qui a progressivement substitué, au début de l'affranchissement de la transcendance, une morale politique à l'idée de politique morale. Plus précisément, la souveraineté s'entend, au sens que Montesquieu donnait à ce terme, comme principe de l'Etat, et ressort de son action. D'où découle, en vertu de la rationalité de celle-ci, du phénomène de dissémination lié à l'exercice du pouvoir, de la non-correspondance entre frontière géographique et liens de toute nature, de la structure « feuilletée » des espaces culturels et de communication (ainsi la situation multirelationnelle du Maroc avec l'Afrique, les Mondes arabe, islamique et européen), l'impératif de coopération. Coopérer en vue du bien-être de l'espèce humaine, disait Ibn Sina, selon une formule dont l'Unesco illustra la médaille frappée en l'honneur du millénaire de sa naissance. D'autre part, la souveraineté absolue appartient, selon l'Islam comme selon les religions révélées, à Dieu seul. Il a confié à l'homme la charge de veiller sur les ressources de la terre et d'en bien user (Coran 6, 167, 7 10 3 20). Il s'ensuit que la mise en œuvre du potentiel économique dont la disponibilité exige parfois l'investissement financier extérieur, toujours sous quelque forme d'investissement scientifique et technique, doit satisfaire un intérêt général supérieur, dans certains cas celui de tous ceux qui habitent la même région, sans aliéner, si ce n'est par accord avantageux à tous, le droit de souveraineté tel que justement revendiqué et garanti par les résolutions 1803 XVII et 2158 XXI de l'ONU.

Plus généralement, l'imperatif est d'application universelle, comme conséquence de ce que Montesquieu eût appelé les servitudes de la puissance, i.e. l'obligation morale qui lui incombe. Il confère à l'Etat, temple solide et forteresse, la base inébranlable qui lui permet de promouvoir la coopération. Comment la conduire aujourd'hui ? Car l'homme, choisissant d'abord un site, obéit à un impératif de surface, et cherche l'abri naturel et l'eau potable, avec l'agriculture, les possibilités de cueillette et d'élevage, ou encore des refuges sur les hauteurs et dans les îles. C'est depuis très récemment, à l'âge industriel, qu'il s'intéresse aux ressources du sous-sol, comme sources d'énergie. Cette évolution résulte d'une histoire qui dépasse l'homme, d'une durée si propre à l'univers, que ce qui a valeur juridique n'a pas nécessairement de valeur anthropologique, encore moins de valeur « universelles ». C'est d'humaine institution. La souveraineté vaut sans conteste pour les ressources naturelles, comment peut-elle valoir au plan de ressources moins tangibles, comme les résultats de la science et de la technologie sans lesquels le développement de toutes les nations et de chaque nation reste un leurre. Comment la reformuler dans le cadre d'un droit de la mer et de l'espace, où l'intérêt de prendre en considération l'exigence du développement se double de celui de prendre en compte la valeur des valeurs, celle de la survie, clairement posée déjà par la résolution 2340 XXII de l'ONU et de ses conséquences ? Il en résulte bien, par convergence de la tradition et de la raison, que certains biens matériels et les biens intellectuels font partie de patrimoines qui sont autant de prétextes favorables à la souveraineté diplomatique mobilisée en vertu du symbole qui lui est conféré en tant qu'autorité politique, au service d'une coopération capable de relever les défis que l'humanité affronte, et qui constitue, à ses différents niveaux, une pédagogie de la compréhension.

3 En vertu de la puissance acquise par des activités privées au sens du droit, les principes éthiques régulateurs de la souveraineté s'appliquent aux relations avec d'autres forces de l'économie internationale. En effet, qu'une économie nationale élargisse la base de ses ressources au moyen d'une économie d'échelle déployée dans l'espace national, ou grâce à des transactions extérieures hors de cet espace, il n'en résulte rien qui modifie la logique de l'entreprise. Mais c'est loin d'être sans conséquence pour les centres de décision et de coordination d'une activité économique nationale. L'entreprise qui exporte recourt à une monnaie étrangère, négociée sur un marché spécial, ce qui peut engendrer des effets que la politique économique de l'Etat ne saurait maîtriser. Elle le peut encore moins avec une mondialisation de l'économie dont le prix est la dissociation introduite par des pouvoirs économiques, concurrents des pouvoirs souverains et responsables d'impacts sur l'organisation sociale, la culture et les valeurs. La souveraineté diplomatique intervient alors dans le cas du pays d'accueil, pour réguler l'inquiétant éclat d'évolutions hors et sans frontières pudiquement évoqués dans le vœu de maîtriser le changement. Elle poursuit alors un double but : a) mobiliser

les ressources de la souveraineté diplomatique en vue de dominer les tendances impliquées dans les ruptures monétaires, énergétiques et industrielles qui ont bouleversé les échanges, b) poser le problème, à vrai dire délicat, d'une déontologie propre à faire respecter les prérogatives de l'Etat-hôte, son éthique et sa culture. Car à travers ces forces, un conflit fondamental de souverainetés se pose dont on a plusieurs exemples (cf. pour la Ford Motor Company, L. A. Litvak et C. J. Maule, « Conflict, Resolution and Extra territoriality », « Journal of Conflicts » Resolution 13, sept. 1969, pp. 306-315). En particulier, malgré des différences notables, le même principe, autrement appliqué, vaut pour la question de l'investissement étranger, dans la mesure où la négociation vise à la fois la protection de l'investisseur étranger ainsi que celle de la sauvegarde des intérêts de l'Etat bénéficiaire, champ d'application du principe, à expliciter dans les détails d'un code cohérent sans dommage ni préjudice (لا ضرر ولا ضرار). Dans l'ensemble, comme toute négociation, celle-ci puise dans l'authenticité et la vigueur intellectuelle et éthique d'une culture sa force, sa motivation et sa charge persuasive. Elle est en outre favorisée par la recherche, largement voulue et suivie, de normes nouvelles. (Cf. Alain Plantey, « La Négociation Internationale », Ed. C.N.R.S. Paris 1980, § 2209-2211).

Tels sont que quelques-uns des principes dont la mise en œuvre maximise les effets de la souveraineté comme agent de concorde, d'amitié et de fraternité. Activité hautement politique, dans le sens élevé que Platon lui donnait, non pas dans la République, mais dans le « Politique ». C'est, dit Platon, le tressage d'un tissu social, égal, bien tramé, le maintien de manières d'être complémentaires et « dans la mesure où la félicité peut échoir à un Etat, de gouverner et de diriger celui-ci sans que rien de la félicité possible lui fasse défaut du fait de l'art qui y préside ». Cet art, c'est celui dont doit bénéficier, par construction et articulation des solidarités régionales, l'humanité sur toute la terre. C'est l'art diplomatique aussi, qui combine les intérêts, compose les forces, concilie cultures, civilisations mais aussi souverainetés. Seul il peut nous préserver de la superbe que Saint Augustin dénonçait chez des astronomes prévoyant d'avance l'éclipse du soleil, sans se rendre compte de celle qu'ils subissaient.

Que dans ce pays, S. M. le Roi Hassan II, Dieu le glorifie ait su maintenir et constamment renouveler des initiatives de dialogue et de négociation, signifie que nous sommes sans cesse requis à exprimer, ici, des pensées espérantes. Les seules pensées voulues par un Etat qui veut non seulement vivre, mais « bien vivre », comme eût dit Aristote, un Etat qui veut que cette volonté d'aisance et de bonheur soit plus qu'une bonne volonté : une volonté partagée, concrétisée, comme eût dit Kant, une volonté bonne, une volonté ferme.

Abstracts

Mohamed Mekki Naciri

Le kalame, philosophie d'essence islamique

Le Kalame est chez les penseurs musulmans l'équivalent de la métaphysique dans la philosophie ancienne

Créé par les Mu'tazilites sous les Omayyades, bien avant le grand transfert de la culture qui devait se produire sous les abbassides, le kalame proclame la prééminence de la raison, qui secoue l'argument. C'est une arme d'essence intellectuelle forgée en vue de défendre la foi, face aux religions et aux courants de pensée exogènes.

Il arrivait, cependant, au kalame d'irriter les théologiens, par les excès de ses conclusions. N'empêche que l'école Mu'tazilite a acquis ses lettres de noblesse. Elle a ses maîtres, ses écrits et même un appel politique

Les Asha'rites, qui réagirent contre les emportements des Mu'tazilites ne furent pas non plus épargnés par les spécialistes du Fiqh et les traditionnistes, souvent prompts à prendre peur pour les fondements de la foi

Nous voudrions souligner que ces oppositions ne devraient pas nous détourner du kalame, qui constitue à nos yeux une école de pensée qui a enrichi la culture islamique. Nous pensons que les chercheurs devraient se consacrer, aujourd'hui encore, à l'étude de l'évolution du kalame et de ses maîtres sous les angles historique (faits historiques proprement dits), philosophique (principes d'école) et sociologiques (ayant déterminé les courants de pensée)

The Science of Kalam, an Islamic Philosophy

The science of Kalam is for Islam what metaphysics is for ancient philosophy and general philosophy for modern thought. It is an Islamic science developed by the Mu'tazila under the Umayyad dynasty before the translation movement of the early Abbaside era.

This science considers reason as the basis of knowledge and the most acceptable reference and justification. The application of such a methodology to the inter

pretation of the Speech of Allah (Ka ʾim A lah) lead the Muʿtazila to conclusions which were rejected by the orthodox theologians of Islam

Abū Musā a. Ashʿarī who proclaimed himself of the orthodox party used rational proofs in his debate with the Muʿtazila. His school chose speculative research reliance on pure logic and personal interpretation of the Holy texts. The Ashʿarite speech was rejected by the orthodox theologians and the conservative traditionalists, such as Ibn ʿAbd al-Barr, Ibn Taymiyya, Ibn Qayyim al-Jawzi. The famous statement of Ibn ʿAbd al-Barr with regard to the Ashʿarite became a sort of credo for all opponents of the school of kalam « Specialists of canon law and traditionalists in the Islamic world do not consider men of kalam as belonging to the categories of ulama reserved exclusively to the men of fiqh (canon law) and hadith (tradition) ».

These objections, however, do not diminish the science of kalam which justly represents Islam's most original contribution to philosophy. Students of Islamic history and the history of philosophy are called upon to concern themselves with this science which deserves a three-dimensional analysis: social, philosophical and historical.

La ciencia del kalam : creacion filosofica islamica

La ciencia del kalam en el Islam equivale « la metafísica » en la antigua filosofía. Es una pura ciencia islámica la cual nació en la época de los Omeyyades, con los Muʿtazila y antes del movimiento de arabización en tiempos de los Abasidas.

La ciencia del Kalam consideró como su principio primordial la autoridad de la razón, la cual estimó como sola referencia y prueba. La teoría de los Muʿtazila se basó en su totalidad sobre este principio, lo que les indujo a unos fines y resultados inaceptables para los teólogos ortodoxos. Pero las críticas de las otras escuelas no desalentaron sus actividades y no impidieron la continuación de sus análisis a pesar de la disminución de sus valores entre los grupos islamistas.

La escuela de los Ashʿarita, la más importante y reputada después de los Muʿtazila, a pesar de la ortodoxia de su fundador, Abū Musa al-Ashʿarī, no pudo salvarse de la influencia de los Muʿtazila y permaneció sobre el mismo camino de su ideología y metodología. La escuela de los Ashʿarita adoptó el análisis teórico puro, basándose sobre la razón y la interpretación de los textos.

sagrados según su visión particular. Este enfoque indujo a las escuelas ortodoxas a rechazar la teoría de los Asha'ira, como lo hizo con su antecesor, por famosos teólogos como Ibn Taymiyya, Ibn al Qayyim al-Jaziri, y Ibn 'Abd al-Barr, conocido por su afirmación: «Acordaron los teólogos de todas partes que los 'Kalamistas' no forman parte de la élite de los sabios musulmanes, puesto que los sabios son los teólogos y los tradicionalistas».

A pesar de esta oposición, la ciencia del Kalam es, en realidad, un destacado punto de vista en el pensamiento humano que influyó en la trayectoria de la historia. El historiador de la filosofía debe hacerse una obligación: estudiarla como tema histórico, como tema filosófico y como tema social. La ciencia del Kalam no posee la característica de una ciencia teórica escrita solamente, sino una ciencia que le ha sido destinada una vida en los esquemas mentales islámicos, viviendo en ella largos siglos hasta ahora.

Ahmed Sidqi Dajani

Al-Qods et la Palestine dans l'histoire

Depuis les temps immémoriaux, l'histoire d'Al Qods (Jerusalem) et celle de la Palestine sont intimement liées. Leurs situations géopolitiques les exposent à des rapports obligés avec les civilisations de la région, voire à des migrations humaines importantes et répétées.

Après l'influence des civilisations (sumérienne, babylonienne, égyptienne, grecque et romaine) et l'établissement de religions (judéenne puis chrétienne), c'est au XII^e siècle, avec l'avènement de l'Islam, et son entrée pacifique en Al Qods avec Omar le quatrième Calife que la Palestine connaîtra une ère nouvelle et atteindra sa maturité et sa vocation, en tant que terre de rencontre et de coexistence des religions. Finis les destructions, finis aussi les exodes et les déportations que connurent les populations sous Nabuchodonosor, Hadrien et d'autres, pour que la religion du peuple ne devait pas être différente de celle du roi.

Le peuple palestinien connaît des moments forts de rayonnement et de tolérance. Al Qods, haut lieu de la religion était aussi un haut lieu de la culture. Mais les croisades, lancées par l'Europe pendant plus de deux cents ans, apportent de nouveaux troubles et désolation. La paix est retrouvée après la victoire remportée en 1187 par Salah Ed-Dine Al-Ayoubi (Saladin).

Après l'invasion mongole, l'Empire Ottoman s'étend à toute la région, et dure malgré une intrusion avortée de Napoléon Bonaparte.

Les Anglais prennent la Palestine lors du démembrement de l'Empire Ottoman (1917). Ils laissent faire le mouvement sioniste, qui au siècle dernier, avait proclamé la Palestine terre promise et ouverte à tous les Juifs de la Terre, et se retirent en leur cédant le pays.

Israël est créé en 1948. Il s'étend par la guerre 1956 puis 1967 où Al-Qods est occupé et ébranlé par les destructions systématiques de quartiers arabes et de lieux saints musulmans et chrétiens.

Le peuple palestinien est de nouveau rejeté hors des frontières de son pays. Il combat pour le triomphe de ses droits légitimes. C'est l'une des pages de l'histoire millénaire de la Palestine et d'Al-Qods.

Al-Qods and Palestine in History

Since time immemorial, the history of Palestine is closely linked to that of Al-Qods. Their geo-political position exposes them to obligatory relationship with the various civilizations and migratory movements which cross the region.

In addition to the influence of ancient civilizations, Judaism and Christianity, the pacific entry of Islam into al-Qods in the XIIIth century marks the beginning of a new era in the history of Palestine.

Under Islamic rule, Palestine discovers its vocation as a land of encounter and peaceful coexistence between religions. It was the end of exodus, destructions and deportations in the name of religion. Al-Qods, altar of religion, becomes at the same time a high tribunal of civilization.

The Crusades, which the Christian nations launched during two centuries, troubled this peace and this prosperity, which Palestine was not to find until 1187 AH after the victory of Salah Eddine el Ayoubi.

After the Mongolian invasion, the Ottoman Empire takes over the whole area which remains under its almost uninterrupted rule until the beginning of the twentieth century.

The dismemberment of this Empire gives the British Mandate over Palestine. Under their protectorate, the Zionist movement is given free-hand in the country. The result is the creation of Israel in 1948.

The war of 1967 was the pretext for Israel to take more arab lands. Al-Qods, ever since, is under occupation. Its arab quarters are systematically destroyed and its Christian and Muslim Holy places desacralized.

It is, once more, the exodus. The Palestinian people are left with no alternative but the struggle for their legitimate rights. It is another page of the millenary history of Palestine and al-Qods.

Al-Qods y Palestina en la historia

Desde tiempos inmemorables, la historia de Al Qods (Jerusalem) y la de Palestina, estan ligadas intrínsecamente. Sus situaciones geopolíticas les destinan a relacionarse con las civilizaciones de la región, incluso a importantes y repetidas inmigraciones.

Además de la influencia de las civilizaciones antiguas como la sumeriana, babilónica, egipcia, griega y romana, y el establecimiento de las religiones judaica y cristiana, el siglo XII vió la llegada del Islam en Palestina. Con la entrada pacífica del Islam en Al-Qods en tiempo del cuarto khalifa Omar, Palestina conoció una nueva era de madurez cuando se realizó su vocación de tierra de encuentro y convivencia de las religiones. Se terminaron las destrucciones, se pone fin a las deportaciones que conocieron las poblaciones bajo dominio de Nabuchodonosor, Hadrien y otros, para quienes la religion del pueblo no debería ser diferente a la del rey.

El pueblo palestino conoció grandes momentos de esplendor y tolerancia. Al Qods, altar de la religion, era también y al mismo tiempo el altar de la cultura. Pero las cruzadas, lanzadas por las potencias cristianas durante más de doscientos años, aportan con ellas nuevos disturbios y gran desolación.

Se recupera la paz después de la victoria conseguida en 1187 por el gran Saah Eddin al-Ayyubi (Saladino), y, después de la invasión Mongol, el Imperio Otomano se extendió a toda la region durando a pesar de una abortada intrusión de Napoleón Bonaparte.

Los Ingleses toman Palestina durante el desmembramiento del Imperio Otomano (1917). Permiten los ingleses al movimiento sionista quien el siglo pasado habia proclamado Palestina como tierra prometida abierta a todos los judios de la tierra actuar a su aire y se retiraran cedéndole el pais.

Israel fué creada en 1948. Se extendió por la guerra en 1956 y luego en 1967 cuando Al-Qods fué ocupada, los santos lugares musulmanes y cristianos violados por los sionistas, y los barrios Arabes destruidos sistematicamente.

Rechazado de nuevo fuera de las fronteras de su pais, el pueblo palestino lucha por el triunfo de sus legítimos derechos. Es una de las páginas de la milenaria historia de Palestina y de Al-Qods.

Abdelhadi Tazi

Mohammed Ben Haddou

Ambassadeur du Sultan Moulay Ismaïl

Auprès du Roi Charles II d'Angleterre (1093 H - 1682)

Mohammed Ben Haddou, ambassadeur du Sultan Moulay Ismaïl auprès du Roi Charles II, marqua la diplomatie marocaine par son talent de diplomate chevronné et par sa personnalité séduisante. Chargé par son souverain de négocier avec l'Angleterre la libération de Tanger et l'évacuation des forces anglaises, Mohammed ben Haddou y mit son art d'homme politique et son charme d'homme de société. Cela le distingua dans la capitale britannique et lui valut d'être nommé membre de la Royal Society.

Du séjour londonien de l'envoyé marocain, John Evelyn nous donne dans ses mémoires une relation pittoresque ; un peintre du Palais de Buckingham nous laisse un portrait du personnage où l'on ne manque pas de relever l'intelligence et le raffinement.

Les relations entre le Royaume du Maroc et le Royaume de Grande-Bretagne étaient certes marquées par un contentieux lourd, mais aussi par un désir commun d'aboutir à une solution négociée de leurs problèmes après avoir fait parler les armes. Tanger étant l'enjeu : question de souveraineté par Moulay Ismaïl, et question de place stratégique et de « possession » pour l'Angleterre.

L'Ambassade de Ben Haddou fut un succès. Notre personnage connu par la suite des péripéties de gloire et de disgrâce, tant il suscita de jalousies, et de sentiments de crainte et d'admiration.

C'est l'un des aspects peu connus de l'histoire du Maroc, qui méritent d'être exposés.

Muhammad Ben Haddu : Ambassador of Mulay Ismail to England's Charles the Second and Honorary Fellow of the London Royal Society

This is an introduction of an illustrious figure of the Mekhzen during the reign of Mulay Ismail around whose identity there had, until now, been some confusion. It is an identification of Muhammad Ben Haddu aḡtar, Ambassador of Mulay Ismail to Charles the Second of England in 1681-1682 and first Moroccan Academician – to be distinguished from his contemporary Ahmad Ben Haddu al Riffi or al Battu'i, military governor of Qasr al Kabir.

Relying on French and English archives and manuscript sources, the study is centered around the Anglo-Moroccan negotiations with regard to the status of Tangiers and the importance of Ben Haddu's Embassy in this context. The English Court surrounded the Moroccan delegation with great honours throughout its stay in England, including that of nominating the Ambassador Ben Haddu Honorary Fellow of the Royal Society on May 31st 1682. These honours were token of good will on the part of Charles the Second to the Great Moroccan Monarch. Yet, English contemporary relations of this Embassy – among which that of the illustrious John Evelyn – do suggest that the distinctions bestowed on the Moroccan envoys were highly merited by these gentlemen, celebrated everywhere in England for their elegance, their good manners, their culture and their artful diplomacy.

Mohamad Ben Hadu, Embajador del Sultan Mulay Ismael ante el Rey Carlos Secundo de Inglaterra (1093 H. – 1682)

Es la presentación de una distinguida personalidad marroquí que desempeñó un importante papel en la vida política, diplomática y cultural durante varios años.

se trata del embajador Mohamed Ben Hadu quien encontramos en el palacio del rey Carlos Segundo de Inglaterra negociando en nombre del Sultán Mulay Ismael, para la liberación de la ciudad de Tanger y la retirada de las fuerzas de ocupación inglesas.

También le hemos encontrado llamando la atención de la opinión pública en Londres por su destacado indole, lo que suscito el interés de la Academia para otorgarle un escaño en su recinto, cuando aun no habia pasado veinte años de su creación

Aparecio el diplomático marroqui en Londres junto con otros diplomáticos rusos y indies que se encontraban allí, por casualidad, pero era el punto de atracción debido a su elegancia, su señorío, su cortesía, su dignidad y su capacidad

Ante Ben Hadu encontró John Evelyn lo que le inspiraba para escribir sobre el embajador marroquí en sus señaladas memorias. También los pintores del palacio real encontraron en el enviro marroqui y en su original elegancia motivo para reproducir sus rasgos y transmitirlos a los demas

Ben Hadu se destacó como un excelente negociador, así como un „nete de grán talla. Por otra parte, el embajador marroqui demostró ser un merecedor de su pertenencia al la « Royal Society » después de haber respondido al discurso de bienvenida que pronunció en la sesión de apertura del domingo 26 de abril 1682

El eco de la fama de Ben Hadu se extendió, cuando algunos poetas ingleses se presentaron ante él saludandole con versos, refiriéndose al éxito de su misión en Londres, a los cuales el embajador marroqui replicó con otros en un perfecto ingles, que dominaba muy bien.

Abderrahmane El Fassi

Les origines du conflit entre les Obeydites et les Omeyyades en Afrique du Nord

Des études modernes de l'histoire de l'Islam en Afrique du Nord, et de ses relations avec les Gouvernants de l'Andalousie, faites tant à partir des orientalistes que des classiques Arabes, nous pouvons comprendre la dimension économique qui donnait à ces relations un caractère de conflit.

Ces études aboutissaient généralement à la conclusion que « les Musulmans réussirent là où Byzance échoua, car ils intégrèrent l'Afrique du Nord dans le cycle économique international. »

En vérité, le conflit entre les Obeydites Fatimides et les Omeyades sur le contrôle du Maghreb était un conflit pour le contrôle du commerce trans-saharien de l'or et des esclaves.

Cet article essaie de présenter l'arrière-plan de ce conflit, inauguré par les premières expéditions islamiques en Afrique du Nord, entreprises par – ʿUmar, ʿUthman et Muʿawya. Faisant appel à certains recoupements, nous voulons démontrer le double objectif de ces expéditions, conduite par le grand chef militaire ʿUqba Ibn Nafīʿ : islamiser les populations berbères, et connaître les routes de l'or et des esclaves qui avaient servi à équiper les forces ennemies dans la région.

Background to the Obeydite-Omeyade Struggle over North Africa

Studies of the history of Islamic North Africa and its relations with the rulers of Andalusia, undertaken by either Orientalists or Arab scholars, present the advantage of elucidating economic dimension of the tension which marked these relations. They all conclude to the fact that « Muslims have succeeded where Byzance had failed integrating North Africa into the then international economic cycle »

Indeed, the opposition between the Fatimides (Obeydites) and the Omeiades over the control of the Middle and Further Maghreb was nothing but a struggle over the control of the transaharan trade of gold and slaves.

The present article attempts to present the background to this opposition by going back to the first Muslim expeditions into North Africa undertaken under ʿUthman, ʿUmar and Muʿawya. Relying on some documents, it endeavours to demonstrate the double objective of these expeditions, led by the famous military leader, ʿUqba Ibn Nafīʿ : introducing Islam to the Berber population and gathering information on the gold and slaves routes which helped equip the armies of the enemies in the region.

Los orígenes del conflicto entre Obeidies y los Omeyyades en África de Norte.

Los estudios modernos de la historia del islam en África del Norte y sus relaciones con los gobernantes de Andalucía se han hecho por orientalistas como por clásicos árabes. De ello podemos comprender la dimensión económica de estas relaciones de carácter conflictivo.

Estos estudios desembocaban generalmente en la conclusión de que «los musulmanes triunfaban donde fracasaba Bizanza, por que integraban África del Norte en el ciclo económico internacional.»

En realidad, el conflicto entre los Obeidies Fatimidas y los Omeyyades sobre el control del Maghreb era un conflicto por el control del comercio trans-sahariano del oro y de los esclavos.

Este artículo intenta presentar el ante plano de este conflicto, iniciado por las primeras expediciones islámicas en África del Norte, Empezadas por Omar, Otman y Muawiya. Recurriendo a ciertos fascículos, queremos demostrar el doble objetivo de estas expediciones, conducidas por el gran jefe militar Oqba Ibn Nafee: Islamizar la población bereber y conocer las rutas de oro y de los esclavos que habían servido a equipar las fuerzas enemigas en la región.

Mohamed Bencharifa

A propos d'un historien andalou méconnu

Il s'agit d'Abu-Mohammed Abdullah Ben Obaid-Allah « Al Hokayim ».

Az Zubaïdi le cite ainsi: « Al Hokayim Al Azdi, Obaid-Allah, était versé dans la langue arabe, la chronique et la science des généalogies. Il faisait de la bonne poésie où il exaltait souvent les vertus de ses origines Qahtanides ».

Il est possible que ce zèle pour ses origines soit la cause de son ignorance par bon nombre de biographes.

C'est à Ibn Abd-Al-malik Al-Murrakushi que nous devons de faire plus ample connaissance avec al-Hokayim et son œuvre. Celle-ci est une relation de biographies andalouses d'hommes célèbres, dédiées au Khalife a.-Nasir en 330 H = 856. Sa rédaction faisait sans doute partie de la grande activité historiographique qui marqua les débuts du Kalifat en Andalousie.

Après quatre siècles d'oubli, le voile se lève sur al-Hokayim, et nous disposons à présent d'un des maillons manquants de la chaîne historiographique de l'Andalousie. Reste à le découvrir en profondeur quand nous aurons trouvé d'autres références dans les manuscrits non encore étudiés.

An unknown andalusian historian

The historian in question is Abū Muhammad ʿAbd Allāh b. ʿUbayd Allāh al-Hukayyim, or al-Hukayyim al-Azdi, as in the *Tabaqat* of al-Zubayrī, a philologist, a genealogist, a historian and a poet – to be distinguished from his contemporary by the same surname, the grammarian AbūʿAbd Allāh Muhammad b. Ismāʿīl al-Qurtubī known as « al-Hakīm » or « al-Hukayyim ».

Our historian belonged to the ʿAzdi tribe – glorified by the great muslim poet Hassan Ibn Thabit – and was proud of his ancestors. Al-Hukayyim's strong partisanship to the Qahtani might in fact furnish an explanation for his anonymity during four centuries following his decease. Were it not for the Moroccan historian Ibn ʿAbd al-Malik al-Murrākushī, author of *al-Dhayʾ wa al-Takmilā*, who had read al-Hukayyim's major work, referred to it and given its name and that of its author, this great Andalusian historian and genealogist might remained unknown.

The parenthetic sentence of Ibn ʿAbd al-Malik which revealed to us one of the fundamental sources of Andalusian history read as follows: « al-Hukayyim ʿAbd Allāh b. ʿUbayd Allāh (d. Ramadan 341 AH), in his book on the clans and their descent in Andalusia, the Arabs of Quraysh and other arab tribes who came into Andalusia, their servants and slaves, the Berber tribes who occupied the Peninsula. » Al-Hukayyim might not be the last anonymous historian of Andalusia that will have to be disclosed from a parenthetic sentence.

What needs to be elucidated is Ibn Hazm's negligence of this major source and his reference to al-Hukayyim's colleague, al-Rāzī. This attitude is the more

astonishing when we learn that al-Zubaydī, a contemporary of both al-Rāzī and al-Hukayyim, identified the former as « a historian » and the latter as « a historian and a genealogist ». Moreover, the fact that al-Hukayyim submitted his book « Kitāb fi ansāb al-dakhlīm ilā al-Andalus min al-ʿarab wa ghayrihim » to the Caliph al-Nasir in the year 330AH as soon as he finished writing it leads us to think that it might have been written on the order of the said Caliph as a contribution to the literary movement which marked this particular era. How, then, did al-Rāzī come to live to posterity and al-Hukayyim to anonymity ?

Historiador andaluz desconocido

Se trata de Abu Muhammad ʿUbayd Allah Al-Hukayyim, historiador genealogista, lingüista y poeta andaluz, quien es distinto de su coetáneo el gramático Abu ʿAbd Allah Muhammad b. Ismāʿīl al-Qortobī alias Al-Hakīm or Al-Hukayyim.

Pertenece nuestro historiador a la tribu árabe del Azd, que fue motivo de orgullo del gran poeta musulmán Ḥassān Ibn Thābit. El orgullo desmesurado de Al-Hukayyim respecto a su ascendiente tuvo repercusiones sobre el devenir de su obra, la cual quedó ignorada durante casi cuatro siglos hasta el momento que fue evocada por primera vez por el autor de « *Al-dayl wa al-takmila*... »

El historiador marroquí, Ibn ʿAbd al-Malik, se refirió así a la obra biográfica de Al-Hukayyim en su *Al-dayl wa al-takmila* : « En su libro en el cual trató de los jefes y de sus descendientes en Andalucía, de los Qurayshis, de la nobleza árabe que vino a Andalucía, de las tribus beréberes y de sus descendientes en Andalucía, habló al-Hukayyim ʿAbd Allah Ibn ʿUbayd Allah (fallecido a mediados de mes de Ramadan de año 41)... »

Es extraño que Ibn Hazm no se refirió en su obra a los trabajos de Al-Hukayyim como lo hizo a los de Al-Rāzī, aunque las dos obras abordan el mismo tema, y pese a la pertenencia de los dos autores a la misma época y a la misma categoría de eruditos.

La obra biográfica de Al-Hukayyim fue presentada al Jāʾifā Al-Nāsir en el año 139 de la Hégira, lo que supone que el trabajo fue emprendido bajo orden del mismo Jāʾifā como contribución a la gran actividad cultural de esta época.

Así Al-Hukayyim, cuya obra constituye una de las fuentes más fundamentales de la historia de Andalucía, fue identificado casi por casualidad. Al-Hukayyim es un historiador entre muchos otros que deberíamos descubrir.

Mohamed Larbi El-Khattabi

Ibn Al-Khatib et son livre

« Al-Wusul Li Hifdi Al-Sihhati Fi Al-Fusul »

Ibn Al-Khatib, connu pour être l'un des plus éminents maîtres de la pensée, de la politique et des belles lettres de l'Andalousie musulmane, est moins connu comme médecin. Il est vrai que les affaires de l'État ne devaient guère lui laisser le temps de se consacrer entièrement à l'art de guérir.

Ibn al-Khatib était toutefois le médecin attitré du Palais. En plus de ses charges ministérielles, il écrivit plusieurs œuvres de médecine.

Dans ses œuvres, qu'il a lui-même citées dans son autobiographie, reprise par Al-Maqqari dans son *Nafh al-Tib*, nous remarquons des épitres sur la formation du fœtus, la peste, la confection de la thériaque, et des poèmes didactiques sur la médecine, les aliments. Son livre « al-Wusul li-hifdi as-sinnati fi al-fusul » (« comment parvenir à la préservation de la santé selon les saisons ») que nous présentons ici est son œuvre médicale la plus importante.

L'auteur finit de l'écrire (771 h ~ 1369) cinq années avant de mourir. Il y condensa son savoir médical ainsi que son expérience personnelle.

L'œuvre débute avec des principes généraux sur les changements des saisons et leurs influences sur le corps humain et l'état de santé : traite des conditions de la vie (l'air, l'eau, le soleil, le sommeil,...) et consacre à l'éducation sexuelle et à l'éducation physique une part importante dans l'équilibre et le bien-être du corps humain.

Le livre comprend deux parties : la première est théorique. Elle traite des aliments, (origine végétale et animale, nature, avantages et inconvénients), des éléments vitaux (nutrition, air, eau, vie sexuelle, repos...) et une intéressante digression sur l'art culinaire.

La seconde partie se veut à vocation pratique : préservation de la santé selon les saisons de l'année, l'âge (santé de l'enfant, santé du vieillard), le tempérament, le milieu (voyage en mer, sur terre).

En appendice, Ibn al-Khatib nous donne un glossaire des termes scientifiques cités dans son œuvre.

Ibn Al-Khatib and his book

« Al-Wusùl Li-Hifdi Al-Sihhati Fi Al-Fusùl »

Ibn al-Khatib is considered one of the erudite scholars and brilliant politicians and statesmen of Islamic Andalusia. His preoccupation with State affairs prevented him from dedicating himself to the practice of medicine. His interest in this art, however, was earnest and genuine. In fact, in addition to his political responsibilities, Ibn al-Khatib was the Court's physician and was able to leave us several works on medicine.

Among his numerous medical works there figure epistles on the formation of the fetus and plague, *rajaz* poems on medicine, nutrition and therapeutics, an opusculum on medicine for amateurs, a book on veterinary medicine, and a major work on the preservation of health according to the four seasons (*al-Wusùl li-hifdi al-sihhati fi al-fusùl*), the author put the final touch on this last work five (771 h = 1369) years before his decease, thus enclosing in it the quintessence of this knowledge and experience in the fields of health preservation, nutrition, preventive medicine and diagnosis.

The book starts out with the general principles governing seasonal change and astrological cycles and the impact of these changes on the human body. The author then treats of the fundamental elements of life (the air, the sun, food, water, sleep and wakefulness), and emphasises the importance of sexual and physical education and their influence on man's well-being and equilibrium.

« *Al-Wusùl li-hifdi al-sihhati fi al-fusùl* » comprises two volumes : the first, dedicated to theoretical considerations, presents the various animal and vegetable foods, their composition, benefits and impairments, expounds on the general principles which govern man's health (nutrition, bathing, sexual life, sleep and wakefulness, motion and rest), and finishes on some basic rules of the art of cookery.

The second volume, dedicated to the practical aspect of health preservation according to seasons, ages, and social conditions, deals, in general and in detail, with humors, diagnosis, prevention and body care

As an appendix, Ibn al-Khatib attaches a glossary of terms used in the book and a selection of quotes from the same book which present an interest to the reader for their linguistic, historical or scientific particularities.

Ibn al-Khatib y su libro « Al-Wusûl li-Hifdi al-Şiḥat Fi al-Fuṣûl »

Entre los pensadores y hombres políticos de la Andalucía musulmana contamos con Lisan al-Din Ibn al-Khatib. A causa del interés que concedía a los asuntos del Estado, no ha podido consagrarse enteramente al ejercicio de la medicina, práctica a la cual concedía, por lo tanto, una particular importancia. Lisan al-Din Ibn al-Khatib era el médico del palacio, misión que cumplía al mismo tiempo que se ocupaba de otros cargos ministeriales y de escritura en los dominios de la medicina.

Entre sus obras medicinales que el mismo ha citado en su biografía y que al-Maqqari ha reproducido en « Nafh al Tib », encontramos obras sobre la vida del feto, la nutrición, la peste, la teriaca, la medicina general, y finalmente la obra objeto de nuestra investigación que es « Al-Wusûl li-Hifdi al-Şiḥat fi al-Fuṣûl » (o la protección de la salud a través las estaciones).

En esta obra, considerada como la más importante de lo que ha escrito Ibn al-Khatib en el campo de la ciencia médica, y la que no terminó hasta cinco años (77. H = 1369) antes de su muerte, expone el autor lo esencial de sus conocimientos y sus experiencias en materia de higiene, de la protección contra las enfermedades, del diagnóstico etc.. También aborda en este libro todos los conocimientos de su época en la medicina preventiva, y las repercusiones que sufre el cuerpo humano durante las diferentes estaciones del año. Mas tarde, trata de las condiciones fundamentales de la vida del hombre (el aire, el sol, la alimentación, el agua, el sueño y el despertar).

La obra se compone de dos partes, la primera trata del aspecto teórico general en la cual el autor habla de todas las clases de alimento y de su utilidad. A este respecto trató los siguientes temas: la realidad de las estaciones, sus causas y su relación con el ambiente, los baños, los elementos fundamentales de la vida, y al final, un capítulo sobre el arte de cocinar.

La segunda parte del libro trata del aspecto científico apurado relativo a la protección de la salud a través las estaciones, teniendo en cuenta la edad del hombre y las repercusiones de la vida en grupo, del viaje etc... Aborda a este respecto los síntomas que anuncian el comienzo de las enfermedades, de los cuales hay que protegerse, la prevención en función de las cuatro estaciones, y los cuidados del lactante.

El autor adjunta al final un glosario de términos y conceptos contenidos en el libro, así como una selección de capítulos y pasajes del mismo libro elegidos en función de su utilidad científica, lingüística, o histórica que podría suscitar el interés del investigador

Abdallah Guennoune

Fragments de l'œuvre poétique d'Ibrahim Ibn Sahl manquants dans son Diwan

L'œuvre poétique d'Ibrahim Ibn Sahl (poète andalou, juif converti à l'islam, mort en 649 h. / 1275) ne semble pas avoir été entièrement rassemblée. Les versions éditées de son Diwan sont aussi différentes qu'incomplètes

Nous pensons apporter ici une contribution aux éditions parues, en levant le voile sur plus d'une soixantaine de vers inédits que nous avons découverts dans un manuscrit en notre possession, datant de 1292 H

La comparaison des différentes versions du Diwan et du manuscrit nous a permis de procéder à une numérotation des vers et leur mise en place dans l'ensemble de l'œuvre poétique d'Ibn Sahl. Nous avons aussi fait quelques corrections d'ordre linguistique

Missing Fragments of Ibn Sahl's Poetical Works

The various collections of poems by Ibrahim Ibn Sahl (Andalusian poet converted from Judaism to Islam, deceased in 649 AH/ 1275 AC) edited until now do not seem to enclose his entire poetical works.

We have just made a new contribution to this collection by introducing more than 60 of Ibn Sha.'s unedited verses which we discovered in a manuscript in our possession dating of 1292 AH

Relying on the comparison of the manuscript with the various other editions of this poetical work, we have brought in some linguistic corrections and proceeded to the numbering, then classification, of the verses within the whole collection.

Fragmentos de la obra poetica de Ibrahim Ibn Sahl que faltan en su Diwan

La obra poética de Ibrahim Ibn Sahl (poeta Andaluz, judío convertido al islam, fallecido en 649 H./1275) parece no haber sido totalmente recogida. Las versiones editadas de su Diwan son tan diferentes como incompletas.

Pensamos aportar aquí una contribución a las ediciones aparecidas levantando el teló sobre más de unas sesenta versos inéditos que hemos descubierto en un manuscrito que está en nuestra posesión, que data de 1292 H.

La comparación de las diferentes versiones del Diwan y del manuscrito nos ha permitido proceder a una numeración de los versos y su colocación en el conjunto de la obra poetica de Ibn Sahl. También hemos procedido a una corrección de orden lingüístico.

Les activités de l'Académie du Royaume du Maroc

Nous avons, dans le Numéro inaugural de la revue, fait l'historique de la création de l'Académie et, dans le Numéro Premier, donné le compte-rendu de ses activités jusqu'au mois de février 1984.

Nous continuons ici la relation de ces activités, reprises depuis la publication du dernier numéro et arrêtée à la date de parution du présent volume. Les travaux des commissions, les réunions ordinaires, les conférences mensuelles et les publications constituent la toile de fond des travaux de notre institution, tandis que les sessions bi-annuelles sont les temps forts, où les Académiciens, résidents et associés, ainsi que les personnalités du monde scientifique invitées pour la circonstance, se rencontrent en symposium pour débattre des thèmes proposés à l'Académie par son Protecteur Sa Majesté le Roi Hassan II.

La Commission des travaux, présidée par le Secrétaire Perpétuel, accomplit sa tâche de programmation des activités, d'étude des thèmes des sessions, de réflexion sur d'éventuelles actions à proposer, tandis que la Commission administrative, sous la même présidence, examine les questions administratives et budgétaires.

Les autres commissions (valeurs spirituelles et intellectuelles, langue arabe, patrimoine ; éducation, culture, science et technologie, revue et publications) se réunissent régulièrement. Leurs travaux donnent lieu à des compte-rendus auprès des séances ordinaires.

1 Les sessions académiques

Dans la 1^{re} session de 1984 tenue à Casablanca du 1^{er} au 4 mars, l'Académie reçoit trois nouveaux membres : MM Ahmadou Ahidjo (Cameroun, ancien Président de la République), Mohamed Farouk Nabhane (Royaume du Maroc, docteur en sciences islamiques, directeur de Dar Al-Hadith Al Haçania), et Boris Pietrowsky (URSS, directeur du Musée de l'Hermitage de Leningrad, membre du Présidium de l'Académie des Sciences de Leningrad), accueillis respectivement par MM Constantin Tsatsos, Abdelhadi Boutaleb et Maurice Druon, membres de l'Académie. L'Académie reçoit aussi en cette session deux membres associés : MM René Jean Dupuy (France), professeur au Collège de France et Alfonso de la Serna (Espagne), diplomate et homme de lettres.

Conformément à l'article 29 du Statut instituant l'Académie, M. le Secrétaire Perpétuel présente le rapport annuel des activités de l'Académie et, en vertu des articles 11 et 12, la Commission des Travaux et la Commission Administrative, arrivées au terme de leur mandat, sont reconstituées.

La Commission des travaux

Le Secrétaire Perpétuel
Le Chancelier
Le Directeur des Séances
M. Abdelhadi Boutaleb
M. Mohamed Chafik
M. Abdelhadi Tazi

La Commission administrative

Le Secrétaire Perpétuel
Le Chancelier
M. Abdellatif Benhabdeljel
M. Mohamed El Fassi
M. Abdelkrim Ghallab

La partie scientifique de la session est consacrée à l'étude du thème proposé par Sa Majesté le Roi Hassan II, Protecteur de l'Académie. Ce thème, « De la deontologie de la conquête de l'espace » n'a pas manqué de susciter des communications et des débats dont l'intérêt est considérable. Les axes de réflexion sont : les utilisations pacifiques et militaires de l'espace, l'hégémonie des Grandes Puissances par la conquête spatiale, droit et morale de l'espace. Les travaux du colloque ont fait l'objet d'une publication spéciale, parue en français et en

anglais en juillet, puis traduite et parue en arabe en octobre 1984. La publication comprend les communications de MM. Abderrazak Berrada (membre de la Commission Internationale de l'Enregistrement des fréquences à Genève), Neil Armstrong, Lord Chalfont, Ahmed Abdus Salam, René Jean Dupuy, Mahdi Elmandjra, Constantin Tsatsos, Ahmad Mokhtar M'bow, Norbert Calmels.

Les séances ont été présidées par M. Idriss Khalil, M. Edgar Faure a présidé la séance du vendredi matin 2 mars.

Sur instruction de Sa Majesté le Roi, la publication consacrée à l'espace a été adressée aux sociétés savantes et aux organisations internationales spécialisées dans l'espace. C'était pour notre Compagnie l'occasion d'échanges culturels et de nouvelles amitiés. Depuis lors, nous recevons régulièrement les publications spatiales qui nous sont adressées par nos nouveaux correspondants. L'European Space Agency (ESA) a publié des synthèses d'articles de notre monographie spatiale, et considère dans l'une de ses correspondances, que les travaux de notre Académie constituent une contribution importante à la réflexion que suscite le sujet.

La deuxième session de 1984, tenue à Marrakech du 25 au 27 octobre devait recevoir comme membre résident de l'Académie M. Abbas E. Kissi, juriste ancien ministre, actuellement secrétaire général du gouvernement, accueilli par M. Hadj M. Hamed Bahimi, membre de l'Académie.

Le thème de la session, proposé par Sa Majesté le Roi Hassan II, Protecteur de l'Académie, est « Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ». La Commission des Travaux a suggéré l'analyse du thème dans les axes suivants :

- Le sens moral et philosophique de la notion de droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, en théorie et en pratique

Evolution historique de la notion de droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, au point de vue du droit positif et du droit religieux,

L'exercice du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes face aux hegemonies politiques, économiques et sociales

L'Académie a écouté les communications de MM. Abdelhadi Boutaleb, Abdallah Guennoune, Constantin Tsatsos, Georges Vedel, Ahmad Mokhtar M'bow, Mohamed Allal Sinaceur, Mohamed Bennouna (ancien doyen de la Faculté de Droit), René Jean Dupuy, Mohamed Mekki Naciri, Mohamed Farouk Nabhane, Ahmad Abdus Salam, Sobhi A.-Saleh, Abdelhadi Tazi, Abdelatif Filali, Ahmad Sidqi Dajani et Robert Ambroggi.

Les séances ont été présidées par M. Abdellatif Filali. MM. Ahmad Sîdqi Dağani et Ahmad Abdus-Salam présidèrent respectivement les deux séances du vendredi 26 octobre.

Les rapports présentés au colloque sont en voie de publication.

2. Les conférences de l'Académie

Publiques et mensuelles, elles ont lieu le dernier vendredi de chaque mois. Pendant la saison écoulée, le public a été invité à écouter et à débattre des thèmes suivants :

- « La science des *Nawazel* en Islam », par M. *hadj* Ahmed Bencheikroun, le 27 janvier 1984.
- « Le royaume Sanhaja à Grenade et son dernier roi Abdallah, auteur du *Tibyan* », par M. Abderrahman El Fassi, le 30 mars 1984.
- « Crise de civilisation », par M. Abdelkrim Ghallab, le 27 avril 1984.
- « Les problèmes démographiques dans le monde », par M. Raphael Salas, Directeur Exécutif du Fonds des Nations Unies pour les Activités en matière de population, le 8 mai 1984.
- « Les forces naturelles fondamentales et l'unité de l'univers », par M. Abdus-Salam, le 28 septembre 1984.
- « Abdallah Az-Ziri, prince de Grenade, ses mémoires et son infortune », par M. Abderrahmane El Fassi, le 30 novembre 1984.

3. Les causeries du jeudi

Les réunions du jeudi sont l'occasion d'échanges de notes personnelles, de fiches de lectures, de synthèses de travaux et de relations de congrès et rencontres scientifiques internationaux. Voici le programme de la saison passée :

« La pensée islamique entre la connaissance et la méthode », par M. Abbas Al Jirani, le 16 janvier 1984. « L'une des ressources de notre progrès consiste à nous inspirer de notre propre patrimoine, et à promouvoir la connaissance selon les lois de la méthodologie moderne ».

« L'idéologie musulmane et le changement », par M. Abou Bakr Al Kaçiri, le 15 avril 1984 « Certains concepts occidentaux ne concordent pas avec les données de l'identité musulmane qui a ses propres concepts et son propre vocabulaire. Ainsi, la terminologie « socialisme », « démocratie », « la droite », « la gauche », « progressisme », « réaction » n'ont pas de sens dans la pensée politique islamique. En adoptant ces concepts, certains pays arabes ou musulmans ont voulu adopter des modèles de société, oubliant qu'ils ont leur propre modèle ».

« Pour de nouvelles catégories », par M. Mohamed Aziz Lahbabi, le 9 mai 1984 « La plupart des pays du Tiers-Monde sont éblouis par la civilisation occidentale, rationnelle, réaliste et méthodique. Le Tiers-Monde devrait néanmoins ne pas prêter attention à certaines apparences, et devrait puiser aux sources du monde occidental en relisant les œuvres des grands penseurs de l'Occident avec un œil neuf ».

« La problématique de la pédagogie moderne », 1^o partie, par M. Mohamed Chafik, le 17 mai 1984.

« La problématique de la pédagogie moderne », 2^o partie, par M. Mohamed Chafik, le 14 juin 1984 : « La planification pédagogique appartient aux décideurs politiques sans négliger le rôle des « leaders » sociaux religieux, politiques. Les enseignants, tout en étant des exécutants, devraient être insérés dans la compréhension de toute pédagogie décidée, afin de lui conférer le maximum de chances de succès. La pédagogie doit être dynamique, et doit suivre les changements que connaît la société ».

« La 18^e rencontre d'Alger sur la pensée islamique », M. Mohamed Ibrahim El Kettani, avait été invité à cette rencontre et en a donné un compte-rendu à l'Académie le 25 septembre 1984. Thème de la rencontre « le réveil de l'Islam et les temps modernes ».

« Le rôle des schèmes de la langue arabe dans la solution aux problèmes de la terminologie », par M. Ahmed Lakhdar Ghazal, en deux communications, la 1^o le 22 novembre, la 2^o le 20 janvier 1984 « Aperçus sur le rôle de l'Institut de Recherches et d'Etudes pour l'Arabisation, l'alphabet arabe face aux nécessités de l'imprimerie, l'alphabet et l'informatique, essai de codification des verbes. ».

4. Les publications de l'Académie

Le présent volume constitue le 2^o numéro de la revue. Le Numéro Inaugural, publié avant le premier numéro avait un caractère documentaire.

L'Académie a publié aussi des monographies où sont reproduits les rapports présentés aux colloques de l'Académie, ainsi que « Ad-Dhail wa at-takmilah », édition critique de biographies andalouses. Les ouvrages suivants sont actuellement sous presse : « Al ma' wa ma warada fi chorbihi mine al-adab », par al Aloussi, édition critique de Mohamed Bahjat al-Athari, « Maalimat al malhoune », par M. Mohamed El Fasi, « Droit des peuples à disposer d'eux mêmes », thème du colloque de l'Académie tenu à Marrakech en novembre 1984.

Les publications de l'Académie sont à la disposition du public dans plus de 300 points de vente à travers le royaume. Elles sont adressées à titre d'échange ou à titre gracieux aux bibliothèques générales, aux Universités et aux Instituts.

5. La bibliothèque de l'Académie

2500 titres de livres et brochures ont été acquis, à titre d'achat ou d'échange. Ces ouvrages sont enregistrés et classés. L'Académie entretient les échanges avec 32 publications d'instituts, académies, facultés et centres de recherches.

6. L'Académie du Royaume du Maroc membre de l'Union Académique Internationale

L'Union Académique Internationale, dans sa réunion à Bruxelles le 23 juin 1984, a admis l'Académie du Royaume du Maroc parmi ses membres. Notre Compagnie sera représentée conformément aux dispositions prévues dans le Dahir constitutif de l'Académie.

7. L'Académie reçoit l'Union des Académies Arabes

Une délégation de l'Union des Académies Arabes rendant visite au siège de l'Académie M. Mohamed Mekki Naciri la recevait au nom de M. le Secrétaire Perpetuel absent. La délégation comprenait MM Ibrahim Madkour (Egypte), Adnane Al-Khaib (Syrie), Abd as-Sattar al-Jouani (Iraq), Shoukri Fayçal (Syrie) Mohamed Mehdi, secrétaire général de l'Union.

The activities of the Academy of the Kingdom of Morocco

In continuing with the tradition inaugurated in the previous issues of *Academia*^{*}, we shall present hereafter the activities of the Academy for the year 1984

While the various committees' meetings^{**}, the ordinary sessions, the monthly public conferences and the publications constitute the backbone of the Academy's activities, the bi-annual plenary sessions mark its highlights, during which associate, resident and corresponding members of the Academy meet with distinguished scholars from all over the world to discuss the themes of reflection proposed by the Academy's Protector, His Majesty King Hassan II

1. The Plenary Sessions

The Academy met in its first session for the year 1984 at Casablanca on 1 to 4 March. The solemn public session was dedicated to the reception of Mers Ahmadou Ahidjou (Cameroon), Boris Pietrowsky (USSR) and Mohamed Farouk al-Nabhane (Morocco), into the Academy. They were welcomed respectively by Mers Constantin Tsatsos, Maurice Druon and Abdelhadi Boutaleb, members of the Academy

* The inaugural issue of *Academia* was a historical account of the creation of the Academy and the first issue included a general account of the Academy's activities up to February 1984

** The Academy counts two permanent committees: the Working and Administrative Committees, and 5 *ad hoc* committees: the spiritual values, the arabic language, the heritage, the education-science & technology and the revue and publications committees.

On this same occasion, His Majesty King Hassan II granted the status of corresponding member to Mers Jean René Dupuy (Expert in international law and professor at the College de France) and Alphonso de la Serna (Spanish writer and diplomat).

In application of the dispositions of Article 29 of the Dahir instituting the Academy, the Permanent Secretary read out the annual report. The Company then moved on to the election of the members of the two permanent committees, in application of Articles 11 and 12 of the above mentioned Dahir.

The results of the elections were as follows :

The Working Committee

The Permanent Secretary
The Chancellor
The Director of Meetings
Mr Abdelhad. Boutaleb
Mr Mohamed Chafik
Mr Abdelhad. Tazi

The Administrative Committee

The Permanent Secretary
The Chancellor
Mr Abdellatif Benabdeljalil
Mr Mohamed E. Fassi
Mr Abdelkrim Ghallab

The study theme suggested by His Majesty the King for this session was « The Deontology of the Conquest of Space ». Papers presented within this framework covered three major topics :

- The peaceful uses of outer-space
- The military implications of the conquest of space
- The conquest of space and world domination
- Space law and deontology

The meetings were chaired by Mr. Idriss Khalil, assisted by Mr Edgar Faure during the morning session of 2 March.

Participants in the symposium included Messrs the academicians Idriss Khalil, Neil Armstrong, Lord Chalfont, Ahmad Abdus Salam, Jean Rene Dupuy, Mahdi Elmandjra, Constantin Tsatsos, Mahtar M'Bow, Norbert Calmels, and Mr Abderrazak Berrada of the International Frequency Registration Board (ITU – Geneva).

The proceedings of this symposium have been published and disseminated to nearly 60 specialized international institutions, which welcomed the Academy's initiative as a prelude to more fruitful exchanges in this field of research. Several of these institutions covered the Academy's seminar in their publications and several other communicated studies they had undertaken on the conquest of space.

The second session for 1984 held at Marrakech on 25 to 27 October welcomed Mr Abbas Kussi as a new resident member. He was greeted, on behalf of the Academy, by Mr Haj M'hamed Bahmini.

The theme submitted to the Academy's reflection was « The Right of Peoples to Self-determination ». The Working Committee had suggested that it should be subdivided in three main topics:

- The concept of « The right of peoples to self-determination » and its historical development
- The concept in positive and religious law
- The application of the concept in face of political, economic, cultural and military hegemonies.

The Academy listened to the contributions of Messrs. Abdehadi Boutaleb, Abdallah Guennoune, Constantin Tsatsos, Georges Vedel, Mahtar M'Bow, Mohamed Alal Sinaceur, Jean René Dupuy, Mohamed Mekki Naciri, Ahmad Abdus Salam, Sobhi el-Saiah, Abdehadi Tazi, Abdellatif Filali, Ahmed Sidqi Dajani and Robert Ambroggi of the Academy, and Mohamed Benbouana former Dean of the Faculty of Law in Rabat.

The meetings were chaired by Mr. Abdellatif Filali, assisted on 26 October by Messrs Ahmad Abdus-Salam and Ahmad Sidqi Dajani.

The proceedings of this symposium are under print.

2. The Academy's public conferences

They are held on the last Friday of every month. During 1984, the public was convened to listen to the following conferences:

27 Jan	« The Science of <i>Nawazil</i> », by Haj Ahmed Bencheikroun
30 March	« The last Sanhaja Kingdom in Grenada and its last King Abdallah, author of 'al-tibyan' », by Abderrahman el Fassi
– 27 April	« A civilization crisis », by Abdelkrim Ghallab
– 8 May	« The world demographic problems », by Raphael Salias, Executive Director of UNFPA
– 28 Sep.	« The fundamental forces of nature and unity of the universe » by Ahmed Abdus-Salam
– 30 Nov	« Abdallah al-Zari, Prince of Grenada, his mémoires and misfortunes », by Abderrahman el-Fassi

3. The Thursday Chats

The Thursday meetings are occasions for the exchange of personal findings and experiences, relations of scientific congresses or international fora, latest readings among resident members of the Academy. The programme of the last season was as follows

16 Jan	« Islamic thought – knowledge and methodology », by Abbas al-Jirani who demonstrated how the progress of our peoples resides in the promotion of the study of our cultural heritage according to modern methodology
15 April	« The Islamic ideology in face of change », by Abou Bakr Kadiri. Islamic political thought has no place for alien political concepts such as « socialism », « democracy », « right », « left », « progress », Muslim identity has its own concepts and models of government.
9 May	« An attempt to new categories », by Mohamed Aziz Lahbabi. Most Third World countries are dazzled by the rational, realistic and methodical western civilization. A reexamination of the funda

mental sources of western thought, however, reveals that human thought has the same characteristics in all civilizations, the difference lies in the methodology and not in the structure of thought itself

- | | |
|-----------------------|---|
| 17 May and 14 June | « Modern pedagogy », by Mohamed Chafik. Pedagogical Planning belongs to political decision makers. The role of religious, social and political elite in shaping up this policy is also considerable. If an educational program is to be successfully implemented, the corps of educators should also be aware of the objectives and content of the programme. |
| 25 Sept. | « The 18th Islamic thought meeting in Algiers », by Mohamed Ibrahim el Kettani, this meeting had been dedicated to the discussion of the theme « Modern times and the awakening of Islam » |
| 22 Nov. and 2 Jan. 85 | « The role of the Arabic language schemes in dealing with problems of terminology », by Ahmad Lakhdar-Ghazal. The role of the Institute for the study of Arabization, the Arabic alphabet face to the necessity of printing, Arabic letters and informatics; Attempt at a codification of verbs |

4. The Academy's publications.

The present volume constitute the second issue of the *Revue Académica*. The Academy has also published several monographies dedicated to the various seminars organized by the Academy, in addition to a critical edition of a collection of Andalusian biographies « *a. Dhayl wa al-takmil.a* ». More works are under print, among which

- *Al Ma' wa ma warada fi chorbihi*
- *Maalamat al malhoune*
- The monography on « The Right of Peoples to Self-determination ».

The Academy's publications are at the disposal of the public in more than 300 sale points throughout the Kingdom. They are offered to libraries, universities and institutes on an exchange basis.

5. The Library

It comprises 2500 titles of books and pamphlets registered and classified. The Academy exchanges publications with 32 learning institutions.

6. The Academy's membership in the International Academic Union

In its meeting of 23 June 1984, the International Academic Union elected the Academy of the Kingdom of Morocco member of the Union. Our country will be represented in this international forum in accordance with the dispositions of the Dahir instituting the Academy.

7. A delegation of the Union of Arab Academies visits the Academy building

A delegation of the Union of Arab Academies paid a visit to the building of the Academy at Tarik Zaers in Rabat. It was welcomed by Mr Mohamed Mekki Naciri, on behalf of the Permanent Secretary who was absent on a mission. The delegation comprised Messrs Ibrahim Madhkour (Egypt), Adnan al-Khatib (Syria), Abd al-Sattar al-Jouari (Iraq), Shoukri Faysal (Syria) and Mohamed Mahdi, Secretary General of the Union.

Las Actividades de la Academia del Reino de Marruecos

En el número inaugural hemos trazado el histórico de la creación de la Academia, en el número uno hemos presentado el informe de sus actividades hasta el mes de Febrero 1984

Continuamos aquí con la relación de estas actividades, reanudadas desde la publicación del último número. Los trabajos de las comisiones, las reuniones ordinarias, las conferencias mensuales y las publicaciones constituyen la tela de fondo de los trabajos, mientras que las sesiones bi anuales más importantes son cuando los Académicos, residentes o asociados, así como las personalidades del mundo científico invitados por la circunstancia, se encuentran para debatir temas propuestos a la Academia por su Protector Su Majestad el Rey Hassan II.

La comisión de trabajos, presidida por el Secretario Perpetuo, cumple su tarea de programación de las actividades, de estudio de temas de las sesiones, de reflexión sobre las eventuales acciones que hay que proponer, cuando la comisión administrativa, bajo la misma presidencia, examina las cuestiones administrativas y presupuestarias.

Las otras comisiones (Valores espirituales e intelectuales, lengua árabe, patrimonio, educación, cultura, ciencia y tecnología, revista y publicaciones) se reúnen regularmente. Los trabajos desembocan en informes presentados ante las sesiones ordinarias.

1. Las Sesiones Académicas :

En la primera sesión de 1984, celebrada en Casablanca del 1º al 4 de Marzo, la Academia recibe tres nuevos miembros, Sres. Ahmadu Ahidjou (Camerun), Mohammad Faruq Nabhane (Reino de Marruecos), y Boris Pietrowsky (URSS), recibidos respectivamente por los Sres. Constantin Tsatsos, Abdelhadi Butaleb y Maurice Druon. La Academia recibe también a dos miembros asociados : Sres. Rene Jean Dupuy (Francia) y Alfonso de la Serna (España).

Conforme Al Artículo 29 del decreto instituyente de la Academia, El secretario Perpetuo presenta el Informe anual de las actividades de la Academia y, en virtud de los artículos 11 y 2, la comisión de trabajos y la comisión Administrativa, llegados a final de su mandato, están constituidas .

La comisión de trabajos

El Secretario Perpetuo
El Canciller
Director de sesiones
Sr Abdelhadi Boutaleb
Sr Mohamed Chafik
Sr Abdelhadi Tazi

La comisión administrativa

El Secretario Perpetuo
El Canciller
Sr Abdellatif Benabdeljlil
Sr Mohammad E. Fasi
Sr Abdelkrim Ghallab

La parte científica de la sesión está consagrada al estudio del tema propuesto por Su Majestad El Rey Hassan II, Protector de la Academia. Este tema, « La deontología de la conquista del espacio » no dejó de suscitar comunicaciones y debates cuyo interés es considerable. Los ejes de reflexión son : las utilidades pacíficas y militares del espacio, el hegemonismo de las grandes potencias por la conquista del espacio, derecho y deontología del espacio. Los trabajos del coloquio fueron el objeto de una publicación especial, aparecida en Francés y en Inglés en Julio, después traducida y publicada en Árabe en Octubre 1984. La publicación se compone de las comunicaciones de los Sres : Abderrezag Berrada (Miembro de la comisión internacional del registro de las frecuencias), Neil Armstrong, Lord Chalfont, Ahmad Abdusalam, René Jean Dupuy, Mahdi Elmanjra, Constantin Tsatsos, Ahmad Mahtar M'Bow, Norbert Camels.

Las sesiones han sido presididas por el Sr Idriss Khalil, Sr Egdar Faure Ha presidido la sesión de la mañana del viernes 2 de Marzo

Bajo la instrucción de Su Majestad El Rey Hassan II, la Publicación consagrada Al Espacio ha sido dirigida a las sociedades sabias y a las organizaciones internacionales especializadas en el espacio. Para nuestra compañía era ocasión, una vez más, de un intercambio cultural y de nuevas amistades. Desde entonces, regularmente recibimos las publicaciones espaciales que nos son dirigidas por nuestros nuevos corresponsales. El European Space Agency (ESA) ha publicado la síntesis de los artículos de nuestra monografía espacial, y consideró en una de las correspondencias, que los trabajos de nuestra Academia constituyen una contribución importante a la reflexión que suscita el tema.

La segunda sesión de 1984, celebrada en Marrakech del 25 al 27 de Octubre, debería recibir como miembro residente de la Academia al Sr Abbas El Kiss. Este ha sido recibido por el Sr Hadj M'Hamed Bahimi.

El tema de la sesión, propuesto por Su Majestad el Rey Hassan II, Protector de la Academia, es « El derecho de los pueblos a la autodeterminación ». La comisión de trabajos ha sugerido el análisis del tema en los siguientes ejes

- El sentido moral y filosófico de la noción del derecho de los pueblos a la autodeterminación.
- Evolución histórica de la noción del derecho de los pueblos a la autodeterminación
- El ejercicio del derecho de los pueblos a la autodeterminación frente a las hegemonías políticas, económicas y sociales.

La Academia ha escuchado las comunicaciones de los Sres Abdelhadi Boutaleb, Abdalah Guennoune, Constantin Tsatsos Georges Vedel, Ahmad Mahtar M'Bow, Mohamed Allal Sinaceur, Mohamed Benouna (Antiguo Decano de la Facultad de Derecho), René Jean-Dupuy Mohammad Mekki Naciri, Mohamed Farouq Nabhan, Mohamad Abdus-Salam, Sobhi A. Saleh, Abdelhadi Tazi, Abdelatif Filali, Ahmad Sedqi Dajani y Robert Ambroggi.

Las sesiones han sido presididas por el Sr. Abdelatif Filali. Los Sres. Ahmad Sedqi Dajani y Ahmad Abdus-Salam presidieron respectivamente las dos sesiones del viernes 26 de Octubre.

Los informes presentados en el coloquio están en curso de publicación

2. Las conferencias publicas de la Academia

Tienen lugar todos los viernes últimos de mes. Durante la sesión pasada, el publico ha sido invitado a escuchar y debatir los siguientes temas

- « La ciencia de las *Nawazel* en Islam » por el Sr Ahmad Benchekrun, el 27 de Enero 1984
- « El Reino de Sanhaya en Granada y su último Rey Abdallah autor del *Tibyan* », por el Sr Abderrahman E. Fassi, el 30 de Marzo de 1984
- « Crisis de civilización », por le Sr Abdelkrim Ghalab, el 27 de Abril 1984.
- « Los Problemas demograficos en el mundo », por el Sr Rafae. Samas, Director ejecutivo de la UNFPA, el 8 de Mayo de 1984.
- « Las Fundamentales fuerzas naturales y la unidad del Universo », por el Sr Ahmad Abdus-Salam, el 28 de Septiembre de 1984
- « Abdal ah Al-Ziri, Principe de Granada, sus memorias y su infortunio », por el Sr Abderrahman El Fassi, el 30 de Noviembre de 1984

3. Las sesiones del jueves

Las reuniones del jueves son la ocasion de intercambiar notas personales fichas de lectura, síntesis de trabajos, relaciones de congresos y encuentros científicos internacionales. He aqui el programa de la pasada sesión :

- « El pensamiento islamico entre el conocimiento y el método », por el Sr Abbas El Jirani, el 16 de Enero de 1984 : « una de las fuentes de nuestro progreso consiste en inspirarnos de nuestro propio patrimonio, y promocionar el conocimiento según las leyes de la metedologia moderna »
- « La ideologia musulmana y cambio », por el Sr Abu Bakr El Kadiri, el 15 Abril 1984 : « Algunos conceptos occidentales no coinciden con los datos de la identidad musulmana que posee sus propios conceptos y su propio vocabulario. De esta forma, terminologia como « socialismo », « democracia », « derecho », « izquierda », « progresismo », « reacción » no tienen sentido en el pensamiento politico islamico. Adoptando estos conceptos, ciertos paises arabes o musulmanes han querido adoptar modelo de sociedad ajeno olvidando el suyo propio »

- « Ensayo de una nueva categorización del pensamiento, por el Sr. Mohammad Aziz Lahbabi, el 9 de Mayo de 1984 : « la mayoría de los países del tercer mundo están deslumbrados por la civilización occidental, racional, realista y metódica. un nuevo escrutinio de las fuentes del pensamiento occidental revelará que la única diferencia entre los varios pensamientos humanos es la metodología, y no es la estructura, que es la misma en todas las culturas humanas :
- « La problemática de la pedagogía moderna » : por el Sr. Mohamad Chafiq. Primera parte, el 17 de Mayo de 1984. Segunda parte el 14 de Junio de 1984 : « La Planificación pedagógica pertenece a los decisores políticos sin despreciar el papel de los « líderes » sociales, religiosos, políticos... los profesores, como ejecutores, deberían ser insertos en la comprensión de toda pedagogía decidida, para concederle la máxima oportunidad de éxito. La pedagogía debe ser dinámica, y debe seguir el cambio que conoce la sociedad ».
- El 18º encuentro de Argel Sobre el pensamiento islámico », el Sr. Mohamad Ibrahim el Kettani había sido invitado a este encuentro y presentó un informe a la Academia el 25 de Septiembre 1984. El tema del encuentro » es El despertar del Islam y los tiempos modernos ».
- « Los esquemas de la lengua árabe en la solución de los problemas de terminología », por el Sr. Ahmad Lakhdar Ghazal en dos comunicaciones, la primera, el 22 de Noviembre, la segunda, el 20 de enero 1984 : « Idea general sobre el instituto de investigación y de estudios para la arabización, el alfabeto árabe ante las necesidades de la imprenta, del alfabeto y la informática, ensayo de codificación de los verbos... »

4. Las publicaciones de la Academia

El presente volumen constituye el 2º número de la revista. El número inaugural, publicado antes del primer número tenía un carácter documental.

La Academia ha publicado también monografías donde están reproducidos los informes presentados a los coloquios de la academia, así como « al-dhail wa al-takmila », edición crítica de biografías andaluzas. Las siguientes obras están actualmente en la imprenta :

« Al maa wa ma warada fi chorbhi min al adab », por al-alussi, edición crítica de mohamad bahyat al-athari ; « malhamat al malhun », por Mohamed Al Fasi ; « El derecho de los pueblos a la autodeterminación », tema del coloquio de la academia celebrado en marrakech en noviembre 1984.

Las publicaciones de la Academia están a la disposición del público en más de 300 puntos de venta en todo el Reino. Están dirigidas gratuitamente a las bibliotecas generales, universidades e institutos.

5. La biblioteca de la Academia

Han sido adquiridos para la biblioteca de la academia unos 2500 títulos de libros y documentos a título de compra o de intercambio. Estas obras están registradas y clasificadas. La Academia mantiene intercambio con 32 publicaciones de institutos, academias, facultades y centros de investigación.

6. La Academia del Reino de Marruecos miembro de la Union Académica Internacional

La union Académica internacional, en su reunion del 23 de junio 1984, ha admitido la Academia del Reino de Marruecos entre sus miembros. Nuestra compañía será representada conforme a las disposiciones previstas en el Dahir constitutivo de la Academia.

7. La Academia recibe la union de las Acedémias Arabes

Visitó la sede de la Academia una delegación de la union de las Academias árabes. La delegacion compuesta por los Sres. Ibrahim Madkur (Egipto), Adnan Al-Khatib (Siria), Abdesettar Al Juahri (Iraq), Chukri Faisal (Siria), Mohamad Mehdi, secretario general de la union, fué recibida en nombre del Sr. secretario perpetuo — Ausente en esos días — por el Sr. Mohamed Mekki Naciri.

Les membres de l'Académie du Royaume du Maroc

Haj M'Hamed Bahnini : Royaume du Maroc
Léopold Sédar Senghor : Sénégal
Rahali Al-Farouk : Royaume du Maroc
Henry Kissinger : U.S.A.
Mohamed El Fasi : Royaume du Maroc
Maurice Druon : France
Abdallah Guennoun : Royaume du Maroc
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljlil : Royaume du Maroc
Edgar Faure : France
Mohamed Ibrahim Al-Kettani : Royaume du Maroc
Emilio Garcia-Gomez : Royaume d'Espagne
Abdelkrim Ghallab : Royaume du Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche
Abderrahmane El Fassi : Royaume du Maroc
Georges Vedel : France
Abdelwahab Benmansour : Royaume du Maroc
Norbert Calmels : Cité du Vatican
Mohamed Aziz Lahbabi : Royaume du Maroc
Huan Xiang : République Populaire de Chine
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie
Mohamed Bencharifa : Royaume du Maroc
Sobhi Al-Saleh : Liban
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Royaume du Maroc
Abdullah Omar Nassef : Royaume d'Arabie Séoudite
Abdelaziz Benabdellah : Royaume du Maroc
Ahmad Abdus-Salam : Pakistan
Abdelhadi Tazi : Royaume du Maroc
Fuat Sezgin : Turquie

Mohamed Bahjat Al-Athari : Irak
Abdellatif Berbich : Royaume du Maroc
Mohamed Larbi El-Khattabi : Royaume du Maroc
Abdelmounaïm Kaissouni : Egypte
Mahdi Elmandjra : Royaume du Maroc
Ahmad Dhubaib : Royaume d'Arabie Séoudite
Mohamed Allal Sinaceur : Royaume du Maroc
Constantin Tsatsos : Grèce
Ahmad Sidqi Dajani : Palestine
Mohamed Chatik : Royaume du Maroc
Lord Chalfont : Royaume Uni de Grande Bretagne
Mohamed Mekki Naciri : Royaume du Maroc
Abdellatif Filali : Royaume du Maroc
Amadou Mokhtar M'bow : Sénégal
Abou-Baker Kadiri : Royaume du Maroc
Haj Ahmed Benchekroun : Royaume du Maroc
Abdallah Chakir Guercifi : Royaume du Maroc
Jean Bernard : France
Alex Haley : U.S.A.
Robert Ambroggi : France
Azzedine Laraki : Royaume du Maroc
Alexandre De Marenches : France
Donald S. Fredrickson : U.S.A.
Abdelhadi Boutaleb : Royaume du Maroc
Idriss Khalil : Royaume du Maroc
Roger Garaudy : France
Abbas Al-Jirari : Royaume du Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Haj Ahmadou Ahidjo : Cameroun
Boris Piotrovsky : U.R.S.S.
Farouk Nebhane : Royaume du Maroc
Abbas Al-Kissi : Royaume du Maroc

Les membres correspondants

Alfonso De La Cerna : Royaume d'Espagne
René Jean-Dupuy : France